مختارات إسرائيلية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

July - 2008
السنة الرابعة عشر . العدد ١٦٣ يوليو ٢٠٠٨

ترجمات عبرية

أولمرت ضحية مثلث الفساد والصراعات الشخصية وتفتت الخريطة الحزبية

بنود اتفاق التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل

أسرار المفاوضات السورية الإسرائيلية على الأراضي التركية

احتمالات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية للبرنامج النووي الإيراني

رؤية عربية

إسرائيل وسوريا... السلام ما يزال بعيداً

مختارات إسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٦٣ ـ يوليو ٢٠٠٨

رئيس مجلس الإدارة
مرسى عطا الله

مدير المركز
د.عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير
د عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيدعبد الوهاب

وحدة الترجمة

د يحيى عبد الله
محب شريف
شريف حامد

د.أشرف الشرقاوي
منير محمود
كمال أحمد
محمود صبري

عادل مصطفى
محمد اسماعيل
مدحت الغرباوي

المستشار الفنى
السيد عزمي

الإخراج الفني
مصطفى علوان

الآراء الواردة فى هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت:٢٥٧٨٦١٠٠/ ٢٥٧٨٦٢٠٠/ ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس ـ ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

* المقدمة..د. عماد جاد ٤
أولا : الدراسات
١ - كتاب «اليهود العرب.. الانتماء القومى والدينى والعرقي» (الخاتمة)..........يهودا شنهاف ٥
٢ - كتاب «نقطة اللاعودة» (القسم الثاني- الفصل الأول)..........................رونين برجمان ١١
٣ - كتاب «عدم المساواة" (الجزء الثاني)..أورى رام ونيتسا بركوفيتش ٢٠
ثانيا: الشهادات
١ - كنا فى سوريا عندما حُرِّرت القدس..يفعات أرليخ ٣٥
٢ - مجموعة جنود شباب تصبح وحدة خاصة......................................هيئة تحرير معاريف ٣٨
ثالثا: افتتاحيات الصحف..إعداد: وحدة الترجمة ٤٢
رابعا: الترجمات العبرية
* قضية أولمرت ومستقبل الائتلاف الحكومي:
١ - إما أن توضح وإما أن تستقيل..افتتاحية هاآرتس ٥٠
٢ - تالانسكى أدلى بشهادته والجمهور صدَّق.......................................يوسى فيرتر ٥١
٣ - وزراء من كاديما: «رئيس الوزراء يعرف أن هذه هى النهاية»...............رونى سوفير وأمنون مرندا ٥٢
٤ - ماذا بعد أولمرت..؟..افتتاحية هاآرتس ٥٣
٥ - إسرائيل تقترب من الانتخابات: حفل ديموقراطى أم ضربة اقتصادية..؟!.......يوسف جرينشتاين ٥٤
٦ - رحلة زائدة ومضرة...افتتاحية هاآرتس ٥٥
٧ - موفاز يوطد علاقاته مع شاس...مزال موعلام وشحر إيلان ٥٦
٨ - حزب العمل: تزايد المؤيدين لقانون حل الكنيست..............................أتيلا شومفلبى وأمنون مرندا ٥٧
٩ - نصف خطوة على الطريق الصحيح..افتتاحية هاآرتس ٥٨
١٠ - خطر واضح ومباشر..أفيعاد كلاينبرج ٥٩
* اتفاق التهدئة مع حماس:
١ - بنود اتفاق التهدئة بين إسرائيل وحماس..إعداد: وحدة الترجمة ٦٠
٢ - اتفاق مع الشيطان..سيفر بلوتسكر ٦٠
٣ - التهدئة أولا...آرى شابيط ٦١
٤ - بداية وليس نهاية..أ.ب يهوشع ٦٢
* إسرائيل - سوريا:
١ - لا مجال لتقديم تنازلات فى الجولان إلا بموافقة الأغلبية........................روتى أفراهام ٦٣
٢ - فلنقلب كل حجر...افتتاحية هاآرتس ٦٤
٣ - سلام مع سوريا..؟ تقريبا، دائما تقريبا...عامير رابوبورت ٦٥
٤ - الجولان والسلام وخبراء الشئون السورية.......................................موردخاى كيدار ٦٨
٥ - يبيعون الجولان كما يُباع اللحم فى السوق......................................إلياكيم هاعتسني ٧١
٦ - السلام مع سوريا خطأ كبير فى الاستراتيجية الإسرائيلية......................بنحاس عنبري ٧٢
٧ - بدء جولة ثانية من المحادثات مع سوريا بوساطة تركية.........................رونى سوفير ٧٣
* إسرائيل وانتخابات الرئاسة الأمريكية:
١ - أوباما: «لن أساوم على أمن إسرائيل»...جيل كادرون ٧٤
٢ - نهاية الأيام: مرشح زنجي فى الولايات المتحدة وعربى فى إسرائيل............د. ميتاف سيلفر ٧٥
٣ - هل باراك أوباما أفضل لليهود..؟...د. عيران ليرمان ٧٧
* إسرائيل - إيران:
١ - فيزل: «إذا حصلت إيران على سلاح نووى ستكون أول قنبلة تطلقها على تل أبيب»........طال رينفسكى ٧٩
٢ - إيران تنتج صواريخ متقدمة لصالح حماس......................................هيئة تحرير موقع omedia ٨٠
٣ - اتهام إسرائيلي بتسليم معلومات عسكرية لإيران...............................يهوشع برنر ونتيف نحماني ٨١
٤ - منظمة مهاجرى إيران فى إسرائيل تدعو اليهود الإيرانيين للتوقف عن زيارة إيران.........روعى مندل ٨١
٥ - استعدادا لشتاء إيراني...آرى شابيط ٨٢
٦ - سياج للحكمة الهادئة...د. تشيلو روزنبرج ٨٣
٧ - احتمالات بحصول إيران على رسومات لصناعة سلاح نووي......................هيئة تحرير معاريف ٨٤

* واحد وأربعون عاماً على احتلال القدس:
١ – يوم القدس: أغلبية غير صهيونية في العاصمة..........هيئة تحرير موقع walla ٨٥
٢ – مخاطر تقسيم القدس..........تداف شرجاي ٨٦
٣ – وضع القدس سياسيا..........أمنون إيشيد ٨٧
٤ – اتركوا القدس في هدوء..........يورام كانيوك ٨٩
* الشأن الفلسطيني:
١ – عشرات الآلاف من الفلسطينيين يهاجرون إلى الخارج..........يوناتان داحوح هاليفي ٩٠
٢ – أمنستي: «إسرائيل تنتهج سياسة العقاب الجماعي في غزة»..........دانا تسيمرمان ٩٠
٣ – يجب إعادة غزة إلى مصر..........يوناتان داحوح هاليفي ٩١
٤ – هل الحرب أفضل..؟..........افتتاحية هاآرتس ٩٣
٥ – أمر مصالحة..........تسفي برئيل ٩٣
٦ – سنة على حكم حماس لقطاع غزة..........على واكد ٩٤
٧ – طلاب من غزة لرايس: «نرغب في الدراسة في الخارج»..........نير يهف ٩٦
٨ – أكانت انتفاضة..؟ ....سيفر بلونسكر ٩٧
* الأحزاب في إسرائيل:
١ – هدنة لحيرة متواصلة..........افتتاحية هاآرتس ٩٨
٢ – «يسرائيل حزاكا».. حزب جديد برئاسة سينيه..........هيئة تحرير موقع walla ٩٩
٣ – لجنة الكنيست رفضت طلب أعضاء من حزب المتقاعدين بالانفصال عنه..........تسفي لفيا ٩٩
٤ – أولمرت يصدق على إجراء انتخابات تمهيدية في كاديما..........إيتسيك وولف ١٠٠
* علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:
١ – بريطانيا أصبحت مرتعا للآراء المعادية للسامية..........جيل كادرون ١٠١
٢ – أمريكا تزيد مساعدتها العسكرية لإسرائيل بنسبة ٢٥٪..........عاموس هرئيل ١٠٢
* المجتمع الإسرائيلي:
١ – الفقير سيظل فقيراً..........حانان هابر ١٠٣
٢ – الشرطي السيئ..........إستي أهارونوفيتش ١٠٤
٣ – فلنبيع الويسكي للمسلمين..........يوآف شتيرن ١٠٨
٤ – عدل أكبر..........يوناتان يفين ١٠٩
* حوارات:
١ – حوار مع « أركادي جايدماك» رئيس حزب «عدالة اجتماعية»..........أمير شوآن ١١٠
٢ – حوار مع «يونس نزريان» أحد أكبر المتبرعين لإسرائيل..........شيري مكوبر بكيلوف ١١٤
* استطلاعات:
١ – مقياس الحرب والسلام لشهر مايو ٢٠٠٨..........إفرايم ياعر وتمار هيرمان ١١٦
٢ – تراجع حزب كاديما عقب شهادة تالانسكي..........إيتسيك وولف ١١٨
٣ – الإسرائيليون يفضلون التنازل عن القدس وليس عن الجولان..........ليلي جاليلي ١١٩
٤ – أكثر من ثلث الإسرائيليون يؤيدون النزوح من إسرائيل..........هيئة تحرير موقع nfc ١١٩
٥ – هل تريدين الزواج بإثيوبي..؟ لا أبدا..........هيئة تحرير موقع walla ١٢١
٦ – ثلث الجمهور فقط يعتقدون أن المحكمة العليا تدافع عن الديموقراطية..........أنشيل بابر ١٢١
٧ – الجمهور لا يعول على السلطات المحلية في أوقات الأزمات..........تسفي لافي ١٢٢
* شخصية العدد:
الراحل «يوسف (تومي) لابيد»..........ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعى ١٢٤
خامساً: رؤية عربية
١ – أولمرت في انتظار المعجزة..........أكرم ألفي ١٢٦
٢ – إسرائيل وسوريا... السلام ما يزال بعيداً..........سعيد عكاشة ١٢٨
سادساً: مصطلحات عبرية..........إعداد: وحدة الترجمة ١٣٠

مقدمة

مـــــــأزق حمــــاس وأزمـــــــــة فلـــسطـين

في التاسع عشر من يونيو الحالي بدأ سريان اتفاق التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل، وبموجب هذه التهدئة تتوقف كافة أشكال المقاومة المسلحة انطلاقاً من قطاع غزة ضد إسرائيل، وتتوقف عمليات قصف الصواريخ على مدن الجنوب الإسرائيلي، ومقابل ذلك تتوقف إسرائيل عن شن الغارات والاعتداءات على القطاع فقط دون الضفة الغربية، وتبدأ بعلمية رفع تدريجي للحصار المفروض على القطاع دون ارتباط لذلك بعملية تسوية سياسية أو أي اعتبارات أخرى، فالاتفاق في المحصلة النهائية هو وقف متبادل لاستخدام القوة، وهو غاية إسرائيل وإن كان ليس كذلك للفلسطينيين الذين يعانون استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم، إضافةً إلى أن القانون الدولي نفسه يعطي للشعب الفلسطيني الحق في مقاومة قوات الاحتلال إلى أن تنهي احتلالها، وتتعامل مع الامتدادات السكانية لقوة الاحتلال في الأراضي المحتلة باعتبارهم مجرمي حرب وجبت مقاومتهم واستخدام القوة ضدهم.

وإذا أضفنا إلى ذلك فكر حماس ومنطلقها الأيديولوجي، الذي يقول أن فلسطين أرض وقف إسلامي لا يجوز التفريط في شبر واحد منها وأن فلسطين دولة عربية إسلامية من البحر إلى النهر، أي لا وجود لدولة إسرائيل في فكر الحركة الأيديولوجي، فهي وفق منطلقها الفكري إلى زوال إن آجلا أو عاجلا.

ولم تكن هناك مشكلة بالنسبة لحركة حماس في العمل وفق منطلقها الفكري والأيديولوجي طالما أنها كانت حركة مقاومة ترفض التسوية السياسية مع إسرائيل، وتعارض أي نوع من الاتفاق مع الدولة العبرية. ولكن المشكلة بدأت عندما قررت حماس خوض الانتخابات البلدية في ديسمبر ٢٠٠٥، ثم التشريعية في يناير ٢٠٠٦، وفازت في الأخيرة بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، هنا كان عليها أن تمارس السلطة بكل ما تعنيه ممارسة السلطة من متطلبات المواءمة والمرونة والتعاطي مع قوة الاحتلال والمجتمع الدولي. ولم تكن حماس جاهزة فكريا لهذه الخطوة، وإن كانت جاهزة لها على مستوى التنظيم، بمعنى أنها كانت مستعدة لتقلد المناصب الوزارية وتشكيل أجهزة أمنية.

وبمرور الوقت اكتشفت حركة حماس التناقض الجوهري بين منطلقاتها الأيديولوجية وبين ممارستها للسلطة، فالأولى أصبحت تشكل قيداً شديد الوطأة على قادة الحركة، وسببت درجة عالية من الانقسام والصراع بين أجنحة مختلفة على أرضية تنازع التشدد الأيديولوجي والواقعية السياسية، وقد انعكس ذلك بوضوح في الحال الذي وصلت إليه الحركة مؤخراً وجعلتها تقبل باتفاق تهدئة ترفضه أيديولوجياً، وتتعرض لمزايدة أيديولوجية وفكرية من تنظيمات مشابهة فكرياً كحركة الجهاد الإسلامي، ناهيك عن الأكثر تشدداً، فلا هي ظلت حركة مقاومة برؤية أيديولوجية واضحة ترفع سقف المفاوض وتسانده لانتزاع مزيد من الحقوق، ولا هي تحولت إلى قوة سياسية تمارس السياسة بقواعد اللعبة التي أبعد ما تكون عن الأخلاق الفاضلة والقيم.. ذلك هو مأزق حماس وأخواتها في تيار الإسلام السياسي، وقدر الدول والكيانات التي تواجدت فيها هذه الحركات.

د. عـــمـــــاد جـــاد

◆ دراسات ◆

١

كتاب «اليهود العرب».. الانتماء القومي والديني والعرقي الخاتمة: الهوية الشرقية مصطلح فضفاض

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

اعتباراً من العقد السابع من القرن العشرين، ولا سيما في أعقاب الانقلاب السياسي الذي أتي باليمين إلى الحكم للمرة الأولى في إسرائيل عام ١٩٧٧، بدأ ظهور نغمة تتسم بالحساسية نحو الثقافة العرقية في المجتمع الإسرائيلي. فقد أدركت حكومة بيجين التأثير الانتخابي لليهود المهاجرين من الدول العربية، وتبنت الحديث عن التعددية الطائفية، وأسبغت عليها الشرعية، وتبنت مشروعاً للنهوض بالأحياء الفقيرة من أجل تحسين أوضاع ناخبيها (لازين ١٩٩٩). ونظر البعض إلى هذا التغير على أنه تغيير راديكالي في الوضع الاجتماعي والثقافي للشرقيين، بعد فترة طويلة ظلت حركة العمل خلالها مسيطرة على مقاليد الحكم. حتى ذلك الوقت كانت الدولة تقصي الشرقيين بعيداً عن كافة الساحات الممكنة حتى ساحة التعليم والجامعات. ومنذ ذلك الحين بدأ المثقفون من يهود الشرق في المطالبة بتضمين تراث يهود الشرق في الذاكرة الجماعية القومية، وفي الثقافة المسيطرة، من خلال المقررات الدراسية والكتب الدراسية والبرامج التليفزيونية. ورغم سعيهم إلى استبدال مصطلح «البوتقة» (التي تصهر الطوائف في مجتمع واحد) بمصطلح «التعددية» فإن هذا المطلب لم يكن ينطوي على تحد حقيقي للمجتمع الإسرائيلي. فقد طالبوا بالتأكيد على دور الشرقيين في المجال الثقافي، وتصوير تراثهم على أنه جزء من ثقافة متقدمة وليس متدنية على النحو الذي كان يجري تصويرها به في الخطاب العام أو في البرامج التعليمية في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين بصفة عامة. غير أن هذا المطلب نفسه كان ينطوي على اعتراف بالسلطة الثقافية القائمة، وامتناعا عن مناقشة المعايير الثقافية السائدة. وقد عبر مطلبهم عن رغبتهم في إدماج ذكريات الشرقيين في الذاكرة الجماعية السائدة، وليس عن الرغبة في طرح بديل لها. ولا تكاد تكون هناك أي محاولة جرت من أجل القيام بتأريخ شرقي بديل، حيث بقي التأريخ الشرقي مقيداً بأساليب تصوير الماضي التي طرحها الخطاب الصهيوني الأوروبي، القائم على التقاليد القومية والاستعمارية. وكان على يهود الدول العربية حتى يصبحوا مقبولين في إطار هذا الخطاب، إبداء ولائهم للحلم التقليدي القديم الذي كان يراود يهود أوروبا على النحو الذي ورد به في التراث الصهيوني. ورغم أن السياسة أصبحت ساحة للمساومات ولطرح مطالب طائفية فقد أصبحت هذه المطالب أداة فعالة لتحقيق المصالح السياسية للأفراد المختلفين وللقطاعات المختلفة. غير أن المطالب في هذا الصدد تركزت على التمثيل المناسب، وعلى طريقة تقسيم الغنيمة، دون تقديم جدول أعمال جديد حقاً.

يزعم بيتربرج أنه في تلك السنوات التي شهدت طرح الطائفية للنقاش العام بشكل مشروع، ولهذا السبب بالتحديد، كان الطريق مغلقاً أمام إمكانية ترديد حكاية شرقية بديلة بشكل قاطع (piterberg ١٩٩٦). ولا يرفض التحليل الذي أوردته في هذا الكتاب النتيجة التي توصل إليها بيتربرج، والتي ترى أنه يجب التشكك فيمن يتحدثون عن التعددية العرقية، التي

يتبنونها من خلال القبول المسبق للافتراضات الأساسية التي وضعتها المؤسسة الاجتماعية والثقافية القائمة حالياً. ومع ذلك فإنني لا أتقبل مزاعم بيتربرج كاملة. فرغم رفض الهوية الشرقية - بكل ما تتضمنه من وعي ومن ممارسة ثقافية - عندما طرحت على جدول الأعمال بسبب ظهورها مع تزايد قوة شوكة الشرقيين على المستوى القومي، إلا أن هذا التوقيت نفسه شهد ظهور خطاب بديل، تبنته جماعات شرقية مختلفة، نجحت في معارضة ونقد الخطاب القومي السائد، وإن لم تقم بمهاجمته بشكل واضح. وقد تجلى الاعتراض على الخطاب القومي في طريقة حديث حركات مثل «الفهود السود» و«شاس» و«القوس الديموقراطي الشرقي»، وفي صحف ودوريات مثل «هاباتيش» و«عتون آحير».

أضف إلى هذا أن محاولة الرصد الداخلي للتجربة الشرقية تشير إلى ظهور حركات احتجاج شرقية بين فئات شرقية معينة، لم تعلن التحدي المباشر للنظام. وقد أوضحت في الفصل السابق أن يهود الدول العربية الذين حاولوا أن يكونوا جزءاً من الخطاب الصهيوني الإسرائيلي وجدوا أنفسهم دون أن يقصدوا ذلك، يقومون بتفنيد الافتراضات الأساسية للحركة الصهيونية. وكما سبق القول لم يكن الشرقيون جماعة ثورية مثل «متسبان» ولا جماعة راديكالية مثل «الفهود السود»، وإنما كانوا جماعة تسعى لأن تصبح جزءاً من النظام. وهذا هو الاختبار الحقيقي للمعارضة الشرقية. ومن هذا المنطلق فلو كانت هناك ثغرات وخلافات ظهرت داخل هذه الجماعة- التي تعبر عن التزامها الشديد بالذاكرة الجماعية، والتي يشغل أغلب أعضائها مناصب في مؤسسات الحكم- فإن هذه الظاهرة يمكن أن تكون أوسع نطاقاً لدى جماعات أخرى أقل تنظيماً في المدن النامية، أو لدى الجماعات المحلية الراديكالية، أو لدى الأحزاب الإسرائيلية التي توصف بأنها طائفية.

تتسبب جماعات الذكرى التي سبق أن أشرت إليها في موضع سابق في خلق حالة من الاغتراب عن الخطاب السائد الذي يجري تكريسه والترويج له في كل مكان في إسرائيل، وذلك من خلال مفهومين مترابطين. أولاً: إذا كان التأريخ الأوروبي ألغى وجود الزمان والمكان فيما يتعلق بالشرق، فقد جاء الخطاب الشرقي الذي وصفته هنا ليعترض على الأسس التي قام عليها هذا التأريخ. وقد تسبب في جعل الرد على التساؤلات بشأن ماهية مصطلح «صهيوني» وبشأن جوهر الحركة الصهيونية غير واضح المعالم. وثانياً: يفرز الخطاب اغتراباً عن التمييز الأساسي في الخطاب الصهيوني الإسرائيلي، بين الخطاب القومي الموجه للخارج والخطاب الطائفي الموجه للداخل. ويسمح هذا الاغتراب بإعادة قراءة العلاقات بين الطوائف، وبقياس نتائج هذه القراءة على التأريخ والسياسة والفلسفة، بدلاً من قياسها على الغبن الذي يتعرض له الشرقيون في المجالات الاقتصادي والثقافي والفولكلوري. وبذلك يفتح الباب أمام تأريخ بديل يصر على الامتزاج في ذاكرة جماعية لا علاقة له بها. ويثبت نشاط المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية أن العنصر العرقي الشرقي ظل أساساً مشاركاً في تنظيم الواقع الاجتماعي عامة وواقع الأيديولوجية الصهيونية خاصة، وهو ما يثبته فشل المحاولات المتكررة لتنحيته جانباً. فخلال الجهود التي بذلها أعضاء المنظمة لتهويد الإقليم الثقافي العربي، أثبتوا أنهم يتمتعون بهوية عربية وأثبتوا غربة الشرقي عن المجتمع اليهودي الإسرائيلي. وبمفهوم معين فقد كانوا يمثلون لدى هذا المجتمع، اللاوعي الذي يطمس مصطلحات الزمان والمكان في الفكر الصهيوني. وهناك أهمية خاصة لهذه النتيجة، على ضوء محاولة المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية تضمين تاريخ وذاكرة يهود الشرق في الأيديولوجية الصهيونية، وجعلها جزءاً من العمل السياسي الإسرائيلي.

تستوجب منا هذه النتيجة إعادة تنظير سياسة الاحتجاج. بدأ وضوح الاحتجاج الشرقي في المجتمع الإسرائيلي من خلال أحداث وادي صليب عام ١٩٥٩، ومروراً بحركة الفهود السود في السبعينات ثم الانقلاب السياسي الذي أتى بالليكود للحكم عام ١٩٧٧، وتجاوز ذلك إلى ظهور حركة تامي ثم حركة شاس والقوس الديموقراطي الشرقي. وقد أثبت التحليل الذي أوردته في هذا الكتاب وجود اعتراض متواصل من جانب الشرقيين على الفئة المسيطرة، غير أن هذا الاعتراض لم يسجل على المستوى العمومي لأنه ظهر «كخلفية مظلمة للنشاط الاجتماعي» (دي سيرتو ١٩٩٧). ولكي نكشف عن هذا النشاط يقترح علينا دي سيرتو أن ننقب عن العناصر السرية الفاعلة التي أثرت فيه، وعن المسارات اليومية التي ترسم ملامح الضرر الذي تعرضت له المصالح والرغبات في التغيير، التي لم تحددها ولم تتفهمها المؤسسات التي ظهرت فيها هذه الرغبات.

يثبت تحليل الأحداث اليومية في مواقع شرقية مختلفة أن الخطاب المميز للاحتجاج الشرقي، يضع افتراضات غير منتظمة بشأن الاحتجاج الشرقي، ويتجاهل أن هذا الاحتجاج بدأ مع بداية الهجرة لإسرائيل، واستمر بشكل متواصل في ساحات مختلفة من ساحات المجتمع الإسرائيلي، مثل المستعمرات التي تم توطين المهاجرين فيها والمؤسسات التعليمية والساحة السياسية والصحافة والساحة الثقافية.

وعلى سبيل المثال تشير أدريانا كامبف إلى رحيل الشرقيين بشكل منهجي من المستعمرات في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، وإلى نشاط السلطات السياسية في محاولة منع ذلك. كان الرحيل عن المستعمرات ذات الطابع الريفي- ولا سيما في المناطق الحدودية النائية- ظاهرة معروفة قبل قيام دولة إسرائيل، ولكنها استمرت بعد قيام الدولة أيضاً. كانت السلطات

تنظر إلى رحيل المهاجرين الشرقيين عن البلدات، التي تم توجيههم إليها رغم أنفهم وبما يتعارض مع رغبتهم، على انه مشكلة سياسية. وقد ردت الدولة على هذه المشكلة بفرض عقوبات مختلفة على النازحين، مثل حرمانهم من بطاقات المقررات الغذائية، ومراقبة الشرطة لهم، وتحصيل غرامات من النازحين، ومنعهم من العمل في المكاتب والدواوين الحكومية. وتخرج كامبف تاريخ الاستيطان اليهودي من نطاق الخطاب الرسمي، الذي يصف الاستيطان بأنه قصة نجاح من وجهة نظر مؤسسات الاستيطان، وتستمع إلى أصوات المهاجرين في المستعمرات الجديدة، وتجعلهم نقطة الثقل في التحليل الاجتماعي الذي تقترحه. وبنفس الطريقة يزعم يوسي يونا ويتسحاق سبورتا أنه- بعكس ما يصفه التاريخ الرسمي للمؤسسة التعليمية- قوبل التأهيل المهني في إسرائيل برفض واسع النطاق. وتلفت بنينا موصفي هيلر النظر إلى خطاب شرقي ظهر في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين، قبل الاحتجاج الذي شهدته الدولة، ويثير تساؤلات بشأن المزاعم النقدية المتعارف عليها، التي ترى أن تشكيل الهوية الشرقية كتصنيف اجتماعي مؤثر لم يبدأ سوى بعد قيام الدولة، ولم يتشكل سوى من خلال اللقاء بين المجتمع الذي استقبل المهاجرين وبين موجات الهجرة الوافدة من الدول العربية.

تستوجب منا هذه المعلومات إعادة النظر حتى في النقد الاجتماعي وفي سياسة الاحتجاج. تميل المدرسة الكلاسيكية في النقد إلى تقسيم الساحة الاجتماعية لعدة جماعات نقدية ولعدة جماعات مؤيدة، كل منها تحتل موقعها بشكل مسبق في الساحة السياسية. ولكننا رأينا أنه في إطار جدول الأعمال القومي غير النقدي لمنظمة مثل المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية ترددت أصوات شرقية ناقدة. وقد تسبب هذا في إضعاف تأثير التقسيم المسبق إلى ناقدين ومؤيدين. ويتطلب هذا تحليلاً أكثر جدية للظروف المعيشية التي أفرزت الاحتجاج الاجتماعي، كما يتطلب تحليل الطريقة التي تم بها التعبير عن هذا الاحتجاج.

يقترح عالم الاجتماع الألماني أرليخ بيك الذي ينتمي إلى الليبراليين الجدد إطاراً محتملاً لتحليل السياسة بطريقة مختلفة (Beck ١٩٩٤ و Beck ٢٠٠٠). ويرى بيك أن تحليلنا مقيداً بضرورات ما يطلق عليه اسم «الحداثة الأولى»، وهو اتجاه نقدي ظهر في نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا. لقد جعلتنا الحداثة الأولى نعتاد التفكير في السياسة على أنها مجموعة من المتناقضات، وننظر إلى مؤسساتها على أنها مؤسسات يسود تنافر بينها. ومن أمثلة هذه المؤسسات الأحزاب السياسية المتناحرة في مواجهة بعضها البعض، والنقابات العمالية في مواجهة اتحادات أصحاب الأعمال، والديموقراطيين في مواجهة المعادين للديموقراطية وما شابه ذلك. وبذلك فإن السياسة في عصر الحداثة الأولى منظمة بحيث تضم متناقضات مثل: اليمين أو اليسار، والرأسمالية أو الاشتراكية، والمثالية أو المادية، والراديكالية أو المحافظة، والقومية أو اللاقومية. ولا تتيح لنا مثل هذه النظرة المحدثة في رأي بيك تقييم السياسة بالأدوات الحديثة، كما لا تتيح لنا اكتشاف وجود السياسة في الأماكن التي لا تعد ظاهرة فيها. ويقترح علينا بيك - بدلاً من الحداثة الأولى - التعامل من خلال الحداثة المتأخرة (أو الحداثة الثانية) التي تطمس وضوح معالم الحداثة، وترفض تكريس الصفات المتناقضة التي تنطوي عليها السياسة القديمة. ويقترح أورليخ بيك علينا تقييم تطورات الخصخصة السياسية وتفكيك الهرم السياسي المعتاد، بما يتوازى مع السياسة المنظمة. فسياسة الحداثة المتأخرة هي سياسة مكدسة وكثيرة المشاركين والمواقف، ومليئة بسياسات سوقية وبأشباه سياسات.

لا حاجة بنا إلى تقبل وجهة نظر بيك بالكامل والتنازل عن الخريطة الأيديولوجية والأخلاقية للسياسة القديمة التي لا تزال مهمة لفهم تركيبة القوة. ولكن ذكاء بيك يتيح له أن يضع في اعتباره إمكانية أن يتعرض لوضع يمكن فيه تقسيم المجتمع بشكل مرن إلى تيارات سياسية، بما يترك مساحة لمزيد من التنظيمات والتقسيمات والزيادات والتناقضات. وبهذه الطريقة يمكن تقييم سلوك العناصر الاجتماعية التي تتحرك في مجال تكثر فيه المصالح وتسود فيه الانقسامات أحياناً من خلال عدم وعي هذه العناصر بأهمية التنظيم والتنسيق المحدد والموحد.

ليس من دواعي الدهشة أن تؤدي بنا هذه النتيجة أيضاً إلى موقف نظري مختلف تمام الاختلاف، ناجم عن خطاب ما بعد الاستعمار في مجال الدراسات الثقافية. يوجه هومي بابا النقد في بحثه الذي سبق الإشارة إليه في فصل سابق إلى النظرية التي يطرحها إدوارد سعيد في كتابه «الاستشراق». ويزعم أن الإطار التحليلي الذي انتهجه سعيد - والقائم على التناقض والتنافر التام بين الشرق والغرب - يتبنى آلية السيطرة الاستعمارية، ويتسبب في هزيمة نفسه بهذه الطريقة. ووفقاً لرأي هومي بابا فقد أخطأ سعيد في نقده، لأنه جعل الآخر يحتاج إلى الخطاب الاستعماري وإليه وحده. وبمعنى آخر فإن إطار تحليله يحافظ على مكان الفاعل والمفعول به أو الطرف المؤثر والطرف المتأثر بموجب هذا الخطاب ويعتبرهما عنصرين ثابتين ومستقرين. ولا يقترح بابا الاعتراض على سريان هذا التناقض فحسب، بل ويقترح تصويره على أنه تشبيه أيديولوجي يغطي على التناقضات وعلاقات التداخل والصدام المفتوحة أمام تطبيق استراتيجيات عمل أخرى. وبمعنى آخر فإن «المعارضة والتعاون ليسا متناقضين، وإنما قد ينشأ أحدهما نتيجة للآخر وقد يغذي أحدهما الآخر».

وفيما يتعلق بموضوع بحثنا فإن محاولة خلق أصوات بديلة للخطاب الصهيوني من الداخل قد فشلت، لأن من يحاولون ذلك قبلوا مسبقاً بالحدود الموضوعة لهذا الخطاب، واضطروا إلى الاختيار بين المعارضة وبين المشاركة والتعاون (بمعايير الخطاب الصهيوني). ويسمح لنا التحليل المقترح هنا بالخروج من هذا الطريق المسدود، وبتفسير النقد من منظور جديد. فهذا النقد يتيح المحاسبة - الناقدة والمتعاطفة على حد سواء - عن مشاركة الجماعات الشرقية المختلفة - مثل المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية - في الخطاب الصهيوني. غير أن الأهم من ذلك أنه يتيح أيضاً عكس ذلك، حيث يتيح تخيل اندماج الخطاب الصهيوني في سياق أيديولوجي جديد، وصفه هومي بابا بأنه «السياق الثالث». ولا يتفق هذا الخطاب الثالث مع الخطوط والتوجهات السياسية المعتادة كالتمييز بين الخطاب القومي والخطاب الطائفي أو بين الخطاب الصهيوني والخطاب الداخلي على سبيل المثال، وفي الوقت الذي يطمس فيه هذا السياق الفارق بين الجانبين فإنه يسهم في دعم حجتهما. فالهوية الشرقية في سياق هذا الخطاب لا تحظى بالتعبير عنها كجوهر موحد أو كتصنيف مستقل يتعارض مع الهوية الإشكنازية، ولكنها تظهر كخط حدود سياسي ثقافي وفي بعض الأحيان عقائدي، يشارك كافة الأطراف المشاركين في الخطاب في تحديده. ولكن وصفه بأنه خط حدود هو تشبيه مجازي غير دقيق. فهو ليس خطاً دقيقاً ولكنه هامش عريض، أو مساحة تجري فيها أنشطة متعددة ومتشعبة تخلق مساحات عريضة للفكر والتطبيق. وهذه النظرة إلى الهوية الشرقية تدعم استراتيجية البحث المقترحة هنا، والتي تعتمد على تحليل المواد الأرشيفية بما يتيح لنا التعميم وإلقاء نظرة عريضة على المشكلة الشرقية في إسرائيل. وقد توصلت إلى استنتاج أن الهوية الشرقية هي مساحة ذات هامش عريض ومتقلب من خلال تجربة شخصية مدهشة أيضاً، سأجعلها خاتمة للكتاب، وإن كانت غير بعيدة عن القصة التي سقتها في بدايته.

في عام ١٩٩٧ كنت على وشك الانتهاء من الكتابة المبدئية لبحث يتناول كيفية استخدام الحكومة الإسرائيلية لممتلكات اليهود العراقيين في الساحة القومية السياسية وفي الساحة الداخلية. وكان هذا البحث بالنسبة لي جزءاً من مشروع أكبر يتناول - من منظور نقدي - العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية واليهود المهاجرين من العراق، ويتضمن نقداً لنظرة التأريخ الإسرائيلي لموجات الهجرة التي وفدت لإسرائيل في العقد الخامس من القرن العشرين. ودعمت رأيي بوثائق مختلفة - تلقيتها من محفوظات جهات عديدة - كشفت لي عن وجود مساحة كبيرة لما يمكن القيام به من عمل لتصحيح الموقف. لم تكن الوثائق في حد ذاتها هي التي أثارت دهشتي. فعندما كنت صبياً أدركت وجود تفاوت كبير بين الحكاية الرسمي- التي تعلمتها في حصص التاريخ في مدرسة بتاح تكفاه الثانوية- وبين التاريخ الشفوي، الذي تعلمته من أبناء أسرة والدتي الذين هاجروا لإسرائيل في العقد الخامس من القرن العشرين (في يونيو ١٩٥٠). كان أقاربي لأمي يسخرون من الحكاية الرسمية، وكانوا يوجهون النقد إلى بن بورات ورفاقه ويؤكدون أن دولة إسرائيل قد استغلتهم. وكانت جدتي أكثرهم انتقاداً للأوضاع. وقد اعتادت أن تقول «قاتل الله الحركة»، وكانت تقصد بذلك الحركة الصهيونية. وكانت تقول: «إن دولة إسرائيل دمرت الشعب اليهودي». ولم يكن بيت والدتي هو المكان الوحيد في إسرائيل الذي كنت أسمع فيه هذا الكلام. فقد كانت هذه هي النظرية المتداولة بشكل شفوي لدى أسر عراقية عديدة تعرفت عليها على مدى السنين. وعندما كنت طالباً في المدرسة الثانوية عبرت عن غضبي من هذا النقد. فقد كنت اعتبره غير لائق وكنت أرى أنه ناكر للجميل. وبالطبع فقد عزز أبي من تحفظاتي على النقد الموجه للحكاية الصهيونية الرسمية، حيث كان من النشطاء الصهاينة المتحمسين، الذين هاجروا إلى فلسطين في بداية العقد الرابع من القرن العشرين، وكان وقتها صبياً في الثالثة عشرة من عمره، وكان ولاؤه لما تقوله الدولة غير محدود. وذات يوم شرح لي وجهة نظره فيما يتعلق بأهمية الدولة، وكيف كنا في العراق عرباً بدائيين وأصبحنا في إسرائيل عصريين. وقد أدت هذه الإزدواجية في الأصوات إلى بلبلة أفكاري. ولم أستطع أن أقرر ما إذا كان أبي - الذي جاء بإرادته إلى هنا ولم يأت ضمن الهجرات الصهيونية - أكثر أم أقل صهيونية من أمي، التي جاءت في الهجرة الصهيونية نفسها. وكان لهذا الانقسام صداه في البحث الذي كتبته بعد ذلك ببضع سنين. فقد حاولت أن أعبر عنه بوضوح قدر الإمكان. ولم يكن ذلك بغرض التوفيق بين الأصوات المتنازعة، وإنما كان بغرض التعبير عن تعقيد الحكاية. وسواء من وجهة النظر التاريخية أو من وجهة النظر الفلسفية، كانت حكاية ممتلكات يهود العراق بالنسبة لي الحلقة الأولى في مشروع من عدة مراحل.

أثناء بحث مسألة ممتلكات يهود العراق كثيراً ما صادفت اسم المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية. وبتوصية من شلومو سفيرسكي سجلت بحثاً حول جوهر نشاط المنظمة في السبعينات. غير أن العمل فيه تأخر لأني كنت على وشك أن أنشر مقالاً نقدياً في صحيفة هاآرتس حول الحكومة الإسرائيلية في الخمسينات، والارتباط الذي أوجدته بين ممتلكات يهود العراق والممتلكات الفلسطينية «المتروكة» (شنهاف ١٩٩٨). وقد وجه بعض الأصدقاء والزملاء انتباهي إلى أن مسئولي المنظمة- لفرط حساسيتهم فيما يتعلق بمسألة الممتلكات- قد يرفضون التعاون معي بعد نشر هذا الموضوع. وكان أمامي ستة أسابيع إلى حين نشر المقال في صحيفة هاآرتس. فتوجهت إلى رئيس المنظمة عوفيد بن عوزير، وقدمت نفسي على أني باحث في

علم الاجتماع من أصل عراقي، وطلبت مقابلته. واستقبلني بن عوزير- وهو مصرفي ورجل أعمال- بترحاب شديد. وشعرت بتقارب شديد معه، رغم جلوسه خلف مكتب فاخر من مكاتب المديرين، التي يشعر المرء باغتراب إزاء من يجلسون وراءها. وحكيت له عن أسرتي وعن اهتمامي بالموضوع. وتحدث هو بحماس عن النجاح المبهر الذي حققه يهود العراق في إسرائيل. وسألني عما إذا كنت أريد تأليف كتاب عن المنظمة، وعرض مساعدة المنظمة لي في مثل هذا الموضوع. وتحدثت معه بوضوح عن هذا الموضوع. وعلى الفور اتصل هاتفياً بمايا بركوهين سكرتيرة المنظمة، وطلب منها أن تفتح لي كافة الملفات والوثائق التي أريد الاطلاع عليها. وهذا ما حدث بالفعل. كنت أذهب كل صباح إلى مقر المنظمة وألتقي بالأعضاء، واطلعت على كافة الوثائق، وتلقيت مساعدة يومية في البحث عن الوثائق وتصويرها ونسخها. وعندما أيقنت أنه سيكون من الصعب علي الانتهاء من تصنيف المادة في الفترة التي بقيت إلى حين موعد نشر المقال في صحيفة هاآرتس استعنت بطالبين ساعداني في العمل، وهما نداف جباي وشيرلي هاوزر. وقبل موعد نشر المقالة بثلاثة أيام أخرجت من مكتب المنظمة عدة صناديق مليئة بالوثائق الأرشيفية. وتمنت لي مايا بركوهين التوفيق، وأضافت أن من الأهمية بمكان أن أسجل النشاط الهام الذي قامت به المنظمة، والذي أهملته الحكومة، وقالت إن بن بورات هو شخص عزيز. واتصل بي بن عوزير وأفيزيمير للتحقق من أن كل شئ على خير ما يرام.

حتى الآن ليس من الواضح لي ما الذي كان يفكر فيه بن عوزير عندما سمح لي بالاطلاع على كل هذه المادة الأرشيفية. وليس من الواضح ما الذي كان يفكر فيه مردخاي بن بورات وشمعون أفيزيمير ويعكوف ميرون وأورا شفايتسر ومالكا شولفيتس ومايا بركوهين وغيرهم ممن أجريت حوارات معهم. أعتقد أنهم ينتظرون مني الآن القيام بعملية توثيق تمجد عملاً استغرق منهم نحو ربع قرن، وأنهم يعتبرونني شريكاً أو استمراراً لعملهم السياسي. لقد شعرت بضميري يؤرقني، وكان إحساسي بأني أخون ثقتهم طاغياً، لدرجة أن إدراكي أن المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية قد خانت ثقة يهود العراق هي الأخرى، عندما تعاونت مع النظرية السياسية التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية، لم ينجح في طمس هذا الإحساس.

نُشر المقال النقدي (الذي كان الصياغة المبدئية للفصل الثالث من هذا الكتاب) في صحيفة هاآرتس عشية عيد الحصاد اليهودي (*) عام ١٩٩٨. كان عنوان المقال «السرقة الكاملة» وهو عنوان لا يقبل التأويل على وجهين وإن لم يكن من اختياري أنا. وقد تساءلت بيني وبين نفسي كيف سيكون رد فعل المنظمة. وبالطبع كان رد فعل شلومو هليل هو الغضب الشديد. ووصف مقالي بأنه «التحريف الكامل»، وبينما هاجمني مردخاي بن بورات، اعترف شماي كاهانا - الذي كان من كبار موظفي الخارجية في العقد الخامس من القرن العشرين - بصحة الحقائق الواردة في المقال، وإن كان وجد لها مبرراً. وأدت هذه الأصوات الغاضبة إلى تصاعد أصوات أخرى، حيث طلب شمعون بلاص من الحكومة التعليق على أشياء غير واضحة في المقال، وكتب سامي ميخائيل أن الهجرة الجماعية لا يزال يحوطها غموض شديد ومشبوه، وأن كثيرين من اليهود المهاجرين من العراق جاءوا إلى إسرائيل، ولديهم شعور مؤلم بأنهم أصبحوا أداة في لعبة تجري بين الحركة الصهيونية- بنشاطها السري- والحكومة العراقية ودولة إسرائيل. ونشر نعيم دنجور مقالي في موقع الإنترنت «Scribe»، وزعم من مكانه في لندن أن هذا دليل آخر على أن المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية كانت مجرد واجهة لمنظمة تخدم مصالح دولة إسرائيل.

بعد نشر المقال عُقد مؤتمران بحثا مسألة ممتلكات اليهود العرب. نُظم المؤتمر الأول على عجل في مركز تراث يهود بابل، بعد مرور أقل من شهر على نشر المقال في صحيفة هاآرتس (بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٩٨). ونُظم المؤتمر الثاني بعد ذلك بفترة بسيطة في جامعة تل أبيب. جرى تنظيم مؤتمر جامعة تل أبيب في ملابسات غريبة تحت رعاية جمعية أصدقاء الجامعة (بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٩٨). ومن الأهمية بمكان في هذا السياق أن أشير إلى أن بن عوزير كان عضواً في اللجنة الإدارية للجامعة. وفي ملابسات غريبة تحدد لهذا المؤتمر موعد كنت موجوداً فيه خارج البلاد، مع ملاحظة أني لم أغادر البلاد خلال هذا الشهر سوى يومين. ولم أشارك في المؤتمر، غير أني في الفترة التي تلته التقيت ببن عوزير وأفيزيمير وبن بورات الذين فاجأوني بحضور محاضرات ألقيتها في هذا الشأن. شعرت بأنهم يضعون أعينهم علي كنوع من الضغط. في ذلك الوقت لم أكن قد قرأت بعد جميع الوثائق التي كانت في حوزتي، وكنت أفكر في المنظمة من منظور الخير والشر وأتساءل هل كان أعضاؤها متآمرين أم متعاونين مع الحكومة. في تلك الفترة نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تحقيقاً بشأن الممتلكات كشفت فيه أن الاتحاد العالمي لليهود السفاراديم (الشرقيين) بالتعاون مع ديوان رئيس الوزراء قام في عام ١٩٩٩ بتوزيع عشرات الآلاف من الاستمارات في المعابد الخاصة باليهود الشرقيين في إسرائيل وأوروبا وأمريكا الشمالية لتسجيل ممتلكاتهم. وورد في استمارة التسجيل ما يلي: «نناشدكم المشاركة في مشروع شديد الأهمية لجمع معلومات عن الممتلكات اليهودية في الدول العربية. وستكون هذه الممتلكات أساساً نواجه به مطالب العرب في مفاوضات التسوية النهائية في المستقبل بين إسرائيل والدول العربية». ويبدو أنهم تعلموا درساً من التاريخ. فقد كان دافعهم لتأميم ممتلكات يهود الشرق هذه المرة واضحاً ومعلناً. وكان هذا الاعتراف بمثابة إقرار آخر بصحة ما زعمته من استغلال الحكومة لممتلكات اليهود الشرقيين. وفي هذه المرة كان من الصعوبة بمكان إنكار هذه المزاعم، التي رغم

تناولها لما حدث في العقد الخامس من القرن العشرين إلا أنها كانت سارية في الحاضر أيضاً في ذلك الوقت.

في صيف ١٩٩٨ شكلت مجموعة من اليهود العراقيين «لجنة التضامن مع الشعب العراقي». وكان من بين مؤسسي اللجنة «دافيد ساسون» وهو يهودي عراقي نازح إلى لندن وشمعون بلاص وسامي ميخائيل ويائير دليل وروني سوميك ويوسي يونا وساسون سوميخ وشاءول تساداكا وعوفديا رابي وعيزرا شعيا. وسعت هذه المجموعة - التي شاركت في اجتماعاتها كعضو - إلى إعادة صياغة العلاقات بين الطائفة اليهودية العراقية وبين التاريخ والهوية القومية الصهيونية. ومع تشكيل اللجنة قال الأديب شمعون بلاص: «لقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الوقت قد حان لتوثيق حياة اليهود في العراق، وتصويرها بشكل موضوعي، قبل أن يفوت الأوان ويصبح هذا الأمر مستحيلاً... لقد ترك اليهود الذين غادروا العراق ماضيهم، ولم يتركوا مجرد أملاك ومكانة فحسب». سعت اللجنة لأن تكون جماعة جديدة لإحياء الذكرى. ومع تشكيل هذه اللجنة وقع حادثان محرجان. كان الأول هو طلب بعض كبار أعضاء المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية الانضمام لعضوية اللجنة، وكان من بين هؤلاء مردخاي بن بورات والبروفسور شموئيل موريه الحائز على جائزة إسرائيل. وكان الحادث الثاني هو رفض رئيس مكتب تسجيل الجمعيات في إسرائيل تسجيل هذه اللجنة نظراً لاعتبارها منظمة معادية في نظره. وزعم رئيس مكتب تسجيل الجمعيات أن اسم اللجنة يشير إلى أن نيتها تتجه إلى الاتصال بمواطني العراق، وهو ما قد يصاحبه إهمال يترتب عليه نقل معلومات تفيد العدو العراقي... وأن هناك أكثر من أساس منطقي لافتراض أن اللجنة ستكون واجهة لأنشطة غير قانونية». كما أضاف رئيس مكتب تسجيل الجمعيات أن الجمهور قد يتضرر من نشاط اللجنة. وقال إن تشكيل هذه اللجنة «سوف يجرح مشاعر الجمهور نظراً لأن العراق لا تزال من الدول المعادية عسكرياً لدولة إسرائيل. وهذا العداء ثابت من خلال إطلاقها ٣٩ صاروخاً على إسرائيل منذ بضع سنين». وهكذا ظلت الدولة متمسكة بمنطقها الملتوي، وظلت تسعى لطمس الفوارق بين الطوائف مما نتج عنه ظهور جماعات جديدة لإحياء الذكرى. وعلى سبيل المثال فقد كان شمعون بلاص شديد الثورة والتمرد طوال حياته. وكان النقد الذي نشره بمثابة استفزاز واضح ومقصود للخطاب الصهيوني. بينما كان بن بورات الذي تحالف معه من رموز النظام، فأخضع الذاكرة الشرقية لما وصفه يتسحاق لاءور بأنه «اللغة المهترئة التي تتبناها الدولة». غير أن عناصر مثل مكانته الاجتماعية وتاريخه وجمهوره المستهدف كانت السبب في ظهور بدايات النقد لديه بما يتوازى مع عمله الحكومي. وقد ظهر هذا في متن الكتاب، فيما يعبر عن كون التاريخ الإنساني يتيح حدوث تفاعلات جديدة بين ما هو كائن وما هو ممكن، ويوجب فهم الواقع ليس فقط من خلال الحقائق المتاحة في لحظة تاريخية معينة، وإنما أيضاً في منعطفات تاريخية أخرى تتغير فيها آفاق الممكن.

كثيراً ما تساءلت، إذا كان بن عوزير قد استمتع في نهاية الأمر بقراءة التحليل الذي طرحته في الفصل الرابع وشجع آخرين على قراءته حسبما قال لي؛ ترى هل كانت الفكرة التي تكونت لدي في نهاية قراءة وتحليل المادة التي حصلت عليها من المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية، هي نفس الفكرة التي تكونت لديه بشكل تلقائي، في أول لقاء بيننا عام ١٩٩٨..؟ وهل أدرك وجود تناقض بين ذاكرة الأطراف المختلفة، أم أنني بالنسبة له كنت بمثابة عميل يعمل لتنشيط الذاكرة من وجهة نظره بغض النظر عن الحكاية التي حكيتها له..؟ ولكنني لم أتمكن من التوصل إلى رد على هذه التساؤلات حتى الآن.

(*) عيد الحصاد: يرجع سبب تسمية هذا العيد بـ«عيد الحصاد» إلى أنه يحل في الموعد الذي يبدأ فيه موسم حصاد القمح. ويسمى أيضاً عيد الأسابيع أو «شفوعوت» نظراً لأنه يحل بعد مرور سبعة أسابيع على عيد الفصح. ويستمر العيد يوماً واحداً في إسرائيل ويومين خارجها وله أسماء عديدة وردت في التوراة يوضح كل منها جانباً من مفاهيمه. وأبرز هذه الأسماء هو "عيد تنزيل التوراة" لأن فيه تجلى الرب لموسى عليه السلام فوق جبل سيناء بعد مرور شهرين على خروج بني إسرائيل من أرض مصر وأعطاه الوصايا العشر وأمره بحفظها والتمسك بها. كما يُدعى هذا العيد أيضاً بعيد البواكير. ويبدو أن هذه التسمية نشأت في فترة حكم سليمان، نظراً لأنها كانت ترتبط بتقديم بواكير الغلال والفواكه إلى الكهنة في الهيكل المقدس الذي تقول الديانة اليهودية أنه تم بناؤه في فترة حكم سليمان في القدس، وإن كان هذا الزعم ليس له سند فعلي من الحفريات الأثرية. وفي أيامنا تقام بهذه المناسبة في القرى التعاونية في إسرائيل احتفالات خاصة بهذه المناسبة.

◆ دراسات ◆

٢

كتاب «نقطة اللاعودة»
الاستخبارات الإسرائيلية في مواجهة إيران وحزب الله
القسم الثاني: لبنان... السنوات الأولى
الفصل الأول: ألعاب خطرة

تأليف: رونين برجمان – ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

قال نائب رئيس الوزراء سيمحا إرليخ شاكياً بعد غزو لبنان "لم يقُل لنا أحد أنه يوجد شيعة هناك. ولكن كان هناك شيعة. وهؤلاء الشيعة كانوا على صلة وثيقة بإيران".

لم يكن هناك من شيء في صباح ٨ أبريل عام ١٩٨٠ يشير إلى العاصفة التي كانت توشك أن تضرب مقر الموساد. التأم الاجتماع الأسبوعي المعتاد لرؤساء الشعب ونوابهم في مكتب رئيس الموساد، عميد (احتياط) يتسحاق حوفي. كان بين الحضور ناحوم أدموني، رئيس شعبة المقر بالموساد آنذاك، مناحم (ناحيك) نافوت، رئيس الإدارة، وأيضاً دافيد (ديف) قمحي، نائب رئيس الموساد ورئيس شعبة 'تقل'، المسئولة عن العلاقات الخارجية للموساد. بعد عرض بعض الموضوعات الشكلية ألقى حوفي القنبلة. اتهم حوفي نائبه 'بعدم الامتثال للأوامر' و 'مخالفة القوانين'، وأعلن أن أفعال قمحي تجاوزت الخط الأحمر وبناءً على ذلك قرر إعفائه من منصبه كرئيس لشعبة 'تقل'. وختم حوفي بالقول "إن ناحيك سيحل محل ديف بأسرع ما يمكن". وطلب قمحي، الذي كانت علاقته بنافوت غير ودية، الإذن بالتحدث، لكن لم يُمنح هذه الفرصة. وأنهى حوفي الجلسة. للمرة الأولى في تاريخه، والأخيرة في الوقت نفسه، يُجري رئيس الموساد محاكمة علنية لأحد كبار العاملين فيه ويُطيح به خارج الجهاز.

انتشر الخبر بسرعة داخل الموساد. وعلق جادي، أحد كبار المسئولين السابقين في شعبة 'تقل' بالقول: "لم يكن هذا بخبر الساعة، بل خبر الشهر وربما قنبلة العام، لقد تعرض الجهاز في هذا اليوم لهزة رهيبة. لم يكن بمقدور أي شخص أن يفسر لنا ما الذي حدث. فقط بعد مرور وقت طويل أبلغتُ أن ديف قد أقيل لأنه زوَّد المسيحيين (في لبنان) بالسلاح دون إذن رئيس الموساد".

كانت ضربة قاصمة لقمحي. ويتذكر قائلاً: "بالتأكيد. لقد قضيت في هذا الجهاز ثلاثين عاماً وفجأة، كعاصفة في يوم صحو، يحاكمونني بهذه الكيفية، محاكمة ميدانية، دون أن يسمحوا لي بالرد على التُهم الموجهة ضدي. لقد كان الأمر برمته بعيد كل البُعد عن التحضر، وبطريقة عسكرية معيبة".

بعد هذه الواقعة بوقت قصير استقال قمحي، أو أُجبر على الاستقالة، من الموساد. لكنه لم يستمر بلا عمل فترة طويلة: بعد شهر واحد عينه وزير الخارجية يتسحاق شامير، مديراً عاماً لوزارته. لكن الصورة التي غادر بها قمحي الموساد لم يكن مُخطط لها داخلياً. وحسب أقوال معارضي قمحي في الموساد، ومن السهل العثور عليهم، أنه أيّد فرض الهيمنة المسيحية في لبنان، الأمر الذي ظهر على تصرفاته كرئيس لشعبة 'تِقل'. كان قمحي، كما يزعمون، هو المفكر والمحفز للتوجه المسيحي، الذي أدى بعد إقالته بعامين إلى اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان. وكانت علاقة قمحي بالمسيحيين قد بدأت عام ١٩٧٥، عندما بدأت تعمل وحدة 'تقل' في أوروبا واتجهت عناصر مسيحية إلى إحدى السفارات الغربية بحثاً عن اتصال بإسرائيل. في عام ١٩٧٦ عاد من أوروبا وحل محل أدموني في رئاسة شعبة 'تقل'. وفي إطار منصبه هذا اعتبر توطيد الصلة مع المسيحيين هدفه الرئيسي.

لم تتوفر لقمحي الحرية الكاملة في العمل. كان البعض من الساسة الإسرائيليين غير مُتحمسين للمسيحيين. كان العقيد دافيد شيك من الأسطول هو قائد فرقة تأمين أحد اللقاءات السرية لرئيس الوزراء يتسحاق رابين مع بشير الجميل، على متن أحد اليخوت بخليج جونية (إحدى المدن الساحلية اللبنانية ذات المقومات السياحية العالمية)، في نهاية ١٩٧٦: "دخل رابين والجميل إلى بطن اليخت وبقيت أنا خارج الغرفة، بجوار الباب. أتذكر بشيء من الرهبة أنه بالقرب مني كان يقف حراس تابعين لحزب الكتائب وحكوا لي كيف أنهم كانوا يقتلون المسلمين ويُلقون بالجثث في الوادي الذي كان يمكن رؤيته من البحر. لم ألحظ أن حرجاً ما على الأقل قد انتابهم مما ارتكبوه".

كان المسيحيون، كما يقول رجال الموساد الذين التقوا بهم، حريصون دائماً على أن يتفاخروا بالمذبحة التي ارتكبوها ضد الفلسطينيين في تل الزعتر، المخيم الفلسطيني في قلب بيروت، وكانوا يسألون والابتسامة العريضة تعلو وجوههم 'هل ترغب في خبز بالزعتر..؟' يقول رؤفان مرحاف مسئول الشرق الأوسط في شعبة 'تِقل': "كنت مُتحفظاً على الكتائب من البداية، لم أحب الخطوط الفاشستية في أيديولوجيتهم، ولا زيهم العسكري ولا مظهرَهم، ولا المراسم الشخصية حول بشير. وقد صدمتني لديهم مظاهر كاثوليكية معادية للسامية، خاصة لدى الرتب والدرجات الأدنى. أما الكبار من حيث الرُتب والمكانة السياسية فكانوا أكثر حذراً. أدركت أن ما يتطلع إليه حزب الكتائب أن نقوم نحن بكل العمل من أجلهم. وخشيت أن تطرفهم سيقودنا جميعاً إلى كارثة".

فتح فوز الليكود في انتخابات ١٩٧٧ أمام الكتائب أفاقاً جديدة. يقول مرحاف: "لقد فهمت الكتائب بيجين بسرعة، فقد اعتبروه بولندياً أصيلاً يريد أن يُظهر للعالم كله ما يمكن أن يفعله اليهودي الذي طارده الكاثوليك المعادون للسامية في أوروبا من أجل إخوانهم الكاثوليك في لبنان، في الوقت الذي ظل فيه الرأي العام الدولي صامتاً".

في ١١ مارس ١٩٧٨ رست على الشاطئ بمرفأ ميخال خلية من أعضاء منظمة فتح، فاستولت على سيارة وعلى حافلتين وجمعت ركابهما في حافلة واحدة اتجهت بها إلى الجنوب نحو تل أبيب. وفي المعركة التي وقعت على مداخل تل أبيب (تقاطع 'كانتري كلاّب') لقي ٣٧ راكب مصرعهم وأصيب ٧٨. وقررت الحكومة الإسرائيلية أن ترد على الهجوم بعملية عسكرية كبيرة في جنوب لبنان. وفي الرابع عشر من مارس ١٩٧٨ شرعت إسرائيل في عملية الليطاني. وفي إطار العملية تم احتلال المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني (باستثناء منطقة صور) ومناطق القطاع الشرقي. وانتهت العملية بقراري مجلس الأمن ٤٢٥ و٤٢٦. واشتملت هذه القرارات على ثلاثة بنود متصلة ببعضها البعض: وقف فوري للقتال من جانب إسرائيل وانسحاب الجيش الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية؛ عودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية إلى المنطقة التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي؛ تشكيل قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة (يونيفيل) لمساعدة الحكومة اللبنانية في فرض صلاحياتها وإعادة السلام والأمن الدولي للمنطقة.

في أعقاب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ تراجع الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار، لكنه ترك ورائه على طول الحدود ميليشيات لبنانية موالية لإسرائيل بقيادة ضابط بالجيش اللبناني، هو الرائد سعد حداد. وتمركزت هذه الميليشيات في بعض القرى المسيحية، التي وقفت أمام ضغوط تحالف المخربين الفلسطينيين واليسار اللبناني، وسعوا للحصول من إسرائيل في البداية على مساعدات إنسانية ومع مرور الوقت على مساعدات عسكرية، وكان من المقرر أن يتم التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ بشكل منفرد من جانب إسرائيل فقط في مايو عام ٢٠٠٠، مع انسحاب الجيش الإسرائيلي من 'المنطقة الآمنة' وتفكيك جيش جنوب لبنان، الذي تشكل مُعتمداً على ميليشيات الرائد سعد حداد.

أدركت إسرائيل سريعاً أن نُباح ميليشيا سعد حداد على الحدود ليس كافياً، وتقرر في الموساد مواصلة تحفيز الاتصال بالمسيحيين الشماليين. بهدف بلورة سياسة واضحة صيغت في نهاية ١٩٧٩ وثيقة تحدد ملامح تأييد القوات المسيحية في لبنان. وكان حوفي قد أقال قمحي بسبب الإخلال على ما يبدو بما ورد في هذه الوثيقة. صحيح أن قمحي كان قد وافق على

الدخول في العمق اللبناني عدة مرات، خلافاً لتعليمات حوفي، لكنه أصر على أن الملف اللبناني كان مجرد ذريعة لإقالته، وأن السبب الحقيقي يعود إلى تطورات السياسة الداخلية. وحسب قوله، فقد ارتاب حوفي في أنه يتآمر عليه لكي يخلفه في رئاسة الموساد.

في إطار توطيد العلاقات بين المسيحيين وإسرائيل تشكلت بعثة دائمة للموساد في جونية، بقيادة شموئيل أفيتار، وهو شخص مُتطرف لديه معتقدات مسيحية، يحب المسيحيين وكان حافزاً قوياً لتطوير العلاقة معهم. ويقول، جادى الرئيس المباشر لأفيتار في الموساد: "إن شعبة الاستخبارات العسكرية، وبخاصة العميد أفي يعرى، الذي كان رئيس قسم الأبحاث، اعتبروا أن المسيحيين يلعبون لعبة مزدوجة وأن المعلومات الاستخبارية المتوفرة لديهم، وكانت المبرر الرئيسي للعلاقات معهم، لا قيمة لها. فقمحي وشموليك وأنا أيضاً بصفة خاصة، انجرفنا وراء ذلك. لقد تسرعوا وضغطوا لإعطاء المسيحيين أكثر من اللازم. لقد صدقنا أنهم سيتعرضون للهلاك إذا لم نمدهم بمعظم ما يريدون. وبسبب تصميمنا، وخاصة تصميم ديف وناحيك، انجرف الجهاز برمته إلى الخيار المسيحي. قبل شارون ورفول وبيجين، في نهاية المطاف، الموقف الذي عرضناه، وليس موقف شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان). وبعد كل ما حصل، أثبت المسيحيون اللبنانيون أنفسهم أنهم حلفاء لا يمكن الاعتماد عليهم. فكل تلك الشخصيات الذين كانوا أصدقاءنا تحولوا إلى خُدام أذلاء للسوريين ولحزب الله.

والواقع أن وجود عملاء الموساد وأفراد من الكوماندوز البحرية في جونية أصبح بسرعة سراً مفضوحاً بالنسبة للمسيحيين. كان أفراد الكوماندوز يشعرون أنهم ليسوا غرباء، لدرجة أن أحدهم كان معتاداً على السير ليلاً في شوارع البلدة. يقول العقيد (احتياط) دودو شيك، الذي كان قائد الفرقة في تلك الفترة: "في إحدى الأمسيات خرجنا لقضاء بعض الوقت في نايت كلوب في بيروت. كل مقاتل حمل معه الجربندية الخاصة به وفيها معداته، ونقود لبنانية وكلاشينكوف وجهاز اتصال. جلسنا في المكان، والحقيبة بين أرجلنا، وحرصنا على التكلم بالإنجليزية، حتى شعرنا أنهم لن يتعرفوا علينا. وفجأة غنوا في الميكرفون أغنية 'جلبنا إليكم السلام' وكل زبائن النايت كلوب، مئات الأشخاص، تحلقوا حولنا وأخذوا يُصفقون. إلى هذا الحد كان العمل سرياً!" ويحكي شيك أنه في جميع عمليات التأمين والحماية لم يتم إطلاق ولو حتى طلقة واحدة؛ "كل شيء كان سلسلة من جولات التنزه والمآدب الصاخبة. كنا نأكل طوال الوقت. لقد كان مطبخاً فرنسياً على أعلى مستوى، يشمل قائمة أساسية من أشهى الأطعمة وأصناف من الجيلاتي الذي وُضعت عليه نماذج لأعلام إسرائيل والولايات المتحدة والكتائب".

بعد يوم واحد من التعتيم، في ١٦ يونيو ١٩٨٠، سلم قمحي قيادة شعبة 'تقل' إلى مناحم (ناحيك) نافوت. كل ما فعله نافوت هو توطيد عناق الموساد الحميم مع الكتائب. يقول رؤفان مرحاف: "في كل مكان في لبنان ذهب إليه في إطار العلاقات مع شعبة 'تقل'، كانوا يسألون ناحيك أين قمحي. وبخاصة المسيحيين، الذين كانوا يحبون قمحي بشكل غير مُتصور. هذا الأمر أدهشني. وقد أراد أن يُثبت لهم أنه لا يقل فعالية من ديف وبدأ يخصهم باهتمام شخصي كبير".

انسياق نافوت وراء الخيار المسيحي في لبنان تسرب سريعاً إلى رئيس الوزراء بيجن، ورئيس الأركان رافائيل إيتان، وبشكل أخص وزير الدفاع أريئيل شارون. واعتقد شارون أن حرباً خاطفة، بالاشتراك مع المسيحيين، يمكن أن تطرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وتؤسس في الأردن لدولة فلسطينية. في السادس من يونيو عام ١٩٨٢، بعد ثلاثة أيام من إطلاق النار على السفير شلومو أرجوب في لندن - الذريعة الأساسية للحرب - تم تفعيل 'خطة الصنوبر الكبرى'. وانطلقت حرب لبنان الأولى، بالرغم من تحذيرات رئيس الموساد من التورط في هذا الأمر. ونجحت لعبة الروليت التاريخية لشارون ونافوت وأفيتار وأقرانهم رغم التوقعات، فقد أسسوا في لبنان الذراع الطولى الموالية لإيران من أجل الإرهاب ونشر الثورة الإسلامية.

في الوقت الذي تحولت فيه حبات أرز الريفيين، التي أمطرت قوات الجيش الإسرائيلي التي دخلت لبنان، إلى وابل من نيران القنابل اليدوية والعبوات الناسفة فاشتكى نائب رئيس الوزراء أثناء الحرب، سمحا إرليخ، أنه "لم يُبلغوه أن هناك شيعة". وهو ما وضح أمره: حكومة جاهلة، لا تعرف بوجود الشيعة، الذين يتمتعون بالأغلبية النسبية في لبنان؛ فالموساد يُضلل الاستخبارات بنماذج تؤمن بفكرة المخلص وأوهام أخرى؛ ورئيس الحكومة منعزل ومريض ووزير الدفاع فاقد القدرة على النطق.

****

ليس مصادفة أن تختار إيران الخميني' لبنان باعتبارها الهدف الأول والرئيسي لنشر الثورة. لقد أولى الشاه والخميني من بعده أهمية كبيرة للسكان الشيعة في تلك الدولة. وبمفاهيم كثيرة انتقلت السياسة الخارجية الإقليمية للشاه، فيما يتصل بالدول المجاورة، بما في ذلك لبنان، إلى الخميني، الذي أعطاها فقط الطابع الديني.

استمرت العلاقة بين إيران ولبنان لسنوات طويلة. كانت بدايتها بمجيء المملكة الصفوية في القرن السادس عشر. وقد

أوضح الرحالة البريطاني، لورنس أولينت، الذي زار جنوب لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، مدى الاشمئزاز الذي كان يستشعره الشيعة من الحكم العثماني، ومدى توافقهم في الهوية مع بلاد فارس، التي اعتبروها معقلهم الديني ومرجعيتهم المذهبية. وبعد أن وُضعت لبنان تحت الانتداب الفرنسي اجتذبت الثقافة الفرنسية البيروتية أبناء النخبة الإيرانية العلمانية. كان أمير عباس هويدا، الذي ظل رئيساً للحكومة الإيرانية على مدى ١٢ عاماً، وأعدم عام ١٩٧٩ في إطار إجراءات الثورة الإسلامية، قد عمل في سنوات شبابه الأولى في بيروت. وتدخل الشاه عملياً في لبنان وحارب تأثير الخميني هناك بمساعدة السافاك. ومع نهاية الستينات لعبت إسرائيل دوراً أيضاً لمساعدة إيران في هذه الساحة، ومناهضة الخيار الإيراني الذي أيده وآمن به أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان.

في عام ١٩٧١ التقى الخميني برجل دين ترك لديه انطباعاً قوياً. كان هذا الرجل هو موسى الصدر، الذي تزوجت ابنة أخته من ابن الخميني، أحمد. كان لدى الصدر، الذي وُلد في مدينة قم، علاقات قوية أيضاً مع الشاه وسافر بمباركته إلى لبنان لإنشاء منظمة خيرية شيعية هناك. لقد استغل كل من كان مستعداً لتأييده، بما في ذلك السافاك، وبسرعة تحول إلى زعيم الطائفة الشيعية في لبنان. وتوَّج نفسه، كما فعل الخميني، بلقب إمام. أنشأ الصدر في لبنان منظمة أمل الشيعية، وهو التنظيم الأم الذي انضوى تحته كل ما يتصل بحياة الطائفة الشيعية من نشاط.

خلال عام ١٩٦٢، مع الاعتقال الأول للخميني على يد استخبارات الشاه، تابع السافاك والموساد بدأب الجهود التي يبذلها الصدر لإطلاق سراح الخميني. وفي المدرسة الدينية في صور، التي كان يرعاها الصدر، اجتمع ٣٢ من علماء الدين اللبنانيين من أجل كتابة عريضة ضد الشاه، واعتقال الخميني وانتهاك حقوق الإنسان في إيران. وأسندت مهمة الصياغة إلى أصغر المشاركين سناً، محمد حسين فضل الله.

لفترة طويلة لعب الصدر على الجانبين. من ناحية، كان أحد دُعاة رجال الدين الشيعة، العلماء. ومن ناحية ثانية، كان يحتاج لمباركة النظام الإيراني العلماني، الذي كان يُديره السافاك. والواقع أن الصدر حظي بثقة الشاه وبمساعدة سخية من مكتب تمثيل السافاك في بيروت ومدرائه في طهران. وفي المقابل زود الإمام الإيراني مبعوثي الشاه بصورة شاملة عن الوضع في لبنان، ولا يقل أهمية عن ذلك - بما يحدث في بيروت الغربية، التي كان يدخلها ويخرج منها كضيف محبوب. واقتربت نقطة التحول عندما احتشد للإمام رصيد سياسي في لبنان وتحول من مفتي صور إلى زعيم لبناني من الطراز الأول. ونشأ في كنفه تلميذه المخلص، الشيخ فضل الله، الذي أصبح شيئاً فشيئاً مرجعية روحية لها وزنها.

على خلفية الغليان الذي شهدته إيران، في ربيع ١٩٧٨، بعد عملية الليطاني، التي توغل خلالها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان بهدف ضرب المنظمات الفلسطينية، أرسل الشاه كتيبة من جيشه للمشاركة في قوات الفصل الدولية (يونيفيل) بالمنطقة. وانتهز النظام الإيراني هذه الفرصة ليُعزز من وجود عملاء السافاك في الجنوب اللبناني. وتحت غطاء القوات الدولية اكتسب السافاك، وبمساعدة وزارة الدفاع الإسرائيلية، الخبرة في ملاحقة أنشطة أقطاب المعارضة الإيرانيين. وأسندت إسرائيل إلى أهم عملائها في لبنان مهمة جمع ما يستطيع من معلومات عن الثوريين الإيرانيين بزعامة فضل الله. وكما في إيران، وصلت الجهود التي بُذلت في لبنان لتصنيف المؤيدين للخميني إلى فشل ذريع.

في صيف ١٩٧٨ اختفى الصدر أثناء زيارته لليبيا. وكان اختفاؤه هو أهم الأحداث بالنسبة للشيعة في لبنان. ورغم مرور الزمن منذ ذلك الحين، فإن ضباب الغموض لم يتبدد حول اختفاء الإمام. ولم تُنشر بالمرة حقائق هذه القضية. وهناك تخمينات مختلفة، التي كان مصدرها والهدف منها يرتبط غالباً بالرغبة في إلقاء التهمة على طرف أو آخر: على حاكم ليبيا الذي كان الصدر ضيفه عند اختفائه؛ أو على نظام الشاه، الذي سعى للتخلص منه لتأييده الثوريين الإسلاميين؛ أو على رجال الخميني الذين كانوا يعلمون بعلاقات الصدر مع الشاه وسعوا إلى إقصائه؛ أم على المنظمات الفلسطينية التي طالب بوقفها في لبنان. ومع اختفاء الصدر أصبح فضل الله أكبر مرجعية شيعية روحية في لبنان. وقد واجهت الطائفة الشيعية في لبنان أخطر أزمة بسبب اختفاء الصدر، غير أن الثورة الدينية في إيران كانت قد بدأت آنذاك.

***

إلى أن اندلعت الثورة الإيرانية كان نموذج الدولة الإسلامية غير قابل للتطبيق وغير واقعي، بينما الآن وبصورة مُفاجئة أصبح رجال قضوا سنوات حياتهم في مدارس دينية بمدينة قم والنجف هم أسياد العالم. لقد أعلنوا دولة إسلامية ودعوا رجال الدين الشيعة في العالم الواسع إلى تمجيد الثورة وتطبيق دروسها في بلدانهم المختلفة. كثيرون منهم جاءوا إلى لبنان كمبعوثين للإمام الخميني. وبدأوا فعلياً في تقسيم الأموال. وسعى كبار زعماء الشيعة في لبنان لكسب رضا وود إيران الإسلامية فأعلنوا رسمياً عن إخلاصهم للإمام الخميني.

بعد الثورة أصبحت الطريق ممهدة كذلك لزيارات مسئولين إيرانيين للبنان. في البداية وصل نائب رئيس مجلس الدفاع، د. صادق طباطبائي، الذي استقبلته الطائفة الشيعية وقادتها بحماس. والتقى الضيف الإيراني أيضاً بالقيادة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات وزار جنوب لبنان، مرتدياً زي القتال الذي يرتديه مقاتلو حركة أمل مُعلقاً مسدساً في حزامه.

كانت للبنان أهمية أخرى في النظرية الإيرانية، بخلاف الاهتمام بالشيعة الذين يعيشون فيها والرغبة في تصدير الثورة. فلبنان بموجب هذه الرؤية، هي نوع من الواقع المصغر لكل ما يحدث في العالم العربي، نموذج من لعبة الهيمنة الكبرى في الشرق الأوسط. ففي أواخر ١٩٨٠، مثلاً، تحولت بيروت إلى ساحة للصدامات بين عناصر موالية للعراق وأخرى موالية لإيران، عندما أدارت سفارتا الدولتين نسخة مُصغرة من الحرب الناشبة على حدودهما المشتركة. ولعب فضل الله دوراً في الحملة التي جرت في لبنان ضد النظام العراقي، وبسرعة أصبح هو نفسه هدفاً. في نوفمبر ١٩٨٠ هشم مجهولون بنيران مدافعهم الرشاشة سيارته من سيارة أخرى. رصاصة واحدة فقط أصابت عمامته، لكنه خرج سليماً. ووقعت في العامين التاليين محاولات أخرى لاغتياله، وأحاط فضل الله نفسه بحراسة خاصة. في ديسمبر ١٩٨١ دمر معارضون عراقيون في لبنان، بأوامر من فضل الله على ما يبدو، السفارة العراقية باستخدام سيارة مُفخخة وقتلوا السفير وعدداً كبيراً من أفراد البعثة الدبلوماسية. واعترف العراق، الذي كان مكشوفاً تماماً وفي أسوأ حالاته في لبنان، بضياع تأثيره هناك.

لم يكن صراع الشيعة في لبنان ضد النظام العراقي إلا عرضاً مُصغراً، كأحد الحروب الصغرى التي اندلعت على أرض لبنان، لكن نتائجها كانت مُرضية لإيران. بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال فضل الله عام ١٩٨٠ قام رئيس البرلمان الإيراني، علي أكبر هاشمي رافسنجاني، بزيارة شخصية لمنزله – تقديراً لرجل الدين الذي كان ما يزال مجهولاً بالنسبة للعالم الغربي. مندوبو إيران الذين كانوا يُدركون أهمية الكوادر المتعلمة، أبدوا حماساً كبيراً لاستفادة المسيرة الثورية من قدرة فضل الله على الإقناع. لقد أيدت إيران المؤسسات التابعة له وقدمت له سلسلة من الخدمات المهمة، بدءاً من الأمن الشخصي مروراً بالتنقل جواً. وفوق كل ذلك، منحته امتيازاً للتحدث باسم الثورة.

***

غير أن إيران الإسلامية بحثت لنفسها عن تدخل مباشر بصورة أكبر في ما يحدث في لبنان، فوجدت ضالتها في المسار الفلسطيني. وكان نجلا الخميني، مصطفي وأحمد، قد قاما في عهد موسى الصدر بزيارات متوالية للبنان، قدموا الدعم خلالها

سياسياً وعسكرياً، لمعسكرات أمل في الجنوب كبداية، وبعد ذلك لقاعدة فتح بالقرب من بيروت. وعُرف أحمد كصديق حميم لفتح وانضم لمقاتلي عرفات في بضع عمليات ضد المسيحيين وإسرائيل في لبنان وعلى الحدود. ونزل عرفات ضيفاً مرتين على الأقل لدى الخميني في مدينة النجف أثناء زياراته الرسمية للعراق. وخلال هذه المقابلات اتُفق على أن يقوم بعض الخبراء الإيرانيين برفع الكفاءة العسكرية للفلسطينيين برعاية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وجرى إرسال أول ١٢ إيراني إلى لبنان، ومن بينهم ثلاث سيدات، عام ١٩٨٢ وعادوا إلى إيران عام١٩٨٤ وكان ضمن هؤلاء محمد منتظري، نجل آية الله منتظري الذي أطلق عليه فيما بعد 'آية الله رينجو' نظراً لطريقته الاستعراضية في سحب المسدس واستخدامه. كان 'آية الله رينجو' يتحرك في لبنان بصحبة شاب لبناني اسمه عماد مُغنية، تدرب في هذه المعسكرات، وأصبح مُغنية إحدى الشخصيات الرئيسية في المعارك الخفية بين إسرائيل وحزب الله وإيران.

حتى عام ١٩٧٧، عندما ترددت أصداء الثورة الإسلامية في إيران، أنهى أكثر من ٧٠٠ من رجال الخميني تدريباتهم لدى حركة أمل ومنظمة التحرير الفلسطينية. من بين أعضاء هذا الكادر سيقع الاختيار على رؤساء المنظمات الإرهابية التابعة للحرس الثوري ومسئولي الأجهزة الاستخبارية الإيرانية. وأصبح البقاء في معسكرات تدريب المنظمات الفلسطينية وحركة أمل جزءاً لا يتجزأ من عملية تشكيل هوية 'المجاهد' (المقاتل) الإيراني. وفي هذه البوتقة تبلور الكثير من قادة الثورة الإيرانية وتولدت العلاقات والصلات التي أفرزت بعد ذلك بخمس سنوات منظمة حزب الله.

وتشكلت النواة التأسيسية للحرس الثوري بمعرفة مُحمد منتظري وسُميت ساتجا (الأحرف الأولى من 'التنظيم الثوري لجماهير الجمهورية الإسلامية). وتولت ساتجا مسئولية الاتصال بحركات التحرر خارج إيران. وفي نوفمبر ١٩٧٩ اشترك منتظري في مؤتمر للتضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية في لشبونة، وأعلن عن اعتزامه تجنيد ١٠٠ ألف متطوع إيراني لمساعدة الفلسطينيين في كفاحهم ضد إسرائيل.

وقد سعى في المرحلة الأولى إلى تعبئة قوة قوامها عشرة آلاف متطوع إيراني، يتوجهون جواً إلى جنوب لبنان – "مركز البركان في الشرق الأوسط والمكان الوحيد الذي يوجد فيه مقاتلون ضد إسرائيل". في إيران تم فتح مراكز تعبئة وتجنيد تجمّع وتدرب فيها حوالي ٦٠٠٠ متطوع، كانوا مستعدين للتوجه إلى لبنان حتى دون علم سلطاتها. وأعلن منتظري أن المجلس

الثوري سيتحمل التمويل وأن الإمام الخميني قد بارك ذلك.

بعد أقل من عام على الثورة، في النصف الثاني من ديسمبر ١٩٧٩، تحركت فجأة الجماعات الأولى من المتطوعين الإيرانيين، حوالي ٤٠٠ رجل، ووصلوا إلى دمشق مُعلنين أنهم يريدون الذهاب إلى لبنان وإقامة حركة شيعية هناك. كان المتطوعون الإيرانيون في أوج حماستهم ورفعوا شعارات ثورية من قبيل 'اليوم إيران وغداً فلسطين'. وقام الرئيس حافظ الأسد بتجميع كل المتطوعين في مخيمات لاجئين فلسطينيين وبعد ذلك طردهم ليعودوا إلى إيران. أما قائدهم، محمد منتظري، الذي نجح في التسلل إلى بيروت، فقد صدر أمر باعتقاله وتصفيته. ونجح منتظري في الفرار بأعجوبة. وفشلت كل محاولات إيران لربط سوريا بحماسها الثوري. وأبلغ الرئيس خامنئي (الذي أصبح بعد فترة قصيرة الزعيم الروحي لإيران) الأسد باستعداد إيران للتعبئة وتقديم المساعدة في الحرب ضد 'مغتصبي القدس'، وأعلنت إيران رسمياً انضمامها للحرب ضد إسرائيل وفتحت مراكز تعبئة لإرسال المتطوعين إلى الجبهة الجديدة، حتى تُقنع السوريين بالموافقة على وجودها في لبنان، وذهب كل هذا أدراج الرياح.

وغير الأسد من موقفه غداة الغزو الإسرائيلي للبنان. وكان استمرار نجاحات إيران في أرض المعركة أمام العراق قد سمح لها بتقديم المساعدة للسوريين. واستقرت بعثة عسكرية إيرانية في دمشق، لتناقش مع السوريين سُبل المساعدة الإيرانية في الحرب، وضمت البعثة وزير الدفاع محمد سليمي، وقائد القوات البرية الكولونيل السيد شيرازى وقائد الحرس الثوري محسن رضائي، وبصحبته أقرب مساعديه، رجل استخبارات الحرس الثوري، على رضائي العسكري، الذي انضم إليه السفير الإيراني في دمشق، حُجة الإسلام على أكبر محتشمي. وأعلن قائد الحرس الثوري، أن "البعثة جاءت إلى سوريا للتعرف على المشكلة (في لبنان)، وتحقيق مبادئ الجهاد الحقيقي ولتلقين إسرائيل درساً.

وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على اتفاقية عسكرية وفيها وافقت سوريا على ما رفضته قبل ذلك بثلاث سنوات. واستشعر الأسد شراكة المصير مع الإيرانيين تجاه الأعداء المشتركين، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت إيران الثورة متحمسة لدق أسفين في ما وصفه الخميني بأنه "موقف استراتيجي مبدئي يسمح بالاقتراب من القدس". بعد وقت قصير من هذه الزيارة وصلت إلى دمشق وحدة باسم 'قوات محمد رسول الله'، ضمت حوالي ٣٠٠٠ مقاتل. ومن هناك اتجهت إلى بيروت ومن هناك جرى توزيعها على سلسلة معسكرات التدريب في أنحاء لبنان المختلفة. وكان قائد هذه الوحدة هو محسن رفيق دوست، خريج معسكرات التدريب الفلسطينية في لبنان خلال السبعينات، الذي عُين في هذه الأثناء وزيراً للحرس الثوري في الحكومة الإيرانية.

وعلى حد قوله، عندما اتضح أن السوريين والفلسطينيين غير مستعدين للحرب عاد القوام الأساسي للقوات إلى إيران دون المشاركة في معارك ضد إسرائيل. وبقى في لبنان حوالي ٥٠٠ متطوع إيراني، تسلموا من السوريين مخيماً عسكرياً في منطقة زباداني عند الحدود السورية اللبنانية. تمركزوا في منطقة نائية ووضعوا اللبنة الأولى لعهد جديد من التدخل الإيراني في لبنان.

كان أمام إيران وأعوانها في لبنان خياران: ضم القوات الجديدة إلى حركة أمل، المنظمة التي أسسها موسى الصدر، أو إنشاء هيكل جديد لها. في تلك الفترة نشب خلاف حاد بين زعيم أمل، نبيه برى، الذي أيد الانضمام إلى مظلة تنظيم أم من القوات الناشطة في لبنان ("هيئة الإنقاذ الوطني") من أجل إعادة بناء الدولة، وبين نائبه، عباس موسوي، الذي رفض رفضاً باتاً أي وجود مشترك مع المسيحيين في أي ائتلاف كان. إيران دعمت موسوي. وهكذا وُلد حزب الله.

جاء تأسيس حزب الله على خلفية التصدع الظاهر والحاد الذي نشأ بمرور السنين بين فضل الله وإيران. فقد عارض الشيخ اللبناني إقامة المنظمة وفضّل تقوية ودعم حركة أمل. كان يعتقد أن إنشاء منظمة شيعية أخرى من شأنه أن يُسبب شرخاً في المعسكر كله. ومن الأفضل، كما رأى فضل الله، تقديم الإرشاد والتوجيه لرفعة الإسلام في محاولة لتغيير أمل من الداخل بدلاً من تأسيس منظمة منافسة. غير أنه في تلك المرحلة كان مبعوثي الاستخبارات والدبلوماسيين الإيرانيين في لبنان وسوريا قد يأسوا من محاولة السيطرة على أمل. وأدرك فضل الله تصميم مبعوثي إيران فوافق في نهاية المطاف بالتزام الصمت على القرار المصيري بإنشاء حزب مستقل. وفضّل فضل الله نفسه أن يبقى رسمياً خارج نطاق حزب الله. وتوقع أن يؤدي وجود حزب الله إلى انقسام الشيعة في لبنان، وسعى إلى أن يضمن لنفسه جمهور مؤيدين من طرفي الانقسام المتوقع، متجاوزاً حتى الحاجز القديم بين الشيعة والسُنة.

منذ ذلك الحين فصاعداً تحول جُل الجهد الإيراني في لبنان إلى إقامة الحركة الإسلامية الجديدة، التي تُوجت بالزعامة الدينية والسياسية للخميني. وتحدد هدفها في تغيير النظام الحاكم في لبنان بنظام إسلامي. وأسندت هذه المهمة إلى الحرس الثوري.

تشكلت نواة تأسيس حزب الله من السيد عباس موسوي، الشيخ صبحي الطفيلي، والسيد إبراهيم الأمين والشيخ محمد

يزبك. وُلد عباس الموسوي عام ١٩٥٢ لأسرة علمانية، بإحدى بلدات بعلبك. أمضى طفولته في حي السياح بالضاحية الجنوبية في بيروت الغربية، حيث تعرف هناك على المنظمات الفلسطينية، أثناء دراسته في مدرسة ابن سينا العلمانية. في سن الحادية عشرة تطوع للتدريب في معسكر فلسطيني بعيد عن منزله، وخلال هذه الفترة تعرض أحد ساقيه للكسر. وعندما بلغ الرابعة عشرة قويت ميوله الدينية. في عام ١٩٦٨ التقى موسى الصدر وطلب منه الإرشاد والنُصح ليُكمل تعليمه، فأشار عليه الصدر بالالتحاق بمعهد الدراسات الإسلامية، الذي أنشأه في صور. وبعد أن أنهى المرحلة الأولى من دراساته توجه بمباركة من الصدر لإتمام دراساته في معاهد مدينة النجف، وهناك تشكلت هويته الدينية.

أخذ عدد المنضمين إلى حزب الله يتزايد. في غضون وقت قليل قال حسن نصر الله إنه في وقت ما ضمت الحركة حوالي ٢٠٠٠ شاب وشملت صفوفها غالبية رجال الدين الشيعة في جبل عامل، والبقعة، وبيروت. كان من أبرزهم الشيخ راغب حرب إمام قرية جيبشيت، الذي كانت حياته ومماته رمزاً للنضال ضد إسرائيل. في سن ٣٢ قاد حرب عمليات حزب الله في الجنوب اللبناني. تقول زوجته وأصدقاؤه المقربون إنه كان المخطط الأول للعمليات ضد إسرائيل واشترك في بعضها أيضاً بنفسه. في فبراير ١٩٨٤ قتل وأصبح شهيداً شيعياً ورمزاً للتضحية بالذات لحزب الله. وأقيمت في معاهد قم مراسم تأبين لذكراه وبعث آية الله منتظري برقية تعزية إلى علماء لبنان، وفيها أثنى على أعمال حرب. وبعد مرور مائة يوم على وفاته صدر في إيران طابع بريد خاص تخليداً لذكراه. وقد ألقت حركة أمل القبض على شيعيين اثنين من قرية تافنيت، اعترفا بقتل الشيخ بتكليف من إسرائيل.

حل الشيخ عبد الكريم عبيد محل حرب، وكان هو أيضاً رجل دين في مبتدئ طريقه. كان عبيد متصلاً بحبله السري في إيران، التي ساعدته في ارتداء عباءة حرب الأوسع. في صيف ١٩٨٩ اختطفت قوات إسرائيلية عبد الكريم عبيد واحتجزته في مبنى التحقيقات ٥٠٤، كورقة مساومة لإطلاق سراح الطيار الأسير رون آراد. وأطلق سراح عبيد عام ٢٠٠٤ مقابل الحنان تننبويم وجثامين ثلاثة جنود إسرائيليين قُتلوا في إحدى المعارك.

في مطلع سبتمبر ١٩٨٣ سيطر حرس الثورة الإيرانية، بمساعدة حزب الله، على معسكر الشيخ عبد الله، الذي كان القاعدة الرئيسية للجيش اللبناني في منطقة بعلبك. سار رجال الدين التابعين لحزب الله، عباس الموسوي وحسن نصر الله ومحمد يزبك، على رأس مسيرة جماهيرية إلى المعسكر وأدوا فيه صلاة الجمعة. ونصح رجال الدين الشبان قائد المعسكر وجنوده "بالانصياع للشعب ورفض الأوامر والتوجيهات الصادرة من البيت الأبيض وتل أبيب". أما قائد اللبناني وزملاؤه فقد أخلوا المعسكر. وعلى مدخل المعسكر علق أصحابه الجدد بياناً واضحاً، أوضحوا فيه نواياهم: "تحرير معسكر الشيخ عبد الله على أيدي جماهير حزب الله ـ خطوة أولى للتخلص من سلطة الكتائب". وتحول معسكر الشيخ عبد الله ليُصبح معسكر الإمام علي، ومقر القيادة الرئيسي للحرس الثوري وميليشيا حزب الله. وقد حوَّلت إيران الأموال إلى لبنان بشكل أساسي عن طريق 'صندوق الشهداء' ويرأسه آية الله مهدي كروبي. جزء من هذه الأموال كان يصل إلى فضل الله. والجزء الأكبر كان يُقسم بين نشطاء وعائلات الشيعة في بيروت وفي جنوب لبنان كما يُستخدم في دفع رواتب المقاتلين.

بدأ الحرس الثوري في نقل الكثير من المعلومات إلى رجال حزب الله. وكان محور هذا النشاط هو علي رضا العسكري، الذي كان يقضي معظم وقته في إيران. وكان العسكري مسئولاً، بموجب المعلومات التي تم جمعها عنه، عن إرسال مدربين ومرشدين من قبل حرس الثورة ليقدموا دروساً مختلفة لمقاتلي حزب الله، في شتى مجالات القتال والتخريب والإرهاب والدين. ويحكي فيما بعد الشيخ عباس الموسوي الذي حضر إحدى هذه الدورات: "لولا الدعم والرعاية التي قدمها حرس الثورة للشبان المسلمين أثناء الغزو الإسرائيلي، لوصلوا إلى مرحلة اليأس المدمر. فوجود حرس الثورة في ذلك الوقت كان نقطة الضوء الوحيدة. فقد بدأ الرجال يعرفون مبادئ الثورة الإسلامية وينخرطون في سلك الجندية بصورة صحيحة ضد العدو الإسرائيلي وضد الإمبريالية العالمية. إنني أذكر جيداً أن أحد الأخوة في الحرس قدم محاضرة عن سلاح ما وفجأة، وبعد أن أوضح كل شيء، وضع السلاح جانباً وقال: 'كل ما أوضحته لكم لن ينفعكم، الله وحده هو الذي سينفعكم'. وبدأ في الحديث عن الإيمان والإخلاص والاعتماد على الله.'"

في عام ١٩٨٥ عُين علي رضا العسكري قائداً لقوات القدس في لبنان ونقل إقامته الدائمة إلى لبنان. وإذا كان هناك خمسة رجال يقفون وراء القدرات الباهرة لحزب الله – في القتال وفي الوسائل القتالية وفي جمع المعلومات ومنع تسرب المعلومات إلى الطرف الآخر – فإن من بينهم، إلى جانب حسن نصر الله وعماد مُغنية، علي رضا العسكري الذي يحتل مرتبة مُعتبرة في هذه القائمة. وعلى مدى سنوات طويلة، إلى أن عاد لمنصب كبير في إيران في ربيع ١٩٩٣، كرس كل وقته لتحويل حزب الله من منظمة إرهابية صغيرة إلى كيان شبه عسكري. لقد كان يقود الأمور على الجانب الإيراني بينما في مقابله كان عماد مغنية على جانب حزب الله.

* هل حاولنا القبض عليه، أو قتله..؟

- "لا أدرى. ربما كان أمراً غير وارد، لقد كان مراوغاً كثعبان الماء، وكان أيضاً يتحرك بجواز سفر مزور أو جواز سفر دبلوماسي من الخارجية الإيرانية، الأمر الذي جعل منه هدفاً صعب المنال".

ومع قيامه دعا حزب الله إلى إقامة دولة في لبنان، تقوم على الشريعة وترتبط في الوقت نفسه بدولة إسلامية تستوعب العالم. مركز هذه الدولة في إيران وحاكمها الخميني. وعلى عكس الهوية الوطنية التي تبناها نصر الله فيما بعد، يبدو أنه في تلك الفترة تحدث هو وزعيمه موسوي عن رفض تام للهوية اللبنانية، واعتُبر الإمام الخميني من وجهة نظرهما الزعيم الديني والسياسي على السواء.وحدد حزب الله هدفه الأول بإخراج القوات الأجنبية وعلى رأسها الإسرائيلية، والولايات المتحدة وفرنسا، التي غزت لبنان في مطلع الثمانينات. واعتبرت المنظمة طرد إسرائيل مقدمة للقضاء عليها نهائياً وتحرير القدس. وكان من بين الأهداف الأخرى إخضاع القوات المسيحية للقوانين الإسلامية وتقديم قادتهم للمحاكمة بسبب 'جرائمهم'.

***

تبنىَ قادة حزب الله في موقفهم من إسرائيل التصور النضالي للشيخ فضل الله. ومن منظور إسلامي، اعتبر فضل الله، "أنه لا يمكننا أن نعتبر إسرائيل كياناً شرعياً، في ضوء حقيقة أنهم أخلاط من الناس جاءوا من كل حدب وصوب في العالم لكي يعيشوا في فلسطين على أنقاض وخراب شعب آخر". قليلون فقط الذين صدقوا كلماته التي ألقاها في بنت جبيل وأشار فيها إلى أن إسرائيل تطمع في جنوب لبنان. ولكن بعد الاجتياح الإسرائيلي أصبح الجنوب محتلاً وليس لدى إسرائيل، فيما يبدو على الأقل، نية حقيقية في المغادرة. وعاد فضل الله ليُحذر من أن الشيعة هم التاليون في الدور وأن السلام مع إسرائيل غير ممكن، لأن 'السلام بالنسبة لإسرائيل ما هو إلا مرحلة انتقالية مُمهدة للمرحلة التالية' في سعيها لتحقيق "خطتها لتوسيع حدودها من النيل إلى الفرات". كما حذر فضل الله من دور إسرائيلَ في خدمة الإمبريالية الأمريكية.

مع ذلك تمسك فضل الله - بخلاف الشيخين موسوي ونصر الله في نفس الفترة - بالظهور في صورة البراجماتي والوطني اللبناني. صحيح أنه اقترح حلاً إسلامياً شاملاً، لكنه وعد المسيحيين بأنه لا يفكر مطلقاً في إخضاعهم بالقوة. كذلك تحفظ فضل الله على مطلب المبعوثين الإيرانيين بإسقاط النظام في لبنان. وأكد، أن الشعب اللبناني له الحق في تقرير مستقبله. فأي حل يجب أن يكون مقبولاً من الأغلبية. وفي نهاية المطاف، بالرغم من أن فضل الله قد أبعد عن زعامة الشيعة في لبنان، فإن مبادئه انتصرت ووجدت من يتبناها وفي مقدمتهم موسوي ونصر الله.

وازدادت حدة هذا الجدل المهني بين فضل الله وإيران. وخلال زياراته إلى طهران استُقبل الشيخ ببرود، بينما استُقبل زملاؤه الأقل منه شأناً بحفاوة في المطار ودُفع بهم لمقابلة الخميني. ولكن حتى وفاة الخميني في عام ١٩٨٩ حرصت الزعامة الإيرانية على ألا تصل علاقاتها مع آية الله اللبناني إلى مستوى الأزمة المعلنة. كان الخميني ومبعوثوه في لبنان يعرفون التأثير الكبير لفضل الله على الشيعة في لبنان وكانوا يدركون أنه أكبر ممثل لأنشط أجنحة الشيعة العرب. وأنه في الحركة الثورية، التي تلعب فيها الصياغة البلاغية دوراً قيادياً لتعبئة الجماهير في عمل مشترك، لم يكن له بديل. لقد كان خطيباً مُفوهاً، ومُتقناً للغة العربية، التي كانت أداة أساسية لنقل رسائل الإمام الخميني، التي يُلقيها بالفارسية.

غير أن فضل الله، كمفكر له شخصيته، صاغ أفكاراً إسلامية ثورية كانت أكثر قُرباً من الواقع اللبناني. وكما فعل الخميني، الذي جسد الإسلام الشيعي بالطريقة التي تسمح له بامتلاك مقاليد السلطة، أقدم فضل الله على وضع علامات الاستفهام بشأن فكرة ضرورة وجود دولة إسلامية واحدة وزعامة إسلامية واحدة، تكون لها وحدها الوصاية على عموم المؤمنين المسلمين. وقرر أن الجمهورية الإسلامية في إيران 'ليست حكومة عموم المسلمين في العالم' مُعتقداً أن 'الشريعة الإسلامية لا تُقر بضرورة وجود ولي فقيه وحيد (مصدر المحاكاة)؛ وفي اعتقاده، أنه يمكن وبل ومن المطلوب أن يكون في كل منطقة من العالم الإسلامي فقيه، يُمارس فيها صلاحياته. وكانت الإشارة واضحة - الخميني للإيرانيين وفضل الله للبنانيين. وقد أشعلت وفاة الخميني النار بصورة مُعلنة بين الطرفين.

***

لم يؤثر الجدل حول الدور الإيراني على علاقة حزب الله بإسرائيل. فمستوى الخطاب الذي التزم به فضل الله بات أكثر قوة وحدة لدى خلفائه وخصومه. من ذلك، على سبيل المثال، قرر حسن نصر الله في نهاية الثمانينات أن حزب الله "لن يُسلم أبداً بوجود إسرائيل". وأخذت خُطبه التحريضية في التصعيد: "أود أن ألفت الانتباه إلى الخطر الكامن في هذا الكيان الذي سرق فلسطين، هذا الورم السرطاني، هذه الجرثومة الملوثة، كيان لا حدود له، يتوسع في أي مكان يصل إليه الإسرائيليون وإلى أي مكان توجد فيه بقايا التلمود أو يجلس فيه حاخام يهودي... إن الأمل يتزايد لتحقيق الوعد الإلهي بالقضاء على هذا المرض

السرطاني". وبعد هذه الأمنية، على قناة المنار، يصرخ نصر الله "الموت لإسرائيل" وترد الجماهير "الموت للإسرائيليين". وفي خطاب آخر يوضح لماذا كل مواطني إسرائيل هم هدف مشروع: "إننا نعتبر الكيان الإسرائيلي ثكنة عسكرية إمبريالية في قلب العالم العربي والإسلامي. إنه مجتمع حرب، مجتمع عسكري من المقاتلين، نساء ورجال على السواء. ما من مجتمع مدني في هذا الكيان".

كانت لدى زعماء حزب الله أكثر من مستوى للخطاب العنصري الذي لا يُدين فحسب إسرائيل كدولة بل الشعب اليهودي كله، واستخدموا في ذلك الأفكار التقليدية لمعاداة السامية. مثال ذلك، ما ذكره حسن نصر الله في بعض خطبه في بيروت: "ما الذي يريده اليهود..؟ إنهم يريدون الأمن والمال، فاليهود طوال التاريخ أكثر خلق الله خوفاً وطمعاً. وإذا بحثتم على وجه الأرض كلها لن تجدوا بخلاء أكثر من اليهود وطماعين أكثر منهم. وفي موضع آخر يقول: "هذا العام، للأسف، يحل يوم عاشوراء في شهر المحرم قريباً من الذكرى الخمسين للنكبة التاريخية المريرة والمأساوية لقيام دولة أبناء القردة والخنازير، ألا وهم اليهود الصهاينة".

وعلى غرار الكراهية لإسرائيل أظهر حزب الله على مدى سنوات العداء الشديد للولايات المتحدة الأمريكية. فحزب الله يعتبر الولايات المتحدة إمبريالية ويدعى أن هدفها هو السيطرة على المنطقة وسرقة ثروات العرب الطبيعية، بينما إسرائيل هو الأداة لتحقيق ذلك. "على العرب أن يدركوا أن إسرائيل هي مجرد كتيبة في الجيش الأمريكي وأن الولايات المتحدة هي العدو الرئيسي". وقال نصر الله في خطاب إن هدفه هو فرض مقاطعة عربية للمنتجات الأمريكية. وقد استطاعت أيديولوجية حزب الله تلك أن تصمد لوقت قصير.

وفي أعقاب اجتياح إسرائيل للبنان ومذبحة مخيمات صبرا وشاتيلا وصلت إلى بيروت قوات متعددة الجنسيات على رأسهم جنود مشاة البحرية الأمريكيين والفرنسيين. كان الهدف من وجود هذه القوات هو إقرار السلام في لبنان وإنهاء الحرب الأهلية الدامية التي بدأت عام ١٩٧٦. وباستخدام القوة خرج نشطاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وكانت التقديرات أن غياب عرفات ورفاقه يمكن أن يؤدى إلى تسوية مهمة بين جميع الكتل والفرقاء. غير أن التقديرات كانت في وادي والواقع في وادٍ آخر. فسوريا وإيران بما يربطهما من تحالف عسكرى، رأوا في هذا الوجود، ولاعتبارات مختلفة، هدفاً أول للهجوم.

◆ دراسات ◆

٣

كتاب «عدم المساواة» - الجزء الثاني

تحرير: أورى رام ونيتسا بركوفيتش - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

(١)
التمييز فى مجال العمل - الجوانب القانونية

بقلم: جاى موندليك

من الممكن أن نجد إشارة إلى أهمية المساواة فى إسرائيل منذ اللحظة الأولى فى وثيقة الاستقلال. ويمكن أن نجد أيضاً أصولاً لحظر التمييز فى مجال العمل فى سجل القوانين الإسرائيلية اعتباراً من عام ١٩٥٩، عندما صدر القانون المنظم لعمل هيئة التوظيف، والذى يضمن ألا يتعرض أحد للتمييز عند توظيفه. كما صدر فى وقت مبكر أيضاً قانون المساواة فى أجور العمال عن نفس العمل، الذى يشهد اسمه على مهمته؛ وقانون عمالة النساء، الذى يدافع عن النساء فى مواجهة الأعمال الخطيرة، ويقدم لهن تسهيلات فيما يتعلق بالأعمال الليلية، ويعطيهن حقوقاً خاصة فى فترات الحمل والولادة. بعد ذلك فتر الاهتمام العام بمشكلة التمييز فى مجال العمل لفترة طويلة، ولم تتطور التشريعات القليلة التى صدرت. ومع ذلك، فمنذ عام ١٩٨٧ نشهد تزايداً فى المساعى القانونية للحد من التمييز ولضمان المساواة فى مجال العمل؛ حيث صدر قانون المساواة بين الرجل والمرأة فى سن الإحالة للمعاش (١٩٨٧)؛ وقانون تكافؤ الفرص فى مجال العمل (١٩٨٨)؛ وقانون عمالة النساء، الذى أدخل عليه أكثر من عشرين تعديلاً- للتوسع فى منح الحماية للنساء- منذ صدوره (١٩٩٠)، ولاسيما فى فترات الحمل والوضع؛ وقانون المساواة فى أجور الرجال والنساء، الذى صدر فى شكله الجديد (١٩٩٦). وقد توجه المشرع فضلاً عن ذلك إلى آفاق أكثر تعقيداً وجاذبية لضمان المساواة، مثل إضافة تعديلات تستوجب القيام بتمييز إيجابى لإصلاح التمييز الواقع على النساء والأقليات وذوى الاحتياجات الخاصة فى مجال العمل. وكان ذلك من خلال قانون الوظيفة العامة (التعيينات)، وقانون

المساواة للمرأة، وقانون المساواة لذوى الاحتياجات الخاصة. كما ألزم قانون المساواة لذوى الاحتياجات الخاصة أصحاب الأعمال بتجهيز أماكن العمل، بحيث يتاح لذوى الاحتياجات الخاصة فرصة عادلة وحقيقية للبحث عن عمل يمكنهم الالتحاق به. كما كان لقانون حظر التحرش الجنسى (الذى صدر عام ١٩٩٨) انعكاسات بالغة على الإدارة والثقافة التنظيمية فى مجال العمل. غير أن هذه القائمة من القوانين الجديدة نسبياً بقيت على مدار سنوات طويلة دون أن يصدر بموجبها سوى أحكام قضائية قليلة. فقد كانت المداولات القضائية التى جرت بموجب هذه القوانين شبه منعدمة، بحيث كادت هذه القوانين تكون غير مطروقة. غير أن الألفية الجديدة شهدت بداية تزايد نشاط المحاكم أيضاً. وبعكس الفترات السابقة لم يكن هذا النشاط قاصراً على درجات التقاضى الأعلى، بل امتد للدرجات الأدنى أيضاً.

ومع ذلك فرغم التقدم البالغ فى مجال القضاء والحظر الصريح الذى يفرضه القانون على التمييز فى مجال العمل لا تزال جماعات متعددة تواجه عقبات حقيقية فى الالتحاق بالعمل والترقى، وتتحمل عبئاً أكبر فى حالة تعرضها للفصل من العمل. كما أن أجور وظروف عمل العديد من العمال لا تشهد على تحقيق الوعد بالمساواة فى العمل حسب نص القانون. ولا يزال متوسط أجور النساء أقل من متوسط أجور الرجال، ولا يزال النساء فى حاجة إلى المناورة بين احتياجات العمل داخل البيت وخارجه. كما يواجه أبناء الأقليات صعوبات بالغة فى الالتحاق بعمل، ويتعرض ذوى الاحتياجات الخاصة للرفض فى مقابلات العمل، بزعم أنهم- مع كل ما لديهم من حسن النية- لن يمكنهم القيام بالعمل على النحو المطلوب. ويجد كبار السن أنفسهم فى كثير من الأحيان أمام إعلانات وظائف تطلب للتشغيل شباباً أو أناس يتمتعون بنشاط وحيوية وثقافة حديثة، مما يجعل مؤهلاتهم لا تتفق مع فرص عمل كثيرة. ويواجه كثير من العمال عداءً فى مجال العمل، سواء بسبب الجنس- لدواعى تفضيل أحد الجنسين على الآخر- أو لدواعى التفضيل الحزبى أو الدينى أو العلمانى، أو بسبب لون البشرة، أو الاستعداد للخدمة فى الاحتياط. ورغم أهمية المؤهلات فى سوق العمل، إلا أن انتماء العامل إلى فئة معينة لا يزال له ثقل بالغ فى تقييم رب العمل له.

ومن ناحية أخرى فإن التطور السريع فى قوانين مناهضة التمييز، ولاسيما فى العقد الأخير، رغم استمرار وجود أدلة على التمييز فى سوق العمل- بل وعلى تزايد التمييز فى بعض الأحيان- يطرح تساؤلات بشأن السر فى عدم ترجمة القوانين إلى تغيير على الأرض، وكيفية تفسير الثغرة بين القانون النظرى وبين التطبيق الفعلى على الأرض.

يمكن تفسير الثغرة الموجودة حالياً- بين وعود القانون بمنع التمييز فى سوق العمل وبين التمييز الموجود فى هذا السوق فعلياً ضد فئات مختلفة- بأنها ناتجة عن المشكلات المعتادة فى المؤسسة القضائية. ففى كثير من الأحيان يكون من الصعوبة بمكان إثبات حدوث التمييز، ولا يعرض على المحاكم دليل واضح وقاطع وصريح - بحيث لا يمكن الاعتراض عليه - بشأن حدوث التمييز سوى فى حالات قليلة. وتزداد صعوبة الأمر فى حالات التمييز فى التوظيف. فمن الصعوبة بمكان بالنسبة للعامل أن يثبت أن السبب فى حرمانه من الوظيفة يرجع إلى تمييز يحظره القانون. وسيكون فى استطاعة رب العمل دائماً الزعم بأن الفيصل فى اختيار العامل المناسب لشغل الوظيفة هو توفر المؤهلات المطلوبة. وحتى عند فصل عاملات من عملهن، فمن الصعوبة بمكان ملاحظة الفارق بين فصل عاملات من عملهن لأن مؤهلاتهن محدودة وبين فصل عاملات لأنهن نساء. كذلك من الصعب إثبات التمييز نظراً لأنه كثيراً ما يحدث فعلياً بشكل غير معلن. فما يقوله رب العمل للعامل كثيراً ما يقال فى لقاء لا يحضره سواهما، وهو ما يصعب من إمكانية إثبات نية التمييز. وفى حالات أخرى يكون التمييز مدرجاً فى اتفاقيات وتسويات معقدة خاصة بالأجور، ولا يمكن رصد هذا التمييز سوى عن طريق التعرف جيداً على نظام التشغيل فى المؤسسة. وبالتالى فسواء كان التمييز شخصياً أو كان نتاجاً لأسلوب العمل فإن من الصعب- إن لم يكن من المستحيل- رصد حدوثه.

نتيجة لذلك فإن الإجراءات القانونية فى مجال التمييز ليست بسيطة وليست رخيصة أيضاً. وتتسبب تكلفة التقاضى وطول الإجراءات القانونية فى جعل العاملين ينكصون عن اللجوء للقضاء عند تعرضهم للتمييز. كما تسببت التكلفة المرتفعة للإجراءات القانونية فى عدم قدرة العمال - الذين يحصلون على أجور منخفضة- على تلقى مشورة قانونية، فيما يتعلق بوضعهم وحقوقهم القانونية عند تعرضهم للتمييز. وفضلاً عن ذلك، لابد من الإشارة إلى أن العامل الذى يتعرض للتمييز هو الذى يحتاج إلى إثبات «براءته» للمحكمة؛ وعلى سبيل المثال منذ اللحظة التى يزعم فيها عامل أنه فصل بسبب انتمائه لفئة أو لأخرى، سيضطر لمواجهة الزعم بأنه فصل لأنه عامل سيء. ولا شك أن هناك حالات يكون صاحب العمل على حق فى زعمه فيها، غير أن وجود هذه الآلية فى حد ذاته يؤكد للمدعى الذى يزعم تعرضه للتمييز أنه سيواجه زعماً من هذا النوع. وتتزايد المشكلة النفسية المترتبة على مثل هذه التجربة عندما يرتبط الأمر بتمييز صاحبه تحرش جنسى أو تمييز جنسى، وفى بعض الأحيان يكون الأمر محرجاً، إذا كان متعلقاً بذوى الاحتياجات الخاصة أيضاً. وهكذا فإن القوانين المناهضة للتمييز

تتطلب إجراءات قانونية تترتب عليها نفقات شخصية باهظة وحساسيات شخصية على حد سواء.

من الممكن أن يكون فى المشكلات المتعلقة بالإجراءات القضائية تفسير لبعض أنماط التقاضى التى تشهدها المحاكم فيما يتعلق بحظر التمييز. وعلى سبيل المثال فمن الممكن أن نشهد جلسات عديدة لا تتناول إثبات التمييز، وإنما تتناول المصطلحات المستخدمة فيه. ومثال ذلك بحث ما إذا كانت التفرقة بين أنواع الشواذ تمييزاً يجرمه القانون أم لا، وكذلك بحث ما إذا كان اختلاف سن الإحالة إلى المعاش يمكن أن يمثل تمييزاً بسبب العمر، وما إذا كانت ترتيبات المعاش التى ينظمها عقد عمل جماعى تمثل تمييزاً. كذلك فمن الممكن أن نفهم ما الذى يجعلنا نشهد حالات كثيرة يلجأ أصحابها إلى المحاكم حرصاً على حقوقهم، ولكنها لا تفتح الباب لمن يلونهم حتى يفعلوا ذلك. ففى الحالات التى تمثل سابقة يجد من تعرض للتمييز منظمات وجهات عديدة تدعمه، بينما بعد أن تتبلور السابقة القانونية لا يجد من يلجأ للقضاء بعده من يدعمه، ويجد نفسه وحده فى الساحة يواجه ارتفاع تكلفة التقاضي. ويتسبب الجمع بين صعوبة إثبات التمييز وطول الإجراءات القضائية وارتفاع التكلفة فى ألا يصبح اللجوء للقضاء هو الخيار المفضل بالضرورة.

مما سبق يتبين أنه لا يكفى صدور قانون يحظر التمييز وتنظيمه بإجراء قضائي. فوجود نظام قضائى لا يضمن وحده الحرص على الحقوق. وبدون الانتقاص من أهمية القانون والقضاء، فإننى أود فى هذا الشرح أن ألفت الانتباه إلى النظام الذى يحظر التمييز ذاته وليس إلى الإجراءات القضائية المرتبطة به. فبينما يفترض الإجراء القضائى أن النظام الذى يحظر التمييز هو نظام بديهى وواضح ومعروف، فإن التفكير فى النهى عن التمييز ذاته يوضح لنا عدم وجود اتفاق أساسى بشأن سبب حظر التمييز، والحاجة إلى التدخل لحظره. فالمشكلة إذن ليست فى ترجمة النظام القانونى إلى واقع، وإنما فى النظام القانونى ذاته أيضاً.

من بين الأمور التى توضح لنا الثغرة بين النظام القانونى وبين الواقع، عدم مبالاة المجتمع بحظر التمييز وتحقيق المساواة. ويمكن أن نرى أبرز تعبير عن ذلك فى القوانين التى تحظر التمييز بشكل عام. وعلى سبيل المثال تقرر المادة الثانية من قانون تكافؤ الفرص فى العمل ما يلي:

«يحظر على رب العمل التمييز بين عماله أو بين المتقدمين لشغل وظيفة لأسباب تتعلق بالنوع أو الحالة الاجتماعية أو السن أو الإعالة أو العرق أو الدين أو القومية أو البلد التى ينحدرون منها أو العقيدة السياسية أو الانتماء الحزبى أو مدة الخدمة فى الاحتياط بالجيش... ويجب ألا يكون هناك تمييز من الأنواع المشار إليها آنفاً فى المجالات التالية: الالتحاق بالعمل، وشروط العمل، والترقى فى العمل، والتأهيل الفنى أو المهني، والفصل من العمل، والتعويض عن الفصل من العمل، والامتيازات التى يكفلها العمل، والمستحقات التى تمنح للعامل عند التقاعد عن العمل.»

ولكن تلك المادة نفسها تقرر فى موضع لاحق ما يلي:

«لا يعتبر تمييزاً بموجب هذا البند ما تتطلبه طبيعة أو جوهر الوظيفة أو المنصب».

ومعنى هذا أن التمييز يوصف بأنه اختلاف بين العمال بسبب واحدة من الصفات العديدة الواردة فى البند الثاني. ولكن لو كان لهذه الصفة علاقة بالوظيفة، أو لو كانت مرتبطة بها، فلن يكون هذا تمييزاً. ويمكن تحديد السمات التى ترتبط بالوظيفة بشكل محدود للغاية. وعلى سبيل المثال، فعرض الأزياء يتطلب أن يتفق نوع العارض مع نوع الثياب (فيعرض الرجل ثياب الرجال وتعرض المرأة ثياب الإناث). غير أن هذه السمات يمكن أن تحدد على نطاق أوسع من ذلك بكثير، وبالتالى يمكن أن تتسبب فى استثناء يعتبر تمييزاً إحصائياً. والتمييز الإحصائى هو التمييز القائم على متوسط انتشار سمة معينة بين فئة معينة (هبرفيلد ١٩٩٠). وحيث أن بحث مدى ملاءمة الموظف للوظيفة يرتبط بتكاليف باهظة، فإن فى استطاعة رب العمل أن يقلل من هذه التكاليف، عن طريق الاستناد إلى بيانات إحصائية مترتبة على انتماء المرشح لشغل الوظيفة إلى فئة معينة. وإذا صحت الافتراضات التى ترى أن الشخص الذى تجاوز سنه خمسين عاماً لا يستطيع أن يتحمل الجهد البدنى المرتبط بوظائف معينة، أو أنه يفتقر إلى الخلفية العلمية المطلوبة (لأن هذه الخلفية لم تدرس فى الجامعات سوى فى السنوات الأخيرة)، فسيكون فى استطاعة رب العمل أن يقلل من تكلفة فرز وتصنيف طلبات المتقدمين لشغل الوظيفة إذا قرر أن من شروط شغل الوظيفة أن يكون المتقدم قد أنهى دراسته الجامعية فى السنوات الخمس الأخيرة. وبنفس الطريقة، لو صح الافتراض الإحصائى الذى يرى أن النساء يتغيبن عن العمل أكثر بسبب مرض الآباء أو الأبناء، فسيكون من المشروع من وجهة نظر رب العمل – الذى يحرص على تقليل حالات الغياب عن العمل– أن يفضل توظيف الرجال.

هل يعد التمييز الإحصائى تمييزاً يحظره القانون..؟ لأول الوهلة يبدو أن هذا التمييز يقوم على سبب يحظره القانون (مثل الجنس والسن فى مهنة عرض الأزياء التى أشرنا إليها آنفاً). ومن ناحية أخرى فإن الغياب عن العمل والثقافة الحديثة والقدرة على تحمل جهد العمل هى سمات ترتبط جميعها بالعمل. وتفضيل عامل لأنه يتمتع بهذه السمات لا يدخل بصفة

عامة تحت مسمى التمييز، الذى يستمد آليته من التعامل بشكل غير عقلاني، بما يؤدى إلى رفض توظيف عمال معينين لمجرد انتمائهم للفئة التى يقع التمييز ضدها. فليس لدى رب العمل ما يأخذه على النساء، ولكن لديه مشكلة فيما يتعلق بالتغيب عن العمل. وبالتالى فمن وجهة النظر المدققة، لا يوجد هنا تمييز يحظره القانون، وذلك لأن وجهة النظر المدققة تركز على دوافع رب العمل، وتقيمها وفقاً لمدى الاتفاق بين ما يخشاه رب العمل وبين إنتاجية العامل. وعلى الجانب الآخر فمن وجهة النظر الاجتماعية هذا بالتحديد هو السبب فى إقصاء فئات معينة عن سوق العمل بشكل مبدئي.

من الممكن أن ننظر بنفس الطريقة إلى بنود قانون الأجور، التى تدعو للمساواة فى الراتب بين العامل والعاملة اللذان يقومان بنفس العمل، حيث تقرر المادة ٢ من هذا القانون ما يلي:

«يستحق العامل والعاملة اللذان يعملان فى نفس الوظيفة لدى نفس رب العمل الحصول على نفس الأجر عن ذلك العمل أو عن العمل الذى يكافئه أو الذى يكاد يتساوى معه...»

ولكن فى موضع لاحق من القانون يقرر البند ٦ ما يلي:

«ليس فى تعليمات المادة ٢ ما يحول دون وجود فارق فى الأجر أو مكافآت أخرى، تترتب على طبيعة أو جوهر العمل المذكور، الذى يتضمن إنتاجية العامل وجودة العمل والأقدمية الوظيفية والتأهيل والثقافة والموقع الجغرافى لمكان العمل، طالما لم يكن هناك تمييز لأسباب تتعلق بالجنس».

ومعنى هذا أن قانون المساواة فى الأجور بين الرجال والنساء يضمن أن يحصل العامل والعاملة على أجر متساو عن نفس العمل. ومع هذا فإن تأخر سن النساء فى كثير من الأحيان - عند دخولهن سوق العمل - لا يمنع التمييز فى الأجر بسبب الأقدمية الوظيفية. كما أن نقص متوسط ثقافة العمال الشرقيين عن العمال الغربيين يفتح المجال أمام التمييز فى الأجور، لأن سوق العمل من المفترض أن يكافئ العامل عن المؤهلات التى يجلبها معه للوظيفة. هنا أيضاً نشهد اختلاف وجهات النظر بالنسبة لهذه الظواهر. فالتمييز فى هذه الحالات يرجع إلى تقييم سمات معينة تبلورت بعيداً عن سوق العمل. وهذا النوع من التمييز يسمى «التمييز السابق على العمل». فمن وجهة نظر رب العمل، من الأهمية بمكان أن يضع فى اعتباره المؤهلات والخبرات والأقدميات، وهى أمور ترتبط بالاختلاف فى الأجور. إلى جانب هذا، نظراً لأن سوق العمل يكافئ العمال عن الفوارق الناتجة عن التفاوت فى التعليم أو فى توزيع المهام فى البيت - الذى يجعل الزوجة هى المسئولة عن إدارة المنزل - فإن هذا السوق يسهم بهذا فى تكريس التمييز الاجتماعي. ومرة أخرى من وجهة النظر المدققة لا يوجد هنا تمييز على الإطلاق. وإنما هناك تقييم عقلانى مسموح به. ولكن من وجهة النظر الاجتماعية يعتبر قبول هذا التقييم واعتباره مسموحاً به بمثابة تنازل عن محاولة النهوض بالفئات المبعدة إلى هامش المجتمع. وهذه الأمثلة ليست الوحيدة التى تعبر عن عدم المبالاة بقوانين حظر التمييز. وفى بعض الأحيان لا تكون هذه اللامبالاة معلنة بشكل صريح، ولكنها تكون موجودة ضمنياً فى التشريعات. وعلى سبيل المثال، فإن قانون عمل المرأة يمنح حماية خاصة للنساء، ولاسيما فى فترة الحمل والوضع. وكلما زادت الصعوبة التى تواجهها النساء فى البحث عن عمل، أو فى الحفاظ على وظائفهن فى تلك الفترة، تزيد الحماية التى يكفلها لهن القانون. ولكن كلما زادت الحماية التى يكفلها القانون، كلما زادت صعوبة تشغيل النساء فى سن الخصوبة من وجهة نظر رب العمل. ولهذا السبب، فإن مجموعة القوانين التى تحظر التمييز ضد النساء فى سن الخصوبة، تمثل دافعاً لرب العمل لبحث التمييز ضد النساء فى سن الخصوبة، عند اتخاذ قرار بالتعيين أو الترقية أو الفصل من العمل. وكما هو الحال فى الأمثلة السابقة، فإن وجهة النظر المدققة تؤكد من ناحية أن صاحب العمل يجوز له أن يأخذ بالتقييم الأكثر راحة له عند التعيين، لأن هذه الراحة هى جزء من المصلحة القانونية المعترف بها، التى بموجبها لابد أن يسعى رب العمل لزيادة أرباحه. ولكن على المستوى الاجتماعى فإن المشكلة الاجتماعية ليست مشكلة ناتجة عن تصرف واحد فقط من أرباب الأعمال، وإنما هى مشكلة مترتبة على تفكير مجموعة كبيرة من أرباب الأعمال بنفس الطريقة. ونتيجة لذلك فإنهم يبعدون النساء فى سن الخصوبة عن فرص العمل.

يعكس الفارق بين وجهتى النظر المذكورتين آنفاً توتراً له عدة أوجه. أولا: تنظر وجهة النظر المدققة إلى الأمور بعقلانية تتفاعل مع حالة واحدة فردية. فإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر رب العمل، فسنجد أن قراره عقلانى ولا يصل على حد التمييز. وفى مقابل ذلك، فإن وجهة النظر الاجتماعية تنظر إلى الحالة الفردية على أنها نموذج لنمط التعاقد فى سوق العمل. أضف إلى هذا أنه لو تصرف كل رب عمل بشكل عقلاني، ستكون النتيجة الحتمية هى أن سوق العمل لن يكون مستعداً لاستيعاب فئات معينة فى السوق. ثانيا: تفترض وجهة النظر المدققة أن وجود سوق العمل يتعارض مع التدخل فى الاعتبارات العقلانية للأطراف التى تعمل فيه. فالافتراض الذى يرى أن المصلحة الوحيدة التى يسعى إليها رب العمل هى تحقيق أكبر ربح ممكن ليس مجرد افتراض يصف الواقع، وإنما هو افتراض يمثل هدفاً يدافع عنه القانون الإسرائيلي. وفى مقابل ذلك فإن وجهة النظر الاجتماعية لا ترى فى سوق العمل مجالا محصناً ضد التدخل للدفاع عن المصلحة العامة. وترى

وجهة النظر المذكورة أن هناك مبرراً لتحقيق قيم اجتماعية أخرى غير المصلحة التجارية للأفراد الذين يعملون فى السوق، ومن بين هذه القيم قيمة المساواة.

وأخيراً فإن حظر التمييز هو معيار يرتاح الجميع لتبنيه لأن التمييز يعتبر أمراً مستهجناً، ولكن حظر التمييز قد تكون له معان كثيرة. وعلى سبيل المثال، فهناك من ناحية من يعتقدون أن التمييز محظور، ولكن يجوز لرب العمل أن يفضل الرجال الذين أمضوا خدمتهم العسكرية مثله فى إحدى الوحدات الخاصة، بينما يعتقد آخرون أنه لا يجب أن يرفض المدير مرشحاً لشغل وظيفة لمجرد أنه معاق، حتى لو لم يكن فى مكان العمل الأدوات والتجهيزات المناسبة التى تتيح له التنقل من مكان لآخر. وكلتا الرؤيتان تؤمنان بضرورة منع التمييز..؟ وبالتالى فإن ما يقرره القانون بوضوح من وجوب الامتناع عن التمييز هو نقطة البداية للخلاف الاجتماعى وليس نقطة النهاية له.

على مدار سنين ظل الغموض يحوط بموقف القانون من المعنى الحقيقى لتعبير «تكافؤ الفرص». ومع ذلك فكلما مر الوقت ظهر بوضوح أن المحاكم تفسر التشريع بطريقة تؤكد على الجانب الاجتماعى لتكافؤ الفرص على حساب مصلحة رب العمل التى تدفعه لإدارة عمله حسبما يريد. ويفسر هذا الاختيار الزيادة فى نسبة من يلجأون إلى محكمة العمل. ومع ذلك فلا تزال هناك هوة كبيرة تفصل بين القانون وتفسيره الاجتماعى فى المحاكم من ناحية، وبين التغيير الذى ننتظر حدوثه على الأرض من ناحية أخرى.

يفسر لنا اجتماع المشكلتين الموصوفتين آنفاً الاختلاف المستمر بين وجهة النظر الاجتماعية، التى يفضلها المشرع والمحاكم؛ ووجهة النظر المدققة، التى ترفض بشدة أن تختفى من العالم. ويبدو أنه لا يوجد اتفاق على وجهة النظر الاجتماعية، وهو أمر بديهى، طالما كان متعلقاً بأرباب الأعمال، الذين يرفضونها لأنها تلزمهم بالنظر إلى إدارة تجارتهم الخاصة على أنها جزء من نظام اجتماعى أكثر اتساعاً. ولكن يبدو أن العمال أيضاً لا يسارعون بالضرورة إلى تبنى وجهة النظر الاجتماعية.

هناك عمال لا يدركون أساساً أنهم كانوا ضحية تمييز نظراً لوجود اختلاف بين رؤية القانون ورؤية الجمهور للعلاقة بين العامل ورب العمل. ومن الناحية العملية فإن وجهة النظر التى تبناها المشرع وتبنتها المحاكم أدت فى بعض الأحيان إلى تقدم قوانين حظر التمييز دون حدوث تغيير فكرى بين العمال. وحتى لو اعتبرنا أن هدف ممثل القانون هو الوصول إلى إحداث تحول فكرى لدى العمال وأرباب العمل فلن يكفى لإحداث التغيير المأمول إطلاق شعار واحد كثيراً ما يكون غير واضح أيضاً مثل شعار «حظر التمييز». ومن الطبيعى أن العامل الواحد لا يرى الصورة الاجتماعية الكاملة، وأن وجهة النظر المدققة هى التى تؤدى إلى المشكلات المذكورة فيما يتعلق بالإجراءات القضائية. كذلك فإن التغيير الفكرى - المطلوب لنشر وجهة النظر الاجتماعية - يستوجب قبول وجهة النظر التى تدعم التكوين الاجتماعى لسوق العمل كله. وهناك من يعتقدون أن التمييز مرفوض عندما يجرى التعامل بشكل سلبى مع الفئة التى ينتمون إليها، بينما يعتبرون التصرف بنفس الطريقة مع فئات أخرى أمراً مشروعاً. ويظهر هذا الانقسام بوضوح فى إسرائيل فى التمييز ضد العرب فى كثير من الأحيان. ولذلك فليس من السهل الترويج للنظرة الاجتماعية للمساواة.

يمكن للخلاف حول المعنى الحقيقى لتكافؤ الفرص فى العمل أن يفسر لنا قلة اللجوء إلى القانون فى مواجهة التمييز، ويمكنه فضلاً عن ذلك أن يفسر نتائج ذلك. حيث كثيراً ما تصطدم محاولات ضمان حقوق الجماعة، وتشكيل وجهة نظر اجتماعية عريضة قائمة على المساواة، بالواقع الاجتماعى الذى لا يتقبل الرسالة القانونية. ولا يزال البعض ينظرون إلى الفئات التى ترقت فى السنوات الأخيرة، بفضل القانون والصراع الاجتماعي، على أنها ترقت لدواعى الشفقة وليس الكفاءة. كذلك فإن من ترقوا بسبب التمييز الإيجابي، الذى يهدف لإصلاح تمييز واقع، يعتبرون فى نظر البعض فئة ترقت بسبب الانتماء لجماعة معينة وليس بسبب الكفاءة. ويُتهم من يلجأون لاستخدام حقهم القانونى بأنهم يحاولون التغطية على سوء أدائهم الشخصي. فالنساء اللاتى يحتجن إلى الحماية الشخصية- التى تكفل لهن الحصول على إجازة للوضع- يعتبرن محتاجات للوصاية، بينما يعتبر الرجال- الذين يسعون إلى ممارسة حقهم فى أخذ إجازة رعاية طفل- شخصيات شاذة. ليس فى استطاعة هذه النتائج أن تقوض الاعتقاد بأن القانون يمكن أن يؤدى للتغيير؛ ولكن لا شك أن هذه النتائج تثير علامات استفهام بشأن كيفية إحداث هذا التغيير، والمدى الذى يمكن أن يصل إليه، وهل يمكن أن نفترض دائماً أن الوسائل القانونية هى الوسائل المناسبة لذلك. وليس فى تحديد الحق القانونى وتوصيفه وتطويره ما يضمن أن يؤدى الواقع إلى ضمان الحقوق.

ولكن حتى عندما نصدق أن القاعدة القانونية لديها القدرة على إحداث التغيير، وجعل النظرة الاجتماعية للمساواة سابقة على النظرة المدققة، لابد من الاعتراف بأن المشكلات التى ينطوى عليها قانون حظر التمييز بديهية فى هذا الصدد. ولا يمكن حلها عن طريق تعديل نصوص القانون. وهناك محل للنظر إلى قوانين حظر التمييز على أنها وسيلة لإحداث التغيير، ولكن من المؤكد أنها غير كفيلة بإحداث التغيير الاجتماعى نفسه. فطالما لم تتغير أنماط توزيع العمل داخل الأسرة، وطالما لم يحدث

تغير فى التمييز الكائن داخل المؤسسة التعليمية، وطالما يلقى ذوو الاحتياجات الخاصة صعوبة فى استخدام المواصلات العامة للذهاب إلى مكان العمل، لا يجب أن نقتصر على الشكوى من أصحاب الأعمال وانتقادهم، لأنهم يضعون فى اعتبارهم ما يطالبهم به القانون الإسرائيلي فى سياق آخر من زيادة أرباحهم. والأهم من ذلك هو التركيز على إتاحة الفرصة لاستخدام دور الحضانة والمواصلات العامة والمساواة فى التعليم، وخلق فرص عمل فى المناطق النائية، والتعامل مع المشكلة الأكبر التى تتمثل فى عدم المساواة فى المجتمع الإسرائيلي. فالتعامل غير المباشر مع المشكلات - التى تتسبب فى وقت لاحق فى تفضيل أصحاب الأعمال عدم تشغيل الفئات المعرضة للتمييز - سيترتب عليه الجمع بين وجهة النظر المدققة ووجهة النظر الاجتماعية لحل المشكلة.

(٢)

الانتمـاء العرقـي

بقلم: يهودا شنهاف

يرجع أصل مصطلح الانتماء العرقى (ethnicity) إلى كلمة (ethnos) اليونانية التى تعنى "شعب". ويقصد به مجموعة من الناس، يتشاركون فى الأصل أو التاريخ أو الديانة أو اللغة أو الثقافة، ويعيشون ويعملون معاً. أما مصطلح علم الأعراق (ethnology) - المشتق من هذه الكلمة - فيعنى البحث العلمى والثقافى فى الشعوب والأعراق. أما مصطلح التحقيق العرقى (ethnography) المشتق من هذا المصطلح فيعنى «تسجيل تاريخ شعب»؛ ويقصد به أى مشروع يتناول الوصف الظاهرى المنهجى لشعب أو مجتمع أو جماعة أو طائفة. ونفس الشيء بالنسبة لمصطلح التاريخ العرقى (ethnohistory) الذى يعنى تسجيل ماضى الشعوب، ولاسيما تلك التى ليس لديها تاريخ مدون.

تفترض المجالات المعلوماتية، التى اعتمدت عليها تلك المصطلحات أصلا، أن الانتماء العرقى يعكس سمات ذات جوهر فعلي، تستمر على مر الزمان. ويتقرر وجود أو عدم وجود جماعة عرقية، وسماتها إن وجدت، وفقاً لتصنيف علمى وخرائط بالعناصر الوراثية (الجينات) التى تتمتع بها الشعوب والأعراق. وقد ظهرت الصياغات الأولى لهذا الفكر فى أوروبا مع بداية المد الاستعمارى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. وتم تحديثها فى القرن التاسع عشر مع بداية ظهور الهويات القومية فى أوروبا، وظهور نظرية النشوء والارتقاء لداروين، وظهور النظريات العرقية، وتأسيس العلوم الحديثة، ولاسيما علم الإنسان وعلم الأعراق (الإنثروبولوجيا والإتنولوجيا) اللذان كانا فى البداية الأداة النظرية التى استخدمها الاستعمار الأوروبى لخدمة أهدافه.

كان للاستعمار دور رئيسى فى تشكيل الفكر المعاصر فيما يتعلق بالانتماء العرقي، خاصة وأن الاستعمار روج لتفوق العرق الأوروبي، وطبق نظرية تفوق العرق الأوروبى - من خلال حركة المد الاستعمارى فى المستعمرات التى احتلها - عن طريق خلق فئة مسيطرة من النواحى العرقية والثقافية والسياسية والطبقية. وعلى سبيل المثال، فمع تحول علم الأعراق إلى علم رسمى فى بريطانيا عام ١٨٤٠، بدأ علماء الأعراق فى تنظيم المعلومات الواردة إليهم من المستعمرات، ووضعوا سلسلة تطور للأعراق والأجناس. ونظمت فى المدن الأوروبية معارض تضم «حدائق حيوانات بشرية»، و«معارض عرقية» يعرض فيها الأقزام والسود والنساء البدائيات، الذين تم استخدامهم للتدليل على الفوارق بين الأعراق ولدعم نظرية التفوق الأوروبي. وسعت القوى الاستعمارية إلى دعم نفوذها، ليس من خلال العلوم فحسب، وإنما أيضاً من خلال استراتيجية «فرق تسد»، التى استخدمتها فى خلق حدود- كانت تعسفية بشكل واضح فى بعض الأحيان- بين الجماعات العرقية وفقاً لاحتياجاتها المتغيرة.

ثارت تساؤلات كثيرة نتيجة للتطورات السياسية التى شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما تحرر العالم الثالث من القمع المباشر الذى كان يمارسه الاستعمار الغربى (الذى تم استبداله بأشكال جديدة للاستعمار مثل «الاستعمار الجديد» و«الاستعمار الداخلي»)، ونضال السود فى الولايات المتحدة، وانتشار ظاهرة العمالة المهاجرة، وعشرات الصراعات المسلحة التى كان أغلبها على أساس خلفية عرقية (على سبيل المثال شهد عام ١٩٨٨ نحو ١١٠ صراعاً مسلحاً - تضمنت حالات

إبادة عرقية (ethnocide)، وأدت التساؤلات المذكورة إلى زعزعة مكانة نظريات القرن التاسع عشر فيما يتعلق بالانتماء العرقي. وزعمت اتجاهات نقدية عديدة نشأت بعد الحرب- ولاسيما الاتجاه الذى يسمى «ما بعد الاستعمار»- أنه لا يوجد تحديد قياسى للانتماء العرقي، وأن هذا المصطلح ليس له مكان على المستوى العالمى فى غير سياقه التاريخى والزماني. على العكس يجب فهم أطوار هذا المصطلح واستخدام الجماعات المختلفة له كساحة للصرع ولخلق معانى جديدة فى الساحات السياسية أو الثقافية أو المحلية. وعلى هذا الأساس، يزعم اتجاه ما بعد الاستعمار أن الفئات العرقية السائدة القائمة حالياً ليست قائمة على أساس موضوعي، وأنها ناتجة عن رؤية استعمارية وقومية متعصبة عرقياً، تبناها العالم الغربي، الذى وصف نفسه بأنه عصرى وعلمى وعقلانى ومتجانس، ووصف الآخر (الشرقى على سبيل المثال) بأنه سلبى ومتخلف وغير عقلانى ومنقسم. وقد وصف إدوارد سعيد هذه الأيديولوجية الغربية، التى تصف الثقافة الغربية بأنها معيار عالمى للحكم على الآخرين على مستوى السياسة والمبادئ، بأنها «استشراق». يتحرك إدوارد سعيد، فى كتابه «الاستشراق»، من منطلق أن الهوية العرقية قائمة على إيجاد «آخر» وتحديده. بهذه الطريقة جعل الغرب من الشرق شخصية معنوية، يمكن أن يصف نفسه مقارنة بها. وقد استخدم سعيد مصطلح «الاستشراق»، سواء كمصطلح له سياق تاريخى محدد (يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر كنقطة بداية)؛ أو كنوع من أنواع الخطاب، تعبر عنه مجموعة من المؤسسات العلمية والمعلوماتية، ومجموعة من الممارسات البيروقراطية التى تفرز الهوية العرقية. حظى هذا الوصف المتطرف الذى لجأ إليه إدوارد سعيد بنقد لاذع من جانب اتجاه ما بعد الاستعمار. وزعم أحد النقاد البارزين وهو «هومى بابا» أن الهوية العرقية للشعب الخاضع للاحتلال، ليست هوية متكاملة تمثل عكس هوية الدولة القائمة بالاحتلال. فالهوية العرقية مطاطة ومرنة وقابلة للتغيير وتتخذ أشكالاً مختلفة، من بينها ما تقلد به الاحتلال نفسه. ويفتح هذا الزعم الباب لوجود مساحة أكبر من الاحتمالات التى تتشكل فى ظلها الهوية، مقارنة بالمساحة الضيقة التى تفتحها المعارضة التى يشير إليها إدوارد سعيد. وقد وصف هومى بابا هذه المساحة بأنها «المساحة الثالثة».

فى أعقاب النقد الصادر عن أنصار نظرية ما بعد الاستعمار (والنقد الصادر عن جهات أخرى مثل نظرية ما بعد البنيوية) بدأ يتبلور اتفاق على أن الحل لمشكلة الانتماء العرقى ليس متاحاً فى الساحة العلمية. ويجب بدلاً من ذلك العمل على إعادة الجماعات التى غيبتها الثقافة الغربية إلى الوجود، وإيجاد لغة يمكن عن طريقها لهؤلاء المقهورين أن يعبروا عن أنفسهم. وتم بذل جهود ثقافية عديدة فى إعادة تحديد العلاقة بين الانتماء العرقى والشكل. وأصبحت عمليات الكتابة والبحث أكثر تأثيراً، ونُسب لها دور فعال فى تشكيل ملامح الانتماء العرقي، فضلاً عن الدور المحايد الذى يتمثل فى نقل ملامحه. وقد ظهرت مرونة الانتماء العرقى فى محاولات قامت بها دوائر مختلفة لصياغة العلاقة بين الانتماء العرقى وظاهرة الهوية القومية.

إذا اعتبرنا أن بحوث الهوية القومية لها طرفان، فإن من الممكن أن نجد فى أحدهما توجهاً أفقياً (وهو التوجه الذى يستمد مبادئه من الفلاسفة الرومانسيين الألمان أمثال هاردر وبيختة ويوصف بأنه أفقى لأنه واسع الانتشار) يعتبر الانتماء العرقى جوهراً ثابتاً وعتيقاً يسبق فى وجوده الهوية القومية (مثال ذلك رأى أنتونى سميث). ويشير هذا التوجه إلى كيان عرقى قائم كان فى حالة كمون على مدى أجيال، ثم بُعث وتجدد فى لحظة معينة من لحظات التاريخ. وهناك من وصفوا ذلك بأنه مثل «حالة الجميلة النائمة»، ويقصدون بذلك أنه بعث لقوة عرقية عريقة. بينما يميل نقاد الحداثة وما بعد الحداثة إلى قلب الأمور بالنسبة للتوجه الأفقي، حيث بدأوا ينظرون إلى الانتماء العرقى على أنه ظاهرة مرنة تصبغ الماضى بصبغة الحاضر. وعلى سبيل المثال فقد زعم أريك هوبسباوم وأرنست جلنر أن الحركة القومية المعاصرة قد «اخترعت» ما وصفوه بأنه «زمام السيطرة على الانتماء العرقي»، وجهزته ليتناسب مع متطلبات بناء أمة ومع متطلبات الرأسمالية المعاصرة. ويذهب بنديكت أندرسون إلى أبعد من ذلك فى نقده للتوجه الأفقى فى كتابه «مجتمعات متخيلة»، ويشير إلى التناقض بين القدم المادى للهوية القومية العرقية (التى يعبر عنها العنصر العشائرى الأفقي) مقارنة بحداثتها الموضوعية (التى يعبر عنها العنصر العالمى العصري). فالهوية القومية هى عبارة عن حكاية تحكيها الشعوب عن نفسها، ومضامين يبنيها تنشيط الذاكرة الجماعية من خلال كتب التاريخ والأدب والمسرح والمتاحف والعمارة والمنتجات الثقافية الأخرى.

ظهرت هذه الديناميكية النقدية لمصطلح الانتماء العرقى فى ساحتى صراع خلال العقود الأخيرة: الأولى هى ساحة الصراع من أجل التعددية الثقافية والاعتراف بالهوية العرقية فى المجتمع الغربي، والثانية هى ساحة الصراع الذى خاضته جماعات عرقية فى كافة انحاء العالم من أجل تقرير المصير. ولا يمكن اعتبار هاتين الساحتين منفصلتين. فهما تعبران عن القدرة على تمثيل الانتماء العرقى فى ميادين مختلفة فى نفس الوقت، وعن أن هذا الانتماء العرقى جاء نتيجة لوضع تاريخى متغير. وهاتان الساحتان ضروريتان أيضاً لفهم المعانى التى اكتسبها مصطلح «الانتماء العرقي» فى الخطاب السائد فى إسرائيل؛ كفهمه على أنه يشير إلى «شعب» وإلى «طائفة»، وسوف أبدأ بأول هذه المعاني:

الانتماء العرقى كتعبير عن شعب - كما هو الحال بالنسبة للحركات القومية فى أوروبا نشأت الحركة الصهيونية فى ظل واقع استعماري، وسيطرت هى الأخرى على منطقة جغرافية سياسية خلقها الاستعمار الغربي. فى خطاب الانتداب البريطانى على أرض إسرائيل (*) يوصف الفلسطينيون - أبناء البلد (السكان الأصليين) - بأنهم «طوائف غير يهودية»، رغم أن اليهود كانوا يمثلون ٧٪ فقط من السكان فى ذلك الوقت. ويعكس استخدام هذا الوصف النظرية الاستشراقية البريطانية، التى كانت ترى أن الفلسطينيين ليس لهم هوية قومية، بينما تعد الهوية القومية لدى الشعب اليهودى جوهرية وحقيقية. ولكى تصف الحركة الصهيونية نفسها قامت باستخدام ماض ثيولوجى (اليهودية كديانة)، وعبرت عن هذا الماضى بشكل عرقى قومى علمانى عصرى (اليهودية كقومية). وقد احتل مكان الصدارة من الهوية القومية مشروع لنزع الطابع العربى عن الإقليم، عن طريق خلق تجانس ديموغرافى وسياسى وثقافى فى الفضاء الإقليمي.

فى عام ١٩٤٧ كان الفلسطينيون يمثلون ٦٧٪ من سكان فلسطين تحت الانتداب. وخلال حرب ١٩٤٨ غادر حدود البلاد ما بين ٦٠٠ ألف و٧٥٠ ألف فلسطينى ما بين مطرود وهارب ومجبر على الهروب. وأصبح الباقون (الذين يمثلون نحو ٢٠٪ من السكان) جماعة أقلية، لم يوضع لها وصف قومي. وبينما وصف اليهود (الذين يمثلون نحو ٨٢٪ من سكان إسرائيل) بأنهم «شعب» و«قومية»، كان الفلسطينيون عرباً، ليس لهم وصف قومى يعبر عنهم (كان حوالى ١٢٪ من بين الفلسطينيين الذين يبلغ تعدادهم فى مختلف دول العالم ستة ملايين يعيشون داخل حدود الخط الأخضر، و١٩٪ فى الضفة الغربية و١١٪ فى قطاع غزة). ويوصف اعتبار الفلسطينيين مواطنى إسرائيل مجموعة أقلية عرقية تعيش داخل جماعة قومية أخرى مع نزع الشرعية عن هويتهم القومية بأنه «إبهام عرقي». وقد ظهر التعبير القانونى عن هذا الإبهام العرقى فى قانون العودة، وكذلك فى النشيد الوطنى اليهودى وفى العلم اليهودي. وبالتالى أصبح الانتماء العرقى للفلسطينيين فى إسرائيل الآن يقاس على أساس ثقافى دينى (انتماء عرقى ثقافي) وليس على أساس سياسي. حيث يمثل المسلمون ٧٥٪ منهم والمسيحيون ١٦٪ والدروز ٩٪. وقد أسست الدولة وأفرزت التمييز بين هذه الجماعات، عن طريق الأجهزة الدينية والتعليمية، وعن طريق الجيش والقضاء. وبنفس طريقة المعادلة الاستعمارية المعروفة، استخدمت أيضاً الدولة إستراتيجية «فرق تسد». وعلى سبيل المثال فقد اعترفت الدولة بالدروز كطائفة مستقلة عن المسلمين والمسيحيين منذ العقد الخامس من القرن العشرين، وأقامت محاكم لشئون الطائفة الدرزية، وشكلت وحدات للتعامل مع الجنود الدروز المسرحين من الخدمة فى الجيش.

كان أبرز تعبير عن الأيديولوجية العرقية القومية اليهودية هو الصراع فى مجال السيطرة على الأراضي. منذ قيام دولة إسرائيل صودرت نسبة نحو ٦٠٪-٧٠٪ من الأراضى التى كان يملكها فلسطينيون. ونتيجة لذلك أصبح اليهود يملكون الآن نحو ٩٣٪ من أراضى الدولة. أضف إلى هذا أن الفلسطينيين من مواطنى إسرائيل لا يتمتعون بحرية شراء الأراضى والمساكن. وهناك تمييز فى خطط التوطين، ومن أمثل ذلك خطة «تهويد النقب» وخطة «تهويد الجليل». وتقوم بتنفيذ هذه الخطط التى تنطوى على تمييز جهات حكومية، منها وزارات الداخلية والبنية الأساسية وإدارة الأراضى الإسرائيلية. وفى كثير من الأحيان تتخذ خطوات لتقنين إجراءات تنطوى على تمييز قامت بها منظمات غير حكومية، لتؤكد على تفوق الشعب اليهودى فى إسرائيل. ومن بين هذه المنظمات الوكالة اليهودية والصندوق القومي.

يؤثر هذا الإقصاء للفلسطينيين الذى يجرى بواسطة الإبهام العرقى أيضاً على مستوى معيشة ومستوى خدمات وإنجازات الفلسطينيين. فمن الناحية الظاهرية يتمتع الفلسطينيون مواطنو إسرائيل بحقوق المواطنة وبالحقوق السياسية، ولكن ليس لهم أى وجود فى مراكز القوة فى المجتمع الإسرائيلي، كالقضاء والجامعات والدواوين الحكومية وصفوة رجال الأعمال. فى بداية العقد التاسع من القرن العشرين كان التمييز يقدر بنسبة ٢٠٪-٢٥٪ من الفارق فى متوسط الدخل بينهم وبين السكان اليهود. وكان التمييز الأساسى يرجع إلى عدم المساواة فى الالتحاق بالجامعات والوظائف والمؤسسات. ويجيز القانون الإسرائيلى التمييز ضد الفلسطينيين فيما يتعلق بالالتحاق بفرص عمل مختلفة، ويجرى تبريره بأنه لدواعى «أمن الدولة» (باعتبارهم «طابور خامس»).

تثير هذه الظواهر تساؤلات مؤسفة بشأن الطابع الديموقراطي لدولة إسرائيل والطريقة التى تتحدد بها حقوق المواطن. وقد وصف سامى سموحة بنية التشريع الدستورى فى إسرائيل بأنها «ديموقراطية عرقية»، وهو ما يعنى أن فى إسرائيل نظام حكم يعطى حقوقاً سياسية ومدنية للعرب فى ظل تكريس سيطرة جماعة عرقية واحدة (وهى اليهود). وقد وصف يفتحئيل ذلك بأنه «إتنوقراطية» أى حقوق مواطنة مترتبة على الانتماء العرقى وليس على الجنسية.

يتشكل الانتماء العرقى فى إسرائيل فى ساحة أخرى أيضاً، وهى الساحة الداخلية للمجتمع اليهودى ويرتبط بمصطلح الانتماء الطائفي.

الانتماء العرقى كتعبير عن طائفة- فى الخطاب الداخلى اليهودى يعبر مصطلح «الطائفة» عن محاولة القوة المسيطرة لإقصاء

القوى الهامشية عن الساحة، كما هو الحال عند استخدام تعبيرات مثل «الطائفة الأرثوذكسية» و«الطوائف الشرقية». ينطوى مصطلح «طائفة» على محاولة للتقليص لأنه يفرز مناقشة غير سياسية للانتماء العرقي، ويقصره على مجالات اجتماعية محلية ذات طابع ثقافى فولكلوري. ويعكس هذا الوصف الشعور بالاختلاف الذى كان سائداً فى المجتمع الإسرائيلى إزاء التنوع الثقافى والعرقي، الذى صاحب وفود موجات الهجرة الكبرى فى العقد الخامس من القرن العشرين، ولاسيما من آسيا ومن شمال إفريقيا. ونظراً لعدم وضوح ظاهرة الانتماء العرقى وعدم وجود مجالات موضوعية محددة لتقييمها، فقد ظلت المواقف من الانتماء الطائفى تتراوح باستمرار بين التأكيد والنفي.

كان من الواضح من ناحية أن «الانتماء الطائفي» هو مصطلح أساسى يؤثر فى تحديد توجهات المجتمع الإسرائيلي، وكان له وجود فى كل مؤسساته، كالمؤسسة التعليمية والسياسية وفى السجون والمصانع ومكاتب العمل والفنون المعمارية المحلية والجيش والشرطة. وتشكل هذا الانتماء فى الوعى العام كعنصر هام من خلال الخطاب الرسمى للدولة، ومن خلال الخطاب العلمى والسياسي. وعلى سبيل المثال عندما قرر البروفسور حاييم شيبا - فى بحث علمى - أن سرطان الثدى ينتشر بين النساء الإشكنازيات (ذوات الأصول الغربية) بنسبة تفوق خمسة أمثاله لدى النساء الشرقيات (رغم أن العلاقة بين الأصل والمرض قد تكون متعلقة بأنماط الحياة)، كان بذلك كأنه يجعل الطائفة والانتماء الطائفى كياناً جينياً وراثياً بيئياً أصيلاً. لقد أصبحت الطائفة مشروعاً بحثياً فى علم الإنسان (الإنثروبولوجيا) فى العقد الخامس من القرن العشرين (وحلت بذلك محل القبيلة فى بحوث علم الإنسان فى وقت سابق)، وأصبح هذا المشروع البحثى يرتبط بالبلد الأصلى وبالفولكلور والطعام والموسيقى. وروج بذلك لما يطلق عليه «الانتماء العرقى الثقافي» وليس «الانتماء العرقى السياسي». وقرر اعتبار «الوجود الطائفي» أمراً مسلماً به، وبذلك أغلق الباب أمام البحوث الجادة فيما يتعلق بنشأة الحدود الطائفية.

من ناحية أخرى وبما يتوازى مع تكريس وجود «الانتماء الطائفي» كظاهرة فعلية حاولت بعض القوى الاجتماعية نفى وجوده. فلم يكن مصطلح الانتماء الطائفى يتناسب مع أيديولوجية «البوتقة» التى تسعى لصهر المهاجرين فى مجتمع واحد. والتى تعد مشروعاً قومياً (رسمياً) لخلق جمهور يهودى متجانس يقوم وجوده على محاولة رفض الشتات اليهودى وخلق اليهودى الجديد الذى لا يبالى بالفوارق الاجتماعية. وكان الشرقيون - مثلهم فى ذلك مثل طوائف أخرى - يعتبرون فئة يجب إدماجها فى باقى السكان.

الأدهى من ذلك، أن جزءاً لا يتجزأ من هذا المشروع كان تجريد يهود الشرق من هويتهم العربية، التى كان البعض ينظر إليها على أنها النقيض التام للهوية القومية الإسرائيلية المعاصرة. وقد كانت مرونة الحدود العرقية ممكنة فى أماكن عديدة من العالم بسبب ظهور مجموعة كبيرة من المسميات المركبة مثل «أفروأمريكي» (إفريقى أمريكي) أو أوروبى أمريكى (كمسمى للعرق الأبيض). غير أن هذه النوعية من المسميات كانت محرمة فى إسرائيل (ومن أمثلتها مصطلح «يهودى عربي»). وقد تعاون أغلب يهود الشرق مع هذه المساعى لتجريدهم من الهوية العربية، بسبب التأثير السلبى للهوية العربية داخل الجماعة اليهودية وخاصة فى ضوء الصراع الصهيونى الفلسطيني.

استخدمت أيديولوجية بوتقة بناء الأمة نظرية الحداثة، التى كانت منتشرة فى تلك الفترة فى العلوم الاجتماعية (وكذلك فى العلوم الإنسانية والسلوكية والتربوية) كلبنة نظرية لدعم رؤيتها. ولم تنشغل ظاهرياً بالانتماء العرقي، بل بالتصنيفات التحليلية ذات الطابع الاستشراقى البحت. مثل الحديث عن الحداثة فى مقابل المحافظة، والتقدم فى مقابل التخلف، والعلوم فى مقابل الآراء المسبقة، والإنتاجية فى مقابل التطفل، وذلك لتفسير الفوارق بين الجماعات المختلفة. لم تكن نظرية الحداثة تعتبر الشرقيين جماعة عرقية، وإنما كانت تعتبرهم جماعة من منشأ واحد، تحتاج لتأهيلها لتصبح عصرية، حتى تتقدم وتتساوى مع المعيار المتعارف عليه فى المجتمع الإسرائيلي. وتم إخضاع عملية الاستيعاب لهذه النظرية. وقدم المهاجرون من الدول العربية للهوية القومية اليهودية الإسرائيلية شرعيتها العشائرية (التى تتمثل فى لم شمل الاثنا عشر سبطاً)، غير أن هذه القيم جعلتهم من مرتبة أدنى.

يجدر بنا الالتفات إلى العلاقة المعقدة بين المعنيين اللذين اكتسبهما الانتماء العرقى فى إسرائيل. فقد سعى الانتماء للشعب (اليهودي) إلى إلغاء شرعية الانتماء للطائفة، لأن الانتماء الاطائفى كان يهدد الوحدة الوطنية. وقد ظهر الإهمال الأيديولوجى لظاهرة الطائفية فى إسرائيل أكثر فى المجال السياسي، حيث بذلت الأحزاب الكبرى جهداً كبيراً فى إقامة إدارات طائفية، وفى تجميع أصوات من خلال مقاولى أصوات طائفيين، ولكنها فى نفس الوقت نفت أهمية الانتماء الطائفى فى المجتمع الإسرائيلي.

اعتباراً من العقد السابع - وبالطبع فى العقد الثامن - من القرن العشرين ظهرت أصوات شرقية منشقة، أعلنت تحدى الهوية الإسرائيلية المتجانسة، واعتبرت الانتماء العرقى لليهود الشرقيين (باستثناء جيل الآباء) انتماء سياسياً. وتضامن الجيل

الثانى من اليهود الشرقيين (الذى كان يسمى فى ذلك الوقت «إسرائيل الثانية») مع خطط ورموز وشعارات «الفهود السوداء» فى الولايات المتحدة، ونشر أبناؤه فى مجلات شرقية نداءات تدعو للتغيير الاجتماعي. وفى عام ١٩٧٧ أرجع البعض الانقلاب السياسى - الذى أتى باليمين للحكم فى إسرائيل للمرة الأولى منذ قيامها - إلى تصويت الشرقيين لصالح اليمين، كنوع من الاحتجاج. وبذلك أصبح الخطر السلبى الذى كان يطلق عليه اسم «المارد الطائفي» أمراً واقعاً.

ظهرت فى الجامعات الإسرائيلية اتجاهات نقدية جديدة نسبياً بسبب إطلاع الباحثين على تبلور اليسار الجديد، وعلى الخطاب السياسى لدى اتجاه ما بعد الاستعمار، وعلى المواقف المتعلقة بنسبية الثقافة فى المجتمع الأمريكى بعد العقد السادس من القرن العشرين. وقد ظهرت نظريات أعلنت التحدى للحداثة، منها نظريات التعددية والماركسية الجديدة وما بعد الاستعمار. وقد استورد الباحثون هذه النظريات ليصفوا بها تطورات استعمارية داخلية فى إسرائيل، أو تأثير المنافسة فى سوق العمل على نشأة التمييز العرقي.

كان الشيء المشترك بين هذه النظريات هو الزعم بأن أنماط عدم المساواة وتدنى أوضاع الشرقيين فى إسرائيل، لم تأت كنتيجة لثقافتهم التقليدية السابقة على الحداثة وإنما العكس، حيث أرجعوا ذلك إلى التبعية التى شابت العلاقة بين المهاجرين والمجتمع الذى استوعبهم فى إسرائيل. وظهرت هذه المواقف بشكل واضح فى كتاب عنوانه «من الذى يعمل، فى أى مجال، لصالح من: ومقابل كم..؟». وكان هذا الكتاب من تأليف سفيرسكى وبرنشتاين عام ١٩٩٣. حيث أرجع المؤلفان أنماط الإقصاء، والرجوع إلى الانتماء العرقي، وخلق أنماط من عدم المساواة، إلى أجهزة الدولة كالجيش والمؤسسة التعليمية ووزارة الإسكان ومؤسسات التوطين. وأصبحت المدن النامية التى تبلغ نسبة المهاجرين اليهود القادمين من الدول الإسلامية بين سكانها ٧٠٪ مراكز صناعية مليئة بفرص العمل. وتدل القياسات المتحفظة على أن مكان السكن وحده كان من الممكن أن يفسر نحو ٢١٪ من التفاوت بين الطوائف.

تسببت كل هذه الأمور فى الحكم على اليهود المهاجرين من الدول العربية بالمرور بتجربة حياتية مشتركة وجعلتهم طائفة مشتركة تستند فى وجودها إلى الاعتقاد بأن إسرائيل لم تستقبل مهاجرين شرقيين وإشكناز، وإنما خلقت هذه الطوائف سواء نظرياً أو عملياً. وأوضحت البحوث أن الفوارق بين الشرقيين والإشكناز فى الثقافة والعمل زادت فى الجيل الثانى عنها فى جيل الآباء. فعند بحث التفاوت بين الشرقيين والإشكناز فى الجيلين الثانى والثالث (الذى أصبح من مواليد البلاد) يتبين لنا أن واحداً من كل أربعة تخرجوا من الجامعة شرقى والثلاثة الباقين إشكناز. ولا يكاد يكون هناك أى تغيير فى هذه النسبة فى العشرين عاماً الأخيرة. وإذا استمرت محاولة القضاء على التفاوت بين الطرفين بهذا المعدل فسوف يتم القضاء عليه تماماً بعد ٩٤ عاماً. وبالتالى فلم يولد بعد الشرقيون الذين من المفترض أن يتساووا مع الإشكناز فى نسبة التعليم الجامعي. أما البيانات الخاصة بتوزيع الدخول فكانت أكثر خطورة. ففى الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ زاد التفاوت بين الإشكناز (مواليد إسرائيل) وبين الشرقيين (مواليد إسرائيل) بنسبة نحو ١٠٪. ولم يقتصر التفاوت بين الطرفين على سوق العمل فحسب، بل امتد إلى مجال الملكية. كانت نسبة ملكية الوحدات السكنية عام ١٩٨٣ بين ذوى الأصول الغربية ٨٥٪ وبين ذوى الأول الأسيوية ٨١٪ وبين ذوى الأصول الإفريقية الشمالية ٦٣٪.

تلعب السياسة دوراً هاماً فى السيطرة على الخطاب العرقى وعلى افتراضاته الأيديولوجية. وعلى سبيل المثال فإن المكتب المركزى للإحصاء - وهو جهاز تابع للدولة - يحدد الانتماء الطائفى لليهود فقط وفقاً للدولة التى جاء منها المسجل أو والده (ولا علاقة للدولة التى جاء منها الجد بالموضوع). وينطوى هذا التحديد على افتراضين أيديولوجيين على الأقل. الأول أن الانتماء الطائفى هو سمة ثقافية جوهرية يرجع مصدرها إلى الدولة الأصلية التى جاء منها المهاجر. والثانى أن الانتماء العرقى اختفى فى الجيل الثالث (أيديولوجية البوتقة التى تصهر المهاجرين فى مجتمع واحد). ولا يسمح هذا التحديد بما يلي: (أ) فهم الانتماء الطائفى كظاهرة نشأت فى إسرائيل. (ب) إدراك أن آثار هذه الظاهرة لا تختفى مع الوقت بل تزداد وضوحاً. ويعبر التزايد الشديد فى قوة حزب شاس فى العقد التاسع من القرن العشرين بشدة عن وجود انتماء عرقى سياسى فى إسرائيل.

اعتباراً من العقد التاسع من القرن العشرين حدثت تغييرات بالغة فى تركيبة الانتماء العرقى فى المجتمع الإسرائيلي. حيث أدت الهجرة الوافدة من إثيوبيا إلى طرح موضوع لون البشرة بقوة على جدول الأعمال العرقي. كما بدأت موجات الهجرة الكبرى من دول الاتحاد السوفيتى السابق (التى كان ثلث المهاجرين فى إطارها تقريباً من غير اليهود) فى تحدى قانون العودة. ووفد إلى إسرائيل مئات الآلاف من الرعايا الأجانب غير المتجنسين، كمهاجرين لأجل العمل. وبداوا فى تحدى الحدود الموضوعة لمنح الجنسية الإسرائيلية. ولا نزال فى حاجة إلى وقت لتقييم تأثير هذه التغييرات على المجتمع الإسرائيلي، وقدرته على التغير ومواجهة تحديات التعددية الثقافية وسياسة الهويات التى تسهم فى هذه التعددية. ولكن الشيء الواضح هو أن الفهم الصهيونى للانتماء العرقى والطائفي- الذى يقلل من أهميتها- لن يمكنه أن يكون إطاراً فعالاً لمناقشة هذه الظاهرة.

فهو إطار محدد للغاية يقوم على التفرقة بين الخلاف الداخلي اليهودى والخلاف الصهيونى الفلسطيني. وعند طمس الفارق بين الاثنين ليظهر إطار جديد (كالمهاجرين الجدد من غير اليهود أو غير المتجنسين من غير الفلسطينيين) فإن المصطلح الذى يصفه يتحول إلى إطار خالى من المضمون.

(٣)
الصحـة

بقلم: باربرا سفيرسكي

تركز البحوث التى تناقش العلاقة بين الصحة والمساواة على مشكلتين وهما: المساواة فى الحالة الصحية، والمساواة فى الحصول على الخدمات الصحية. وسوف نركز هنا على المشكلة الأولى. وسندرس الفارق بين الفئات الاجتماعية. وسنركز البحث على السياق الأعم للمساواة، الذى يتضمن المساواة فى الثراء والدخل، والمساواة فى الحصول علىالموارد الاجتماعية الأخرى.

هناك اتفاق عام على وجود عدم مساواة بين الفئات الاجتماعية فيما يتعلق بالحالة الصحية. وهناك اتفاق أيضاً على أنه فى بعض الحالات تكون الفوارق موروثة، لا يمكن إصلاحها من خلال علوم الطب الحالية. ومع ذلك فهناك اتفاق أيضاً على أن جزءاً من عدم المساواة يرجع لعدم العدالة. ومعنى هذا أن من الممكن الحيلولة دون وجود عدم المساواة فى هذه الجزئية. وسوف نركز هنا على ما يمكن تغييره من تفاوت فى الحالة الصحية.

جرت العادة على قياس الحالة الصحية للفئات الاجتماعية من خلال عدة مؤشرات، مثل الوفيات الزائدة (التى تفوق المتوسط) فى كافة الأعمار، ووفيات الرضع (عدد وفيات الرضع قبل سن عام واحد مقابل كل ألف طفل حي)، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ومتوسط الأعمار (متوسط عدد السنوات التى من المتوقع أن يعيشها الفرد منذ لحظة ولادته، أو منذ وصوله إلى سن معين)، ونسبة الإصابة بمرض السرطان وبأمراض القلب وبأمراض الأوعية الدموية للمخ (وهذه الأمراض هى العناصر الأساسية الثلاثة التي تسبب الوفاة فى الدول المتقدمة)، ونسبة الإصابة بأمراض أخرى.

يظهر عدم المساواة فى الحالة الصحية فى أوضح صوره فى الفارق بين سكان الدول المتقدمة وغير المتقدمة. وقد ذكرت منظمة الصحة العالمية أن من العناصر التى تسهم فى تدنى مستوى الحالة الصحية للدول غير المتقدمة العناصر التالية: أنواع الأمراض الشائعة (كأمراض التلوث والطفيليات والإسهال والأمراض التى تنقلها الحشرات كالملاريا)، وسوء التغذية، ونوعية الخدمات الصحية، وطريقة تقديمها، وانخفاض الإنفاق الوطنى على الصحة، وعدم تطور المؤسسة الصحية، وعدم القدرة على الوصول للخدمات الصحية، والنقص فى الأطباء والممرضات، وارتفاع نسبة الجهل، وانخفاض مستوى الناتج القومى الخام للفرد. ومن الواضح أن فى استطاعة الجهد البشرى تغيير كل هذه العناصر.

من خلال إدراك إمكانية التغيير، ومن منطلق التركيز على تحسين الحالة الصحية لكافة البشر، ولاسيما سكان الدول غير المتقدمة، حددت منظمة الصحة العالمية فى عام ١٩٧٤ الهدف الذى تسعى لتحقيقه عام ٢٠٠٠، وهو: «الصحة للجميع قبل عام ٢٠٠٠». ويعبر شعار «الصحة للجميع» عن اتجاه النية إلى السعى للتقريب بين الحالة الصحية للشعوب غير المتقدمة والحالة الصحية للشعوب المتقدمة، عن طريق تحسين مستوى القدرة على الوصول للخدمات الصحية فى دول العالم الثالث.

يحمل هذا الهدف بين طياته حلماً راديكالياً، وهو المساواة فى توزيع الموارد الصحية. ويُفترض أن المجتمع الدولى قادر على الإسهام من أجل تقديم الخدمات الصحية لكافة البشر على حد سواء. غير أن هذا الحلم تعارض مع حلم آخر للبنك الدولى وصندوق النقد الدولي. حيث تشجع هاتان المنظمتان الدول على تقديم الخدمات الصحية من خلال مؤسسات تعمل بهدف الربح، وهو ما يعنى مسبقاً أن الخدمات الصحية لن تكون متوفرة للجميع. تسعى المنظمتان لإجراء تغييرات هيكلية فى الخدمات الصحية، تتضمن خصخصة الخدمات الصحية العامة، والحد من التدخل الحكومى فى برامج الرعاية الصحية لغير الطبقات شديدة الفقر. وتتعارض هذه التغييرات الهيكلية مع المبدأ العالمى الذى يحمله شعار «الصحة للجميع»، حيث تحول

الخصخصة دون المساواة فى توزيع الموارد الصحية، وبالتالى فإن من يستطيع دفع مقابل الخدمات الصحية يحصل عليها ومن لا يستطيع لا يحصل عليها. أما التركيز المزعوم على علاج الفقراء فيؤدى إلى الفقر وإلى الحد من الموارد التى تخصصها الدولة للخدمات الصحية.

من الممكن تجسيد التأثير السلبى لتقديم الخدمات الصحية عن طريق مؤسسات تهدف للربح من خلال مثالين معروفين وهما: انتشار مرض الإيدز فى الدول الفقيرة، والانخفاض فى متوسط الأعمار فى دول أوروبا الشرقية. تسبب انتشار الإيدز فى الدول الفقيرة، ولاسيما فى الدول الإفريقية الواقعة جنوب خط الاستواء، فى حدوث زيادة كبيرة فى معدل الوفيات، لدرجة أنه فى فترة كتابة هذه السطور (عام ٢٠٠٥) أصبح الفارق بين متوسط الأعمار فى الدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا وبين متوسط الأعمار فى دول جنوب إفريقيا الواقعة جنوب خط الاستواء أكبر مما كان عليه عام ١٩٥٠. بمضى السنين تم تطوير وسائل لعلاج الإيدز، ولكن الملايين ماتوا نتيجة لهذا المرض وأمراض أخرى مرتبطة به، نظراً لعدم وجود مال لديهم ولدى دولهم لشراء العلاج. ورفضت شركات الأدوية الكبرى تخفيض الأسعار، وفى نفس الوقت حالت اتفاقيات حماية الملكية الفكرية دون شراء الأدوية من الهند، التى كان المنتجون فيها يعرضون هذه الأدوية للبيع بأسعار أرخص بكثير. وحتى بعد أن وافقت الشركات الكبرى على تخفيض الأسعار- بعد الضغوط الواقعة عليها من بعض المنظمات الاجتماعية- ظلت أسعار الأدوية المذكورة أعلى من أن تصل إليها أيدى المرضى الفقراء. وإلى جانب أسعار الأدوية يمكن أيضاً الإشارة إلى عدم وجود مؤسسات صحية عامة للعلاج الشامل. ووفقاً لأحد التقديرات فإن حوالى ١٠,٥ مليون طفل يموتون سنوياً من جراء مرض الإيدز فى الدول الفقيرة. ولو كان هؤلاء الأطفال مولودين فى الدول المتقدمة لبقوا على قيد الحياة، سواء لأن الناس هناك لديهم من المال ما يكفى لشراء الأدوية، أو لأن الدولة كانت ستقدمها لهم.

حدث تراجع فى المستوى الصحى لكافة السكان فى منطقة أخرى وهى منطقة أوروبا الشرقية، التى كان سكانها حتى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين خاضعين لسيطرة الاتحاد السوفيتي. وقد أدى انهيار الخدمات الاجتماعية والتأمينية التى كانت تقدمها الدولة، وكذلك تزايد معدلات العنف، إلى انخفاض متوسط الأعمار، ولاسيما لدى الرجال.

يوضح تزايد وفيات الأطفال فى الدول الإفريقية، الواقعة جنوب خط الاستواء، وتناقص متوسط الأعمار فى دول أوروبا الشرقية، كيف ترتبط الحالة الصحية بالعناصر التكنولوجية الطبية وكذلك بالعناصر الاجتماعية. ويبدو أن الأساس فى الموضوع ليس الطبيب ولا العلاج، وإنما الترتيبات الاجتماعية التى تحدد من الذى سيذهب إلى الطبيب ومن الذى لديه القدرة على الحصول على العلاج.

أضف إلى هذا أن ارتفاع مستوى الخدمة الصحية يتحقق بمنع الأمراض بشكل أساسى وليس فقط بعلاج الأمراض. وهو ما يتحقق على سبيل المثال عن طريق استهلاك المياه النقية والقواعد الأساسية للحفاظ على النظافة والصحة. ولكن فى هذه الحالة أيضاً فإن الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية هى التى تحدد من الذى سيحظى بإمدادات مياه نظيفة ومن الذى سيكتسب معلومات عن القواعد الخاصة بالحفاظ على الصحة.

هناك تفاوت فى المستوى الصحي، ليس فقط بين الدول المتقدمة والدول النامية، وإنما أيضاً بين الدول المتقدمة وبعضها، بل وداخل الدولة الواحدة. ويرتبط عدم المساواة فى الأوضاع الصحية داخل دولة معينة بعدم المساواة فى الدخل وفى الموارد الأخرى للأسرة، وكذلك فى طريقة تنظيم الإمداد بالخدمات الاجتماعية فى الدولة.

بالنسبة للدول المتقدمة، كان الهدف الأساسى الذى حددته منظمة الصحة العالمية فى حملة «الصحة للجميع» هو الحد من التفاوت فى مستوى الخدمات الصحية داخل كل منطقة (مع ملاحظة أن إسرائيل ألحقت بالمنطقة الأوروبية)، وداخل كل دولة. فماذا كانت النتائج..؟ فى عام ١٩٩٩ اعترفت منظمة الصحة العالمية بأنه فى جميع الدول تقريباً سُجلت زيادة فى مستوى التفاوت فى الخدمات الصحية بين الأثرياء والفقراء. ومع ذلك فقد تمسكت المنظمة بهدف القضاء على التفاوت فى مستوى الخدمات الصحية. وكان أول الأهداف الاثنين وعشرين التى وضعتها المنظمة لنفسها فى أوروبا عام ٢٠٢٠ ما يلي: (١) القضاء على حوالى نسبة تصل إلى الثلث على الأقل من التفاوت فى مستوى الخدمات الصحية بين الدول الأعضاء فى المنطقة الأوروبية (وقد أضيفت إلى دول تلك المنطقة مؤخراً دول أوروبا الشرقية، التى تدهور مستوى الأحوال الصحية لسكانها بعد انفراط عقد الاتحاد السوفيتي)، (٢) القضاء على نسبة ٢٥٪ على الأقل من التفاوت فى الخدمات الصحية بين مواطنى الدولة الواحدة. وقد عرض مركز إدفا فى وثيقة نشرها عام ٢٠٠٠ على الحكومة الإسرائيلية تبنى الهدف الأخير والعمل من أجل تحقيقه.

يدور الجدل بين الباحثين بشأن ما إذا كان انخفاض الدخل فى حد ذاته هو العنصر المؤكد الذى يمكنه تفسير التفاوت فى معدلات الوفيات وفى متوسط الأعمار أم أن ما يفسر ذلك هو عدم المساواة فى توزيع الدخول. ويبدو أن أغلب البحوث تؤيد

الموقف الثاني، ونجد أن هناك علاقة واضحة بين التفاوت فى الحالة الصحية وبين تفاوت المستوى الاجتماعى الاقتصادي. ويعد أشهر ما كتب فى ذلك تقرير لجنة بلاك الصادر عام ١٩٨٠. كانت اللجنة التى عينها وزير الشئون الاجتماعية بالحكومة البريطانية قد وجدت تفاوتاً بين الطبقات فى معدلات الوفيات وفى متوسط العمار لصالح الطبقات الثرية. ووجدت البحوث الأخرى التى استخدمت مقاييس أكثر دقة من تلك التى استخدمتها لجنة بلاك، لقياس الوضع الاجتماعى الاقتصادى لكل طبقة، أن هناك تفاوتاً أكبر. وظهر وجود عدم مساواة بين الطبقات فى جميع الدول التى تم فيها بحث العلاقة بين الانتماء الطبقى وبين عدم المساواة فى الخدمات الصحية.

وجد كابلن وشركاه - فى بحث أجروه فى الولايات المتحدة - علاقة طردية واضحة بين مستوى عدم المساواة وبين معدلات الوفيات والسلوكيات التى تعرض الصحة للخطر فى خمسين ولاية أمريكية. وعندما أراد الباحثون تفسير النتائج أكدوا على العناصر التالية: ارتفاع نسبة العنف والإعاقة، وزيادة أعداد من ليس لديهم أى تأمين صحي، وانخفاض الإنفاق على التعليم، وانخفاض مستوى التحصيل فى التعليم. ووجدوا أن هذه العناصر كانت أكثر شيوعاً فى الولايات التى يزيد فيها عدم المساواة، سواء فى توزيع الدخل أو فى الأحوال الصحية. كما وجد كنيدى وشركاه أيضاً تناسباً طردياً بين مستوى عدم المساواة وبين نسبة الوفيات فى الولاية الواحدة. وأشاروا إلى أن السبب هو عناصر اجتماعية مثل زيادة الإنفاق على التعليم وعدم القدرة على الوصول للخدمات الصحية.

وجد ريتشارد ويلكينسون الذى ألف عدداً كبيراً من البحوث علاقات مماثلة. وتوصل إلى نتيجة ترجح أن التضامن الاجتماعى مؤثر كعنصر له دخله فى مجال عدم المساواة فى الدخل والخدمات الصحية. فكلما زاد عدم المساواة فى الدخل قل التضامن الاجتماعي. وفى ظل التفاوت الطبقى يعانى الناس فى الطبقات الدنيا من ظواهر مثل التوتر والشعور بالعجز والشعور بعدم الاحترام والشعور بالدونية. أضف إلى هذا أن شبكات الضمان الاجتماعى لهؤلاء الناس تكون ضعيفة. وأعتقد أن التفسير النفسى الذى ساقه ويلكنسون غير مقنع تماماً. ولكن كثرة بحوثه وتحليلاته، التى يشير أغلبها إلى العلاقة بين الحالة الصحية وبين عدم المساواة فى المجتمع، تعد دليلاً ظرفياً لا يمكن تجاهله يدلل على صحة منطقه.

أدى بحث آخر أجرى فى ١٤ دولة هى دول منظمة «OECD» إلى نتائج مماثلة. فلم تكن هناك علاقة مجردة بين معدل الوفيات وبين الدخل، ولكن كانت هناك علاقة بين معدل الوفيات وعدم المساواة فى الدخل، غير أن هذا الوضع كان فيمن يقل عمرهم عن ٦٥ عاماً.

كان أوضح تعبير عن العلاقة بين عدم المساواة فى الدخل والحالة الصحية هو رأى ويسنتا نابارو فيما يتعلق بإسبانيا حيث يقول: «فى إسبانيا وجدنا أن أبناء الطبقة البورجوازية (وهذا المصطلح فى أوروبا يعنى أصحاب الشركات ومديريها) يعيشون عامين فى المتوسط أكثر من غيرهم من أبناء الطبقة فوق المتوسطة. وهؤلاء بدورهم يعيشون عامين اكثر من أبناء الطبقة المتوسطة، الذين يعيشون عامين أكثر من العمال المهنيين، الذين يعيشون بدورهم عامين أكثر من العمال غير المهنيين، الذين يتعرضون لفترات بطالة طويلة. وبذلك يصل الفارق بين أعلى متوسط أعمار (فى الطبقة الثرية) وأدنى متوسط أعمار (فى الطبقة التى تنتشر فيها البطالة) إلى عشر سنوات. ويصل الفارق فى الاتحاد الأوروبى إلى سبع سنوات بينما فى الولايات المتحدة يبلغ ١٤ عاماً». جدير بالذكر أن التفاوت الاجتماعى والاقتصادى الذى يؤثر فى أسلوب المعيشة له أهميته فى تفسير عدم المساواة فى الوضع الاقتصادي. ويزداد - بين الطبقات ذات الدخل المنخفض - شيوع سلوكيات تعرض الحياة للخطر، مثل التدخين والسمنة المفرطة وإدمان المخدرات والخمور والعنف وسوء التغذية وعدم ممارسة الرياضة. كما يتأثر عدم المساواة بالمتغيرات النفسية، مثل الشعور بالإحباط أو بإهدار الكرامة بين الفقراء أو بين أبناء الطبقة الدنيا.

ورغم اختلاف الباحثين بالنسبة لعدم المساواة المطلق وعدم المساواة النسبي، إلا أن التقديرات بشأن كلا الأمرين - على مستوى السياسة العملية - تؤدى إلى نتائج مماثلة. وذلك لأن الحد من التفاوت فى المجال الصحى يرتبط باتخاذ إجراءات متماثلة، حيث ينبغى العمل من أجل الحد من الفقر المطلق، كذلك السائد فى كثير من دول العالم الثالث، حيث يعتبر حد الفقر هناك هو الدخل الذى يقل عن دولار واحد يومياً. كما يجب العمل من أجل القضاء على الفقر النسبى الذى تتسم به الدول المتقدمة. ولكن المشكلة أن أغلب الدول المتقدمة تشهد سيطرة اتجاه يعمل على زيادة التفاوت فى مستوى الدخول.

ولكن إلى جانب هذا جدير بنا أن نشير إلى أن هذا التفاوت الشديد فى مستوى الدخول ليس اتجاهاً عالمياً. ولكنه اتجاه قوى للغاية فى الدول التى تبنت نظم الخدمة الاجتماعية الليبرالية (كالولايات المتحدة وبريطانيا) وضعيف فى الدول التى تبنت نظماً اشتراكية ديموقراطية (مثل السويد وفنلندا). فى النظم الليبرالية يقتصر وجود شبكات الضمان الاجتماعى على الحد الأدنى، حيث لا تعطى الدولة أى نوع من أنواع الإعانة سوى بعد بحوث مستوى الدخل. أما فى الدول التى تقدم فيها الخدمات التعليمية والصحية من خلال خليط من التمويل الحكومى والشعبي، فإن مستوى الضرائب منخفض، ومن

المفترض أن تكون الأسر وليس الدولة هى المسئولة عن الضمان الاجتماعي، وعن شراء الخدمات الاجتماعية. وفى تلك الدول يكون الأساس فى الحصول على هذه الخدمات هو المال. فمن لديه مال أكثر يحصل على خدمات اجتماعية أفضل.

فى مقابل ذلك يقوم نظام الخدمة الاجتماعية فى النظم الاشتراكية الديموقراطية على مبدأ المواطنة: فتنظر الدولة إلى المواطنين – القادرين وغير القادرين والعاملين والعاطلين – على أنهم مستحقون للتأمينات الاجتماعية وللخدمات الاجتماعية على أعلى مستوى، نظراً لأنهم مواطنو الدولة. ويزيد مستوى الضرائب حتى يمكن تقديم الخدمات عالية المستوى للجميع. وفى الدول الاشتراكية الديموقراطية يمكن أن نجد أعلى نسبة مشاركة فى سوق العمل، وأدنى نسبة لانتشار الفقر وأقل تفاوت بين الدخول وأعلى نسبة ضرائب. وبالفعل فقد وجدت البحوث المتخصصة أن نوع النظام الاجتماعى أصبح متغيراً يربط بين عدم المساواة فى الدخول وبين الحالة الصحية. كما تبين أن نوع نظام الضمان الاجتماعى له تأثير على مقياسين للحالة الصحية وهما: وفيات الرضع ووفيات الشباب.

يوجد فى إسرائيل قانون للتأمين الصحى الحكومى صادر عام ١٩٩٤ ويضمن تأميناً صحياً لكل مواطن. وفى هذه الجزئية تعتبر إسرائيل أقرب للنظم الاشتراكية الديموقراطية. ولكن من ناحية أخرى لا يحظى تنفيذ هذا القانون بالتمويل الكافى. ونظراً لعدم وجود تمويل فإن المؤسسة الصحية العامة فى إسرائيل تتحرك باستمرار فى اتجاه النظم الليبرالية. وبالتالى تطالب المرضى بدفع المقابل المناسب للاستفادة من التكنولوجيات الحديثة فى العلاج. ولم يعد العلاج الأمثل يقدم للمواطن أو المقيم وإنما أصبح يقدم لمن يدفع الثمن.

تمر شبكة الضمان الاجتماعى بتطور مماثل. فهذه الشبكة التى تدفع معاشات مؤسسة الضمان القومى أقيمت لتكون شبيهة بشبكات النظم الاشتراكية الديموقراطية فى أوروبا الغربية. ولكن القيمة النقدية لمعاشاتها منخفضة مقارنة بدول أوروبا الغربية، بحيث لا تضمن سوى مستوى معيشة منخفض نسبياً. وتواجه شبكة الضمان الاجتماعى فى الفترة الأخيرة تدهوراً متزايداً فى الفترة ٢٠٠٢– ٢٠٠٣، نظراً لعدم وجود تمويل عام. ويؤدى التفاوت فى مستوى الدخول إلى جعل إسرائيل تحتل مركزاً متقدماً فى انتشار عدم المساواة (حيث تحتل المركز الثانى بين الدول المتقدمة بعد الولايات المتحدة). ومن أهم السمات المميزة لإسرائيل: ارتفاع مستوى دخول طبقة الأثرياء، وانخفاض دخول الطبقة المتوسطة والفقيرة. ونتيجة لكل ذلك فمن المتوقع أن تكون هناك زيادة فى نسبة عدم المساواة فى الخدمات الصحية أيضاً.

لم تتطور– البحوث التخصصية فى مجال عدم المساواة فى الحالة الصحية والقدرة على الوصول للخدمات الصحية فى إسرائيل– سوى فى العقد التاسع من القرن العشرين. وتمثل البحوث التى أجراها يهوديت شوفال ونيرا رايس وسفيرسكى وشركاءها علامات أساسية على الطريق. لخصت شوفال البحوث المتعلقة بعدم المساواة فى الوصول إلى الخدمات الصحية، بين قدامى المهاجرين والمهاجرين الجددالذين وفوا إلى إسرائيل فى العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، وكذلك بين المواطنين اليهود والعرب، وعرضت بيانات توضح التفاوت فى نسبة وفيات الرضع بين أبناء تلك المجموعات. أما رايس فقد سجلت تطور الخدمات الصحية المقدمة للعرب مواطنى إسرائيل، وعرضت بيانات، توضح التفاوت بين اليهود والعرب فى الحالة الصحية، وفى القدرة على الوصول للخدمات الصحية. أما تقرير سفيرسكى وشركائها (١٩٩٢) فقد كان أول ما نُشر عن عدم المساواة فى المجال الصحى فى إسرائيل. وتناول العلاقة بين الدخل والصحة وعدم القدرة على الوصول للخدمات الصحية والتفاوت فى نوعية الخدمة ومعدل استخدامها ومقارنة الحالة الصحية للعرب بالحالة الصحية لليهود وصحة المرأة ومساهمة الطب الخاص فى عدم المساواة. وفى وقت لاحق نشرت تقارير صادرة عن المكتب المركزى للإحصاء وعن المكتب الوطنى لمتابعة الأمراض، تتناول عدم المساواة فى المجال الصحى فى إسرائيل. منذ صدور قانون التأمين الصحى الحكومى (١٩٩٤) يقوم المعهد القومى لبحوث الخدمات الصحية كل عام بتمويل بحوث تتناول مدى تنفيذ القانون. ومن بين الأمور التى يجرى بحثها مدى المساواة فى الوصول إلى الخدمات الصحية الممنوحة بموجب القانون. كذلك منذ عام ١٩٩٣ ينشر معهد بروكديل بحوثاً واستطلاعات رأى سنوية تتابع مدى الرضاء الذى يشعر به الإسرائيليون عن الخدمات الصحية العامة. وفى التقارير السنوية الصادرة عن المركز من الممكن أن نجد معلومات غزيرة وحديثة ترتبط بعدم المساواة فى الوصول للخدمات الصحية.

من هم الإسرائيليون الذين يتمتعون بصحة أفضل..؟ الإجابة كما هو متوقع هى اليهود الذين ينتمون إلى الطبقة العليا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هم الأكثر مرضاً..؟ الإجابة هى العرب الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية والاقتصادية الأدنى. وقد أجرى بحث حول مستوى البلدة أوضح وجود تناسب عكسى بين المستوى الاجتماعى والاقتصادى للبلدة وبين معدل الوفيات، حيث يزيد معدل الوفيات كلما قل المستوى الاجتماعى والاقتصادى للبلدة. ويسرى هذا على البلدات اليهودية والعربية على حد سواء. ولا توجد بعد بحوث تتناول مدى المساواة داخل المناطق أو البلدات المختلفة والعلاقة بين

ذلك وبين عدم المساواة فى الحالة الصحية.

من هم أقل الناس مقدرة على الوصول للخدمات الصحية..؟ إنهم المواطنون العرب ذوى الدخل المنخفض. وقد نشر معهد بروكديل بيانات توضح انخفاض مستوى القدرة على الوصول للخدمات الصحية بين ذوى الدخل المنخفض. كما تبين وجود تفاوت فى القدرة على الوصول للخدمات الصحية بين سكان المنطقة الوسطى وسكان المناطق النائية. واحتل البدو المقيمين فى جنوب البلاد أدنى الدرجات فى مستوى قدرتهم على الوصول للخدمات الصحية وفى أحوالهم الصحية.

كيف يمكن وجود مثل هذه الفوارق فى دولة بها قانون للتأمين الصحى الحكومي، يلزم بتقديم خدمات صحية لجميع المواطنين والمواطنات..؟ يمكن أن نجد الإجابة على ذلك فى العيبين الأساسيين لهذا القانون. وأولهما: أن القانون الذى صدر عام ١٩٩٤ كان يعكس الوضع الراهن، ولا يسعى إلى إصلاح عدم المساواة- الذى كان قائماً- فى انتشار الخدمات الصحية فى ذلك الوقت، والثاني: أن تنفيذ القانون لا يحظى بالتمويل الكافي، وفى ظل نقص التمويل يدفع المرضى جزءاً من تكلفة تشغيل النظام فى صورة مقابل للأدوية والخدمات.

ولذلك، فإنه بسبب عيوب القانون، وبسبب التدهور فى الخدمات الاجتماعية وتزايد عدم المساواة فى إسرائيل، تزايد عدم المساواة بين مواطنى إسرائيل فى الحالة الصحية، وفى القدرة على الوصول للخدمات الصحية.

كان عدم المساواة فى الحالة الصحية وفى القدرة على الوصول للخدمات الصحية واضحاً للغاية. فعدم المساواة فى القدرة على الوصول للخدمات الصحية يؤدى لعدم المساواة فى الحالة الصحية. وبالنسبة لأبناء الفئات محدودة القدرة على الوصول للخدمات الصحية فإن أحوالهم الصحية أسوأ من الذين يتمتعون بهذه القدرة. وسوف يكون تأثير عيوب قانون التأمين الصحى الحكومى هو تدهور الحالة الصحية لبعض مواطنى إسرائيل.

هوامش وتعليقات المترجم:

(*) أرض إسرائيل: الاسم الذى يطلقه الإسرائيليون على المساحة التى تتضمن الآن إسرائيل والمناطق المحتلة والمملكة الأردنية الهاشمية وأجزاء من سوريا ولبنان والعراق ومصر. وتزيد هذه المساحة أو تنقص حسب الانتماء الأيديولوجى لمن يتحدث عنها وحسب شعور إسرائيل بقوتها العسكرية والسياسية. وفى بعض الأحيان كما هو الحال فى هذه الحالة يستعمل الكتاب الإسرائيليون هذا التعبير للإشارة إلى فلسطين تحت الانتداب، تجنباً لاستخدام كلمة فلسطين، ونظراً لأن إسرائيل كدولة لم يكن لها وجود فى الوقت الذى يتحدثون عنه.

◆ الشهادات ◆

كنا فى سوريا عندما حُرِّرت القدس

بقلم: يفعات أرليخ
ماقور ريشون ١/٦/٢٠٠٨

فى البداية، لم يدركوا حجم معجزة حرب الأيام الستة (حرب ٦٧). فقد أعلنت وسائل الإعلام السورية فى أول أيام من الحرب أن الجيش الإسرائيلى يحتل فلسطين، وأن الجيران العرب حاولوا ارتكاب مذابح ضد جيرانهم وأصدقائهم اليهود. لكن من استطاع التقاط بث برامج الإذاعة الإسرائيلية بالعربية، اطلع على أصوات الحرب الحقيقية. وهذا ما يتذكره كل من "موشيه" و"ليلي" فى ريعان شبابهما قبل واحد وأربعين عاما.

كانت ليلى كوهين تبلغ من العمر ١٤ عاماً، وتعيش فى مدينة حلب السورية أثناء حرب الأيام الستة. تحكي قائلة إن «أبى أغلق باب المنزل ووضع خلفه أساساً ثقيلا بسبب جيراننا، الذين كانت تجمعنا معهم علاقات عائلية طيبة، لكنهم هددوا بقطع رءوسنا. وعندما سمعنا أصوات صافرات الإنذار ونزل المواطنون إلى الملاجئ، بقينا فى المنزل. فقد خفنا من الجيران العرب الذين مكثوا فى الملاجئ أكثر من الطائرات الإسرائيلية».

يقول موشيه كوهين: «أتذكر أن سلاح الطيران الإسرائيلى قصف مناطق قريبة من حلب. وعندما سمعنا صوت صافرة الإنذار، نزلنا إلى الملجأ المشترك مع جيراننا المسلمين. وقد شرع أحد الأشخاص الثائرين فى توجيه تهديدات إلينا: سوف نذبحكم حتى تُسال دماؤكم فى شوارع المدينة. وبعد مرور نصف ساعة، عندما سُمعت أصوات الطائرات الإسرائيلية، جاء وطلب الحماية منا».

كان موشيه حينها يبلغ من العمر ١٧ عاماً، من أسرة مرموقة تقيم فى حى «جميلة» فى حلب بالقرب من أسرة ليلي. وكانت أسرته تملك العقار الذى يعيشون فيه سويا مع ثلاث أسر يهودية، لكن مع إقامة دولة إسرائيل، قام نظام الحكم السورى بتأميم ممتلكات اليهود، وجمع إيجاراً من سكان العقار لصالح خزانة الدولة، كما اضطرت أسرة كوهين إلى دفع إيجار عن إقامتها فى المنزل.

كانت توجد جالية يهودية فى حلب قبل إقامة الدولة يبلغ تعدادها نحو عشرة آلاف نسمة. وأثناء حرب التحرير (حرب ٤٨)، ارتكب سكان مدينة حلب مذابح ضد اليهود، وهدموا كثيراً من معابد المدينة. وحُرق أكثر من ١٥٠ كتاب توراة، وتمت مصادرة عديد من المَمتلكات اليهودية. وقد أدت هذه الأحداث إلى تضاؤل عدد الجالية وتدهور وضعها، وبعد موجة من الهجرة الكبيرة لم يتبق إلا خمسة آلاف يهودى فى المدينة.

وعلى ضوء تجارب الماضى المريرة، استعدت الجالية اليهودية فى حلب خلال فترة حرب الأيام الستة للدفاع الذاتى ضد الأكثرية العربية. فقد حاول الثائرون تفجير منازل اليهود والمعابد، وبدأوا فى حرق كتب التوراة، لكن الجيش السورى أخمد هذه الاضطرابات، وأوقف حرق الكتب. حلب فى حد ذاتها لم تُقصف، لكن طائرات سلاح الطيران الإسرائيلى قد هزت محيطها بالقصف ذى الأصوات العالية. تقول ليلى إن الجميع كان منشغلاً فى تغيير النوافذ التى تحطم زجاجها من شدة الصوت.

يصف موشيه أول يوم من الحرب قائلاً: «فى الخامس من شهر يونيو، سمعنا أن الإذاعة السورية أعلنت احتلال فلسطين. وقد احتمينا فى البيوت، ولم نتوجه إلى المدارس. وشاهدتُ من النافذة جمعا غفيراً حاول اقتحام منزلنا لارتكاب مذبحة ضدنا. وقد استطاع أحد جيراننا المسلمين منعهم، حيث وقف أمام باب المنزل حاملا مسدسه، وهدد بقتل كل من يحاول التسلل إلى الداخل. وفى وقت لاحق، جاء الجيش الإسرائيلى بآلياته المدرعة وقام بتفريق هذا الجمع الغفير الثائر».

كانت أسرة موشيه تستمع سراً إلى الإذاعة الإسرائيلية بالعربية، وأدركت أن قصص الانتصارات التى تقصها الإذاعة السورية ليست سوى دعاية. يقول موشيه إنه «رغم هذا، كنا نسير فى ظل مخاوف شديدة تملأ قلوبنا. ففى رابع أو خامس يوم من الحرب، بدأنا نسمع أنباء عن تحقيق انتصارات إسرائيلية فى الإذاعات الأوروبية. وحينها بدأ القلب يتملكه الهدوء، ولم نعد نشعر بأننا سنُذبَح، وتلاشى الخوف. وقد أدركنا حينها أن القدس أصبحت الآن ملكاً لليهود وشعرنا بالفخر».

ألقت السلطات السورية القبض على والد ليلى ونغصت حياته. فعندما حاول ذات مرة الاستماع إلى الإذاعة الإسرائيلية بالعربية، تم اعتقاله بتهمة نقل معلومات لإسرائيل. وكانت الأسرة، التى لم تعلم مكان اعتقاله، تتوسل أمام أبواب السلطات، وتم إطلاق سراحه بعد ستة أشهر من تعذيب شديد فى السجن. تقول ليلى إن «كافة وسائل الإعلام العربية حرصت على تزييف الحقائق ونشر أكاذيب عن تحقيق انتصارات عربية. وكنا نستطيع الحصول على معلومات عما يحدث فى البلاد خلال الحرب عن طريق أولئك الذين كانوا يستمعون سراً إلى إذاعة الـ«بى. بى. سى». فقد كان القليل يجيد اللغة الإنجليزية، لكنهم حرصوا على نشر الأنباء المطمئنة بين اليهود. ورغم ذلك، لم أدرك أن إسرائيل قد انتصرت إلا مع نهاية الحرب. وقد شعرنا بسعادة بالغة، لكن بالطبع فى السر، حتى إننا لم نستطع استيعاب مدى حجم هذا الانتصار أو حتى مغزاه».

وأضافت ليلى أن الجنود السوريون قد عادوا من ميدان المعركة بعد انتهاء الحرب وأفواههم مملئة بحكايات من الخيال الشرقى على شاكلة: «لقد قفزت علينا فتيات ذات شعر أصفر طويل من الطائرات وأطلقت علينا النار».

وبعد انتهاء حرب الأيام الستة، أصبحت حياة اليهود فى مدينة حلب أفضل مع جيرانهم، لكنهم فى مقابل ذلك واصلوا المعاناة من شدة القوانين التى ألحقت مساساً بحقوقهم، تلك القوانين التى فرضت قبل الحرب وتفاقمت بعد انتهائها. وكان أشد ضرر عانى منه اليهود ذلك الحظر الذى فرض على حرية الحركة وحرية نقل البضائع. فقد فرض حظر على اليهود بعدم الابتعاد عن محال إقامتهم أكثر من خمسة كيلومترات دون حمل فيزا. وكانت ليلى، التى تدرس فى جامعة دمشق، تضطر إلى الانتظار يوماً كاملاً فى نقطة الشرطة للحصول على موافقة لزيارة أبويها فى حلب. وكانت تحت رقابة مستمرة فى دمشق. وتقول إننى «فى كل مرة أنظر فيها إلى الخلف كنت أشاهد شخصاً يراقبنى، وكنت أشعر دائماً بذلك، وكان هذا الشعور يخنقنى دائماً».

يضيف موشيه أن «جهاز الأمن السورى كان يداهم دائماً منازل اليهود. وقد صدر مرسوم جديد يحظر على موظفى النظام التعامل مع متاجر اليهود، وهذا يعنى فرض مقاطعة تجارية على اليهود. وخُتمت بطاقة هويتنا بخاتم أحمر، وكتب عليها أننا يهود. وقد تم تعيين مدراء ينتمون إلى النظام فى مدارسنا».

*** زرار أبيض:**

فى شتاء عام ١٩٧٣، قام مهرب أرمينى بتهريب ليلى (١٩) سنة مع شقيقتها إلى لبنان، وحصل منهم على أموال طائلة. ولم يأت قرار الهروب من سوريا عقب حرب الأيام الستة. تقول ليلى إن «الجالية اليهودية فى سوريا كانت منعزلة تماماً. ولم نكن نعلم مغزى نتائج الحرب. وعلى مدار السنين، كنا نتطلع للهجرة إلى إسرائيل قبل نشوب الحرب، وحاولنا الهروب عدة مرات، لكن دون جدوى».

وعند وصولهن للبنان، حلتا ضيوفاً على أسرة عمهما أدجار ساسون، الذى حرص على إيجاد وسيلة لتهريبهما إلى أرض إسرائيل. وبعد صعوبات جمّة، استطاعت الفتاتان الهروب إلى إسرائيل، حيث ركبن زورقاً صغيراً أخذهن إلى وسط البحر، وهناك ركبوا سفينة إسرائيلية تابعة لسلاح البحرية كانت تنتظرهن ونقلتهن لإسرائيل. وعقب هروبهن لإسرائيل، تم اعتقال الأب وتعرض للاعتداء والإهانة، وبعد وقت قصير من إطلاق سراحه توفى بسبب إصابته بسكتة قلبية. كما اعتقلت الأم، بسبب المعلومات التى ترددت حول تنظيمها عملية الهروب، حيث نقلت إلى دمشق، وتعرضت هناك لتعذيب شديد. وأطلق سراحها عن طريق دفع رشوة حتى يحين موعد محاكمتها. وقد انتهزت تلك الأيام المعدودة للهروب مع باقى أبنائها عبر تركيا لإسرائيل. وعندما وصلت الأم إلى إسرائيل، عرفت بأنها «أسيرة صهيون» (*).

فى مقابل ذلك، فإن أسرة موشيه لم تفكر فى الهروب لإسرائيل. يقول موشيه إن فكرة الهروب لإسرائيل لم تكن مطروحة. وبعدما أنهيت دراسة الثانوية العامة، التحقت بجامعة حلب لدراسة العلوم السياسية. وفى مرحلة ما، شعرت بأنه يتعين على الرحيل، فقد أصبحت العزلة الاجتماعية تزداد، لهروب كثير من الشباب اليهودى إلى إسرائيل.

كان والدى كبيرين فى السن على اجتياز مراحل الهروب. وخشينا من المهربين الذين زرعهم النظام لاعتقال الهاربين. وقد اتفقتُ مع صديق، كانت له علاقة بأحد المهربين، أن يرسل إلينا رسالة تدل على مصداقية المهرِّب. وكان الاتفاق، أنه إذا تم اجتياز الطريق بسلام، فإن الصديق سيرسل مع المهرب زرار قميص أبيض، لكن إذا ألقى القبض عليه فإنه سيرسل زرار قميص أسود». وعندما أحضر الزرار الأبيض، أدرك موشيه أنه حان الوقت للهروب. وقد أخذ ثلاثة آلاف دولار من خزانة الأسرة دون إخطار أبيه، وكان هذا مبلغاً كبيراً فى حينه، أعطاه للمهرب الأرمينى الذى عثرت أيضاً عليه والدة ليلى.

توجه موشيه مع شابين آخرين للحدود اللبنانية. ونظراً لأنه كان يحمل بطاقة هوية مزيفة، استطاع المهرب تهريب الثلاثة، ووصلوا فى وقت متأخر من الليل إلى لبنان، وهناك تم تسليمهم إلى أتباع أدجار ساسون. وبعد مرور أسبوع، تم اصطحاب الشباب إلى مبنى مهجور بالقرب من الساحل، حيث استقبلهم هناك مجموعة من الرجال المسلحين تحدثوا بلغة أجنبية يبدو أنها أرمينية. وقد أمروهم بالتزام الصمت، لكن الثلاثة شعروا بالخوف لاعتقادهم بأن هؤلاء الرجال المسلحين ينتمون إلى حركة فتح.

صعد الثلاثة إلى زورق صيادين وأبحروا إلى وسط البحر بصحبة المجموعة المسلحة. وهناك التقوا مع سفينة تابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي. يقول موشيه: «عندما شهدنا نجمة داوود أدركنا أنهم لم يختطفونا. ومن شدة الخوف لم نستطع إخراج كلمة واحدة من أفواهنا. وقد أدخلنا قائد السفينة إلى غرفة كان يوجد بها قطع من الجبن والنبيذ. وعندما هنأنا الجنود، أدركنا حينها أننا فى أيدى إسرائيلية. رست السفينة فى ميناء تابع لسلاح البحرية فى بيت - جاليم. لم أكن أعلم حينها ذلك، لكن عندما التحق ابنى بسلاح البحرية وأنهى دورته البحرية وتم دعوتى لحضور مراسم التخرج، اكتشفت فجأة أن هذا هو أول مكان داست فيه قدمى أرض إسرائيل».

تقول ليلى عن زيارتها الأولى للبلدة القديمة فى القدس، ومشاهدة حائط المبكى: «بعدما أنهيتُ تحقيقات المخابرات الإسرائيلية، توجهت إلى عمتى التى كانت تقيم فى تل أبيب. وبسبب بُعْد مكان الدراسة، قررتُ استكمالها فى القدس. كانت القدس أفضل بالنسبة لى من تل أبيب، فقد كانت تشبه البيت، ولم أتوجه سريعاً لرؤية حائط المبكى. وبسبب العزلة التى كنت أعيشها فى سوريا، لم أدرك معنى توحيد القدس».

كما قرر موشيه إنهاء دراسته الأكاديمية فى الجامعة العبرية. وقد التقى فى القدس مع عمه، وزار معه البلدة القديمة. يقول موشيه «كانت رؤية القدس مثيرة للمشاعر. فقد كنت أشعر بأن القدس ليس لها مثيل فى هذا العالم. كان مجرد إحساس روحاني، يتفق تماماً مع قيم الصهيونية التقليدية التى تربيت عليها. وبعدما أنهيت دراسة الدكتوراه، تركت القدس وانتقلت إلى منطقة الوسط، لكننى أفتقد حتى الآن العيش فى مدينة القدس، حيث يصعب وصف المناخ الروحانى لهذه المدينة. لا يوجد متر بها يبعث على الاشمئزاز».

*** هل قابلت والديك منذ أن هاجرت لإسرائيل..؟**

- «التقيت مع والدى بعد ١٥ سنة فى ايطاليا. وقد سُمح لهم بالخروج من سوريا لحضور حفل زفاف شقيقتى فى ميلانو. وفى لقاء أسرى مفعم بالمشاعر، تجمع هناك الأبناء التسعة الذين تفرقوا فى سائر أنحاء العالم. لكن شقيقتى العاشرة ظلت فى سوريا كرهينة حتى عودة الوالدين، فقد كان هذا هو الشرط الذى مكنهما من السفر، ثم عادا إلى سوريا وتوفيت والدتى هناك، وهاجر أبى بعد ذلك إلى ايطاليا، ومن هناك إلى إسرائيل. وقد توفى هنا قبل عام ونصف العام».

لم يبق فى سوريا إلا عشرون أو ثلاثون يهودى كبار فى السن يعيشون فى دمشق، ولا يخضعون لأى قيود ومن حقهم مغادرة سوريا فى أى وقت. وقد زار يهود أمريكيون من أصل حلبى سوريا مؤخراً وقالوا إن الشرطة هناك تحرس المعابد القديمة.

*** إذا أصبح هناك سلام بين سوريا وإسرائيل، هل ستقوم بزيارتها..؟**

- «هذا حلمي.. زيارة سوريا أنا وأبنائى الثلاثة. وإننى أشتاق إلى أصدقائى الطيبين الذين تركتهم هناك، مسلمين ومسيحيين على حد سواء. وأريد العودة للصلاة فى الأماكن التى صليت فيها، والدخول إلى الفصل الذى درست فيه، والجلوس إلى المقاهى المعروفة».

أما ليلى، فإنها لا تعتزم العودة إلى سوريا. وتقول «إننى لا أشعر بالحنين إليها. فمن الناحية العقلية، أشعر بالبعد عنها وعن الثقافة العربية بوجه عام، رغم أننى أعشق التنزه فى دمشق والأماكن الطبيعية الرائعة».

لقد رأى موشيه، الذى بدأ حياته فى إسرائيل من الصفر، النجاح الذى صنعه بيديه. فهو يشغل اليوم منصباً رفيعاً فى القطاع المصرفي: «جئت لإسرائيل بدون أى شيء. ولم أكن أعلم حتى كيفية إعداد كوب شاي، لأن الخدم كان يفعل ذلك فى سوريا. وفجأة، اضطررت للعيش بمفردي. ونظراً لأنى الأخ الأكبر، ساعدت أشقائى الذين جاءوا فيها بعد. لم تكن الحياة سهلة. ولكن شباب حلب وصلوا إلى إسرائيل وهم متعلمون ولديهم روح الصهيونية، لذا كانت مراحل استيعابهم سريعة للغاية. وكان النجاح الذى حققه مهاجرى حلب فى إسرائيل شرفاً للمجتمع وللدولة».

إضافة إلى عمله المصرفي، فإن موشيه نائب رئيس المركز العالمى لتراث اليهودية. وبعد مرور ٤١ عاماً على حرب الأيام الستة، و٣٣ عاماً على هروبها لإسرائيل، لم تندم ليلى على الهروب الذى كان محاطاً بالمخاطر، وعلى ثمنه الباهظ.

«كانت كل الجهود التى بذلت تستحق ذلك بالتأكيد. فلا يمكن مقارنة الحياة فى المنفى بوجه عام بالحياة فى إسرائيل. فمن الجميل رؤية كيف يتربى الشباب بحرية واستقلالية، دون أى مرارة أو خوف.. لقد حظينا بالاستقلال ولا يجب علينا التوقف عن الاعتراف بذلك. ومن الواجب تقدير تلك المعجزة الكبيرة المتمثلة فى إقامة دولة إسرائيل ويجب مواصلة الإصلاح والصلاة إلى بلادنا».

(*) أسير صهيون: هو اللقب الذى أطلق على اليهود الذين لم يسمح لهم بالهجرة إلى إسرائيل.

مجموعة جنود شباب تصبح وحدة خاصة ■

معاريف ٢٠٠٨/٦/٧
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

فى كتابه الجديد «اجتياز الحدود»، يحكى أفنير شور، الذى خدم فى وحدة هيئة الأركان الخاصة وصاحب كتاب «فريق إيتهار» - يحكى عن الأيام الأولى لوحدة أصبحت بمرور السنين «وحدة الصفوة»، ويتحدث عن التعليم والطابع الخاص الذى أضفاه عليها أفراهام أرنون، الذى أقام الوحدة واختار أفرادها بدقة متناهية، ومن بينهم إيهود باراك، وليس وفقاً لمهاراتهم المثبتة على الورق. اتسمت الأيام الأولى بالرغبة فى إثبات أن مجموعة الجنود الشجعان وجنود الاحتياط ذوو الأقدمية أبناء سلاح المظليين، يستطيعون تغيير وجه الجيش الإسرائيلى واجتياز حدود جديدة فى إطاره.

«كان باراك يتابع أحد تدريبات المظليين من أصحاب الأقدمية فى السرية "أ" الشهيرة التابعة للكتيبة ٨٩٠، التى تقع قاعدتها فى بيت ليد، حيث اختاروا حقلاً فى منطقة هشارون بجوار الكيبونس الذى يقيم فيه، وكان الحقل مزروعاً بالنجيلة الطويلة التى تتيح استخدامه كملعب للعبة الراجبي، وبدا الجنود كمحاربين حقيقيين، حيث بدأوا بالركض على النجيلة ذهاباً وإياباً، المرة تلو الأخرى، لساعات طويلة.

تم توزيع باراك على معسكر ناتان بالقرب من بئر سبع، التابع للكتيبة ٩ مدرعات، ويبدو أن أفق فرد المدرعات هو الذى سيوجه مصيره العسكرى اعتباراً من الآن. لدى باراك، كما تقدم، مظلة صغيرة جداً، وثقافة كبيرة جداً، وقدراته الفنية عالية، إلا أن قدراته الجسمانية محدودة، تلك هى بالضبط التركيبة الشاملة للصفات المثالية لرجل المدرعات الكلاسيكي. ولكن يبدو أن مجموعة الصفات هذه تجعل أرنون (الذى أقام الوحدة) ورجاله يمتعضون ويبتعدون عن مرشحين كهؤلاء. ولكن التاريخ عندما يبتسم، ينجح أحياناً فى تحضير طبخات ممتازة وفاخرة من مجموعة من المكونات التى لا تتماشى مع بعضها البعض.

يبحث أرنون عن مغامرين متميزين فى تخصصاتهم، لا يمكن لشيء أن يوقفهم. الأمر الذى قد يراه كنقيصة فادحة، يتحول بشكل شبه حتمى إلى ميزة كبيرة فى المعجم الأرنوني. إنه يسمع فقط فى خياله صوت القفل عندما يُفتح، أو لتحرى الدقة عندما يخترق، وينتابه شعور شديد يزيد من وتيرة نبضات قلبه. أفراهام أرنون، طفل المراقبة «الناضورجي» فى مستعمرة هشارون، التحق بالوحدة قبل بضعة أشهر من التحاق باراك بها، يلتقى إيهود ذات يوم فى الكيبوتس الذى يقيم فيه، ويسأله هامساً ما إذا كان يريد الانضمام لوحدة سرية.

*** باراك يقابل أرنون:**

إنه يعرف باراك منذ صباه من الكيبوتس، ويقدر قدراته على القيادة وأسلوبه البارع فى استخدام المظلة الأمنية. باراك يريد التفاصيل. أمنون يجيبه بحذر شديد. باراك يحاول استيضاح الأمر بنفسه، فهو رجل دائماً ما كان لديه حب استطلاع قاتل. يكتشف بعد بحث قصير أن هناك بالفعل وحدة خاصة جداً تابعة لسلاح المخابرات، وأحد التدريبات المعتادة لديها هو حضور فيلم فى غزة. يدور الحديث عن السنوات السابقة لحرب الأيام الستة، بينما كانت غزة تابعة لمصر، وكدليل على نجاح الفرد فى التدريب، يجب على الجندى الخاضع للاختبار إحضار تذكرة الفيلم الذى شاهده فى غزة، وربما أيضاً بقايا الفشار الذى تناوله أثناء العرض. باراك يهوى الأفلام المصرية، والسينما فى غزة تستهويه بصفة خاصة.

يؤكد باراك لأرنون موافقته على تسجيل اسمه وترشيحه للوحدة. مر شهران على ذلك بسرعة البرق، نسى باراك أمر هذه الوحدة السرية، واعتاد على العمل كجندى مدرعات، عندها جاء إلى الكتيبة مندوب وطلب من باراك وجندى آخر يدعى يتسحاق جيلا الحضور إلى مكتب مساعد القائد فى هضبة الجولان. عند باب مكتب مساعد القائد كان فى انتظارهم سامى نحمياس وشموئيل بن تسفي، ضابطا المخابرات والعمليات بالوحدة. وقد سُئل الاثنان، باراك وجيلا، أسئلة إختيارية، ولكنهما أجابا بعدد مماثل من الأجوبة، وبعد ذلك أعيدا مرة أخرى إلى قاعدة فى الجنوب دون أن يخرجا بأى معلومة.

بعد أسبوعين مرا بسرعة دبابة من طراز شيرمان (أى بطيء شديد)، جاء مندوب آخر للكتيبة، وطلب من باراك أن يأتى إلى المنزل، فى ٥ شارع سفيون حى تسهالا، فى تمام العاشرة يوم الجمعة. قيل له فى سفيون يوجد مقر قائد وحدة هيئة الأركان الخاصة. دق على باب أرنون فى تمام العاشرة.. فوجد رجل قصير يرتدى قميصاً وشورت، ترتسم الابتسامة على وجهه المستدير، يفتح لباراك باب منزله ووحدته.

يجلس الاثنان فى حديقة أرنون الجميلة ينظران إلى

بعضهما البعض بانتباه شديد كحبيبين محتملين يكتشفان للتو شعورهما بالحب، ولكنهما لازالا يجدان صعوبة فى تصديق ذلك. أرنون يسأل عدد من الأسئلة المقتضبة. يرد باراك بمحاضرات طويلة. يلمح أرنون حماسة باراك ويتفاعل معها. أما بـاراك فقد وقع تحت سحر أرنـون وبساطته، وللحظات قصيرة، ينجح الرجلان، صاحبا الأنا المنتفخة، فى الانتباه إلى بعضهما البعض.

*** الآن القفز من السيارة الجيب المتحركة:**

يرافق أرنون باراك فى طريقه للخروج من المنزل بينما يجتاحه شعورٍ غريب ليس له تفسير، وسوف يستغرق وقتا - ليس طويلا - لفك شفرة هذا الشعور وتوجيه الأسئلة والتساؤلات.

يحضر باراك إلى الوحدة حسب تعليمات أرنون، ويرسلونه فوراً لأداء اختبار الشجاعة الخطير. يستقل سيارة جيب، ومن المفترض أن يقفز منها عندما يتلقى الإشارة. تسير السيارة بسرعة ٥٠ كم/ ساعة. نبض باراك لا يتحرك بسرعة إطلاقا، وكلاهما -باراك ونبضه - يتلقيان أمراً بالقفز. باراك شجاع وجسور، والتردد لم يعق قط قدرته على اتخاذ القرار. يقفز باراك، ولكن قبل أن ترتفع قدماه من أرضية السيارة الجيب فى طريقه للأسفلت، تحيط خصريه أيدى قوية وتحتضنه بقوة وتعيده إلى إتزانه، ثم اقتادوه إلى غرفة القائد. أرنون يشد على ساعديه «أنت مقبول فى الوحدة»، يقول ويطلق طلقة البداية لرواية ماراثونية، ثلاثية الأطراف وطويلة الأمد، أطرافها الثلاثة هم أرنون وباراك والوحدة. ينضم باراك إلى طاقم بنى كوهين، ويصبح للمرة الأولى فى حياته -وربما الأخيرة - أحد أفراد وحدة الصفوة.

الكتيبة لديها الآن قاعدة وجنود أيضاً. نوعان من الجنود: نظاميين تم تجميعهم تحديداً من وحدات أخرى بالجيش، وجنود احتياط من سلاح المظليين. والأخيرون يتأرجحون بشكل مستمر بين الحياة المدنية التى يغلب عليها طابع الكسل، والتى يبدو أنها لن تضمن لهم سوى شيء واحد فقط هو الملل والزهق، وبين المشاعر التى حرص أرنون على تسييدها، وتلك يشعرون بها فى الوحدة. هناك معلمان: صبحى للتجربة السورية، وأمين للتجربة المصرية، وفى المركز يحوم ثلاثة أبطال من المظليين الذين تجندوا فى الوحدة، هارتسيون وكفوستا وكوكالا، وهؤلاء من المفترض أن يتوليا تعليم بنى أفراهام (أرنون).

*** وزير خارجية الوحدة:**

على رأس الهرم توجد قيادات صغيرة تشمل سامى نحمياس، ضابط المخابرات، وشموئيل بن تسفي، ضابط العمليات، ودانى ميركين، الضابط الإداري، وداليا شفلان الموظفة الإداريـة. وفى لعبة الكلمات المتقاطعة أحادية الشخصية لذلك الهرم القيادي، يتربع رجل عديم الصبر ومشدود كالوتر - أرنون القائد.

كل قائد يختار الطريق والنمط السلوكي، الذى يراه مناسباً، وهذا الدمج ينجح - أو يفشل لا قدر الله - حسب قدراته الشخصية وطابعه، إضافة إلى احتياجات الوحدة ورجالها. وكإطار عام، سرعان ما يتضح الطابع القيادى والنمط السلوكى لأرنون - تشكيل وحدة خاصة حقيقية. أرنون يترك العنان تماما لمعلمى وحدة الكوماندو خاصته، ويبتعد بشكل شبه تام عن التدريبات العسكرية وتدريبات اللياقة، التى أصبحت بإلهام من هارتسيون ورفاقة أحد أهم القواعد فى هرم الكوماندو الجارى بنائه.

أرنون يصبح وزير خارجية الفكرة والوحدة، والمدير التسويقى الصارم جدا، الذى يتجول كالنحلة فى كل أنحاء الجيش الإسرائيلى فى الوقت نفسه. إنه يدرك بشدة وبموضوعية أن قدرته على الإسهام فى تطوير الوحدة فى الجزئية العسكرية التى تغطيها، أقل بكثير من قدرة المظليين الخبراء الذين أحضرهم، وليس لديه على ما يبدو أى مصلحة أو ضرورة شخصية لإشعال شعلة النموذج الشخصى ورفعها على رأس جنوده فى الجنوب.

ولكن محظور تماماً اعتبار سلوكه التسويقى أحادى المعايير أو محدود، فربما يفهم هذا من الوصف السابق. فلديه نظرية واسعة ودقيقة جداً فيما يتعلق بصورة الوحدة من كافة الجوانب والأصعدة، ويدرك جيداً مسئوليته التعليمية فى إرساء قاعدة مميزة كهذه قادرة على تكوين عضلات هذا الطفل الذى ولد الآن وتنمية عقليته، حتى يصبح قدوة للأجيال مثل باركوخفا.

*** يستعدون للاختراق الأول:**

الآن أيضاً يبدو أن قدرته التسويقية وإصراره الشديد قد نجحا فى النهاية فى إطلاق بارقة الأمل الأولى، صحيح أنها كانت محدودة، ولكنها كانت بالغة الأهمية، فى اختراق الحائط الخرسانى الذى أقامه أمامه بن جوريون ولاسكوف ويهوشفاط هركابي. القرار الـ«بن جوريوني» بعدم تعريض حياة جنود إسرائيليين للخطر عند المعابر الحدودية لدول عربية، يتصدع للمرة الأولى، بفضل الجهود اللانهائية لأرنون، ويبدو أيضاً أن ذلك يرجع إلى مرونة موازية من جانب قادة آخرين بالجيش الإسرائيلي، يدركون أنه لا يمكن لجيش ألا يتخذ المبادرة إطلاقا، وأن يجلس وينتظر فقط شبه مستعد لمبادرات أعدائه.

التركيبة السياسية والعسكرية الشاملة للثلاثى سابق الذكر، التى تؤكدها الجولة الأولى خلف خطوط العدو، هى تشكيلة من ثلاثة مدربين، وهم ليسوا بالضرورة أشخاص متخندقين فى آرائهم، ولكنهم حذرين ومنهجيين تماماً، كما أنهم ليسوا مجرد أشخاص يذعن كل منهم أمام حماسة الآخر، بل على العكس، يحذرون ويعزز كل منهم

مخاوف الآخر. وكالمعتاد في قصصنا، فإن القصة وافرة الحظ لأرنون ووحدته، وتحديداً هذه التشكيلة الحذرة والدقيقة، تتفوق على نفسها وعلى أرنون ذاته، وتوافق للوحدة على أولى عملياتها فى الخامس من يناير ١٩٥٩.

الاختراق الأول، بعد أكثر من ثلاث سنوات خالية تماماً من اختراقات الجيش الإسرائيلي، من شأنه بوجه عام أن يصبح جولة إعدادية لاختطاف ضابط سورى لاستغلاله كورقة مساومة لعمليات تبادل أسرى مستقبلية. لقد أجريت العشرات مثل هذه الجولات قبل أن يستعرض بن جوريون عضلاته ويوسع نطاق قيادته، ويحظر ويمنع تلك الجولات فوراً، ولكن الصدأ الذى بدأ يتغلغل في تلك الوحدات العملياتية، وضرورة إزالة هذا الصدأ أولاً، هى التى جعلت الجولة الأولى جولة هامة إلى هذه الدرجة.

تحددت الجولة فى المنطقة الواقعة بين قرية فيق ومستعمرة العال فى الهضبة السورية. يبدأ هارتسيون فى الشعور بنفس المشاعر والأحاسيس الموحية بالنشوة، والتى كانت تجتاحه دائماً قبل أى اختراق له ولجنود من الوحدة ١٠١. كل الجراح تندمل، والآلام تتلاشى أمام هذا السحر، ورياح المعركة والمبادرة تعصف بشدة وترفع الروح المعنوية، التى تعلو وتهبط فى ميادين التدريبات الطويلة وعديمة الأمل. ليس هناك انفعال أو موجة أدرنالين تساوى فى قوتها تلك التى تجتاح من يذهبون لتنفيذ عملية عسكرية فى قلب دولة مجاورة ومعادية.

*** «يتعلمون أصوات الليل»:**

يقرر أرنون فورا تعيين كوكالا، موشيه لفين، لقيادة القوة. كوكالا، جندى مظلى قديم ومتمرس جداً، هو نقيب احتياط أذعن رغماً عنه لرغبة أرنون، وعندما وصل إلى الوحدة ورأى جنودها، تحولت موافقته الواهنة إلى معارضة حقيقية. فهو لم ينجح فى إدراك كيف يمكن تشكيل نخبة متميزة ومتفوقة من عصابة أرنون المشاكسة. ويرى أنه لا يمكن المقارنة بين أصدقائه فى سلاح المظليين ومجموعة لاعبى الاحتياط، التى بات مطالباً باختيار مجموعة صغيرة واحدة منها لتجتاز الحدود معه.

ولترسيخ زعامته المترنحة، التى تجد صعوبة فى الانطلاق أيضاً بسبب شهرة أصدقائه هارتسيون وكفوستا، يتحدى إسلام علنية لمباراة مصارعة. كان إسلام يبدو الأقوى بين جنود هذه الوحدة فى حينه، ثم يتفوق عليه بعد معركة طويلة كادت أن تقضى على المشوار العسكرى للاثنين.

تم اختيار إسلام، رغم خسارته فى المصارعة، مع بنى كوهين وموسى للدخول معه إلى سوريا، ليصبحوا أول جنود بالوحدة يشاركون فى عملية خلف خطوط العدو. كوكالا يعد برنامج تدريبات مفصل بالاشتراك مع هارتسيون لتأهيل جنوده لأن يكونوا الرعيل الأول الجديد للاختراقات العسكرية الإسرائيلية الناجحة التى يجرى تنفيذها كما ينبغى دون أخطاء.

يقيمون عدة ليالى فى مناطق مماثلة لميدان العملية، ويتعلمون أصوات الليل، وصورة الأهداف التى تظهر على مسافات مختلفة وفى ساعات متفرقة من الليل، ويخططون لمدة العملية بحيث تتناسب بالضبط مع ساعات الظلام الدامس. حتى القمر يمكن أن يكون لاعباً رئيسياً فى برنامج التدريبات، فهو يستطيع بمنتهى السهولة أن يتحول من صديق لعدو أو العكس، والمعرفة الشديدة بخصائصه هى شرط ضرورى لكل عملية ليلية.

*** يعودون إلى الجدار ويتركون ثغرة:**

لدى الخروج إلى العملية، بعد وجبة الإفطار، شعر أرنون بالقلق وأنه لن يكون له وجود إلا بعودة تلك المجموعة ذاتها. تتسلل المجموعة حتى ١٥ كم فى عمق الأراضى السورية، وتقوم بتعرجات خطيرة للتسلل إلى مواقع عسكرية سورية، تلاحظ أكثر من مرة حركة جنود سوريين حقيقيين، وتراقبهم وتتهرب منهم، وتصل تحديداً إلى نقطة على الطريق الذى اختارته كهدف للعمل، وتعود متفاخرة لأراضينا بعدما توغلت بالضبط مسافة ٤٠ كم.

أرنون ينتظر على الجانب الآمن للحدود بينما يسيطر عليه القلق، ويغدق الأحضان والقبلات على أعضاء المجموعة حتى بدا للحظات أن الإنغلاق والإنطواء الشديدين اللذين يضفيهما على علاقاته مع نظرائه، قد اخترقهما مرة واحدة فيض من الأحاسيس والمشاعر، وكأن منظومة الرقابة المتطورة التى وضعها لنفسه توقفت عن العمل. حتى لو كانت الأهمية العسكرية الفورية لهذه العملية ذاتها محدودة جداً، ولكن بالنسبة لأرنون، هى بارقة أمل أولى ودليل قاطع على أنه يمكن تنفيذ اختراقات فى عمق أراضى العدو بواسطة جنود الوحدة.

علاوة على ذلك، هذا حجر أساس أول فى رحلته الطويلة والشاقة، التى تثبت له ولمحيطه أنه يمكن تغيير أنماط التفكير، سواء بين المستويات التى تصل إلى مكاتب الساسة وقادة الجيش والمخابرات العسكرية، أو بين جنوده وقادته الصغار، الذى يرى أن إيمانهم بطريقه أمر مهم لنجاح العمليات القادمة أكثر من زعامة الجنرالات.

أرنون يستغل فوراً الثغرة الصغيرة التى حدثت فى حائط قرار بن جوريون، ويحصل على موافقة على اختراق آخر مماثل، ولكن هذه المرة فى الأردن، بجوار بلدة حربتا، هذه المرة مع كفوستا على رأس القوة. هذا الاختراق ينتهى أيضاً بنجاح ساحق، تماما مثل أخته الكبرى بالهضبة السورية، وهكذا ساد شعور أولى بالرضاء المحدود والسريع

ليعزز الشعور بالثقة فى الذات داخل الوحدة.

أرنون يعرف جيداً أن الثقة فى النفس وفى قدرات الوحدة أمام كل نظرائها بالمخابرات العسكرية، كان مهماً بشكل منقطع النظير بالنسبة لمشوار الوحدة.

*** تعليم فى الوحدة:**

يكاد أرنون لا يعود إلى منزله، وبالتالى لم يتمكن من ملاحظة التغييرات المتوالية التى تطرأ على بناته فى مراحل بلوغهن سن المراهقة. حتى أن أيام الجمعة التى كانت مقدسة بالنسبة للأسرة، تم إهمالها لصالح تناول وجبة العشاء فى الوحدة. كان يعمل بهمة وكد وينفصل سريعاً عن أى ارتباط بالعائلة وتربية البنات. عندما كان يعود للمنزل، فى أيام السبت تحديداً، كان يحيط نفسه بجنود وضباط الوحدة، حتى لا ينسى يوم الأحد منظرهم وسماتهم الأصيلة، أو لتحرى الدقة حتى لا ينسونه.

كان يبدى لامبالاة إزاء رفاق زوجته داليا، لدرجة أنهم شيئاً فشيئاً ابتعدا عن حياتها المشتركة. وأصبح شرط الانتماء للدائرة الآخذة فى الاتساع فى شبكة أصدقاء عائلة أرنون، هو الخدمة فى الوحدة أو العلاقة المقربة بها. ومن لا يعد أحد أفراد «الوحدة»، الأفضل له ألا يقترب من النادى المغلق الخاص بأرنون. هذا النادي، الذى يحرص على ارتفاع معنويات أعضاءه ومكافآتهم، نظير عملياتهم العسكرية الخاصة، حتى قبل تنفيذ هذه العمليات، وهذا هو ما ينجح فى جعل أعضاءه يشعرون بالسمو والفخر العظيم. استمرار هذا الفخر، يعد بمثابة إلهام كبير يتبادلونه بالنظر إلى بعضهم البعض، ويدفعهم للاستخفاف بالقوانين والقواعد التى تضعها الدولة، والتى يبذلون جهوداً طوال اليوم للدفاع عنها ومهاجمتها فى نفس الوقت.

لم تستطع زوجته داليا، التى تلقت تربية جيدة، والتى تحترم التقاليد العتيقة لعائلتها المقدسية وقوانين الدولة وقواعدها، تحمُّل هذا التلاعب النظرى والعملي، الذى يقوم به أرنون ورفاقه تجاه القواعد المعمول بها فى الدولة. حتى فيما يخص السير العادى فى الطريق، كان يلتف ويتجاوز أى شخص يتجرأ ويخبره باتباع القواعد، مما يخرج داليا عن طورها. هذه ليست مجرد تجاوزات إسرائيلية.. هذه حلة مفصلة جيداً يرتديها ويقول عنها: «هذا مسموح لى لأننى نُصِّبت ملكاً». هذه نظرية نفسية شاملة وضعها بنفسه، تسمح له بتشويه الحدود بين المبيحات والمحاذير بفضل عمله الرائع فى المناطق التى يعد الصمت جيد لها، ولكن الفخر يطل منها.

◆ افتتاحيات الصحف ◆

١

ماذا كان فى الأظرف..؟

افتتاحية هاآرتس ١٩/ ٥/ ٢٠٠٨

تطالب الشرطة باستجواب "إيهود أولمرت" قبل الحصول على الشهادة المبكرة والعلنية من "موشيه تالانسكي".. هذا المطلب يبدو وجيهاً من ناحية خدمة التحقيق والرغبة فى منع تنسيق الروايات.

سيحصل محامو "أولمرت"، قبيل إدلاء "تالانسكي" بشهادته، التى من المقرر أن تكون فى الـ٢٥ من هذا الشهر، على جميع مادة التحقيق التى تم جمعها حتى الآن. ولذا، فالشرطة تريد استجواب رئيس الحكومة مرة أخرى قبل أن يطلع على هذه المادة.

لو أن الأمر كان يتعلق بمواطن عادى، لما اهتم أحد بالسؤال ما إذا كانت هناك قرائن كافية ضد المشتبه به حتى يتم تغيير جدول أعمال التحقيق باستدعائه لاستجواب عاجل، لكن عندما يتعلق الأمر برئيس الحكومة، من الواضح أن مطلب استدعائه لاستجواب عاجل يحول بينه وبين الاهتمام بقضايا مهمة.

هذه بالضبط هى المشكلة عندما يتم التحقيق مع رئيس حكومة فى المنصب، ولكن أيضاً عندما يتعلق الأمر بشبهة الحصول على رشوة، فليس ثمة سبيل آخر. لا يمكن الانتظار لا أسبوعاً، ولا شهراً ولا بالتأكيد حتى نهاية فترة ولايته. إذا كانت هناك شهادات موثوقة فى نظر المحققين على أنه تم تسليم أموال فى أظرف إلى رئيس الحكومة، فإن ينبغى على رئيس الحكومة أن يوضح ماذا كان فى هذه الأظرف.. ولكن حتى الآن لم يصدر عنه نفى للفعل ذاته.

أموال فى أظرف ليست أمراً عادياً، إنما بشكل عام تخفى أشياء: هوية من أعطى، المسار، النية، الهدف، وربما الرشوة. لم يقل رئيس الحكومة "لم أحصل أبداً على أموال فى أظرف"، إنما ما قاله هو أن شخصاً ما من الدائرة المقربة منه كان مسئولاً عن سلامة الإجراء، إلا أن الدائرة المقربة من رئيس الحكومة لم تخض انتخابات، وهى غير ملزمة بتقديم تقرير للجمهور. ينبغى على "أولمرت" أن يوضح الأمر بأسرع ما يمكن للمحققين، لأنهم هم فقط المؤهلون لفحص مدى مصداقيته.

كمواطن عادى مشتبه به يجوز له أن يسوِّف فى الوقت، وأن يلتزم الصمت فى التحقيق، وأن يفعل كل ما يسمح له به القانون حتى يخرج بريئاً.. ولكن كرئيس للحكومة الإسرائيلية ينبغى عليه أن يسعى وراء محققى الشرطة بدلاً من أن يسعوا هم إليه، وأن يغير الجدول الزمنى طبقاً لذلك. وإذا كان الأمر يعرقل بشكل جوهرى وخطير إدارة الدولة، فإنه ينبغى على رئيس الحكومة أن يعلن عن تعذره عن القيام بمهام منصبه، وأن ينقل صلاحياته بشكل مؤقت للقائمة بأعماله، وأن يتم التحقيق معه بأسرع ما يمكن حتى يستطيع أن يُبرئ ساحته.

هو لا يستطيع التشبث بجدوله الزمنى المكدس كذريعة، حتى وإن كان الجدول الزمنى بطبيعة الأمور مكدساً للغاية.. هذه ليست المرة الأولى التى تشكو فيها شخصيات عامة من استطالة أمد التحقيقات ضدهم، ولكنهم من ناحية أخرى، لا يتعاونون مع تحقيق سريع. ينبغى أن تقال الأمور ببساطة: طالما أن "أولمرت" لم يقدم إيضاحاً معقولاً للأموال التى تسلمها فى أظرف، فليس له حق أخلاقى فى الجلوس على كرسى رئيس الحكومة. ليس هذا تحقيقاً آخر حول تصرف خاطئ، أو حول محسوبية للأصدقاء، أو حول تعيينات، وإنما هو تحقيق حول فعل يبدو جنائياً، إلى أن يثبت العكس.. وكل محاولة لتأجيل الاستيضاح ليست سديدة من الناحية الشعبية. فليتكرم رئيس الحكومة بتخصيص بضع ساعات من وقته للتحقيق المتوجب.

٢

شعلة كتب شاس

افتتاحية هاآرتس ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٨

تضمنت احتفالات حزب "شاس" بعيد الشعلة لهذا العام حرق أسفار "العهد الجديد". كان صاحب فكرة شعلة الكتب هو نائب رئيس بلدية "أور يهودا"، المحامى "عوزى أهارون".. حيث زعم "أهارون" بأن الأمر يتعلق بفعل عفوى من الغضب بسبب عمليات التبشير فى مدينته. وقال مؤيدو شعلة الكتب إنهم يحافظون على كرامة الشعب اليهودي، ويحاولون اجتثاث ظاهرة اليهود المسيحانيين من مدينتهم ومن الدولة كلها. وقالوا إنه لا ينبغى فى دولة يهودية توزيع أسفار نصرانية.

تبعث شعلة الكتب المقدسة فى "أور يهودا" على القلق بوجه خاص لكونها حلقة فى مسلسل أحداث التنكيل باليهود المسيحانيين بوجه عام. فبيوتهم يتم حرقها، وهم يجدون صعوبة فى اكتساب لقمة عيشهم، ومنذ شهرين فقط أصيب فتى يبلغ الخامسة عشرة من العمر إصابة بالغة عندما انفجر طرد وجبات من وجبات عيد "البوريم" فى وجهه فى مدخل بيته فى "آريئيل". وفى عيد الاستقلال الأخير هدد متدينون بمقاطعة مسابقة "التاناخ" - الأسفار اليهودية المقدسة - العالمية لأن فتاة من أسرة مسيحانية شاركت فيها، وكأن التبحر فى "التاناخ" يتطلب انتماءً للدين اليهودى أو لدين بعينه.

يبلغ عدد اليهود المسيحانيين بضعة آلاف من المؤمنين فى إسرائيل، وطالما أنهم لا يلاحقون الأطفال ولا يحاولون إقناعهم بتغيير دينهم، فإن وضعهم ينبغى أن يكون مثل وضع أى دين آخر، منصوص على حرية الإيمان والعمل به فى وثيقة الاستقلال ويحميه القانون.

يدل عدم الاكتراث بمسألة اضطهادهم على دونية النظرة إلى الأقليات فى المجتمع الإسرائيلي.. ولو أن أحداً قام بحرق الكتب اليهودية المقدسة فى دولة أوروبية، فمن المفترض أن يخرج رؤساء تلك الدولة عن شعورهم لاستنكار الفعل، أو ليتم وصمه على الفور بمعاداة السامية. ولكن فى إسرائيل يعتمد الائتلاف الحكومى على "شاس"، والحاخامات يؤيدون الفعل بصمتهم، وما تبقى هو التطلع فقط إلى قرار من المستشار القضائى بتقديم المسئولين إلى المحاكمة. ليس هناك من يدلى برأى عام ذى مغزى ضد اضطهاد أناس بسبب عقيدتهم.

إن حرق الكتب يثير تداعيات مخيفة من الصعب ألا نعيد التذكير بها مراراً وتكراراً. ففى ١٩٣٣ أحرق النازيون كتب كبار الأدباء اليهود فى ألمانيا فى ميدان الأوبرا، والنصب التذكارى للمكتبة الخاوية للفنان الإسرائيلى "ميخا أولمان" الموجود أسفل الميدان فى برلين هو تذكار تقشعر له الأبدان لذلك الحدث ولما أعقبه. وعلى امتداد التاريخ أحرق رجال دين كتباً لأبناء ديانة أخرى. فقد أحرق "ماوتسى تونج" كتباً بوذية، وهكذا فعلت "طالبان" قبل سنوات معدودة فقط.

لا ينبغى للدولة الديموقراطية أن تُسلِّم بسلوك يعد معيارياً فى أنظمة حكم مستبدة. التخوف هو من أن يكون التفسير المشوه للسيادة اليهودية، هو الذى يقف وراء اضطهاد اليهود المسيحانيين، وكأن الأمر يتعلق بمشروع متزمت هدفه الانتقام من الجوئيم (غير اليهود).

إذا بقى نائب رئيس بلدية "أور يهودا" فى منصبه، فإن هذا كفيل بتعزيز الشعور بأن اضطهاد الأقليات ليس أمراً مقيتاً. وطالما أن حزب "شاس" لم يعزل المحامى "عوزى أهارون"، مشعل الشعلة، من بين صفوفه، فإنه ينبغى النظر إليه باعتباره شريكاً كاملاً فى هذا الحريق.

٣

مَنْ الذى يخاف من نورمان فينكلشتاين..؟

افتتاحية هاآرتس ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨

صبيحة يوم الجمعة الماضي، رفضت دولة إسرائيل السماح للبروفيسور "نورمان فينكلشتاين"، وهو خبير يهودى أمريكى فى العلوم السياسية، جاء فى زيارة للبلاد، بدخول أراضيها. اعتقل "فينكلشتاين" فى المطار واستجوبه "الشاباك" - الأمن العام - لساعات. وبعد ٢٤ ساعة، بُشِر بأن دخوله إسرائيل ممنوع لمدة عشر سنوات لأسباب أمنية.

تمكن "فينكلشتاين" من مقابلة محام، لكنه قال له إن فرصة تغيير القرار ضعيفة. فعندما يقرر "الشاباك" بأن شخصاً ما يشكل خطراً أمنياً - فإن المحكمة لا تتدخل. ليس لأى إنسان، طبقاً للقانون المعمول به فى إسرائيل وفى دول أخرى، حق مكتسب للدخول إلى دولة ليس من مواطنيها. ولموظفى الهجرة صلاحية حظر دخول سائح لأسباب يرونها، حتى بدون تبرير ذلك.

فى حالة "فينكلشتاين" المسألة المقلقة ليست صلاحية أو قانونية الفعل، وإنما مدى وجاهة القرار. وإذا أخذنا فى الاعتبار آراءه الشاذة والنقدية للغاية، فإن الشك يراودنا بأن رفض إدخاله البلاد هو عقوبة فرضت عليه، وليس وسيلة احترازية منه.

"فينكلشتاين" إنسان يصعب الشعور بالتعاطف مع آرائه، خصوصاً بسبب اختياره تأييد "حزب الله" تحديداً، والالتقاء مع مقاتلى التنظيم وزيارة قبور قتلاه. كل هذا ليس معناه حظر دخوله إلى البلاد، إذ إن اللقاءات مع مسئولى "حزب الله" لا تشكل فى حد ذاتها خطراً أمنياً. صحيح أن حق الدخول إلى البلاد ليس مؤكداً لمن هو غير إسرائيلي، لكن حق المواطنين الإسرائيليين فى سماع آراء شاذة هو أمر ينبغى القتال من أجله. ليست الحكومة هى من ينبغى أن يقرر أى رأى يصدر هنا، وأى رأى لا يصدر. إن قرار حظر دخول البروفيسور "فينكلشتاين" يضر بنا أكثر مما يضره. مرة كل فترة تنتاب الدولة حساسية بالغة إزاء منتقديها. حدث هذا فى عام ٢٠٠٢ عندما حظرت وزارة الداخلية دخول عازف الناى الرومانى "جيورجا زمفير" البلاد. برر وزير الداخلية "إيلي يشاي" قراره بحجة أن "زمفير" أبدى آراءً معادية للسامية، وبذا فإن دخوله البلاد "سيؤذى مشاعر الناجين من المحرقة". وقد ألغى وزير الداخلية "أفراهام بوراز"، الذى شغل المنصب من بعده، القرار.

وعندما يتعلق الأمر بشخص يهودى غير مسموح له بدخول البلاد، فإن السخف أكبر كثيراً. فمن شأن "فينكلشتاين" أن يمارس حقه فى الهجرة إلى إسرائيل كيهودى طبقاً لقانون العودة. وثمة شك فى أن من الممكن حجب الجنسية عنه كـ"يهودى ليس له ماض جنائي".

يزعم "الشاباك" أن "فينكلشتاين" يشكل خطراً أمنياً. من المنطقى أكثر أن نفترض بأن "فينكلشتاين" شخصية غير مرغوب فيها، وبأن "الشاباك"، الذى يزداد تأثيره بشكل مخيف، قد تعلق بلقاءاته مع مسئولى "حزب الله" لكى يعاقبه. الأمر مستغرب أضعافاً مضاعفة، عندما نتذكر كيف يدخل بسهولة إلى البلاد نشطاء يمينيون من معسكر "ميئير كهانا" (*)، ممن خطرهم الأمنى النابع من نشاطهم ليس فى حاجة إلى براهين..؟!.

(*) الحاخام ميئير كهانا هو زعيم حركة كاخ اليمينية المتطرفة.. وقد اغتاله السيد نصير (مصرى الجنسية) فى نوفمبر ١٩٩٠ فى نيويورك.. ومن صدف القدر، بعد عشر سنوات على اغتيال كهانا الأب، تم اغتيال بنيامين كهانا (الابن) فى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠، ولكن هذه المرة فى مستعمرة «أوفرا» الواقعة إلى الشمال من مدينة رام الله وسط الضفة الغربية.

٤

أحياء أو أموات

افتتاحية هاآرتس ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٨

يخشى زعيم حزب الله، "حسن نصر الله"، الخروج من مخبئه فى العامين الماضيين، خشية أن تكون نهايته مماثلة لنهاية مسئول العمليات الرفيع لديه "عماد مغنية". من المحتمل أن يتضح فيما بعد أن تخوفه كان على حق، ويتم تصفية الحساب الشخصى معه. ولكن إذا كان الخبر الذى ألمح إليه فى خطابه هذا الأسبوع صحيحاً، والذى مفاده أنه ستكون هناك فى القريب صفقة تبادل لأسرى لبنانيين مقابل المخطوفين من جيش الدفاع الإسرائيلى، فإن من شأن ذلك أن يكون له تفسير واحد هو: انتصار مطلق لـ"نصر الله" على حكومة "إيهود أولمرت" فى المواجهة التى بدأت فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ وأدت إلى مقتل ١٦٠ إسرائيلياً، وإصابة المئات ووقوع أضرار بالغة.

هذا الاستنتاج يستند إلى المخطط المتصور - وإن لم يكن قد تم تأكيده بشكل رسمى - لتبادل "إيهود جولدفاسر" و"إلداد ريجيف" بالقاتل "سمير القنطار" وبأسرى لبنانيين آخرين.

فى السنوات التى سبقت خطف "ريجيف" و"جولدفاسر" وعد "نصر الله" أسر الأسرى، بأنه سيعمل على إطلاق سراحهم، وقد سميت عملية الخطف "الوعد الحق". الوقت الذى مر، والثمن الذى دفعه "حزب الله" و"نصر الله" جراء عمليات جيش الدفاع الإسرائيلى لا يغيران من النتيجة النهائية للتوازن: فإسرائيل التى رفضت إطلاق سراح "القنطار" ورجاله بدون الخطف، تطلق سراحهم فى أعقابه.

ليس لهذا الأمر أهمية حقيقية لما يعرض فى إسرائيل على أنه إنجاز - أى اقتصار الصفقة على أسرى لبنانيين، كدليل على عجز "نصر الله" عن إطلاق سراح فلسطينيين ومواطنين تابعين لدول عربية أخرى، لأن إسرائيل ستسلم لحلفاء "نصر الله"، من مسئولى "حماس"، كل الأسرى الفلسطينيين التى تنوى إطلاق سراحهم فى مقابل "جلعاد شاليط".

استمد "نصر الله" التشجيع، قبيل قراره مهاجمة دورية جيش الدفاع الإسرائيلى فى "زرعيت" وتنفيذ عملية الخطف، من موافقة حكومة "آريئيل شارون" فى عام ٢٠٠٤ على إعادة رجال "حزب الله" وآخرين إلى لبنان، ومن بينهم من كانوا منخرطين أو على دراية بقضية اختفاء ملاح الجو "رون آراد" بعد قفزه من الطائرة.. وقد تم إطلاق سراحهم فى مقابل مجرم مشكوك فى أمره، هو "إلحانان تننباوم" وثلاث جثث لجنود إسرائيليين، ممن قتلوا فى عملية الخطف السابقة فى "هاردوف" (مزارع شبعا) فى عام ٢٠٠٠. فى المرحلة الثانية من الصفقة كان من المفترض أن يتم إطلاق سراح "القنطار" مقابل معلومات عن مصير "آراد"، ولكن لم يتم تسليم المعلومات، ولم يتم إطلاق سراح "القنطار"، ولجأ "نصر الله" إلى عملية خطف جديدة. كل هذا قبل أن يكون معروفاً على وجه اليقين ما هو وضع "ريجيف" و"جولدفاسر"، اللذين فشل جيش الدفاع الإسرائيلى و"الموساد" فى جهودهما لإعادتهما من خلال عملية عسكرية.

البرشامة المرة المتمثلة فى انتصار "نصر الله" يمكن بلعها، إذا كان "ريجيف" و"جولدفاسر" على قيد الحياة، ولكن ثمة تخوفاً بألا تكون هذه هى الحقيقة.. ولكن ليس من سمات "نصر الله" ترك صفقة كهذه طالما كان بإمكانه إعطاء علامة تدل على وجودهما على قيد الحياة: صورة، خطاب، زيارة للصليب الأحمر.

من حق المجندين فى جيش الدفاع الإسرائيلى وأفراد الاحتياط أن يعرفوا، إن وقعوا فى أيدى العدو، هل ستفعل إسرائيل كل ما فى وسعها من أجل إعادتهم إلى الوطن، ولكن ما يجب أن يعرفوه جيداً أن "الثمن" يجب أن يكون نسبياً. فلا ينبغى لإسرائيل أن تطلق سراح أسرى مقابل جثث، لأنها بذلك تشجع على المزيد من عمليات الخطف.

إن إطلاق سراح "القنطار"، بدون معلومات عن "آراد"، فى مقابل "ريجيف" و"جولدفاسر" على قيد الحياة سيكون فشلاً إسرائيلياً مدوياً، لكنه سيكون أكثر احتمالاً من ترسيخ معيار مبادلة أسرى بجثث.

٥

الطامة الكبرى للقنابل العنقودية

افتتاحية هاآرتس ٦/٦/ ٢٠٠٨

وقّع ممثلو أكثر من ١٠٠ دولة الأسبوع الماضى فى "دبلن" على معاهدة دولية لحظر استخدام القنابل العنقودية.. وهذه قنابل مكونة من عناقيد رؤوس حربية صغيرة، تتناثر أثناء الإصابة من أجل اتساع رقعة القتل والدمار. ضرر هذا السلاح كبير وممتد، وهو من شأنه أن يضر أيضاً بالمدنيين الموجودين قريباً من هدف عسكرى أثناء المعركة، أو الذين يأتون إلى المكان بعد فترة ويتسببون، عن غير قصد، فى انفجارها.. ومن هذه الناحية الثانية، فإن القنابل العنقودية مثلها مثل الألغام، التى تعد سلاحاً أكثر إشكالية، رغم أن قوانين الحرب لا تحظر استخدامها.

إسرائيل ليست من بين الدول الموقعة على معاهدة القنابل العنقودية. وكذا أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والهند، وباكستان، ودول أخرى. خصص سلاح القنابل العنقودية فى الأصل للاستخدام ضد الطوابير المدرعة مثل تلك التى تمتلكها كل من سوريا والعراق، اللتين هددتا بتطويق وتمزيق إسرائيل. لا ضير من استخدام مثل هذا السلاح فى حالات عدم التناسب الكمى فى مواجهة الجيوش العربية، وأيضاً ضد بطاريات الصواريخ أرض/ أرض، وأرض/ جو.

إلا أن بيئة النزاع العنيف بين إسرائيل والأعداء العرب والمسلمين تغيرت. فمنذ يونيو عام ١٩٨٢ لم يتواجه جيش الدفاع الإسرائيلى مع قوة مدرعة، لكنه يتواجه فى هذه الفترة بلا توقف مع حزب الله، وحماس ومنظمات أخرى، تعمل وسط سكان مدنيين وتستخدمهم كدروع بشرية. ومن ثم، إسرائيل مضطرة لاستخدام سلاح أكثر دقة ضد هذه المنظمات، يترجم بشكل جيد نيتها المعلنة للتفريق بين من يهبون لقتل مدنيين إسرائيليين، ومن تصادف وجودهم فى مكان ليس فى صالحهم.

لم يكن النقد الموجه لإسرائيل بسبب استخدامها القنابل العنقودية، خاصة فى حرب لبنان الثانية، لاذعاً للغاية، لولا اكتشاف عيوب خطيرة فى التخطيط والتنفيذ والسيطرة والمراقبة. أثبتت التحقيقات التى أجراها جيش الدفاع الإسرائيلي، عقب مزاعم منظمات حقوق الإنسان، أن القيادة العليا لم تكن تعرف أن مستويات دونها، فى المدفعية أكثر مما فى سلاح الجو، تجاهلت التعليمات. يبدو، أنه فى وقت وجود عجز فى ذخيرة أخرى كان هناك ضباط فضّلوا استخدام القنابل العنقودية، على ألا يقولوا أنه ليس فى وسعهم أداء المهمة. وكانت النتيجة القاسية إسقاط آلاف وعشرات الآلاف من القنابل الصغيرة على جنوب لبنان وإصابة مدنيين وليس فقط أفراد حزب الله الذين هاجموا إسرائيل.

لا يمكن لإسرائيل أن تسمح لنفسها بأن تكون مرهفة الحس مثل الدول التى وصلت، مؤقتاً على الأقل، إلى شاطئ الأمان، وليست متورطة فى مواجهة عسكرية، ومعفاة من الضرورة الملحة والدائمة للحفاظ على حياة المدنيين والجنود.

لقد دلت السنوات الأخيرة كيف أن التجربة المريرة تغير المواقف. فحتى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تحفظ عديدون، من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية، على التفتيش الأمنى الصارم فى المطارات فى إسرائيل، وفى الطريق إليها، وعندما أصبح الأمريكيون فى نفس وضع الإسرائيليين، فإنهم اتخذوا لأنفسهم وسائل مماثلة.

إن استخدام القنابل العنقودية طامة كبرى، بالنسبة للمصابين من جرائها ولمستخدميها. وإذا كانت إسرائيل تتحاشى تقييد يديها بمعاهدة دولية ستؤسس بالتأكيد آلية نافذة من مراقبين أجانب، فإن عليها أن تتصرف بالفعل كأنها انضمت إلى المعاهدة، وأن تقلص استخدام هذا السلاح غير الانتقائى لحالات نادرة وبالغة تقتضيها الضرورة.

٦

إضراب لا يثير اهتمام أحد

افتتاحية هاآرتس ١٢/٦/٢٠٠٨

يضرب الأخصائيون الاجتماعيون منذ شهرين، ليس من أجل تحسين أجورهم، التى هى من أدنى الأجور فى الدولة، وإنما من أجل تحسين الخدمة التى يقدمونها للجمهور. هؤلاء الأخصائيون يتمسكون بما بقى من دولة الرفاه الاجتماعي. هم يهتمون يومياً بالفقراء والبؤساء وبالمسنين الذين يفتقرون إلى كل شيء، وبالأطفال المشردين، وبالمنكلين بالناس وبضحاياهم، وبالمدمنين، وبالزانيات، وأيضاً بالمرضى الميئوس من شفائهم وبالآباء والأمهات المطلقين، وليس هناك من يوفق بينهم سوى الأخصائى الاجتماعى.

إذا كان هناك أحد لديه القدرة على تغيير معدل الجريمة، فإنهم الأخصائيون الاجتماعيون، الذين بدونهم لا توجد شفقة ولا علاج ولا أذن صاغية. كنا نتوقع فى دولة تشجع اليهود على الهجرة إليها، بغض النظر عن سنهم وقدرتهم على الكسب ووضعهم الاقتصادي، أن يكون هناك المزيد من الأخصائيين الاجتماعيين من أجل التعامل مع الصعوبات الناجمة عن ذلك - إلا أن عدد الدرجات الوظيفية لا يتناسب مع الزيادة الهائلة فى عدد المعتنى بهم.

يوجد فى إسرائيل ٧٠٠٠ أخصائى اجتماعي، يخدمون سبعة ملايين مواطن. كل أخصائى يعتنى بـ٣٠٠ - ٤٠٠ ملف فى وقت واحد. لذا فإن الأخصائيين الاجتماعيين يطالبون بزيادة ألف درجة وظيفية. يقول وزير الرفاه، «يتسحاق هرتسوج»، إنه لا يستطيع أن يحل فى لحظة واحدة مشكلة نشأت على امتداد سنوات. لقد وعد «هرتسوج» بإضافة ٣٠٠ درجة فى العام القادم، ولكن يجب أن نفترض أن معارضة وزارة المالية ستؤدى إلى تلاشي الوعد. ومرة أخرى لن يكون هناك من يتحدث باسم موظفى الرفاه، وباسم من هم فى حاجة إلى الرعاية. وزارة الرفاه ليست وزارة مرغوب فيها، ولم تكن مشغولة لفترة كبيرة. ثمة تخوف أيضاً، من أن تُصعِّب أكثر رغبة وزير المالية فى تخفيض الضرائب من تدبير تمويل لمئات آخرين من الأخصائيين الاجتماعيين. تخفيض الضرائب فعل يحظى بشعبية، ورائحة الانتخابات الوشيكة تشجع حزب الوزير على تأييد ذلك. كما أن، فى مقابل ذلك، إضافة أخصائيين اجتماعيين لا تهم أحداً سوى الأخصائيين الذين يئنون تحت العبء.

لم يحظ الإضراب الطويل بعناوين فى وسائل الإعلام لأن المتضررين بسببه يفتقرون إلى التأثير والدعم السياسي. هم يسيرون بيننا واضحين، ويحظون من حين لآخر بتقرير تليفزيونى متعاطف عن ثلاجة خاوية أو طفل مشرد. لقد أضر الإضراب بشدة بعمل محاكم قضايا الأسرة، نظراً لأنه فى جزء كبير من حالات الطلاق فإن الأخصائيين الاجتماعيين هم الذين يوصون بترتيبات الرؤية. من لديه مال يستخدم أخصائيين اجتماعيين خاصين، تعترف بهم المحكمة. وهكذا يحدث، أن أطفال الأثرياء يحظون برعاية فورية، فى حين يتعين على أطفال آخرين أن ينتظروا - صابرين - إلى حين انتهاء الإضراب.

إن ألف درجة وظيفية مطلب متواضع نسبياً مع حجم العمل الذى يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون، والذى يتم منذ سنوات على مستوى إطفاء الحرائق (يقصد حل المشاكل الاجتماعية حلولاً مؤقتة) نظراً لأن العبء يحول دون الرعاية طويلة المدى. وحتى الآن لم يعد لدى الأخصائى الاجتماعى وقت للإطفاء، ويحظى الفرد الذى فى حاجة إلى رعاية بخمس دقائق من وقته فى المتوسط أسبوعياً. يسبب العبء ضرراً يومياً، ويمكن أن يؤدى إلى الموت أيضاً.

لذا، نقول إن الزيادة المؤثرة للأخصائيين الاجتماعيين وللسلطات المحلية ليست من باب الترف، وإنما هى ضرورة أساسية، وربما حتى وجودية.

٧

تصريح بالقتل

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٦/١٦

صادقت لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست يوم الأربعاء الماضى على عرض مشروع «قانون شاى درومي»، الذى يعفى كل من أوقع أذى بإنسان اقتحم بيته أو مشروعه أو مزرعة مسوَّرة، من المسئولية الجنائية، للقراءة الثانية والثالثة.

تم التصديق على المقترح بدعم اللجنة الوزارية للتشريع وبضغط من اللوبى القوى للمزارعين. من الصعب أن تجد مسئولا فى منظومة فرض القانون لا يعارض المقترح بالصيغة التى تم التصديق بها عليه. فى جلسة لجنة الدستور فى نوفمبر الماضى حذرت ممثلة المستشار القضائى لوزارة الأمن الداخلى، على سبيل المثال، من أن المقترح سيزيد جداً من خطر أن «يأخذ الشخص القانون بيديه».

فى ليلة الثالث عشر من يناير ٢٠٠٧ أطلق «شاى درومي»، صاحب مزرعة للأغنام فى النقب، النار على لصوص تسللوا إلى مزرعته، فقتل واحداً وأصاب آخر. مثل «درومي» للمحاكمة بتهمة القتل. أثارت القضية موجة من الاحتجاجات بسبب عجز المزارعين فى مواجهة اللصوص. تم التصديق فى فبراير الماضى بالقراءة الأولى على أربعة مشروعات قوانين، بهدف إعفاء كل من يوقع أذى بلصوص يقتحمون بيته أو مزرعته من العقوبة. تم توحيدها فى المقترح الحالي، الذى سيعرض فى الأيام القريبة على الكنيست لتصادق عليه، ومن المتوقع أن يتم التصديق عليه بسهولة. يوسع القانون الجديد الحماية الممنوحة فى حالة عادية من الدفاع عن النفس من ناحيتين: أولا، هو لا يطالب بأن يكون المدافع عن نفسه من لص فى حالة خطر ملموس. ثانيا، هو يعفى من تقديم من تصرف أيضاً بشكل غير رشيد للمحاكمة. سيُقدَّم للمحاكمة فقط من كان تصرفه غير رشيد بشكل متعمد.. وقد رفضت لجنة الدستور مقترحاً آخر، أيّده ممثلو النيابة، وسّع بصورة أكثر تناسباً الإعفاء من المسئولية الجنائية لمن يوقع أذى بلص اقتحم بيته، ولكن ليس المشروع أو المزرعة.

قانون «درومي» هو نموذج للخطر المعروف الذى تنتج فيه حالات صعبة قوانين سيئة. أولا، ليس واضحاً على الإطلاق أنه يعالج مشكلة حقيقية. لم يظهر فحص أجرته الشرطة ولو حالة واحدة أخرى من لائحة اتهام ضد مواطن دافع عن بيته أو ممتلكاته فى مواجهة لص. يحمى سفر القوانين حتى بدون ذلك كل من يطلق النار فى حالة دفاع عن النفس، ولذا ليس ثمة ضرورة للقانون الجديد من أجل حماية المدافع عن نفسه.

فى مقابل ذلك، يوجد تخوف من أن يشجع أناساً على إطلاق النار من أجل حماية ممتلكاتهم، أو من أجل معاقبة اللصوص، ويخلق بذلك واقعاً عنيفاً وخطراً.

لا توجد فى إسرائيل عقوبة إعدام، لكن قانون «درومي» يخلق إمكانية لتطبيقها، بدون محاكمة، على مخالفة بسيطة نسبياً كالسطو. لا يمكن أن يكون الحل، لعجز الشرطة عن معالجة أمر السرقات للمزارع أو السطو على بيوت المسنين، فى نقل الصلاحيات للمواطن. القانون الجديد سيؤدى إلى قتل عبثي، بما فى ذلك إلحاق أشخاص الأذى بأقربائهم بطريق الخطأ.

صحيح أن منزل الإنسان هو حصنه ويجب توفير حقوق الدفاع عن النفس له بداخله، ولكن لا ينبغى استباحة دم من دخل البيت، حتى ولو كان لصاً. مكان اللصوص هو السجن، ولا ينبغى تحويلهم إلى ضحايا إعدامات. أيضاً ليس من السديد توسيع الحقوق الممنوحة للإنسان فى بيته لتشمل حوشه، ومخزنه ومنطقة رعيه أيضاً. لذلك، فإن «قانون درومي» هو نموذج للتشريع الشعبوى الزائد والخطر.

٨

قانون لا ينبغى سنه

افتتاحية هاآرتس ١٨/٦/٢٠٠٨

من المفترض أن يكون قانون الأساس الخاص بالكنيست قانونا لا يمس، ولا يُغير ولا يتم مواءمته مع روح الوقت، أو مع الرغبات المتغيرة لبعض أعضاء الكنيست. هذا هو قانون الأساس الذى يضمن الحق الأساسى فى الانتخاب. إلا أن ضبط النفس ليس سمة من سمات أعضاء الكنيست الحالية، الذى لا يتوافر فيه برلمانيون حقيقيون. ليس مفاجئاً أن عضوى الكنيست «زفولون أورليف» و«إسترينا ترتمان» هما الموقعان على التغيير الحالى.

سيمر فى الأيام القريبة بالقراءة الثانية والثالثة تعديل لقانون أساس الكنيست، سيكتب فيه، أن من زار أرض عدو لن يكون فى مقدوره الترشح لعضوية الكنيست. مثل هذه الزيارة ستعد «كدعم للكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل».. يسرى الحظر سبع سنوات إلى الوراء، وسيبدأ العد من لحظة الموافقة على القانون. يتعلق القانون بكل المواطنين الإسرائيليين، لكنه بالطبع مخصص لمنع المواطنين العرب من القيام بزيارات للدول العربية. الحظر تام وهدف السفر ليس ذى صلة.

يجب الافتراض بأن هذا القانون يعكس حنيناً لجزء من أعضاء الكنيست العرب من النوع القديم، من أمثال أولئك الذين انغمسوا بامتثال فى الأحزاب الكبرى، وحاولوا النهوض بمصالح قطاعهم فى هدوء. إلا أنه نما فى القطاع العربى، الذى يعانى من معاملة غير متكافئة على امتداد سنوات، شكل آخر من أعضاء الكنيست، وهؤلاء يرون فى العالم العربى جمهوراً لتمرير رسائل، ويحاولون النهوض بمصالح عرب إسرائيل عبر الشتات، مثلما أن إسرائيليين يهوداً ينهضون بمصالحهم فى الشتات.. ولذا، يدخل أعضاء الكنيست العرب (ليس كلهم) دولاً عدوة مستخدمين حصانتهم الجوهرية، نظراً لأنهم يعتبرون هذه السفريات جزءاً من دورهم.

من الواضح أن التغيير فى القانون لا يضيف لأمن الدولة، وإنما يضيف فقط للعلاقات العامة لأعضاء الكنيست الذين اقترحوه. لقد تحولت هذه السفريات لسبب ما لسجادة حمراء فى نظر بعض أعضاء الكنيست، الذين لم يبذلوا ذات مرة جهداً خاصاً لتأليف القلوب أو لكسر حواجز الكراهية بين إسرائيل والعرب.

ومن المقلق بوجه خاص حقيقة أن لجنة الدستور، التى من المفترض أن تمثل حائلاً دون النشاط التشريعى الضار والزائد، وجدت أن من الصواب المصادقة على تغيير القانون. لذا، للأسف البالغ، يجب الافتراض بأنه سيمرر هذا الأسبوع. ينص البند السابع فى قانون أساس الكنيست على أن من يرفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية، أو يحرض على العنصرية، أو يؤيد الكفاح المسلح لدولة عدو، أو منظمة إرهابية، ضد دولة إسرائيل لا يمكن انتخابه عضواً للكنيست. والحقيقة أنه ما كان ينبغى إضافة قيد آخر زائد وضار ومؤذ إلى هذه القيود، فثمة شك فى أن زيارة برلمانى سورى لإسرائيل كان سيتم النظر إليها هنا على أنها فعل تأييد للحرب وليس كمحاولة اختراق نحو السلام.

إن زيارات أعضاء الكنيست لدول ليس لإسرائيل علاقات معها، مثل زيارة الاتحاد السوفيتى السابق فى الخمسينيات، أو أعضاء كونجرس أمريكيين لفيتنام خلال فترة الحرب، هى جزء من عمل الممثلين المنتخبين من قبل الجمهور.

◆ ترجمات عبرية ◆

١

قضية أولمرت ومستقبل الائتلاف الحكومي

إما أن توضح وإما أن تستقيل

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٥/٢٨

خلقت شهادة "موشيه تالانسكي" أمس أمام المحكمة، فى قضية الشبهات المثارة ضد "إيهود أولمرت"، وضعاً جديداً.. حيث أوضحت الشهادة أمام الجمهور الطريقة التى تسلم بها "أولمرت"، مباشرة وعن طريق المقربين منه، عشرات الآلاف من الـدولارات، فى هيئة منح وقـروض، خلال فترة توليه رئاسة بلدية القدس وكوزير للصناعة والتجارة والعمل.

رد "أولمرت" فى مساء عيد الاستقلال ("لم آخذ قرشاً فى جيبي") - هذا الرد لا يمكن أن يبقى معلقاً فى الهواء بدون تفسير أكثر تفصيلاً. أيضاً إذا لم توجه إليه لائحة اتهام فإنه مدين للجمهور بإيضاحات الآن. ينبغى على "أولمرت" أن يوضح أو أن يستقيل. صحيح أنه من المتوقع، أن يقول محاموه بأنه ممنوع الآن من الحديث العلني، حتى لا يعرقلوا التحقيق المستمر ويضروا بأسانيده القانونية، لكن هذا المنحى يليق بمشتبه به مغمور، لا صلة له بالسلطة ورموزها وحريص على دفاعه، لكن لا يجوز لرئيس حكومة أن يتبعه.

وقبل مسألة المغزى الجنائي، مطلوب رد يستند إلى حقائق على رواية "تالانسكي"، التى تثير شعوراً حاداً بالاشمئزاز والمقت. ينبغى على "أولمرت" أن يقدم رواية مضادة لرواية "تالانسكي" مشفوعة بالحقائق، أو أن يقول إنها كلها كذب وبُهتان. هل حصل على قروض لم يعدها أبداً..؟ هل حصل على أموال نقدية فى مكاتبه بالقدس، وفى فنادق أمريكية فخمة، عن طريق "شولاه زاكين" (المديرة السابقة لمكتبه) وبناءً على طلبها..؟ هل طلب الحصول على أموال نقدية فقط واستخدم بطاقات الائتمان الخاصة بـ"تالانسكي"..؟ وهل تم تسجيل الأموال كما ينبغى وأبلغت بها السلطات الضريبية..؟ وهل طلب، وحصل ولم يرد قرضاً بقيمة ٢٥ ألف دولار من أجل إجازة عائلية فى إيطاليا..؟.

سعى النائب العام "موشيه لادور" أمس جاهداً إلى إبقاء ثغرة مفادها أن من الجائز ألا يتم توجيه صحيفة اتهام. ومن الجائز حتى أن تنتهى صحيفة الاتهام ببراءته، الثانية فى تاريخ "أولمرت". أيضاً فى مثل هذه الحالة، فإن تحديد الحقائق مهم بالنسبة للنقاش الجماهيرى، ولا يمكن أن ينتظر حتى التحقيق المضاد لـ"تالانسكي" فى ١٧ يوليو. إن التصرف الذى ينسبه "تالانسكي" لـ"أولمرت" لا يمكن أن يحتمله أو يقبله الجمهور الإسرائيلي، المطالب على الدوام من قبل زعمائه بتقديم تضحيات اقتصادية واجتماعية. تحكى شهادة "تالانسكي" عن تلوث وفساد منهجيين ومستمرين. لقد طلب "أولمرت" ملذات - ليلة فى فندق فخم أو سفرية واحدة - من شأن تكلفتها أن تعول أسرة فى إسرائيل لمدة شهر كامل. كل هذا، بشكل لا يفقأ فقط العينين، وإنما أيضاً بشكل مفلس، وتسول دولار على دولار من يهود أمريكيين يستجيبون له ومتأثرين بسمو منزلته.

لقد اضطر "عيزرا فايتسمان" فى عام ٢٠٠٠ إلى التنحى عن رئاسة الدولة لأن "إلياكيم روبنشتاين" المستشار القضائى للحكومة آنذاك، قضى بأن حصوله على الأموال من صديقيه "رامى أفنجر" و"إدوارد ساروسى" مثّل مساساً جوهرياً بعفة اليد. والحقيقة أن حالة "أولمرت" أخطر من حالة "فايتسمان". العقل لا يتصور أن يستمر "أولمرت" فى الاستمتاع بكل شيء.. ولو أنه مُصِر على الاستمرار والاحتفاظ برئاسة الحكومة، فيجب عليه أن يقف على الفور أمام الجمهور، وأن يعرض روايته للحقائق.

تالانسكى أدلى بشهادته والجمهور صدّق

بقلم: يوسى فيرتر
هاآرتس ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٨

*** ٧٠٪ يؤيدون روايته:**

محاميو رئيس الوزراء على حق: من الناحية القانونية لم يتضح بعد ما إذا كان تعامل إيهود أولمرت مع بنكه الخاص "بنك تالانسكي" ينطوى على مخالفة أم لا، إلا أن المؤكد هو ضرورة الانتظار للتحقيق المضاد المقرر له ١٧ يوليو القادم.

إن التحقيق مع محاميى أولمرت من شأنه أن يكشف النقاب عن بعض التناقضات فيما يتعلق بالمبالغ المالية أو دحض مقولة أو مقولتين من شهادة تالانسكى (كالإجازة العائلية الشاملة التى قضاها فى إيطاليا، وهو ما يزعم المحامين بعدم حدوثه على الإطلاق).

غير أن إجراء تحقيق مضاد، مهما تكن فاعليته ونجاعته، لن يخلص السياسى إيهود أولمرت، ولن يحسن من صورته، ولن يبدد رائحة الشر التى تفوح عند وصف منظومة العلاقات التى تربطه بتالانسكى، ولن يعيد أولمرت لأيام ما قبل بدء التحقيق.

من الناحية الجماهيرية، أولمرت فى عداد الموتى، ولن تقوم له قائمة. فالشهادة المبكرة التى استمعت إليها المحكمة الإقليمية بالقدس بالأمس سوف تلاحق رئيس الوزراء من الآن فصاعداً كما لو أنها سحابة سامة تلاحقه أينما ذهب حتى يذهب بلا رجعة. هذا هو الاختلاف البسيط بين عنوان فى صحيفة، وشهادة أمام المحكمة بعد أداء اليمين.

لم تكن الاتهامات التى وجهت لشارون، فى حينه، فى قضيتى الجزيرة اليونانية وسيريل كيرن تقل خطورة بل ربما تزيد، إلا أن التحقيقات مع شارون لم تصل أبداً إلى المحكمة. ناهيك عن أن الجمهور كان على استعداد للصفح عن شارون فى كل ما فعله.

أما خليفته، أولمرت، الذى يعد اليوم فى عداد الموتى من الناحية السياسية، فأعضاء حزبه، كاديما، لم يعد يحصونه على الساحة السياسية.. ماذا يحصون إذاً..؟ إنهم يحصون تلك الأموال الكبيرة التى وضعت فى مظاريف وانهالت عليه، بحسب شهادة تالانسكى.

إن ما تم تناوله بالأمس فى المحكمة كان بمثابة خير دليل على الحياة الرغدة التى يعيشها أولمرت (أجنحة فى الفنادق

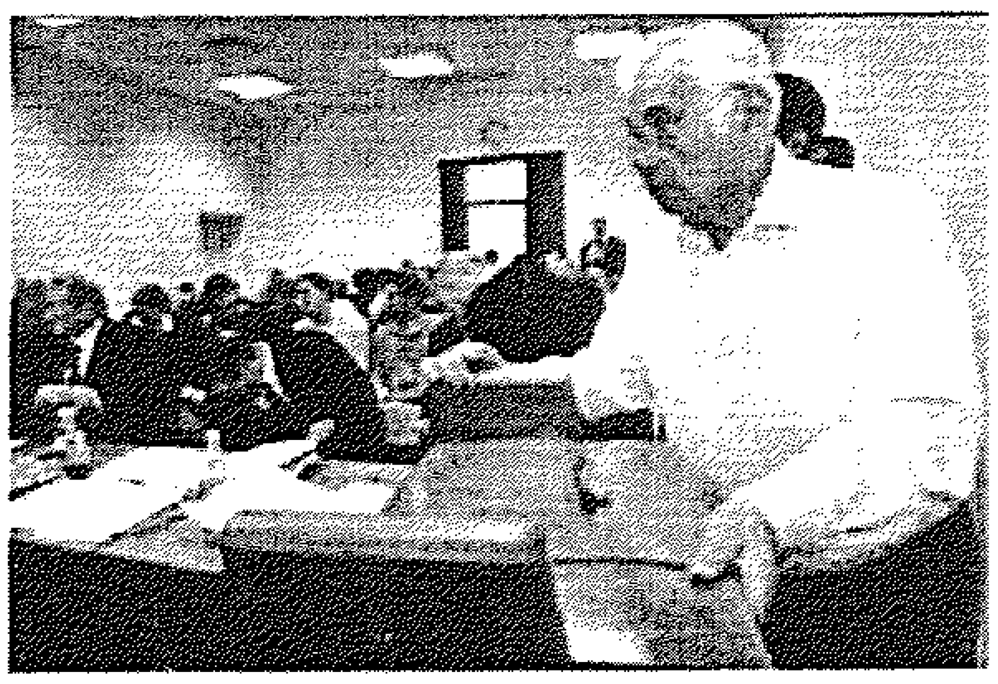

– أقلام ثمينة – سيجار – كبائن درجة أولى بالطائرات)، ومدير أعمال بكل شيء. وهو ما يعد، فى أفضل الأحوال استغلالاً صارخاً للمنصب، وفى أسوئها ستار تختفى وراءه مخالفات من جملة المخالفات العديدة التى قد تقرها النيابة.

صحيح أن أحداً لم يجبره حتى الآن على ترك منصبه بسبب استغلال المنصب، إلا أن ما جعل المسألة لا تطاق هى المبالغ النقدية – الدولارات – التى قام تالانسكى بتحويلها إلى أولمرت على مدار فترة طويلة فى سرية تامة، دون تسجيل أو تقرير أو رقابة، باستثناء المبالغ التى حصل عليها أثناء فترة شولا زاكين (مديرة مكتبه).

ويصعب القول بما إذا كانت شهادة الأمس سيكون لها تداعيات سياسية فورية أم لا، وإن كنا نعتقد أنها لن تكون ذات تأثير، خصوصاً أن إيهود باراك لا يعتزم الانسحاب من الحكومة على المدى القريب، كما أن تسيبى ليفنى لن تستقيل.. ويبدو أنهما سيتركان أولمرت إلى أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.

بالأمس، تساءل المقربون من أولمرت: ما هو الفارق بينه وبين بنيامين نتنياهو الذى قام برحلات فاخرة إلى باريس ولندن، قام بتمويلها المليونير جوشوع راو..؟! (جوشوع راو هو الشخص نفسه الذى يمول حملات نتنياهو الانتخابية). كما تساءل المقربون من أولمرت: لماذا تم التجاوز عن ذلك فى حالة نتنياهو، بكل بساطة، فى حين أن النيابة تشن – على حد تعبيرهم– "حملة ملاحقة" ضد أولمرت..؟!.

فى المستقبل، القريب أو البعيد، عندما يصبح أولمرت رئيس وزراء سابق، سيجلس فى منزله ويسأل نفسه: هل كان فى حاجة إلى كل هذه الأشياء المثيرة للاشمئزاز..؟! عندئذ سيكون الوقت قد أصبح متأخراً. وإذا به يجد نفسه وقد فقد ثقة حزبه، وثقة الجمهور أيضاً. ففى الاستطلاع الذى أجرى بالأمس عقب إدلاء تالانسكى بشهادته، قال ٧٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع إنهم لا يصدقون رواية أولمرت بأن الأموال التى تم تحويلها إليه تم استغلالها فى أغراض تمويل حملته الانتخابية فحسب.. أما الأمر الأكثر سوءاً بالنسبة له، هو أن ٥١٪ من ناخبى حزبه، كاديما، لا يصدقونه أيضاً.

وزراء من كاديما: «رئيس الوزراء يعرف أن هذه هى النهاية»

بقلم: رونى سوفير وأمنون مرندا
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/٢٩

لقد أدخلت دعوة إيهود باراك رئيس حزب العمل لرئيس الوزراء إيهود أولمرت بالتوقف عن إدارة شؤون الحكومة - أدخلت الجهاز السياسى برمته فى حالة من الدوار، وتسببت فى دحرجة كرة الثلج نحو الهدف الذى ينشده، وهو إجراء الانتخابات قبل نهاية ٢٠٠٨. بينما ادعى وزراء فى كاديما أمس (الأربعاء) أن أولمرت نفسه يعرف أن هذه هى النهاية، وأنه يريد ترك السلطة بكرامة.

وأعرب مسئولون فى الجهاز السياسى عن اعتقادهم بأن هناك احتمالاً كبيراً جدا لحل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة - وهذا احتمال أكبر من احتمال تشكيل حكومة بديلة، إذا أنهى أولمرت ولايته.. ومع ذلك تستعد مجموعة من أعضاء الكنيست فى كاديما لإجراء انتخابات تمهيدية فى شهر سبتمبر من أجل اختيار مرشح جديد فى حالة استقالة أولمرت، أو إجراء انتخابات مبكرة بواسطة الأحزاب المشاركة فى الائتلاف.

وقد علم الموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت أن بعض كبار المسئولين فى الأحزاب المختلفة قد تحدثوا فيما بينهم وطرحوا احتمالات بشأن تحديد موعد متفق عليه للانتخابات فى نوفمبر ٢٠٠٨، رغم أنه من المقرر أن تجرى انتخابات المجالس المحلية فى نفس الشهر. وبالتالى لو أجريت انتخابات الكنيست فى نفس توقيت انتخابات المجالس المحلية قد يتسبب ذلك فى تأجيل الأخيرة.

ويبدو أن حزب شاس لا يريد حكومة بديلة، الأمر الذى يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على إمكانية إجراء انتخابات مبكرة، ولكنهم استعدوا فى الحزب لمثل هذا الاحتمال.. وقال رئيس الحزب الوزير إيلى يشاى: «نعتقد أن الانتخابات سوف تجرى فى نوفمبر ٢٠٠٨ ونحن نستعد لها. وأجد أنه من الصعب للغاية الآن تشكيل حكومة بديلة». ويقولون فى شاس أنه يجب إعطاء أولوية لانتخابات الكنيست وتأجيل انتخابات المجالس المحلية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وفى حزب العمل يرون أيضاً أن الانتخابات سوف تجرى هذا العام، حيث قال سكرتير عام الحزب عضو الكنيست إيتان كابل: «أعتقد أنه فى غضون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ستتضح الصورة تماما، ولكنى أشعر شخصيا بأنه لن يكون هناك مناص من إجراء الانتخابات فى نوفمبر ٢٠٠٨». ويعتقد عضو الكنيست كابل أيضاً أنه فى ظل هذا الوضع ستكون الأولوية لانتخابات الكنيست وليس لانتخابات المجالس المحلية.

وكان وزير البيئة التحتية بنيامين بن اليعيزر (حزب العمل) قد قال فى وقت سابق: «سنجرى انتخابات وعليكم أن تستعدوا، وأن تعدوا القوائم».

وقد انضم رئيس كتلة الليكود عضو الكنيست جدعون ساعر إلى التقديرات السابقة وقال: «نحن نؤيد إجراء الانتخابات العامة عام ٢٠٠٨، وهو موعد متفق عليه ويمكن أن يكون بعد احتفالات شهر تشرى - بين نهاية أكتوبر وأول نوفمبر ٢٠٠٨ - مع إمكانية تأجيل الانتخابات المحلية حتى بداية عام ٢٠٠٩، وأعتقد أنه توجد الآن إمكانية حقيقية لأن تجرى الانتخابات العامة قبل نهاية عام ٢٠٠٨ رغم أن هذا أمر غير مؤكد».

*** فى كاديما يمتنعون عن الحديث عن الانتخابات:**

الحزب الوحيد الذى لا يتحدث عن الانتخابات هو حزب كاديما، حيث يحاولون هناك تحديد قواعد اللعبة.. وقال نائب رئيس الكتلة عضو الكنيست يوئيل حاسون: «إذا قرر أولمرت أن يقدم استقالته فى حالة تقديم لائحة اتهام ضده ستكون هناك إمكانية لتشكيل حكومة بديلة تستمر لفترة محدودة، وهناك إمكانية أخرى لإجراء انتخابات مبكرة، والتى أرى أنها لا يجب أن تجرى قبل مارس ٢٠٠٩».

والحقيقة أن مبادرة إجراء انتخابات تمهيدية فى الحزب تعتمد على سيناريوهين محتملين:

الأول، أن التحقيق يمضى نحو تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الوزراء.. وهو سوف يقدم استقالته من منصبه حسبما تعهد، وسوف تمكنه الانتخابات التمهيدية فى الحزب من نقل السلطة بكرامة بحيث تبقى السلطة فى أيدى الحزب.

أما السيناريو الثانى فهو أن يضع فى الاعتبار إمكانية إجراء الانتخابات فى مارس ٢٠٠٩، وفى هذه الحالة أيضا فإن أصحاب المبادرة يرون أنه يجب إجراء الانتخابات التمهيدية داخل الحزب قبل إجراء الانتخابات المحلية.

وقد بدأ بعض أعضاء الكنيست عن كاديما فى جمع توقيعات زملائهم على عريضة تطالب بإجراء الانتخابات التمهيدية فى غضون عدة أشهر.

وعلى أية حال، يبدو أن باراك راض تماما عن التطورات التى حدثت، على اعتبار أنه نقل الكرة إلى «كاديما»، وهو يرى أنه بذلك يسيطر على مجريات الأمور، وأصبح يملك مساحة كبيرة للمناورة.

وكان رئيس الوزراء قد أعرب أمس عن ثقته فى نفسه عندما تطرق إلى قضية «الرشوة»، وذلك خلال لقاء مع رؤساء المجالس المحلية فى الجنوب، حيث قال أولمرت: «سوف استمر فى منصبى كرئيس للوزراء. ورغم أن هناك كثيرين يرون أنه بعد التحقيق معى يجب أن أتقدم باستقالتي، إلا أننى سوف استمر فى منصبى كرئيس وزراء ولن أتقدم باستقالتي». هذا ومن المقرر أن يعرض أولمرت وجهة نظره على الجماهير فى هذا الشأن خلال الأيام القادمة.

ماذا بعد أولمرت..؟

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٥/٢٩

توشك فترة "إيهود أولمرت" فى رئاسة الحكومة، والتى بدأت بغيبوبة "آريئيل شارون"، على الانتهاء بعد شهادة "موشيه تالانسكي". من الجائز أن يكون الفصل الأخير - مثل الفصل الأول، الذى شغل فيه "أولمرت" منصب القائم بالأعمال الفعلى لرئيس الحكومة، حتى الانتخابات - منطقة ضبابية يقوم فيها بإخلاء مقعده نظرياً، ربما فى صورة إجازة أو تعذر عن القيام بالعمل، إلى أن يتم ذلك فعلياً.

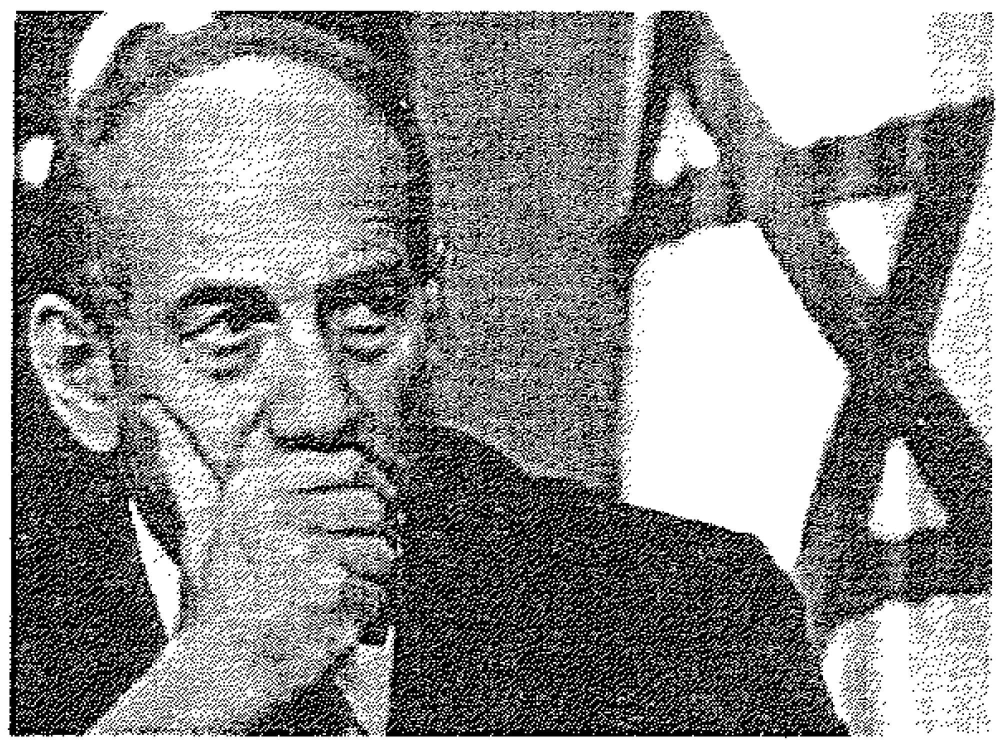

والحقيقة أن الغطاء اللفظى ليس مهماً، إنما الجوهر هو الأهم، وهو أن "أولمرت" لم يعد يستطيع بعد الآن أن يرأس حكومة إسرائيل.. ولعل السؤال العملى الآن هو: ماذا بعد "أولمرت"..؟ لقد تم بحث البديلين الأساسيين عبر النقاش العام حتى قبل أن يفيض النفور العام من سلوك "أولمرت"، والذى اتضحت تفاصيله حتى الآن من خلال التحقيق فى الشبهات المثارة ضده.. وبالأمس أعطى زعيم حزب "العمل"، "إيهود باراك"، مشروعية سياسية لمناقشة البدائل بإعلانه أنها (يقصد البدائل) معروضة على حزب "كاديما".

البدائل هى تشكيل حكومة أخرى بمشاركة حزب العمل، ولكن برئاسة ممثل آخر عن حزب "كاديما" (بديل يؤيده باراك)، أو تقديم موعد الانتخابات. ثمة بديل ثالث هو تشكيل حكومة مختلفة تماماً فى الكنيست الحالية، لكنه بديل غير واقعى لأنه لن يصوت لصالحه ٦١ عضو كنيست.

"باراك" محق فى تفضيل البديل الأول، فالاستقرار السياسى والإدارى الآن سيكون فى صالح إسرائيل أكثر من إجراء انتخابات مبكرة. إن من فقد تماماً ثقة من فوضوه، والتى بدونها لا يستحق الوديعة الشعبية المسماة حكم ديموقراطي، هو "أولمرت". هو شخصيا، وليس تركيبة "كاديما" - "العمل" الائتلافية، التى تبدو سياستها فى مجال الأمن والسلام، رغم ضعفها وقصورها، أكثر صواباً من سياسة معارضيها من اليمين.

لقد صعَّب "أولمرت" الأمر على النهوض بهذه السياسة، لكن هذا ليس سبباً للمجازفة بدوامة انتخابات وبإقامة حكومة أكثر إشكالية. لا ينبغى التهرب من الانتخابات، ولكن من اللائق أولا استنفاد إجراء التغيرات فى زعامة "كاديما". تمنح استطلاعات الرأى الأفضلية لوزيرة الخارجية، "تسيبى ليفني" فى حالة التعذر، بحكم منصبها كقائمة بأعمال رئيس الحكومة، مثلما كان "أولمرت" فى حكومة "شارون"، وبنص القانون أيضاً.

ينبغى النظر إلى الحيلة النظرية التى يحيكها "أولمرت"، بأنه سيفضل كما يزعُم الاستقالة لصالح وزير آخر أو إقالة "ليفنى" حتى يتم تعيين خليفة آخر - ينبغى النظر إلى هذه الحيلة على أنها فعل يائس يهدم المعبد على الجميع.. وفى المقابل، من المنطقى أن نفترض أنه إذا قدَّم المتنافسون مع "ليفنى" فى "كاديما" يد العون لمثل هذه الدسيسة، بأن دعمهم ودعم حزبهم سيهبط إلى حضيض جديد.

ينبغى أن يكون الإجراء السليم نقل الرئاسة إلى "ليفنى"، والاستعداد فى موازاة ذلك لانتخاب زعيم ثابت فى "كاديما".

من جانبه، لم يحدد "باراك" موعداً ملزماً لانتهاء التخبط فى "كاديما"، ولكن من الواضح له على ما يبدو، أن مصداقيته، التى تضررت بشكل بالغ عندما نقض وعده بالانسحاب من الحكومة بعد تقديم تقرير لجنة "فينوجراد"، ستتبخر تماما إذا انتظر أكثر من أيام قلائل - ومعها أيضاً زعامته فى حزبه.

ينبغى رفض الحسابات الحزبية والشخصية الضيقة - مَنْ سيربح ومَنْ سيخسر من تعزيز وضع "ليفنى" (أو أى ممثل آخر لكاديما) فى رئاسة الحكومة حتى الانتخابات - لصالح الاعتبار الرسمى والمصلحة القومية.

إسرائيل تقترب من الانتخابات: حفل ديموقراطي أم ضربة اقتصادية..؟!

بقلم: يوسف جرينشتاين
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٥/٢٩

معركة انتخابية باهظة، واقتصاد انتخابات، وارتفاع حاد في عجز الميزانية، وتجميد مناقشة ميزانية ٢٠٠٩، وتراجع في الاستثمارات الأجنبية، وتصاعد حدة الركود الاقتصادي، وتراجع السندات في البورصة، وتجميد الإصلاحات والتغييرات الهيكلية في الاقتصاد - هذا هو السيناريو الاقتصادي الكئيب في حال سقوط حكومة أولمرت وإجراء انتخابات مبكرة.

وإذ لم يكن هذا كافياً، فإنه سيتعين على الحكومة المنتخبة الجديدة إجراء استقطاعات كبيرة واتخاذ إجراءات مؤلمة للجمهور من أجل تمويل حفل الانتخابات - الذى لم يُخطط له في ميزانية ٢٠٠٨ - وكذلك الإسراف المتوقع من جانب الحكومة الراحلة، وذلك في محاولة للوفاء بالأهداف الطبيعية، والحيلولة دون تعرض الاقتصاد لهزات وتراجع التصنيف الائتماني.

ويحذر محافظ بنك إسرائيل السابق د. دافيد كلاين، من أن اقتصاد الانتخابات وخرق الميزانية سوف يضران بالجمهور وبالاقتصاد، وسيؤديان إلى ركود حاد، ويؤكد أن تباطؤ معدلات النمو سيظهر خلال الشهور القادمة.

وقال إنه "في عام ٢٠٠٨ سيكون هناك تباطؤ في معدلات النمو، وسيكون حجم هذا التباطؤ مرتبطاً بالولايات المتحدة. إن انعدام الاستقرار السياسي يضر بالاستثمارات والتنمية ويمكن أن يحوِّل التباطؤ إلى ركود. والانتخابات قد تهدد الاقتصاد الإسرائيلي، الذى يعانى أساساً من تباطؤ اقتصادي".

*** الفقراء سيدفعون:**

سوف يؤثر الشلل الذى يعترى الحكومات عشية سقوطها - أولاً وقبل أى شيء - على الطبقات الفقيرة. على سبيل المثال، يمكن أن تتعرقل عملية التوسع في برنامج ضريبة الدخل السلبية في كافة أنحاء البلاد، بحيث يتمتع بالميزات فقط سكان المناطق التى يطبق فيها برنامج ويسكونسين.

كذلك من الإجراءات التى قد تظل حبيسة الأدراج، الزيادة المخطط لها (بضعة مئات من الشيكلات شهرياً) لمخصصات الشيخوخة، وكذلك رفع الحد الأدنى للأجور، وأيضاً مشروع قانون الإعفاء الضريبى لنفقات رعاية الأطفال - والذى حظى مؤخراً بدعم من المحكمة - قد يتعرقل وهو في المراحل الأولى، وكذلك أيضاً احتمال تخفيض الضرائب.

وهناك تشريع اجتماعي آخر قد يتعرقل في اللجان، وهو يتعلق بمساعدة العاملين من الباطن، وتخفيض رسوم أولياء الأمور لوزارة التعليم، وتمويل دور الضيافة لليوم الواحد.

يبدو أنه سيتم إلغاء تقليص ١,٥ مليار شيكل من ميزانية ٢٠٠٨ بسبب عدم إمكانية الحصول على أغلبية، وبالتالى سيرتفع العجز المالي. كذلك سوف تأخذ ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩ ألواناً سياسية للغاية: أى المزيد من الاستجابة للمطالب الفورية للأحزاب، ومحاولة إرضاء الناخبين، والتراجع في تنفيذ المشروعات طويلة الأجل. هذا بالطبع مع افتراض أن الحكومة ستنجح في تمرير الميزانية في الكنيست.

*** رجال الصناعة يتضررون:**

كذلك لا يحب المستثمرون الأجانب عدم اليقين، حيث إن نتائج الانتخابات سوف تحدد مستقبل الاقتصاد: مثلاً بنيامين نتنياهو كرئيس للوزراء سوف يسلك سياسة اقتصادية مختلفة تماماً عن تلك التى سيسلكها إيهود باراك، ولذلك سوف يفضلون الوقوف موقف المتفرج المراقب لبضعة شهور.

كما أن الجمود في الاستثمارات من المتوقع أن يضر بمجالى العقارات والصناعة على وجه الخصوص. كذلك تحبذ البورصة الوضوح وتكره التأرجح، ولذلك فإن سوق المال سيتراجع خلال الشهور القادمة إلى أن تتضح الصورة السياسية.

لن تتطرق الحكومة الراحلة إلى القضايا الكبيرة أو التى هى محل خلاف، وستضع كافة القضايا على أعتاب الحكومة الجديدة. ومن الإجراءات والإصلاحات التى من المتوقع أن تتعرقل، نجد التغيرات الهيكلية في الموانئ والمواصلات العامة التى تهدف إلى توفير عشرات الملايين من الشيكلات سنوياً.

كذلك ليس من المتوقع أن تعبر المباحثات الخاصة بالإصلاح في اقتصاد الغاز - والتى ستوفر لمستهلكى المنازل عشرات الملايين من الشيكلات - الحواجز السياسية. كذلك أيضاً مشروعات تنمية المجال السياحي، التى تبلغ قيمتها ملايين الشيكلات، والتى لا يوجد حالياً حتى وزير يدافع عنها، وذلك لأن تعيين وزير للسياحة في أثناء خصخصة بنك ليئومي، والذى بدأ إجراءاته في بداية العام، سوف ينفذ فعلاً بعد الصيف، قد يؤجل مرة أخرى إلى موعد غير معلوم.

كذلك ليس معلوما ماذا سيكون مصير اللجنة الوزارية، برئاسة مدير عام وزارة المالية، ياروم أرياف، لدراسة الإصلاح المالي في الاقتصاد، وكذلك مصير التعيينات الهامة في القيادة الاقتصادية، مثل القائم على الأجور بوزارة المالية.

أما رجال الصناعة الذى يعانون من تراجع قيمة الدولار، لا يحبذون فعلاً فكرة إجراء انتخابات مبكرة. ويقول رئيس اتحاد رجال الصناعة، شرجا بروش: "ولكن إذا قرر السياسيون إجراء انتخابات مبكرة، أتمنى أن يحدث هذا فى أسرع وقت ممكن. كلما أجريت الانتخابات فى موعد مبكر، كلما أمكن الحيلولة دون بعثرة الميزانية فى كل اتجاه والابتزاز واعتبارها ميزانية انتخابات".

وأضاف أن رجال الصناعة يتوقعون زيادة ميزانية كبار العلماء، والتوسع فى نشاط مركز الاستشارات بوزارة الصناعة والتجارة والتشغيل وتطبيق خطط لتشجيع الصادرات. والخوف هو ألا يتم الاهتمام بهذه الخطط بشكل موضوعى فى فترة الانتخابات. كذلك إذا طال عمر حكومة كاديما، فإن كبار الشركاء فى الائتلاف - أى حزبى العمل وشاس - سوف ينغصوا حياتها وسيحاولون تحقيق مكاسب من وراء هذا الوضع قدر الإمكان. لقد حظى حزب شاس - الذى يطالب بزيادة مخصصات الأطفال المالية بتكلفة مليار شيكل - بأول نفحة من رئيس الوزراء، فى شكل تخصيص عشرات الملايين من الشيكلات للاحتياجات الدينية.

لو أراد رئيس الوزراء أن يعزز وضعه، فمن المفترض أنه سوف يلجأ للحصول على مساعدة من حزب يهدوت هاتوراه، الذى يطالب هو أيضاً بزيادة المخصصات وتمويل المؤسسات الدينية. لو انضمت هذه الكتلة إلى الائتلاف، فقد تطلب أيضاً بأن يكون لها المزيد من الوزراء ونواب الوزراء، الذى يتكلف كل واحد منهم نحو ٢,٥ مليون شيكل سنويا.

فى المقابل، سوف تحاول المعارضة تمرير أكبر عدد من مشروعات القوانين الخاصة التى تتكلف ملايين الشيكلات، من خلال استغلال حالة الفوضى فى المجلس التشريعى (الكنيست).

كذلك انتخابات المجالس المحلية، التى من المنتظر إجراؤها فى نوفمبر القادم، سوف تحصد الثمن عن طريق الإبطاء فى نشاط المجالس المحلية، ولكنها ستحصد الثمن أساساً من الأحزاب المتنافسة ذاتها. فالأحزاب الكبرى - التى تنافس على الجبهتين القُطرية والمحلية - تخشى فى الأساس من حدوث انهيار اقتصادى عقب تزايد الصراعات التى تنتظرها، وليس من المساس بجيوبنا جميعا.

رحلة زائدة ومضرة

افتتاحية هاآرتس
٢/٦/٢٠٠٨

من المقرر أن يتوجه "إيهود أولمرت" الليلة إلى واشنطن، فى زيارة من المحتمل أن تكون زيارة توديع للعاصمة الأمريكية كرئيس حكومة. الحجة هى دعوته لإلقاء خطاب أمام المشاركين فى مؤتمر جماعة الضغط اليهودية "إيباك". وكما هو معهود فى "إيباك"، فإن المؤتمر السنوى هو بمثابة استعراض لقوة إسرائيل ومؤيديها من جميع الأطياف السياسية الأمريكية.

سيكون من بين المتحدثين هذا العام وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس"، وزعماء الكونجرس من الحزبين الكبيرين، وأيضاً الرئيس القادم - جون ماكين، باراك أوباما أو هيلارى كلينتون.

ومن المقرر أن يشارك "أولمرت" فى مناسبات أخرى فى هذه الزيارة، ولكن أينما يذهب سترافقه سحابة شبهات الفساد الجنائى والشعبى التى تخيم عليه فى القدس. ستشير وسائل الإعلام بالضرورة إلى تفاصيل من شهادة مجنِّد الأموال "موشيه تالانسكي"، وسيتم سؤال مسئولين أمريكيين كبار عن رأيهم، وسيتم تغطية كل جانب من جوانب الرحلة، بدءا من الرحلة الجوية وحتى غرف الفندق بعناية - كإشارة ضمنية إلى إسراف "أولمرت" على حساب "تالانسكي" ومنظمات يهودية أو على حساب دولة إسرائيل.

سيكون هذا وضعا محرجا، سيستمر بضعة أيام، وسيزيد من عار إسرائيل، التى تصر على تعريض رئيس حكومتها الموجهة إليه شبهات خطيرة لعدسات تصوير كل العالم، وكأنه لا يكفيها ما هى فيه. هكذا بوجه خاص فى البيت الأبيض، حيث سيلتقى "أولمرت" مع الرئيس "جورج بوش". وقد ألمح المحيطون بـ"أولمرت" إلى أن هذا اللقاء سيناقش القضايا المصيرية - الاسم الحركى للتسلح النووى الإيرانى. من المحتمل حقاً أن يتحدث الاثنان ثانية فى الموضوع، ولكن من الصعب أن نصدق أنه قد طرأت عليه تغيرات ثورية منذ لقائهما السابق فى القدس، قبل أسابيع معدودة.. وربما هذا ما يدعونا للقول بأنه لولا مؤتمر "إيباك"، لما ذهب "أولمرت" إلى واشنطن، ولما اجتمع ثانية مع "بوش".

يحاول "أولمرت" الإيحاء بأنه سياسى حريص على قضايا رسمية، لكن النتيجة مثيرة للحنق. لقد فقد ما تبقى له من ثقة شعبية ضرورية لوضع سياسات، حتى وإن كانت هذه السياسات مقبولة لدى العديدين فى إسرائيل. إنه يؤجل

النهاية، ويحكم بذلك على إسرائيل بفترة طويلة جداً من الشلل الحكومي والتصارع الحزبي والشخصي.

الشواهد على ذلك نلمسها في المعوقات الداخلية لعمل الحكومة، حتى في المجالات الأمنية. فـ"أولمرت" برفضه الاستقالة، أو الإعلان على الأقل عن التعذر عن القيام بالعمل في الشهور القادمة، يحكم على حكومته بالاحتضار الطويل، بدلاً من أن يمنحها رحمة النهاية بضربة واحدة. إذا كان "أولمرت" يهمه كيف سيذكره التاريخ الإسرائيلي، فإنه ينبغي عليه أن يفكر أيضاً في: كيف سيظهر هذا الفصل الأخير..؟.

ليس متأخراً بعد إلغاء رحلته المضرة والزائدة إلى واشنطن، التي تُذكر برحلة مماثلة قام بها الرئيس "ريتشارد نيكسون" لإسرائيل (ولمصر) في صيف ١٩٧٤، قبل أسابيع قليلة من اضطراره إلى الاستقالة بخزي (على إثر فضيحة ووترجيت).

من الممكن تنفيذ التعهد بالظهور أمام مؤتمر "إيباك" عن طريق الفيديو، ومن اللائق منح اللقاء مع "بوش" لرئيس الحكومة القادم.

موفاز يوطد علاقاته مع شاس

هاآرتس ٣/ ٦/ ٢٠٠٨

بقلم: مزال موعلام وشَحَر إيلان

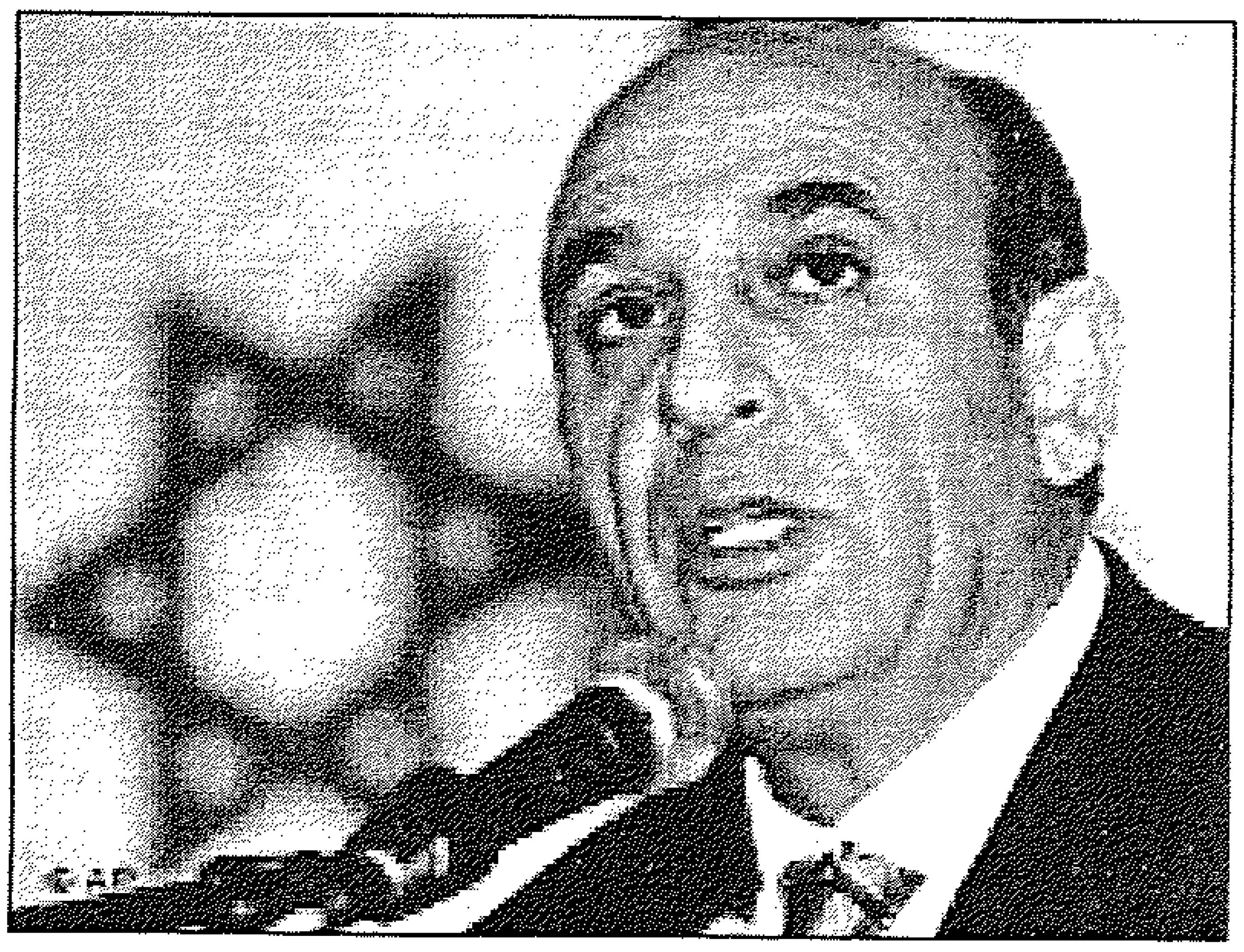

نجح مؤخراً وزير المواصلات شاؤول موفاز في توطيد علاقاته مع مسئولي حزب شاس، للحيلولة دون تقديم موعد الانتخابات ووضع حجر الأساس لتشكيل حكومة بديلة برئاسته في الكنيست الحالية.

تحدث موفاز مؤخراً عدة مرات مع رئيس حزب شاس، وزير الصناعة والتجارة والعمل «إيلي يشاي، ووزير الاتصالات آريئيل أتياس. وقد ذكرت مصادر في كتلة شاس أن الاثنين أوضحا له أن شرط تأييدهم له سيكون وعد بزيادة مخصصات الأطفال.

ويعتقد موفاز أنه بمقدوره الحيلولة دون تقديم موعد الانتخابات، ويسعى للحصول على تأييد الحزب الحريدي قبل الانتخابات التمهيدية لرئاسة كاديما. وهكذا، سيكتسب موفاز ميزة أمام خصمته الرئيسية، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، بصفته الشخص القادر على منع تقديم موعد الانتخابات.

وقد أوضح المسئولون في شاس مؤخراً أنهم سيؤيدون من يتعهد أمامهم بزيادة مخصصات الأطفال. وعلى حد قول مصادر بالحزب، فإن هناك «تفاهمات هادئة» في هذا الشأن بين موفاز وقيادات الحزب.

ويعتقد موفاز أن كتلة كاديما والكوادر القيادية في الحزب والناشطين الرئيسيين الذين لا يريدون فقدان السلطة، سيفضلون تأييده. وفي أحاديث مغلقة، قال موفاز إنه بالإضافة إلى شاس، فإنه يستطيع أيضاً إعادة حزب يسرائيل بيتينو للحكومة، وأنه يرجح أن «آخر شيء يريده إيهود باراك هو تقديم موعد الانتخابات».

من أجل تعزيز سيطرته على اليمين، يشن موفاز اليوم حملة ضد الانسحاب من هضبة الجولان. ويعتزم القيام بجولة في الهضبة ومقابلة سكان المنطقة. ومن جانبها، ستبدأ ليفني الأسبوع القادم «النزول إلى الميدان»، ومن المقرر أن تشارك في عدة اجتماعات ومنتديات سياسية.

وفي غضون ذلك، تواصل ليفني وموفاز عقد لقاءات مع أعضاء كنيست ووزراء من حزب كاديما، ويحاول الاثنان تشكيل معسكرات تأييد داخل الكتلة.

في تلك الأثناء، قام أمس مسئولو حزبي شاس والعمل بتصعيد التهديدات بتقديم موعد الانتخابات، وتأييد قوانين حل الكنيست. ففي بداية جلسة كتلة العمل، قال رئيس حزب العمل وزير الدفاع إيهود باراك: «لقد حسم الأمر، ولا يمكن استمرار الوضع هكذا. إننا نؤيد استقرار الحكم، ولكننا في الوقت ذاته مستعدون للانتخابات. وقد تعاونا مع أعضاء آخرين لتقديم مشروع قانون لحل الكنيست، وهناك المزيد من مشروعات القوانين الجاهزة في هذا الشأن».

وقد رجح المسئولون في الكنيست أمس أن تاريخ تمرير مشروع قانون تقديم موعد الانتخابات للتصويت عليه في

القراءة التمهيدية هو ١٨ أو ٢٥ يونيو. ويبدو أن كتلة حزب العمل هى التى ستحدد الموعد. ومع ذلك، حتى لو تم تمرير مشروع القانون فى القراءة التمهيدية، فلازال ينتظره مشوار طويل قبل حل الكنيست.

وقال رئيس كتلة حزب العمل، عضو الكنيست إيتان كابل، إنه لو لم يتم إحراز تقدم فى دفع كاديما بمرشح آخر لخلافة أولمرت، «غير مستبعد أن نقوم خلال أسبوعين أو ثلاثة بتمرير مشروع قانون لحل الكنيست فى القراءة التمهيدية. إننا نبحث هذا بمنتهى الجدية. إذا كان كاديما يريد الاستقرار، فليس بمقدوره إرجاء الانتخابات التمهيدية حتى سبتمبر».

فيما التقى عضو الكنيست تساحى هنجبي، رئيس اللجنة المركزية فى حزب كاديما، مع ليفنى وموفاز، فى محاولة لتحديد موعد متفق عليه للانتخابات التمهيدية. ويعتزم هنجبى قبل نهاية الأسبوع الجارى مقابلة مرشحين آخرين لرئاسة الحزب، وهما الوزيران آفى ديختر وميئير شطريت لمناقشة هذه المسألة معهما.

فى المقابل، قبل أمس «مجلس حكماء التوراة»(المجلس صاحب السلطة الدينية والسياسية العليا فى شاس) برئاسة الزعيم الروحى للحزب الحاخام عوفاديا يوسف، توصية رئيس الحركة إيلى يشاى بشأن تأييد حل الكنيست، فى حال عدم الاستجابة لمطالب الكتلة بزيادة مخصصات الأطفال. وقال المسئولون فى الكتلة إن الاستفتاء الهاتفى الذى أجرى أمس بين أعضاء مجلس حكماء التوراة كان محاولة من جانب شاس «للإحماء» قبيل الانتخابات المحتملة. وفى الاستطلاع صدَّق الحاخامات على قرار ينص على أنه «إذا لم يتم إيجاد حل لمطلب شاس بزيادة مخصصات الأطفال سيؤيد الحزب قانون حل الكنيست». وقد امتنع مجلس حكماء التوراة التابع لشاس عن تحديد موعد لتنفيذ تهديده أو الزيادة التى يطالب بها فى المخصصات، فى الوقت الذى يواصل فيه وزير المالية رونى بار أون الإعلان عن أنه لن تكون هناك أى زيادة.

حزب العمل: تزايد المؤيدين لقانون حل الكنيست

بقلم: أتيلا شومفلبى وأمنون مرندا
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٦/٥

يزداد الجو سخونة، ويبدو أن الوضع يشتعل فى المنظومة السياسية قبيل الانتخابات. فبعد الجلسة الأسبوعية لوزراء حزب العمل التى انعقدت صباح اليوم (الجمعة)، يسود التقدير بأن الحزب سيؤيد مشروع قانون يدعو لحل الكنيست فى قراءة أولى. ومن المقرر أن يؤيد شاس أيضا مشروع القانون، وفى الائتلاف يهددون بإقالة الوزراء الذين سيفعلون ذلك.

كما ستضطر كتلة العمل إلى إصدار قرار حول هذا الأمر فى اجتماعها المقبل. التقدير السائد هو أنه إذا أوصى الرئيس باراك والوزراء بتأييد حل الكنيست فى قراءة أولى، ستنصاع الكتلة بأكملها لهذا الاتجاه. ومع ذلك جدير بالذكر أن تمرير مشروع القانون بتصويت أولى لا يعنى حل الكنيست، وإنما فقط تحريك الأمر خطوة، حيث إنه على غرار أى مشروع قانون يستلزم الأمر إعداده فى لجنة، والتصويت عليه بثلاث قراءات فى الكنيست، وهى المسيرة التى قد تستغرق أشهر. ولكن إذا توافرت الأغلبية المطلوبة لحل الكنيست، يمكن أن تتم مسيرة التشريع بأكملها فى يوم واحد.

فى هذه المرحلة، من غير الواضح ماذا سيكون وضع الائتلاف..؟ كيف سيتصرف رئيس الوزراء إذا صوَّت عدد من وزرائه لصالح حل الكنيست..؟ وبالمناسبة، يشغل منصب رئيس لجنة الكنيست أحد أعضاء كاديما، وهو عضو الكنيست دافيد طال، هذا وسيتمتع رجال الائتلاف بشكل عام بالقدرة على المراوغة طالما استمرت مناقشات لجنة الكنيست وقتا طويلا.

ويمكن أن يكون للتوجه السائد بين وزراء حزب العمل معنى آخر، حيث يهدف إلى تخفيف الضغط على الحزب وباراك. وكان رئيس حزب العمل قد دعا فى الأسبوع الماضى لاستبدال أولمرت بمرشح آخر من كاديما، ولكن مع نهاية الأسبوع يتضح أكثر فأكثر أن رئيس الوزراء لا يعتزم التخلى عن مقعده سريعا، كما أن وزراء كاديما غير متحمسين للانتخابات التمهيدية.

هذا الواقع ينصب فخا جماهيريا لباراك، يجب أن ينجو منه، حيث يمكن أن يسمح تصويت حزب العمل فى الكنيست لصالح حله فى قراءة أولى، بأن يبقى الحزب فى الحكومة تحت رئاسة أولمرت. وجدير بالذكر أن التصويت فى قراءته الأولى لا يعنى حل الكنيست بشكل تلقائي، وإنما فقط بداية المسيرة، التى يمكن أن تستغرق شهورا طويلة.

وقد قال القائم بأعمال رئيس الائتلاف عضو الكنيست يوئيل حاسون صباح اليوم بعد الاتجاهات الظاهرة «إنه إذا أيَّد حزب العمل قانون حل الكنيست ستتم إقالة وزير الدفاع باراك ووزراء العمل فورا».

*** عطلة الكنيست ستوقف إجراءات حل الكنيست..؟:**

ومنذ أسبوع، بعد وقت طويل من انتهاء باراك من تصريحه، الذى طلب فيه من إيهود أولمرت التنحى عن

منصبه كرئيس للحكومة، قدم أعضاء كنيست عن حزب العمل: إيتان كابل، وأوفير بينيس، وشيلي يحيموفيتش، وداني ياتوم مشروع قانون لحل الكنيست.

وقال سيلفان شالوم، الذى بادر لطرح مشروع قانون خاص صباح اليوم لـynet: "أعتزم طرح القانون بأى ثمن فى ١٨ يونيو، وأعتقد أنه سيتوفر لذلك أغلبية كبيرة بين كتل الكنيست». ويعتقد شالوم أن الانتخابات العامة ستجرى هذا العام فى نوفمبر القادم.

وقد أوصوا صباح اليوم فى شاس أنه وفقا لقرار مجلس أعضاء الكنيست عن الحركة، بأنه إذا لم يصدر قرار بشأن مخصصات الأطفال حتى التصويت بقراءة أولى على قانون حل الكنيست، سيصوت شاس لصالح حل الكنيست.

وفى الأسابيع القادمة سيُطرح مشروع القانون للتصويت بقراءة أولية، ولكن فقط بعد بلورة اتفاقية بين ممثلى الكتل الكبرى فى الكنيست، وجدير بالذكر أنه فى حالة عدم تمرير مشروع القانون لا يمكن إعادة طرح قانون لحل الكنيست لمدة نصف عام، ومع ذلك يمكن أن يبرر «تغير كبير فى الظروف» الشذوذ عن هذه القاعدة. وتجدر الإشارة إلى أنه فى نهاية شهر يوليو سيقضى الكنيست عطلته، وهو ما سيمنع استمرار الإجراءات البرلمانية فى أشهر الصيف.

*** كاديما: أغلبية المسئولين ضد الانتخابات التمهيدية:**

وما هو الحال فى كاديما..؟ لقد خفتت أصوات الحرب ضد رئيس الوزراء فى الحزب الحاكم. وبدلا منها صوَّب أغلبية مسئولى الحزب سهامهم ضد باراك وحزب العمل. وقد أوضح أولمرت قبل سفره إلى واشنطن لأحد من مسئولى حزبه أنه يعارض إجراء انتخابات تمهيدية، ونفى المزاعم بشأن تأييده لشاؤول موفاز.

وقد سحب موقفه هذا، المطالب بانتظار التحقيقات المقابلة فى الإفادات المبكرة لموريس تالانسكى فى قضية الرشوة، البساط من تحت قدمى الوزراء موفاز، وميئير شطريت، وآفى ديختر غير المعنيين بإجراء انتخابات تمهيدية فى الفترة القريبة، خاصة أنهم يحظون بنسب تأييد منخفضة فى الاستطلاعات.

وكان شطريت قد قال أمس إنه غير مستعد على الإطلاق للانتخابات التمهيدية، حيث يعتقد أنه لن يتم إجراؤها على الإطلاق فى الفترة القريبة، كما «ينبغى أن نسمح لرئيس الوزراء بالدفاع عن نفسه».. وأكد وزير الداخلية أنه «من أجل السياسة لا ينبغى تعطيل الدولة».

وتقول أوساط مقربة من وزيرة الخارجية، تسيبى ليفني، التى تتصدر استطلاعات الرأى، وتسعى لإجراء انتخابات تمهيدية بشكل سريع، إن ليفنى دعت لاستعداد حزب كاديما للانتخابات، وها قد بدأت الاستعدادات، وفى الأسبوع القادم سنسمع ما لدى كل شخص.

نصف خطوة على الطريق الصحيح

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٦/١٣

يتولى «إيهود باراك» فى الشهور الأخيرة منصباً مزدوجاً - رئيس حزب «العمل»، ووزير الدفاع. بحكم منصبه العسكرى يردد «باراك» أقوالاً ذات معنى مزدوج تجاه حكم «حماس» فى غزة: إسرائيل تريد التهدئة، لكنها مستعدة للتصعيد. وبحكم منصبه السياسى يردد تحذيرات مماثلة تجاه حزب «كاديما»: إذا لم يسارع بتغيير رئيس الحكومة، «إيهود أولمرت»، فإن حزب «العمل» سينضم إلى مبادرة تقديم انتخابات الكنيست.

يجد «باراك» البديل المفضل فى نظره، فى كل من غزة والسياسة على حد سواء، لكنه يحاول الدفع فى اتجاهه عن طريق التهديد باختيار البديل الآخر. تكمن المشكلة فى كلتا الحالتين فى مصداقية من يهدد. لقد أعلن «باراك» فى الماضى أنه سينسحب من الحكومة عقب نشر التقرير النهائى للجنة «فينوجراد»، لكنه تراجع عندما حانت اللحظة ووجد ذريعة للتهرب من تنفيذ تعهده.

لم تحمل دعوته لحزب «كاديما» بتغيير «أولمرت»، والتى أطلقها قبل أسبوعين، تاريخاً لانتهاء الصلاحية، ولذا أيضا لم تدفع «أولمرت» ولا المطالبين برعشه للعمل الحثيث.

الإعلان الآخر من جانب «باراك» أمس يشدد الحزام عقدة واحدة حول «أولمرت». إن إعلانه شأنه شأن إعلان «أولمرت» هو أيضاً خطوة جزئية ومترددة فى الاتجاه الصحيح. يبدو «باراك» كأنه يخشى من تنفيذ تهديده، وهو ما يضعف من قوته.

فى الفترة الزمنية الخطيرة المقبلة قد تكون الحكومة مطالبة باتخاذ قرارات صعبة - على سبيل المثال عملية عسكرية فى غزة أو وقف لإطلاق النار - فى الوقت الذى ليس فيه لدى الجمهور ثقة فى حصافة من يرأسها وفى نزاهة دوافعه.

كما فى الشهر الأخير، شهر التحقيق الجنائى الثقيل للغاية حتى الآن ضد «أولمرت»، فإن الكرة الآن فى ملعب «باراك». هو فقط يستطيع أن يشدد الضغط على مسئولى «كاديما» حتى يحددوا فيه موعداً نهائياً يعلنون فيه لرئيس حزبهم أن عليه أن يغادر. لقد سبق ورفض «باراك» «أولمرت» من ناحية المبدأ، لكنه لم يفعل ما يكفى لتنفيذ المبدأ. على «أولمرت» أن يخلى كرسيه بلا إبطاء وبلا تذرع. لقد نص القانون على

أن يكون لرئيس الحكومة قائم بالأعمال تناط به صلاحيات إدارة الحكومة عندما يتعذر عليه أداء مهام منصبه. كان «أولمرت» قائماً بالأعمال لـ«آريئيل شارون» وشغل منصبه بدون انتخابات تمهيدية فى «كاديما». والقائمة بأعماله، وزيرة الخارجية «تسيبى ليفنى»، لديها الكفاءة لإدارة الحكومة إلى أن ينتخب «كاديما» رئيساً دائماً، سواء كانت «ليفنى» أو أحد منافسيها.

لا ينبغى للتلكؤ فى قرار «كاديما» بشأن إيجاد خليفة دائم لـ«أولمرت» أن يمكنه من البقاء فى منصبه حتى انتهاء التحقيق. تقع مسئولية تنفيذ الضرورة الأخلاقية والعملية على مسئولى «كاديما»، لكن المسئول عن تحفيزهم على ذلك هو «باراك».

خطر واضح ومباشر

بقلم: أفيعاد كلاينبرج
يديعوت أحرونوت ١٨/ ٦/ ٢٠٠٨

حكومة إسرائيل الحالية تشكل خطراً واضحاً ومباشراً على أمن إسرائيل. يبدو أن كل إنسان ذي عقل في هذه الدولة يدرك ذلك. أيام الحكومة معدودة وأعضاؤها يقيسون أعمالهم فقط من خلال رد الفعل والأثر السياسي الانتخابي الذي يترتب عليه، وليس وفقا لمصلحة الجمهور.

النتيجة ليست فقط شللا سياسيا في الظروف التي تستوجب القرارات، وليست فقط فقدانا للطريق، وإنما أيضاً خزي واضح للجميع - لجميع أبناء الشعب الموجود في صهيون، الذي ينظر ويرى كيف يدقون مسمارا آخر في نعش صورتها السياسية أمام أنظار العالم التي تراقب باندهاش تفتت أشلاء المجتمع الإسرائيلي، وأمام أنظار أعدائنا الذين يراقبون التناقضات الداخلية وعدم القدرة على الحسم التي نعاني منها، فيستمدون من ذلك الحافز للإصرار والاستمرار في مواجهتنا.

في هذه اللحظات الصعبة تتضح جيداً الطينة التي جُبل منها قادتنا الذين يعتبرون أنفسهم قادة لهذا الشعب. تسيبي ليفني تمسك بيدين مرتعدتين بمبادئها واستقامتها المعروفة، بينما تتشبث بالكرسي الذي تجلس عليه. هي تتحدث عن القرارات الفاضحة والسلوك المثير للإشكال على مستوى القادة كما حدث في حرب لبنان الثانية، وتكتفي بإصدار أصوات أنين ضعيفة واهنة. في المستقبل سيكون بإمكانها أن تصرح أمام لجنة التحقيق أنها لم تكن مشاركة في هذه الخطيئة، وأن استقامتها نظيفة بلا شائبة.

أن تكون سياسياً في إسرائيل يعني أن تكون لك مزايا فريدة من نوعها. لهذا السبب لدينا عدد غير قليل من المرشحين. على السياسي أن يتخذ القرارات، وأن يكون مستعداً لدفع الثمن عن هذه القرارات. السياسي الذي يبقى نظيفاً بعد سنوات من العمل هو سياسي ملائم للمتحف أكثر من كونه ملائماً لخوض المعترك السياسي.

ليست هناك جدوى من الإكثار في الحديث عن شاؤول موفاز. والقول إنه إنسان بلا مبادئ، مثلما رأينا في توائبه البهلواني عندما قفز على عربة كاديما بعد فترة قصيرة من تصريحه بأن الليكود وحده هو بيته السياسي. ما اتضح في الآونة الأخيرة هو أن سخريته ونفاقه السياسي يتجاوزان كل الحدود والمجالات الضيقة وتهددان مصالح دولة إسرائيل. تصريحاته ضد إيران تثير في إسرائيل تساؤلات مثيرة للحزن أكثر من تأثيرها على الإيرانيين. الانتخابات التمهيدية لم تبدأ بعد، وموفاز يبكر في التطاول على مصالح الشعب من أجل مصلحته.

وهنالك أيضاً إيهود باراك.. هذا الشخص الغريب الذي تعتبر حملة «هو قد تغير» التي خاضها نموذجا صارخا على عدم المصداقية في النشر، مازال يتجاوز كل البنود. إنه مثل ليفني ليس مرتاحا من وضع السياسة في إسرائيل، وهو يفضل أن يكون فوق هذا المستوى السياسي الهابط. ولكن من الناحية الأخرى، كل قراراته ملونة بألوان قوس قزح السياسي. من ناحية، هو «مستر أمن»، ولكن من الناحية الأخرى، عندما تكون هناك ضرورة لحسم أخلاقي أو القيام بأعمال واضحة للجميع تكون مواقفه غامضة ويصاب بالشلل والصمت: داخل الحكومة أو خارجها..؟ صديق أولمرت الأفضل أو صاحب السكاكين الطويلة التي تغرز في ظهره..؟ قائد معسكر السلام أم باني المستعمرات..؟ بديل سلطوي أم مجرد محافظ على ممتلكات حزب العمل المتلاشية.. باراك ليس هذا ولا ذاك في الواقع.. كيفما نظرتم إليه هو لا يثير فيكم أية رغبة.

للحظات في الماضي بدا كأن أولمرت من خلال دهائه قادر على قيادة هذه المجموعة مثل مجموعة أطفال عصاة يتصرفون بانصياع في وجود الأستاذ. المعلم لم يخرج بعد من الصف، ولكن الإشاعة حول إقالته المخزية قد وصلت إلى مسامع التلاميذ.

حكومة إسرائيل الحالية غير قادرة على أن تكون نافعة، ولكنها قادرة على إحداث قدر غير قليل من الضرر. عليها إنهاء ولايتها بأسرع وقت ممكن، وإفساح المجال أمام جمهور الناخبين لاختيار حكومة أخرى.

٢

اتفاق التهدئة مع حماس

بنود اتفاق التهدئة بين إسرائيل وحماس

إعداد: وحدة الترجمة

تتضمن بنود اتفاق التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس، والذي أبرم بوساطة مصرية، وسيدخل حيز التنفيذ الساعة السادسة من فجر غداً الخميس (١٩/٦/٢٠٠٨)، ما يلي:

١- الموافقة على الوقف المتبادل لكافة الأعمال العسكرية بدءاً من يوم الخميس الساعة السادسة صباحاً.

٢- مدة التهدئة ستة أشهر.

٣- يتم تنفيذ التهدئة بالتوافق مع مصر وفي ظل رعايتها.

٤- فتح المعابر بشكل جزئي خلال الساعات التالية التي تلي دخول التهدئة حيز التنفيذ.

٥- تعمل مصر لاحقاً على تنفيذ التهدئة في الضفة الغربية.

٦- في الأسبوع التالي للتهدئة تستضيف مصر لقاء يضم السلطة الفلسطينية وحركة حماس والجانب الأوروبي من أجل مناقشة آليات فتح معبر رفح.

اتفاق مع الشيطان

بقلم: سيفر بلوتسكر

يديعوت أحرونوت ١٩/٦/٢٠٠٨

في مفهوم «اتفاق تهدئة مع حماس» ليست التهدئة هي المشكلة، إنما الاتفاق مع حماس هو المشكلة.

في طريقها إلى اتفاق التهدئة، حطمت الحكومة الإسرائيلية التفوق الاستراتيجي الأهم الذي احتفظت به بيدها منذ صعود حماس إلى الحكم، وهو ما يمكن أن نطلق عليه «تفوق الرفض»: رفض الحديث مع حماس، ورفض الاعتراف بشرعية حكمها، ورفض التوصل معها إلى حلول وسط.

كان لهذا الرفض قوة بالغة لأنه يستند إلى مذهب أخلاقي تبناه حتى منتقدي إسرائيل، بعضهم بقلب كامل وبعضهم بنصف فم: لا يدخل المرء في سرير واحد مع من يصرح مسبقاً عن نيته ركله إلى خارج السرير. لا يسقط المرء في فخ العسل لاتفاقات المصالحة مع الشيطان. وعلى سبيل الخطأ، عرض على الجمهور في البلاد بديلان فقط: إما عملية عسكرية مكثفة في غزة، أو مصالحة مع حماس.. بينما كان هناك بديل ثالث: ضربات متواصلة على بؤر الإرهاب وزعمائه.

في يونيو عام١٩٤٠ طلبت ألمانيا النازية الشروع في مفاوضات سرية غير مباشرة مع بريطانيا. ونستون تشرشل رفض هذه المغازلات رفضا باتا.. وكانت وجهة نظره، أنه إذا ما شرعنا في أي اتصالات، كما حذر، فسرعان ما سنجد أنفسنا على منزلق نهايته التسليم بنظام الشر النازي بدعوى أنه «حقيقة قائمة» و«يمثل الألمان». تشرشل لم يُغرَ، وأنقذ كل الحضارة البشرية.. ولكن يبدو أن درس يونيو عام ١٩٤٠ يُنسى أحيانا.

دولة إسرائيل ما كانت بحاجة إلى اعتراف حماس. نحن نعيش جيدا بدونها. شكراً جزيلاً. حماس، في المرحلة الحالية من تطورها السياسي، كانت بحاجة ماسة إلى اعتراف إسرائيلي، ذلك أن بوابات الأسرة الدولية مغلقة في وجهها. وهي كانت ستبقى دوما خارج جدار التيار العربي المركزي،

منبوذة ومعزولة، مثل القاعدة.

بعد حملة العمليات العالمية للقاعدة نشأ إجماع دولي واسع لفرض مقاطعة مطلقة على هذه المنظمة: لا يتحدثون معها، لا يبحثون عن تسويات معها، لا يجرون مفاوضات معها، لا مباشرة ولا غير مباشرة. يعزلونها، وينبذونها ويكافحونها.. وقد أدت استراتيجية الرفض إلى أفول نجم القاعدة. إضعافها الواضح والفقدان التدريجي لتأثيرها الساحر على مئات الملايين من المسلمين، وإن تبقى أحد فهم قلة يؤمنون بها.

لو واظبت إسرائيل على رفضها الاعتراف بحماس، لكان النظام في غزة انهار أو تغير من الأساس. ولكن إسرائيل، لشدة المفاجأة، هجرت طريق الرفض بعد زمن قصير من نجاحها، بجهد جم، في إقناع أوروبا، والولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والأمم المتحدة بتشكيل جبهة رفض مشتركة. والآن لا نلوم أحد سوانا، فالقدس كانت أول من فتح كوة في سور المقاطعة. وبدون أي تنازل سياسي، فكرى، واستراتيجي من جانبها، تلقت حماس من إسرائيل اعترافا بها كرب بيت شرعي على قطاع غزة، وكممثل أصيل للشعب الفلسطيني، وكشريك في هذه التسويات وغيرها.

هذه هدية لا تقدر لدى حماس بالذهب. بدونها كانت ستتوارى بضغط من الشارع الفلسطيني والعربي العام، لانعدام البديل العسكري والإحساس العربي بنفاد الخطاب المتزمت لديها.. كانت حماس ستوقف من جانب واحد النار، وتصيغ ميثاقاً جديداً، وتوافق على تحرير جلعاد شاليط للمصريين، وتقبل بالشروط الإنذارية التي فرضتها إسرائيل والأسرة الدولية للاعتراف بالحد الأدنى بها. كنا على مسافة لمسة من ذلك.. إلا أن ما بدا اليوم على أرض الواقع هو أن حماس لم تتوار بل بُعثت فيها الحياة من جديد، وإسرائيل ظهرت بمظهر الراكع.

ماذا تبقى..؟! تبقى الأمل في ألا تكرر حكومة إسرائيل ذات الخطأ في الشمال، وألا تجري مفاوضات «غير مباشرة» مع حزب الله على ترسيم الحدود بيننا وبين لبنان.

التهدئة أولاً

بقلم: آري شابيط
هاآرتس ١٩/٦/٢٠٠٨

لماذا التهدئة..؟ لدى إيهود باراك إجابات غير بسيطة ولكنها واضحة. عندما ينظر إلى الواقع الشرق أوسطي من نافذة بيته في البرج العالي في تل أبيب يرى بوضوح أن الوضع على حدود غزة يستوجب الحسم: اتفاق لتنظيم الأمور أو عملية عسكرية.

على ما يبدو لن يكون هناك مفر من العملية العسكرية في آخر المطاف. إسرائيل وحماس موجودتان على مسار التصادم. ولكن بما أن ترتيبات العملية العسكرية قد تكون صعبة، كان لزاما استنفاد كل إمكانية أخرى أولاً، وذلك حتى تعرف كل أم قد تفقد ابنها في أزقة غزة هذه الحقيقة مسبقا، وحتى يعرف كل مواطن في غلاف غزة أنه قد يتضرر خلال القتال ضد حماس، وحتى يعرف الرئيس حسني مبارك أن إسرائيل لم تلجأ إلى العملية العسكرية، التي يخشى منها المصريون، قبل أن أعطت فرصة للعملية السياسية التي بادرت إليها القاهرة.

أيضاً بسبب الاعتبارات الإسرائيلية الداخلية، وكذلك بسبب الاعتبارات المصرية، كان واضحاً لباراك أنه كان على القيادة الإسرائيلية أن تجرب وقف إطلاق النار من قبل الشروع في وقف إطلاق النار.

هل ستصمد التهدئة..؟ احتمالية ذلك منخفضة جدا. هناك دائما إمكانية لحدوث خلل أو حادثة، ولكن الافتراض هو أن التهدئة ستنهار، ربما خلال أشهر وربما خلال أسابيع. ولكن حتى إن حدث ذلك، فلن تخسر إسرائيل شيئا باستجابتها للمبادرة المصرية.

ولكن رئيس الوزراء السابق إيهود باراك قلق من حقيقة أن الكثيرين من أقرانه في القيادة لا يفهمون الأمور المفهومة بداهةً، بينما إسرائيل الحالية هي في نظره مكان زالت فيه الأمور البديهية. ولكن النقاش الشعبي ضحل، وهناك اعتبارات شخصية مصلحية تؤثر على التقارير الإعلامية. ومن الممكن ملاحظة أعراض حرب لبنان الثانية لدى بعض الوزراء: عدم الجدية، وعدم المسؤولية، والحماس الشكلي.. أين هي جدية يعقوف شمشون شابيرا..؟! يسأل باراك نفسه. أين رجاحة عقل فيكتور شمطوف، لو أن وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان لم يصرا على رأيهما في الأسابيع الأخيرة، لوجدت إسرائيل نفسها داخل غزة، ولتورطت الحكومة في مغامرة عسكرية جديدة متسرعة بدون أهداف محددة قابلة للتحقيق.

حرب ٢٠٠٦ مازالت تشتعل في عظام باراك. هو يعتبرها فشلاً إسرائيلياً من أكبر الإخفاقات في العقود الأخيرة، إلا أنه في النهاية الوحيد الذي يرى أنها فشل. الواقع الاستراتيجي مثير للتحدي: إيران، وحزب الله، و حماس، وعمليتان سياسيتان حساستان ومعقدتان. السنوات القادمة ستكون

من أهم السنوات في تاريخ الدولة، ولكن ما يقلق وزير الدفاع فعلا هو الطريقة التي تدار بها السياسة ووسائل الإعلام بصدد هذه التحديات.

وحسب رأيه، في الوقت الذي يقوم فيه جهاز الدفاع بعمل مثير للاهتمام، ينشغل الجهاز السياسي - الإعلامي بالتفاهات والتأويلات إلى هنا وهناك. هذا الوضع يصعب الأمور جداً على الراشدين اللذين يتحليان بالمسؤولية واللذين يحملان العبء: باراك وجابي أشكنازي.

الواقع الذي يحيط بنا، حسب اعتقاد باراك، لا يتيح لنا التصرف وكأننا نشارك في برنامج تليفزيوني. مواجهة كهذه يتوجب علينا فيها أن نعود إلى القيم الأساسية للقيادة: الاستقامة، والشجاعة، والموضوعية، والجدية.

بداية وليس نهاية

بقلم: أ. ب يهوشع
يديعوت أحرونوت ١٩/٦/٢٠٠٨

ها قد آن الأوان لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في غزة. منذ أكثر من نصف عام ومجموعة من الأشخاص العقلاء الذين يتحلون بالمسؤولية يشجعون إسرائيل على قبول هذه المبادرة والموافقة على وقف إطلاق النار، ولكن حكومة إسرائيل أصرت على عنادها.

التعليلات كانت غريبة وعجيبة مثل «هذا سيضعف أبو مازن»، وكأن وقف إطلاق النار في الجنوب هو الذي يضعف أبو مازن، وليس البناء المتواصل في المستعمرات وفي القدس الشرقية وعدم إزالة البؤر الاستيطانية غير القانونية أو «عدم اعتراف حماس بوجود دولة إسرائيل». وكأن كل وقف إطلاق النار الذي قمنا به خلال الستين عاماً الأخيرة، بما فيه مع الدول العربية ومع (م.ت.ف) في لبنان في حينه قد جرى على أساس «الاعتراف بإسرائيل»، وليس على أساس المبدأ البسيط: وقف إراقة الدماء المتبادل وغير المشروط، الذي هو مبدأ أخلاقي أساسي بالنسبة لنا طوال سنوات كثيرة.

ولكن أخيرا تغلَّب منطق الواقع على التردد والتملص والمراوغة، وتم التوقيع بالفعل على وقف إطلاق النار. وما بقي لدينا هو ألا نأسف على الزمن الضائع الذي ساده الدمار، والمعاناة التي لحقت بالجانبين.

من المهم أن نذكر مبدأ واحداً خلال حرب المائة عام مع الفلسطينيين: الإسرائيليون والفلسطينيون هم جيران. بشر سيعيشون في علاقات جوار إلى جانب بعضهم بعضا إلى الأبد. لذلك، لا تشبه الاعتبارات العسكرية في هذه الحرب تلك التي توجد بين الدول البعيدة التي تقاتل بعضها بعضاً. رواسب الدم عندنا وعندهم، بقيت في المنطقة، متغلغلة في ثنايا الذاكرة والبنى التحتية للشعبين. لذلك، يعتبر الإيقاف الفوري لإراقة الدماء أكثر ضرورة من وهم «الحسم» المطلق على المدى البعيد.

ولكن هل سيصمد وقف إطلاق النار هذا..؟ أولئك الذين عارضوه من البداية يتوقعون ويتمنون له حياة قصيرة والمترددون أيضاً لا يعلقون عليه آمالاً عظيمة. وللأسف هذا قد يحدث إذا ظل وقف إطلاق النار مسألة تقنية فقط دون أن تُبذل الجهود الخلاقة لتطويره وتوسيعه وتعميقه. وفي هذه الحالة، قد يكون فصلاً عابراً ومريراً.

لذلك، كل من خشي وعن حق من «العملية العسكرية الكبيرة» في غزة ملزم بحشد كل طاقاته من أجل ترسيخ وتعميق وقف إطلاق النار وتحويله إلى تهدئة طويلة المدى قادرة على الانخراط مع الأيام في اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية.

ما العمل..؟ أولاً، يتوجب فتح المعابر أمام المرضى والطلاب والأقارب الذين قطعت صلاتهم بسبب الإغلاق بصورة سخية. ثانياً، تحديد مخصص كمي سخي ومتزايد مع الوقت لعدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم الدخول إلى إسرائيل وربما حتى للتجمعات السكانية الزراعية الموضوعة في غلاف غزة.

العمل الفلسطيني في إسرائيل هام للجانبين، وهو أفضل من عمل العمال الأجانب القادمين من مسافات بعيدة ويعيشون هنا في نبذ وعزلة تحت التهديد المتواصل بالإبعاد والطرد. العمال الفلسطينيون يعودون في المساء إلى منازلهم ولا ينقطعون عن نسيج حياتهم الطبيعي. العمال الغزاويون المستقبليون الذين يستحقون من الناحية الأخلاقية الحصول على لقمة الخبز في إسرائيل، سيتحولون بطبيعة الحال إلى مدافعين عن وقف إطلاق النار.

يتوجب من الآن إعادة بناء المشاريع الصناعية - وربما بتمويل دولي - التي دُمِّرت بسبب الحرب، وإضفاء الشرعية عليها في نظر حماس من خلال شراكة عربية. التوقف أو التقليل قدر المستطاع من تصفيات أتباع حماس في الضفة والسماح للسلطة الفلسطينية بمعالجتهم بنفسها.

يتوجب على الجميع أن ينحازوا لاتفاق وقف إطلاق النار ليس فقط كاتفاق قانوني موقع على الورق، بل وغرسة غضة قد زرعت في الأرض، ويتوجب الحفاظ عليها وريها والدفاع عنها حتى يشتد ساعدها وتتحول إلى شجرة قوية، لا يكون من السهل اقتلاعها بصاروخ قسام.

٣

إسرائيل - سوريا

لا مجال لتقديم تنازلات فى الجولان إلا بموافقة الأغلبية

بقلم: روتى أفراهام
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/٢١

٥٧ عضو كنيست يوقعون على مشروع قانون «تحصين الجولان».. إنه مشروع القانون الذى ينص على أن تكون هناك أغلبية كبيرة تضم ٨٠ عضو كنيست حتى يمكن التنازل عن الجولان. عضو الكنيست إلياهو جباي، صاحب المبادرة يقول: «مشروع القانون سيضع حداً للفنتازيا السورية».

ردت المعارضة اليوم (٢١/٥/٢٠٠٨) «بشدة» على الأنباء التى تتردد بشأن وجود مفاوضات غير مباشرة للسلام مع سوريا، بالتوقيع على مشروع قانون «تحصين الجولان» الذى قدمه عضو الكنيست إلياهو جباى (الاتحاد القومي- المفدال). ويقضى مشروع القانون بأنه من أجل التنازل عن السيادة الإسرائيلية على الجولان، سيتطلب الأمر وجود «أغلبية كبيرة قوامها ٨٠ عضو كنيست».

ويقول جباى إن مشروع قانونه حصل على توقيع ٥٧ عضو كنيست، بما فى ذلك أعضاء كنيست من حزب رئيس الوزراء، كاديما، وشريكه فى الائتلاف حزب العمل. وأعلن جباى أن أعضاء كنيست آخرين تعهدوا بالتوقيع، مشيراً إلى أنه يتوقع جمع الأغلبية المطلوبة لتمرير القانون «والقضاء على حلم أولمرت بتسليم الجولان لسوريا».

وكما تقدم، ينص مشروع القانون على أن «هضبة الجولان تحظى بأهمية استراتيجية خاصة من قِبل دولة إسرائيل. وفضلاً عن الأهمية الاستراتيجية فى الدفاع عن الدولة، للجولان تاريخ وعلاقات قديمة مع الشعب اليهودي. يرجع الاستيطان اليهودى فى الجولان إلى فترة الأسباط، وقد استمر الاستيطان فى فترة التلمود وما بعدها». وأضاف جباي: «نحو ثلث مياه بحيرة طبرية تأتى حالياً من الجولان».

وجاء فى مشروع القانون: «المعروف أن منطقة هضبة الجولان انتقلت إلى سيطرة دولة إسرائيل بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧). وفى قانون هضبة الجولان لسنة ١٩٨١ تقرر أن تسرى قوانين الدولة الإدارية والقضائية على هذه المنطقة. هدف مشروع القانون المذكور هو الحرص على عدم اتخاذ قرارات بشأن التنازل عن أراضى فى هضبة الجولان إلا بموافقة أغلبية كبيرة مكونة من ٨٠ عضو كنيست، بسبب أهمية هضبة الجولان على مختلف الأصعدة التاريخية والأمنية والاقتصادية والقومية».

وعلى حد قوله، فإن مشروع القانون «سيضع نهاية للفنتازيا السورية. فالجولان جزء لا ينفصل عن دولة إسرائيل، ومكانتها مثل مكانة تل أبيب، وأى مدينة أخرى. لا يملك أولمرت أغلبية بين الجمهور، ولا فى الكنيست، لتسليم الجولان، والمفاوضات الجارية لا قيمة لها».

فلنقلب كل حجر

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٥/٢٢

يشعل الإعلان الرسمى الذى صدر أمس فى العواصم الثلاث، القدس ودمشق وأنقرة، بشأن بدء محادثات سلام غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية تركيا - يشعل أملا كبيراً مشوبا بريبة. فليست هذه هى المرة الأولى التى يتأجج فيها الأمل. فقد اقترب ثلاثة رؤساء حكومة على الأقل، "يتسحاق رابين"، و"بنيامين نتنياهو" و"إيهود باراك"، بقدر أو بآخر من التوصل إلى اتفاق مع سوريا وأحجموا فى اللحظة الأخيرة عن التوقيع عليه. حتى إن "رابين" أودع شروط السلام كوديعة لدى الإدارة الأمريكية، وهى وديعة ستمثل الآن تراثاً مهماً لمواصلة المحادثات.

لو أن واحداً من رؤساء الحكومة السابقين كانت لديه الجرأة للتوقيع على اتفاق مع سوريا، لكان وضع إسرائيل اليوم أفضل بشكل لا يمكن تصوره، ولكان من الممكن تجنب حرب لبنان الثانية، لأن من شأن سلام مع سوريا أن يضمن أيضاً منظومة علاقات مختلفة مع لبنان.

من الممكن أن نفترض أيضاً، بأن "حزب الله" ما كان سيصبح اليوم تنظيماً خطراً ومزوداً بالعتاد العسكري، لو أن سوريا كانت قد أوقفت دعمه. كانت الحدود الشمالية لإسرائيل ستصبح حينها حدوداً أكثر أمناً، وكان حضور إيران فى المنطقة سيتضاءل فى حالة تحقق السلام مع حليفتها.. كذلك نعتقد أن علاقات إسرائيل مع العالم العربى كانت ستتحسن حال توقيع اتفاق مع دولة عربية مهمة أخرى.

رغم التأخير الملحوظ سنحت إذاً الآن فرصة تاريخية أخرى لرئيس الحكومة الإسرائيلية وأعضاء حكومته، لمحاولة تحدى تصريحات سوريا الدائمة عن السلام منذ فترة كبيرة. يرأس الحكومة الإسرائيلية الآن إنسان، غارق فى تحقيقات جنائية وخاضع لشبهات خطيرة للغاية.. وأغلب الظن أن هذه حيلة تستهدف إنقاذ "إيهود أولمرت" من شبكة التحقيقات، وهو الظن الذى ردده بالأمس ساسة يمينيون ويساريون.

ورغم ذلك، لا ينبغى تبديد هذه اللحظة المواتية.. فمهما تكن دوافع "أولمرت"، لا ينبغى تفويت الفرص التاريخية. أيضا إذا أعطى رئيس الحكومة الاتفاق دفعة، مثلما يفعل الآن، واضطر إلى الاعتزال فى القريب بسبب ورطاته الشخصية، فإنه يستطيع، عندئذ أيضاً، أن يقدم إسهاماً يصعب المبالغة فى أهميته، وستكون لخلفائه مهمة إتمام العمل.

ينبغى على "أولمرت" أن يفعل كل شىء من أجل دفع السلام طالما يشغل منصبه، وينبغى على الجمهور أن يشجعه وأن يحثه.. وفى هذا السياق، من الجدير بنا أن نذكر بأن "أولمرت" قد شرع فى مبادرة السلام قبل قضية المظاريف بكثير. فقد بدأت المحادثات غير المباشرة مع سوريا بوساطة الأتراك فى نوفمبر ٢٠٠٧، بعد زيارة رئيس الحكومة لأنقرة، ولم يكن أحد وقتها قد سمع ما قاله "موشيه تالانسكي"، ولم يواجه رئيس الحكومة آنذاك القضية الأخطر التى يواجهها اليوم.

منذ ذلك الوقت تواصلت الاتصالات بشكل مستمر، إلى أن نضجت الآن وصار من الممكن الإعلان عنها بشكل رسمي، فى الوقت الذى يوجد فيه المتفاوضان "يورام توربوفيتش" و"شالوم تورجان" فى ذروة المحادثات فى اسطنبول. هذه هى اللحظة لنقول لأولمرت: "اقلب كل حجر. ولتستمر التحقيقات وكأنه لا توجد محادثات سلام، ولتستمر محادثات السلام وكأنه لا توجد تحقيقات".

سلام مع سوريا..؟ تقريباً، دائماً تقريباً

بقلم: عامير رابوبورت
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٥/٢٤

كى نحاول أن نفهم ما هى فرصة التوصل إلى اتفاق مع سوريا – لو كانت هذه الفرصة قائمة أصلا – يجب أن نعود إلى الجولات السابقة للمفاوضات، فقد جرت جميعا فى عهد حافظ الأسد، والد الرئيس السورى الحالي. ودائما كان يبدو أن الاتفاق قد أصبح فى متناول اليد، ولكن فى كل مرة يُحجب من جديد.

بالإجماع يقول اللواء احتياط عضو الكنيست دانى ياتوم، ورئيس فرع الأبحاث بالموساد سابقا البروفيسور عوزى آراد: "إن الفشل فى المفاوضات نبع أيضا من أخطاء إسرائيلية وأمريكية خطيرة". لقد كان الاثنان على إطلاع قريب من الاتصالات مع السوريين، حيث كان ياتوم شريكا نشطا فى المحادثات التى جرت بين إسرائيل وسوريا من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠، فى البداية كسكرتير لرابين وبيريس، ثم كرئيس للموساد فى عهد بنيامين نتنياهو، وأخيرا كرئيس للهيئة السياسية الأمنية فى عهد إيهود باراك.. أما آراد فقد أدار المفاوضات مع السوريين بشكل شخصى فى عهد نتنياهو كمستشاره السياسي، وكلاهما يرتاب فى فرص نجاح هذه الجولة.

*** رابين: الوديعة والغضب:**

كان أساس محادثات السلام فى عهد إسحاق رابين كرئيس للوزراء هو مؤتمر مدريد، الذى عقد فى عام ١٩٩١، خلال عهد إسحاق شامير.. يقول ياتوم: "لقد أدار رابين طيب الذكر، الاتصالات مع السوريين بالتوازى مع قنوات المحادثات مع الفلسطينيين والأردن. كان موقف رابين أنه يجب خوض المفاوضات مع السوريين على أساس أربع أقدام: الحدود، والأمن، والتطبيع، وجدول زمني". وأضاف ياتوم: "كنت مع باراك وشاحاك، عندما كانا رئيسا أركان، فى اللقاءات التى عقدت مع الشهابي. وكانت هذه المفاوضات مباشرة تماما، ولكن رابين لم يمنحنا تفويضا لبحث موضوع الحدود، بزعم أن هذا الموضوع يجب أن يسوى بين الزعماء، أى بينه وبين حافظ الأسد. ومن جانبهم، طالب السوريون بالانسحاب الفورى إلى خطوط ١٩٦٧".

وكان هناك بالطبع موضوع "الوديعة" الشهير الذى قدمه رابين للولايات المتحدة. ويعتقد كل من تابع المفاوضات فى حلقاتها الأولى، أن ما حدث كان خطأ خطيرا. لقد وعد رابين وارين كريستوفر بالانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧، وأسرع الأمريكيون بإبلاغ السوريين بذلك. ويقول ياتوم: "لم يتعهد رابين بالانسحاب من هضبة الجولان بلا شروط وإنما فى حالة أن يستجيب السوريون لقائمة مطالبنا فى قضايا التطبيع والترتيبات الأمنية، وأن يظل خط مياه بحيرة طبرية فى حوزتنا.. ولكن كريستوفر اتخذ خطوة للأمام وقال: 'إننى أفهم من الإسرائيليين أنهم سوف ينسحبون إلى خطوط ١٩٦٧ لو وافقتم على كل مطالبهم'. وهو قد أخطأ فى ذلك. فى هذه المرحلة اكتشفنا أن كريستوفر ينوى أن ينقل للسوريين الوديعة بصورة مكتوبة أيضا، وقد غضب رابين من ذلك جدا. لقد غضب فعلا وصاح واتصل بكريستوفر، وبذلك أوقف العملية".

فى جميع الأحوال، قرر حافظ الأسد تعليق المحادثات مع إسرائيل بعد لقاءات رئيسى الأركان. ولكن الأمريكيين لم ييأسوا. يقول ياتوم إنه فى أكتوبر ١٩٩٥، قبل أسبوعين من مقتل إسحاق رابين وصل آنذاك إلى إسرائيل كل من دينيس روس ومارتن إنديك، اللذان شاركا أيضا فى الوساطة بعد لقاء مع الأسد فى الأردن، وقالا إنه قد غيَّر موقفه، وإنه مستعد لاستئناف المفاوضات.

وقالا إن الأسد ينوى هذه المرة أن يسير فى العملية حتى النهاية. وقالا لرابين إن الأسد يريد السلام، وهيا نتحاور. وافق رابين مبدئيا على استئناف المحادثات، ولكنه طلب أن يتم ذلك فى يناير ١٩٩٦ فقط، بعد أن يمرر مشروع الميزانية ويستقر الائتلاف.. ولكن عندئذ كان قد تم اغتياله".

*** بيريس- فرصة حقيقية للسلام:**

بعد اغتيال رابين – يستطرد ياتوم – قام رئيس الوزراء شمعون بيريس بإعطاء دفعة خاصة لمحادثات السلام مع السوريين. ويقول ياتوم: "رغم أنه عمل وزيرا للخارجية تحت رئاسة رابين، قال بيريس إنه فوجئ تماما بالوديعة. بعد أن أوضحت له أن هذا ليس فقط تعهدا إسرائيليا بل أيضا شرطا للسوريين، تبنى بيريس الوديعة، وعلى هذا الأساس عُدنا إلى المحادثات، وهذه المرة كان فى مقاطعة واى ريفر".

ترأس أورى سابير وفد المحادثات وترأس المجموعة السورية وليد المعلم، وكان وقتها سفير سوريا لدى واشنطن، وهو يشغل حاليا منصب وزير الخارجية السوري، والذى سارع أيضا هذا الأسبوع وزعم أن إسرائيل تعهدت بالعودة إلى خطوط ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات. وعن انطباعه يقول ياتوم: "المعلم شخص ذكى وغير مندفع، وقد حكى لنا أنه فى شبابه كان ضابطا صغيرا خدم فى هضبة الجولان، وأنه من

أكثر الملتزمين فى سوريا بعملية السلام: "فى تقديرى كانت هناك فرصة حقيقية للسلام سواء فى عهد رابين أو فى عهد بيريس كرئيس للوزراء، لقد حدث تقدم كبير جدا فى قضايا التطبيع لدرجة الحديث عن ربط شبكات الكهرباء والطرق وانتقال السلع والأفراد. فى المقابل، كان هناك تقدم معين فى مسائل الأمن وظل الجدل حول موضوع الجداول الزمنية".

أيا كان، فقد جنحت المحادثات مع السوريين فى مارس ١٩٩٦ عقب موجة العمليات الانتحارية فى أنحاء إسرائيل، انتقاما من حماس لاغتيال "المهندس" يحيى عياش. ويذكر ياتوم أن "شمعون بيريس طلب من السوريين إدانة العمليات، ولما رفضوا استدعى الوفود إلى إسرائيل". عندئذ أجرى بيريس انتخابات مبكرة فى مايو ١٩٩٦، وخسر رئاسة الحكومة أمام نتنياهو.

*** السوريون تخوفوا من الاتصالات السرية:**

عندما كان نتنياهو رئيسا للحكومة، كان دانى ياتوم رئيسا للموساد، ويقول: "أرسلنى بيبى إلى فندق فى واشنطن لإجراء اتصالات مع السوريين بوساطة من مارتن إنديك ودينيس روس". وقد تلقى وليد المعلم الرسائل غير المباشرة لياتوم والعكس حدث.

عندئذ، كانت قلة ضئيلة من الأفراد على علم بهذه الاتصالات، منهم رئيس الأركان شاحاك وشاؤول موفاز، الذى كان رئيس فرع التخطيط بالجيش آنذاك. ويقول ياتوم: "أتذكر أنه بعد الاتصالات عدت إلى بيبى حاملا تقارير متفائلة جدا، ولكن الموضوع كله توقف لأن السوريين تخوفوا جدا من الاتصالات السرية".

ويحكى عوزى آراد عن المفاوضات الرئيسية التى دارت مع السوريين بوساطة رجل الأعمال اليهودى الأمريكى رون لاودر.. وبنظرة إلى الوراء، يقول آراد: "كان أسلوب نتنياهو مختلفا تماما عن أسلوب من سبقوه. فى الشهور الأولى بعد انتخابه طلب من وارين كريستوفر، وكان لا يزال وزيرا للخارجية الأمريكية، أن يعيد لإسرائيل الوديعة حتى لا يكون هناك حتى مجرد إحساس سورى بأن إسرائيل على استعداد للانسحاب من هضبة الجولان، وقد أدرك كريستوفر – وهو فى الأساس رجل قانون – أن هذا من حق إسرائيل".

كان آراد لا يزال فى الموساد فى بداية ولاية نتنياهو، وخلالها تولى منصب مستشاره السياسي.. وقد اقترح د. أورى جولد، أحد مساعدى نتنياهو، أن نعيد إلى النور الخطاب الذى كتبه الرئيس الأمريكى جيرالد فورد، إلى رئيس الوزراء رابين عام ١٩٧٥، والذى مفاده أن الولايات المتحدة سوف تبدى تفهما لاحتياج إسرائيل الاستراتيجى بالبقاء فى هضبة الجولان.. ويقول: "أراد السوريون مواصلة المحادثات مع إسرائيل من النقطة التى توقفت عندها، ولم يكن نتنياهو مستعدا لأن يقبل التنازلات ببساطة. وهذا هو السبب الذى لم يجعل المحادثات فعلية مع السوريين بين ١٩٩٦ و١٩٩٨. فى يونيو – يوليو ١٩٩٨ استسلم السوريون وقالوا: 'حسنا، هناك مجال للحوار'. ويبدو أن الأسد قد أدرك أن هناك اتفاق إسرائيلى – فلسطينى فى الطريق للتوقيع فى مقاطعة واى ريفر، وهو ما سيضعه فى المؤخرة، وأنه فى غروب عهده، وأن وقته محدود. على هذا الأساس، تقرر إرسال رون لاودر إلى دمشق لجس النبض".

*** نتنياهو – المعركة حول الحرمون:**

يقول آراد إن لاودر تنقل نحو ثماني أو تسع مرات بين العاصمتين القدس ودمشق، ويقول: "قرر نتنياهو أن يضع المطلب الإسرائيلى بالوجود على جبل الحرمون (جبل الشيخ) حتى بعد اتفاق السلام على رأس ترتيب الأفضليات، حتى يوعز بذلك أن القضايا الأمنية أهم لنا من أى شيء، ولن تكون هناك عودة إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧.. فى البداية غضب الأسد وعارض بشدة الحديث عن ذلك. قال لاودر أن الاتفاق سيكون أو لا يكون بسبب هذا الموضوع، عندئذ بدأ الأسد يستغرب، وأعطى موافقة سورية لوجود إسرائيلى على الحرمون. عندئذ دار الحديث حول تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى عامة خلال ثلاث سنوات، وبعدها يظل الإسرائيليون على الحرمون لمدة عشرين عاما، حتى ولو بزى مدنى وليس عسكريا. وقد أوضح لاودر فى حينه أن إسرائيل ستبقى تحت سيطرتها جزءا مساحته بضعة أميال من طبرية فى اتجاه مرتفعات هضبة الجولان. وعندما طلب الأسد الإطلاع على خرائط ولم يعد إليه لاودر حاملا خرائط، توقفت هذه المفاوضات".

فى موضوع التنازلات التى وافق أو لم يوافق عليها نتنياهو للسوريين، يقول دانى ياتوم: "كرئيس للموساد لم أعلم بقناة المحادثات التى أجراها رون لاودر عندما حل باراك مكان نتنياهو، وتوليت أنا رئاسة الهيئة السياسية الأمنية التابعة له، أجريت محادثة متحفظة مع عوزى آراد لم يقل لى خلالها كلمة واحدة عن المفاوضات تلك. وفيما بعد تلقينا تقريرا من الأمريكيين فهمت منه أن نتنياهو وافق على الانسحاب من هضبة الجولان، أى من كل هضبة الجولان".

ومازال آراد مُصِراً: "لم تكن هناك موافقة على الانسحاب من كل الجولان بأى شكل ما". وقال إنه سلم ملخصا مرتبا عن كل الملف السورى إلى العميد تسيفى شتاوبر الذى كان المستشار السياسى لباراك فى وجود ياتوم.

*** باراك – ذروة غير مسبوقة:**

فى عهد إيهود باراك كرئيس للحكومة، أخذت المفاوضات مع السوريين قوة دفع مرة أخرى، حيث وصلت الاتصالات الإسرائيلية – السورية إلى ذروة غير مسبوقة فى قمة "بلير

هاوس"، وهى الاستراحة الرسمية للرؤساء الأمريكيين بواشنطن، بين وزير الخارجية السورى فاروق الشرع وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك. ويحكى ياتوم: "هناك من اعتقدوا أنه إذا لم يحضر الأسد، كذلك لا يجب أن يحضر إيهود باراك اللقاء، وإنما يحضره مستوى مواز للشرع، ولكنني أعتقد أن باراك كان يجب أن يكون هناك فى محاولة لإنهاء الأمور".

ورغم أن لقاء بلير هاوس قد دار على أعلى المستويات، إلا أنه انتهى إلى لا شيء. ويذكر ياتوم أنه "تم الاتفاق هناك على أنه مع انتهاء اللقاء سوف تصدر بيانات قصيرة إلى وسائل الإعلام بدون أن يهاجم أحد الآخر، وهذا ما حدث فى كلام باراك وكلينتون.. ولكن عندما تحدث الشرع أذهلنا بكلمات مسيئة، وكان من بين ما قاله، إن إسرائيل هى دولة عدوانية واتهمها بأنها لا تريد السلام. ورغم أن كلينتون غضب منه للغاية، إلا أنه تم الاتفاق على أن تستأنف المحادثات فى مقاطعة شبردستاون بولاية فيرجينيا".

دارت جولة المحادثات الأخيرة بين إسرائيل وسوريا - وحتى صدور البيان الدراماتيكى هذا الأسبوع - فى بداية الألفية الثانية، فى يناير ٢٠٠٠، واستمرت لمدة أسبوع، ومرة أخرى ترأس الوفود إيهود باراك وفاروق الشرع، ويتذكر ياتوم: "أهم ما ميَّز محادثات شبردستاون هو تصرف وزير الخارجية الحالي، وليد المعلم، الذى لم يعد ودودا مثل اللقاءات السابقة، ويبدو أنه تلقى تعليمات عليا بذلك. ففجأة لم يعد مستعدا لإلقاء التحية أو المصافحة وكان يمر أمامى وكأننى شبح. دارت المحادثات فى مبنى من طابقين، كل وفد حصل على طابقه. فى نهاية الأمر كان الاتفاق على أن تستأنف المفاوضات بعد أحد عشر يوما من جولة شبردستاون، ولكن بعد يوم أو اثنين من عودتنا من هناك نشرت صحيفة هاآرتس مسودة الاتفاق الذى طرحه الأمريكيون على الأطراف، وتسبب هذا الأمر فى إحراج السوريين فقاموا بتعليق المحادثات".

وطبقا لشهادة ياتوم، فى نهاية الأمر غيَّر باراك من أسلوبه ووافق على الحديث عن قضية الحدود بدون التوازى مع الموضوعات الأخرى والانسحاب فعليا إلى حدود ١٩٦٧. هذا ما حدث عند المحاولة الجادة الأخيرة حتى الآن لتحقيق سلام بين إسرائيل وسوريا، فى لقاء بين الرئيس كلينتون والرئيس حافظ الأسد، الذى عقد فى جنيف فى مارس ٢٠٠٠.

*** طفرة فى لقاء الكبار فقط:**

يقول ياتوم: "لقد حاول باراك تحقيق عملية سياسية مع سوريا وأقنع كلينتون أنه يمكن أن تحدث طفرة فى لقاء الكبار فقط. وتحسبا للقاء وعلى مدى ليال طويلة وضعنا أنا ومارتن إنديك (الذى كان سفيرا للولايات المتحدة فى إسرائيل آنذاك) خريطة تعتمد على التصوير الجوي لبلورة عرض لا يستطيع السوريون رفضه. أطلعنا معا أيضا على الصور الجوية القديمة وعلى الخرائط. حددنا بخط دقيق بالضبط أين كانت تقع خمس قرى للصيادين السوريين فى شمال طبرية حتى عام ١٩٦٧، حتى لا يستطيع الأسد أن يزعم أنه لم يحصل على الأرض حتى آخر متر. ولم يتضمن الخط الذى رسمناه أى وجود للسوريين حتى خط طبرية، وذلك لأن خط الساحل تراجع مع الوقت. ولكن حتى يستطيع السوريون أن يقولوا إنهم يدلون بأقدامهم فى طبرية وضعنا أفكارا إبداعية مثل حفر قناة تجلب المياه من طبرية إلى بحيرة جديدة فى الجانب السوري". ويقول ياتوم إن الأسد ذهب إلى لقاء كلينتون فى جنيف مع هذه الخرائط. وقد وصل الأسد بطائرة مليئة بالخبراء، كثيرون منهم أطباء لأنه كان مريض جدا.

يقول ياتوم: "لقد كان واثقا من أنه لو وصل هو وكلينتون إلى جنيف فهذا من أجل إنهاء الأمور. ولكننا علمنا فيما بعد أن كلينتون ارتكب خطأ كبيرا هدم كل شيء.. فبدلا من أن يقول للأسد إنه موافق على اقتراح بعودة إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، قال: 'هناك اقتراح أمريكي وأنا واثق عن اعتقاد شديد جدا أن إسرائيل سوف تقبله'.. إلى الآن كانت الأمور وفقا للاتفاق المسبق، ولكن الخطأ الخطير حدث عندما أضاف كلينتون: 'وفقا لهذا الاقتراح، تعود سوريا إلى خطوط ١٩٦٧ تماما تقريبا'. عندما سمع الأسد كلمة تقريبا انتفض وسأل: 'ماذا..؟ ألن أحصل على كل الجولان..؟' فأصاب كلينتون الخرس وانهار اللقاء بعد خمس دقائق، ولم يكن الأسد مستعد حتى لأن ينظر إلى الخريطة التى أحضرها كلينتون معه".

*** أولمرت- يعيد إحياء "الوديعة":**

فى عهد آريئيل شارون كرئيس للحكومة لم يتم طرح موضوع المفاوضات مع سوريا عامة وإنما فقط التصدى للإرهاب الفلسطينى وبعد ذلك فك الارتباط.

هل عاد أولمرت وأحيا "وديعة" رابين كشرط للمحادثات مع السوريين التى استؤنفت هذا الأسبوع..؟ لم يعد ياتوم متداخلا بشكل مباشر فى المفاوضات مع السوريين، ولذلك - حسب كلامه - ليس لديه ردا على ذلك.. ويعتقد عوزى آراد أن الرد إيجابي. يقول آراد: "لقد تغيرت المنطقة خلال السنوات الماضية. حتى طبيعة الحكم السورى تغيرت، نظام بشار غير متشابه مع سياسة الأب حافظ، والعنصر الثالث الذى تغير هو طابع التحالف الإيرانى - السورى والعلاقة بين سوريا وحزب الله. وفى تلك الأثناء، انسحبت إسرائيل من لبنان وفى حرب لبنان، الثانية ضعف الردع فى مواجهة سوريا. فى نظر السوريين تعيش إسرائيل فى أزمة، وهم يقولون لأنفسهم، سوف يقدم لنا الإسرائيليون على طبق من فضة كل ما لم نستطع الحصول عليه منذ ١٥ عاما، ولا

يتوقعوا منا أن نبتعد عن إيران. فى اعتقادى أن الاتصالات لن تسفر عن شيء، وسوف يفشل الموضوع".

ومن جانبه يقول ياتوم: "لقد ضيعنا سنوات فى المفاوضات مع السوريين، ويجب الحفاظ على معايير محددة فى الاتصالات التى استؤنفت، ولكننى مازلت مؤمنا بأن هناك مصلحة أساسية للشعبين فى تحقيق السلام، أنا مع الاتجاه القائل إن بشار الأسد مهتم حقا بالسلام مع إسرائيل، مثل والده، وأنه أثبت أنه يمسك الأمور بقوة فى سوريا منذ سبع سنوات، ويمكن أن يؤدى الدور.. وفى مقابل ذلك، لدى شك كبير فى رغبة السوريين حقا فى إحراز تقدم فى أى عملية سلام طالما أن إيهود أولمرت هو رئيس الحكومة، ونفس الشك فى الرغبة السورية قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة".

الجولان والسلام وخبراء الشئون السورية

بقلم: موردخاى كيدار (*)

المصدر: www.nfc.co.il

٢٠٠٨/٥/٢٤

تتعالى كل بضعة أشهر أصوات "خبراء الشئون السورية" (من بينهم أشخاص شاركوا فى حروب إسرائيل دفاعا عن الجولان) الداعية للإسراع بإعادة الهضبة إلى سوريا اعتقادا بأن السلام الذى سينشأ عن هذه الخطوة كفيل بمنع الحرب القادمة التى ستكون حرب صواريخ على الجبهة الداخلية، وبأنها ستفك ارتباط سوريا بإيران، وستدفع دمشق إلى تخفيف حزب الله وطرد القيادات الإرهابية من أراضيها.

ويؤكد "خبراء الشئون السورية" أن الأسد يريد الاندماج فى العالم المتقدم، والتمتع بمكاسب العولمة، وتحسين الوضع الاقتصادى لبلاده، وأن كل هذا سيتأتى إذا صنع سلاما مع إسرائيل.

ويسوق هؤلاء الخبراء ادعاء آخر مفاده أن السلام مع سوريا سيحطم السد الذى يقف فى طريق السلام بين إسرائيل وسائر الدول العربية، وسيؤدى إلى التطبيع بيننا وبين جيراننا. كما أنه بمجرد أن يرى الفلسطينيون السلام بين إسرائيل وسوريا، سيسارعون بقبول شروط إسرائيل كى لا يبقوا فى المؤخرة. ولكن الأمر الوحيد الذى يفصلنا عن هذا العالم الوردى - حسبما يراه هؤلاء "الخبراء" - هو إصرار وتعنت عدد من أنصار اليمين المتطرف لدينا على التمسك بالجولان.

إن مشكلة بعض هؤلاء "الخبراء" هى أنهم لا يعرفون اللغة العربية، ولا يفهمون طبيعة الساحة الداخلية فى سوريا، التى يصعب فهمها حتى على السوريين أنفسهم. بعض "خبراء التنازل عن الجولان"، تربطهم أو كانت تربطهم، فى وقت ما علاقة من نوع ما مع سفراء سوريا فى بعض العواصم، وهم على ثقة بأن ما قاله لهم هؤلاء السفراء قبل عام أو عامين قد جاء مباشرة من مراكز صنع القرار فى سوريا. ولكنهم لا يعرفون أن ما يقوله سفير فى الصباح قد يتغير غدا إن لم يكن فى مساء نفس اليوم، وأن ما يقوله لشخصية إسرائيلية قد يكون أحيانا لجس النبض ليس أكثر. وعلى الفور، يهرول هؤلاء "الخبراء" لإبلاغ الشعب بصوت السلام القادم من اتجاه سوريا.

وهم يلقون على أسماعنا تعويذة: "الأسد لن يقبل بأقل مما قبل به السادات، أى استرداد الجولان كاملة، ولذا فإن الثمن معروف للجميع". يسمع السوريون هذه الأصوات جيدا، وهذا هو السبب فى أنهم لا يتنازلون عن سنتيمتر واحد من الجولان، إذ يقولون لأنفسهم: "إذا كان الإسرائيليون أنفسهم يقولون هذا، فلما نطالب بأقل من ذلك..؟" وهكذا نجد أن الفم الكبير لهؤلاء "الخبراء" يرفع الثمن الذى ستضطر إسرائيل لدفعه مقابل السلام مع سوريا.

*** المقارنة المصرية:**

لقد نسى المروجون لشعار "الأسد لن يقبل بأقل مما قبل به السادات" أن السادات صنع السلام مع إسرائيل ليس لأنه أصبح فجأة من أصدقاء الشعب الإسرائيلى وإنما لأنه أدرك أن السلام مع إسرائيل خطوة مهمة فى مسيرة طويلة وعميقة تهدف إلى إبعاد مصر عن الكتلة السوفيتية وتحويل الدفة السياسية والاقتصادية والعسكرية باتجاه الغرب. فالسلام

مع إسرائيل كان الشرط الذى وضعته البنوك الأوروبية و الدولية أمام السادات للحصول على استثمارات وقروض، ولذا فقد اعتمد السلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩ على الاحتياجات الاقتصادية الحيوية لمصر.

إن احتياجات مصر المتزايدة لأكسجين مالى غربى هو الدعامة الرئيسية للسلام مع إسرائيل. ولولا الدعم الاقتصادى لمصر، لهددت مظاهرات الخبز استقرار النظام فى هذه الدولة.

ولكن سوريا ليست مصر، فمنذ عام ١٩٨٢، لم يعد النظام السورى مهددا من جانب الإخوان المسلمين كالتهديد الذى يمثلونه للنظام المصري. فالإخوان المسلمون فى مصر يشكلون خمس أعضاء البرلمان ولديهم وجود ملحوظ فى الشارع المصري، بينما الإخوان المسلمين فى سوريا يرقدون منذ مطلع عقد الثمانينيات فى المقابر الجماعية المحيطة بسجن تدمر، أما الأحياء منهم فيعيشون فى لندن وألمانيا وكل مكان فى العالم - ما عدا سوريا.

*** إيران:**

لا يرى النظام السورى ضرورة فى الابتعاد عن إيران والتقارب مع الغرب كما فعل السادات فى حينه مع الاتحاد السوفيتي. بل العكس هو صحيح، إذ أن تبنى قيم الديموقراطية والعولمة والرأسمالية الغربية ستضع النظام السورى أمام مخاطر هو فى غنى عنها اليوم. النظام السورى لا يريد الاحتكاك مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية التى ستلفت نظره طوال الوقت لأوضاع حقوق الإنسان والحريات السياسية فى سوريا. أما إيران فى المقابل، فإنها لا تضيق على السوريين فى هذه الأمور "التافهة". فما الذى يجبره إذاً على اللجوء إلى الغرب..؟!.

كما أن الابتعاد عن إيران يعنى للسوريين التنازل عن المعونات الإيرانية السخية - النفط، والمال، وتمويل المشروعات، واستيراد السلاح من روسيا وكوريا الشمالية، والأهم من ذلك كله المخاطرة بسحب الاعتراف الشيعى بشرعية الطائفة العلوية. كما أن الظهر الإيرانى الذى تستند إليه سوريا منذ بضع سنوات يتيح لها تحدى هيمنة السعودية على السياسة العربية، وبدون إيران ستعود سوريا لحجمها الطبيعى - الضئيل - وسيضطر الأسد الصغير إلى الخضوع لإملاءات ملك السعودية، والرئيس المصرى حسنى مبارك.

وطالما ظلت إيران على نهجها الحالي، فسوف تعمل بدأب على عرقلة أى مسيرة سلمية بين إسرائيل وجيرانها. وحتى إذا قررت سوريا استبدال تحالفها مع إيران بتحالف مع إسرائيل والغرب، فسوف يقوم آيات الله بإدراجها فى بنك الأهداف لـ"تصدير الثورة" الإيرانية. فخلافا للولايات المتحدة وأوروبا الذين ينقصهم العزم والتصميم، لا تعرف إيران قيودا أو كوابح فى الوسائل التى تستخدمها لفرض أجندتها على الآخرين، وانظروا إلى العراق ولبنان وحماس. خشية النظام السورى من سخط الإيرانيين فى حالة خيانته لهم تفوق بكثير ثقته فى الاعتماد على الغرب الواهن الضعيف.

*** لبنان:**

أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت سوريا إلى الرضوخ للضغوط الدولية وسحب جيشها من لبنان عام ٢٠٠٥، هو تأكدها من أنه حتى بدون جيش، فلديها ما يكفى من "الأصدقاء" فى بلاد الأرز، وعلى رأسهم حزب الله. كل من يفهم "العقلية" السورية، يعرف أن السيطرة على لبنان تكاد تقترب فى أهميتها بالنسبة للنظام السورى من السيطرة على سوريا نفسها، وأنه ليس هناك أى وجه للمقارنة بين الرغبة السورية فى استعادة هضبة الجولان، والأهمية التى تعزوها دمشق للسيطرة على لبنان بواسطة حزب الله. فالتخلى عن حزب الله يعنى خضوعه التام لسيطرة إيران وكفه عن تمثيل المصالح السورية التى لا تتساوق دائما مع تلك الإيرانية.

سوريا ليست معنية بتغيير قواعد اللعبة فى لبنان، وهى لا ترغب فى نبذ حزب الله باسم السلام مع إسرائيل لأنها تعلم تمام العلم أنه قد يستولى فى هذه الحالة على بلاد الأرز. وعلاوة على ذلك، فقد انتهكت سوريا القرار رقم ١٧٠١ وهرَّبت لحزب الله آلاف الصواريخ، فهل يضمن لنا هؤلاء "الخبراء فى الشئون السورية" ألا يتعامل السوريون مع اتفاق السلام معنا بنفس طريقة تعاملهم مع قرار مجلس الأمن..؟ وهل لديهم ضمانات بأن تكون العقوبات التى سنفرضها عليهم فى حالة "السلام" أشد قسوة من العقوبات التى يستطيع مجلس الأمن فرضها عليهم بسبب انتهاك قراره رقم ١٧٠١..؟ وهل لدينا من يثق عموما فى السوريين..؟.

*** اللاجئون الفلسطينيون فى سوريا:**

يعيش فى سوريا ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، معظمهم وُلدوا فى سوريا للاجئى ١٩٤٨. وبحسب السوريين، يسرى عليهم جميعا حق العودة إلى طبرية وصفد وحيفا وعكا. لقد وصف السوريون العاهل الأردنى الملك حسين بـ"الخائن" لأنه أبرم اتفاق سلام مع إسرائيل دون التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين فى الأردن، ولذا ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن السوريين - فرسان القومية العربية - سيتنازلون عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين فى سوريا إلى ديارهم داخل إسرائيل. وقد يحتفظ السوريون بهذه الورقة إلى أن تنسحب إسرائيل من مرتفعات الجولان "لإشهارها" من أجل عرقلة المسيرة السلمية بعد أن تدفع إسرائيل "الثمن" كاملا.

فهل لدى "خبراء الشئون السورية" لدينا تعهداً سورياً بعدم حدوث هذا السيناريو..؟ السوريون أنفسهم يؤكدون

أنهم لن يتنازلوا عن "حقوق الفلسطينيين"، وليس لهذا المصطلح دلالة أخرى إلا حق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم والحصول على تعويضات عن عشرات السنين من المعاناة والنفي. وللتأكد من أن إسرائيل ستستوعب فعلا اللاجئين الفلسطينيين، ستُبقى دمشق على قيادات حماس، والجهاد الإسلامى ومنظمات الرفض الأخرى فى دمشق بزعم أنه إذا كانت إسرائيل تريد عدم بقائهم فى العاصمة السورية، فعليها أن تعيدهم إلى إسرائيل - إلى ديارهم التى نُهبت عام ١٩٤٨ فى طبرية وصفد وحيفا. فهل لدى أحد ضمانة بألا يحدث هذا..؟!.

*** على الصعيد الداخلي:**

خلافا لما يعتقدونه لدينا، ليس لدى النظام السورى أى نية فى الانضمام إلى ثورة الاتصالات والعولمة والتكنولوجيا المتقدمة، وذلك لأن الصناعة السورية توقفت عند السبعينيات، والفساد الاقتصادى المؤسسى (الذى يطلقون عليه بيروقراطية) يقف حائلا أمام المشروعات الخاصة التى تنتهج قواعد السوق العالمية. فالأسر الحاكمة، أسرتى الأسد ومخلوف، لن تتخلى عن احتكاراتها التى تمثل بالنسبة لها دجاجة تبيض ذهبا. كما أن الإنترنت يعتبر فى سوريا تهديدا للنظام يفوق فى خطورته الانفتاح أمام الأسواق الأجنبية، أما الديموقراطية فهى الكابوس الدائم للنظام السورى منذ وصول حزب البعث إلى السلطة قبل ٥٤ عاما. وفى الآونة الأخيرة، تزايدت الاعتقالات ضد المطالبين بالديموقراطية، لدرجة أنها طالت نواباً فى البرلمان. والسوريون الذين نشروا على الإنترنت مواداً لا تروق النظام، قدموا للمحاكمة وسُجنوا.

حالة الحرب مع إسرائيل والجولان المحتل كانت ولا تزال الذريعة السورية الرئيسية فى قمع الحريات السياسية فى سوريا، وتكميم أفواه معارضى النظام، وإخضاع وسائل الإعلام لرقابة مشددة، وسجن دعاة حقوق الإنسان، وتصفية المعارضين السياسيين فى الداخل. كما أن حالة الحرب الدائمة تتيح للرئيس السورى استفتاء الشعب كل سبع سنوات على تجديد فترة ولايته كمرشح وحيد سيفوز بنسبة ٩٩٪، حيث لا يمكن فى أوقات الحرب، بحسب الناطقين السوريين، التحول إلى النظام الديموقراطى الذى سيقضى على التفاف الشعب حول الزعيم الواحد والأوحد والمتفرد.

صحيح أن "تحرير" الجولان سيمنح النظام السورى الشرعية المفقودة، ولكن السلام مع إسرائيل سينهى حالة الحرب، وسيضع حدا للمزايا التى يوفرها هذا الوضع للنظام. يعرف الأسد وحاشيته ذلك جيدا، ولذلك لا أعتقد أنهم يريدون السلام مع إسرائيل فعلا. إنهم يريدون الجولان، ولكن استقرار النظام يهمهم أكثر من السلام ومن الجولان معا. وحالة الحرب - حتى وإن كانت حالة ساكنة - تمنحهم مزايا لن يحصلوا عليها فى وقت السلم.

*** إسرائيل والعالم العربي:**

السبب الرئيسى فى كراهية السعوديين والمصريين لنا هو أن الدين الإسلامى لا يحب اليهود. والسلام بين سوريا وإسرائيل لن يغير نظرة المسلمين التقليدية لإسرائيل: نبتة غربية غُرست كالسكين فى قلب الأمة العربية بأيدى الاستعمار البريطاني. كما أن الفلسطينيين، خاصة حماس، لن يتنازلوا عن تحرير فلسطين من البحر حتى النهر. وحتى إذا قرر السوريون الدخول فى سلام معنا، والابتعاد عن حزب الله، وخيانة الفلسطينيين، فحينها ستساعد إيران حماس فى فضح الخونة السوريين الذى باعوا القضية الفلسطينية كى يستردوا الجولان. هذا ما سيحدث، إلا إذا عقدنا سلاما مع إيران أيضاً..!!.

*** الخلاصة:**

لست معارضا للسلام مع سوريا. وبشكل مبدئي، لست معارضا للتنازل عن الجولان، ولكننى أعارض النهج السائد لدينا بأن التنازل عن الجولان فقط سيحقق كل أحلامنا فى سلام حقيقى مع سوريا. فأنا أرى أن التنازل عن الجولان فى حد ذاته لن يسفر عن أى نتيجة إلا إذا كان جزءاً من تحول شامل فى السياسة السورية، وفى تعامل سوريا مع الغرب، وإيران، ولبنان، والفلسطينيين والعالم العربي. كما أن تغير الوضع الداخلى فى سوريا باتجاه المصالحة بين النظام ومواطنيه سيسهم فى جلب السلام لسوريا وجيرانها. التنازل عن الجولان بدون أن ترافقه تحولات كتلك التى مرت بها مصر لن يعود علينا بالسلام الذى ننشده.

من الحرىّ بـ"خبراء الشئون السورية" عندنا أن يروا العالم من منظور النظام السورى، وأن يتوقفوا عن الترويج للأحلام الجميلة التى لا أساس لها.

(*) كاتب المقال باحث متخصص فى الصحافة السورية، وأعد رسالة دكتوراة عن هذا الموضوع.

يبيعون الجولان كما يُباع اللحم فى السوق

بقلم: إلياكيم هاعتسنى
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/٣١

من يتخيل إنه من الممكن اللعب مع السوريين بالحديث، و«جس النبض»، والتوقف فى اللحظة الأخيرة قبل انتهاء المفاوضات - سنقص عليه قصة فتى تمت خطبته على فتاة، طلب منها أن تخلع ملابسها فى البداية، وعندما استجابت له زعم أن أنفها لا يروقه..!! ومن يحاول فعل ذلك وخداع دولة مثل سوريا فإنه يلعب بالنار ويدعو للحرب.

أما بالنسبة لهؤلاء «الذين لا يشعرون بالقلق إزاء ذلك»، فإننا نذكرهم بأن مصر كانت ضمن المعسكر السوفيتى شأنها شأن سوريا اليوم، أى «ضمن محور الشر» حتى اتخذت قراراً بأن مصالحها مع الغرب، فجاء كيسنجر وعرض عليها سيناء ومليارى دولار فى السنة، وهكذا غيَّرت مصر مسارها. أما سوريا فهى دولة دكتاتورية، ولا نعرف ما الذى يحدث فى أغوارها، وعندما يأتى اليوم الذى ستدفعها فيه مصالحها الداخلية نحو الغرب، سيكون ذلك مشكلة بالنسبة لنا ولسكان الجولان.

يدعو الآن المحللون السياسيون ومقدمو البرامج الإعلامية إلى الانسحاب من الجولان. صحيح أن ٧٠٪ ممن شملتهم الاستطلاعات (أى نحو ٨٠٪ من اليهود) يعارضون الانسحاب، إلا أن بقية الـ٢٠٪ الذين يشكلون نسبة ٩٩٪ فى وسائل الإعلام يؤيدون الانسحاب من الجولان. وقد رأينا بالفعل أنه علاوة على المفاجآت التى تصدر عن مكتب رئيس الوزراء، تقوم وسائل الإعلام بتشويش ذهن الجمهور. إذ يمكن اليوم عبر وسائل الإعلام عرض منطقة - تقع تحت السيادة الإسرائيلية ويعيش بها عشرون ألف نسمة، وهى بمثابة مشروع قومى يتألف من عشرات المستعمرات، والمزارع وصناعة السياحة وتاريخ يزيد على ثلاثة آلاف عام - يمكن عرضها للبيع مثلما يباع اللحم فى السوق، وهذا يعنى أننا لسنا فقط «لم نصل بعد» بل إننا مازلنا بعيدين عن أن تكون أرجلنا مثبتة فى أرضنا.

يقول رؤساء مستعمرات الجولان إن «الجولان بمثابة ثروة استراتيجية هامة، وهى ملك لشعب إسرائيل. وليس جيداً أن نضع التفاح كله فى سلة أمنية واحدة. فقد رأينا ضباطاً كباراً فى مناصب عليا أخفت مبرراتهم الأمنية بين طياتها أجندات سلام كاذب، وجلبت علينا كوارث عسكرية سياسية. من الأفضل التركيز على السؤال لماذا حقاً «الجولان ملك لشعب إسرائيل».

لقد سيطرت سوريا على الجولان لمدة ٢١ عاماً فقط، فى حين بقيت الجولان تحت سيطرة إسرائيل طوال الوقت، فقد قام البارون روتشيلد بشراء ١٥٠ ألف دونم فى الجولان (نحو نصف مساحة القطاع) قامت الحكومة السورية بالاستيلاء عليها. وقد استوطن اليهود الجولان بدءاً من عام ١٨٨٦ لكنهم تعرضوا للطرد وللمذابح مما دفعهم للفرار، كما استوطن الجولان أسباط دان ومناشيه، وحكمها ملوك إسرائيل من شاؤول وحتى هيرودس. وشهدت الجولان استيطاناً يهودياً متواصلاً دام ٨٠٠ عام، فقد عثر فيها على آثار قرى يهودية تعود إلى فترة كتابة المشنا والتلمود وآثار لـ٢٧ معبداً. وظلت خالية لمدة ألف عام حتى عاد اليهود إليها مرة أخرى.. إن الجولان ملكاً لنا لأنها ميراث آبائنا.. ينبغى أن نقول ذلك أمام كل من يتحدث عن الاستراتيجية والأمن.

وهناك موضوع آخر لا يجب أن نتهرب منه ألا وهو المعارضة. فقد كشف استطلاع «مآجر موحوت» أن ٤٨٪ من الجمهور سيرفضون أمر إخلاء الجولان. وهذه نتيجة طيبة بالنسبة للمتمسكين بالجولان، إلا أنها تزعزع على ما يبدو حق السيادة الإسرائيلية فى نقل أراضى إسرائيل إلى دول أخرى. فقد قامت بعض الدول بطرد سكان الدول المعادية لها التى خسرت الحرب معها، ولكنها لم تقم أبداً بطرد سكانها. وكما أن سلب حقوق الإنسان وحريته محظورة على الدولة المحتلة، فإن «تنظيف «الجولان من اليهود لن يكن إلا خطأً قومياً، لأنه أيضاً جريمة ضد الإنسانية.. ومن هنا لنا حق المعارضة.

إذا لم يدرك زعماء الجولان ذلك، فحتماً ستتكرر مأساة جوش قطيف.

السلام مع سوريا خطأ كبير في الاستراتيجية الإسرائيلية

بقلم: بنحاس عنبري
المصدر: www.scoop.co.il
٢٠٠٨/٦/١٢

أُعلن أمس أن الرئيس المصري حسني مبارك رفض لقاء الرئيس السوري بشار الأسد في مؤتمر عقد في ليبيا رغم التوصل إلى اتفاق مصالحة في لبنان.. وفي تركيا دخلت المحكمة العليا في مواجهة مع الحكومة الإسلامية حول مسألة الحجاب، وتتزايد التقديرات بأن الجيش التركي يقترب من ساعة الحسم مع الحكومة.

تضع هذه التطورات الإقليمية إسرائيل أمام أسئلة صعبة: مَنْ هم حلفاؤها في الشرق الأوسط في هذا الوقت الصعب..؟ هل الحوار مع الأسد بوساطة الحكومة التركية الإسلامية لا يضع إسرائيل في المعسكر الخطأ في خضم التطورات الإقليمية الجديدة..؟.

لقد ذكرت صحيفة القدس العربي التي تصدر في لندن أمس أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية تدهورت بدرجة كبيرة وبشكل لم تشهد مثيلا له منذ سنوات طويلة، وذلك بعد غضب السعودية بسبب سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعلى حد قول الصحيفة، فإن هذا هو السبب الذي جعل الرياض ترفض المطالب الأمريكية المتكررة بخفض أسعار البترول.

وبالتالي، يبدو من المشهد أن السعودية دخلت في حالة مواجهة مع الولايات المتحدة، خصوصا بسبب أنباء تواترت عن تقرب أمريكي من إيران، ومخاوفها تزداد من أن يتم التوصل إلى صفقة أمريكية إيرانية حول العراق. كذلك، فإن السعودية مستمرة هي ومصر في مقاطعة بشار الأسد. وفي الوقت نفسه فإن أصدقاء إسرائيل التقليديين في تركيا يستعدون لمواجهة مع الحكومة الإسلامية.

وعلى ضوء ذلك: هل هذا هو الوقت المناسب للتقارب الإسرائيلي السوري، ودعم الحكومة الإسلامية في أنقرة، والتوصل إلى اتفاق مع حماس..؟. يُذكر أنه مع بدء مؤتمر أنابوليس أوضحت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني أن نية إسرائيل تتجه إلى تعبئة الدول المعتدلة ضد "محور الشر"، فهل غيَّرت إسرائيل موقفها وقررت الانضمام إلى "محور الشر"..؟!.

بدء جولة ثانية من المحادثات مع سوريا بوساطة تركية

بقلم: روني سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٦/١٥

في تركيا يشارك اليوم (الأحد) مسئولون إسرائيليون رفيعو المستوى في جولة محادثات ثانية مع مسئولين رسميين سوريين بوساطة تركية. يشارك في هذه المحادثات وفدٌ ممثل لرئيس الوزراء الإسرائيلي يضم يورام توربوفيتش وشالوم تورجمان. وقد امتنع المسئولون في مكتب رئيس الوزراء عن التطرق للأمر، ورفضوا تأكيد ما تردد حول هذا اللقاء بشكل رسمي.

كان توربوفيتش وترجمان قد غادرا إسرائيل بشكل رسمي للإعداد لزيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في الثاني والعشرين من شهر يونيو. وقد توجه الاثنان إلى باريس ولكن اللقاءات التي تحددت لهما سوف تجري فقط في غضون يومين.

إن أحد الموضوعات المستقبلية التي ستُطرح على طاولة المفاوضات غير المباشرة مع السوريين يتعلق بإمكانية عقد لقاء بين رئيس الوزراء أولمرت والأسد في المؤتمر الذي سيناقش شؤون الشرق الأوسط، والذي سيعقد بمبادرة من ساركوزي في الثالث عشر من يوليو عشية الاحتفال بعيد الاستقلال الفرنسي في باريس.

وقد وجه الرئيس الفرنسي الدعوة إلى كل من أولمرت والأسد للحضور إلى باريس، وربما تكون هناك إمكانية لعقد لقاء بينهما. ولكن حسب تقديرات الأوساط السياسية في القدس فإن الظروف غير مناسبة بعد لعقد مثل هذا اللقاء. وقد أعرب أولمرت عن استعداده بشكل مبدئي للمشاركة في مؤتمر باريس، ولكن لم يصل شيء بعد حول ما يعتزمه الرئيس السوري بشار الأسد.

وفي هذا السياق، يجدر بنا أن نشير إلى أن المبعوثين اللذين أرسلهما ساركوزي قاما بزيارة دمشق اليوم، ومن المقرر أن يحملا الرد لساركوزي، وعندها سيتضح على ما يبدو إذا ما كان بشار الأسد هو الآخر على استعداد للمشاركة في هذا اللقاء أم لا.

بالتوازي مع ذلك، أعلنت قناة "العربية" أن الوفد السوري قد توجه إلى تركيا. وحسب تقرير العربية، فإن المحادثات ستجري خلال "الأيام القليلة المقبلة".

إن استمرار المحادثات بين الجانبين جاء في ظل التصريح العدائي شديد اللهجة لفيصل المقداد نائب وزير الخارجية السوري، الذي قال نهاية الأسبوع الماضي أن بلاده أمامها عدة خيارات لتحرير هضبة الجولان، من بينها خيارات غير السلام. وحسب التقرير الذي نشرته صحيفة "الدستور" الأردنية فقد توجه المقداد إلى سكان هضبة الجولان قائلاً: "يجب على المستعمرين أن يعرفوا أننا سنندافع في غضون دقائق عن أراضينا. يجب عليهم أن يعرفوا أن هضبة الجولان تنتمي إلينا، وأنه ليس من حقهم أن يربوا أبناءهم في الجولان لأنها ليست مكانهم. لن يتمتعوا بحياتهم في الجولان".

كان المقداد قد صرح قبل عدة أيام قائلاً: "أعتقد أنه من السابق لأوانه للغاية استئناف المفاوضات المباشرة. فثمة شروط مطروحة". كما رفض نائب الوزير السوري التطرق إلى مسألة استئناف محادثات السلام في تركيا، وقال إنها لا تزال في مرحلتها الأولى، وأن سوريا تتمنى أن تكون إسرائيل جادة فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق يساعد على بث الاستقرار في الشرق الأوسط، وقال المقداد: "إن هدفنا هو تحقيق انسحاب إسرائيلي من الأراضي السورية. هذا هو الأساس لبداية محادثات مباشرة مع إسرائيل".

صدر الإعلان عن إجراء المحادثات بين إسرائيل وسوريا عن العواصم الثلاثة دمشق وأنقرة والقدس. وقد جاء فيه أن "إسرائيل وسوريا قد بدأتا محادثات سلام غير مباشرة برعاية تركية. وقد أعلن الجانبان عن اعتزامهما إجراء المحادثات بقلب مفتوح وشفافية وإجراء حوار جاد ومتواصل من أجل التوصل إلى سلام شامل بما يتلاءم مع الإطار الذي تحدد في مؤتمر مدريد".

وقبل نشر هذا البيان بوقت قصير أطلع رئيس الوزراء وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ورؤساء الموساد والشاباك وقادة الائتلاف الحكومي على تفاصيل هذه المحادثات.

◆ ترجمات عبرية ◆

٤

إسرائيل وانتخابات الرئاسة الأمريكية

أوباما: "لن أساوم على أمن إسرائيل"

بقلم: جيل كادرون
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٦/٤

"لن ننسى الجنود الإسرائيليين الثلاثة الذين اختطفهم حزب الله، وسنعيدهم إلى وطنهم" بهذه العبارة افتتح باراك أوباما، المرشح الديموقراطي للرئاسة الأمريكية، كلمته يوم الأربعاء أمام مؤتمر "إيباك" (اللوبي الأمريكي من أجل إسرائيل). وأضاف أوباما: "أي اتفاق مع الفلسطينيين يجب أن يتضمن بقاء القدس موحدة والحفاظ على الهوية اليهودية لإسرائيل".

وحظى أوباما بتصفيق حار خلال كلمته.

وتطرق أوباما باستخفاف إلى الاتهامات التى تقول إنه شخص خطير على إسرائيل: "أنا أتحدث من القلب، وأنا صديق لإسرائيل. عندما أزور إيباك أشعر بأننى بين أصدقائي. أصدقاء يعملون معى لكى تظل العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل غير قابلة للتأثر اليوم أو غدا. العلاقات بين دولتينا تتجاوز المصالح المشتركة وتتجسد فى القيم والرؤى المشتركة".

وتحدث أوباما عن عزل حماس حتى تعترف بإسرائيل وبحقها فى الوجود، موضحا أنه كان من المعارضين لإجراء انتخابات فى السلطة الفلسطينية تشارك فيها حماس: "لن أتحدث معهم قبل أن ينبذوا العنف. على الشعب الفلسطينى أن يدرك أن العنف والتطرف لن يعودا عليه إلا بمكاسب قصيرة الأمد". وأضاف أوباما أنه سيدعو قادة الدول العربية إلى إقامة علاقات مع إسرائيل، وسيضغط على مصر لوقف تهريب الأسلحة إلى غزة.

وأكد أوباما على دعمه لإسرائيل فى مواجهة التهديد الإيراني، قائلا: "إيران هى التهديد الأكبر على إسرائيل. التصدى لإيران ليس مسألة حزبية، وإنما أمر مشترك لكل الأمريكيين. سنفعل كل ما بوسعنا لمنع إيران من حيازة سلاح نووى". وتحدث أوباما عن المخاطر الكامنة فى تسلح إيران نوويا، وقال: "هدفى سيكون القضاء على هذا التهديد. ولكن مع ذلك، علينا أن نستوعب فشل السياسة الحالية". وانتقد باراك أوباما إدارة بوش وحربها فى العراق، التى أضرت بحسب قوله بحصانة ومنعة أمريكا، مشيرا إلى أنه كان عليها التركيز على التهديد الإيرانى "الذى عرفنا منذ سنوات طويلة بمحاولاته التسلح نوويا. عرفت أن الحرب فى العراق ستقوى إيران، وهو ما حدث بالفعل".

ومع ذلك، أوضح أوباما أن سيلتقى فى عامه الأول فى البيت الأبيض بالرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد، ولكن فقط فى الوقت الذى يناسبه، وإذا رأى أن لقاء كهذا قد يسفر عن نتائج إيجابية. وعرض أوباما على النظام الإيرانى "جزرة" على هيئة وقف العقوبات الدولية وقبول إيران فى الأسرة الدولية. وأوضح قائلا: "بهذه الطريقة فقط يمكن تجنيد إجماع دولي، خاصة من جانب حليفتى إيران: روسيا والصين".

* "الحماية الحقيقية تكون بواسطة السلام فقط":

دعا أوباما الحكومة الإسرائيلية إلى وقف بناء مستعمرات جديدة وتخفيف سياسة الحواجز فى الضفة الغربية "وفقا للاتفاقات التى وقعتها إسرائيل مع إدارة بوش". وتعهد المرشح الديموقراطى باستمرار المساعدات العسكرية لإسرائيل: "سأجلب معى إلى البيت الأبيض التزاما ثابتا بأمن إسرائيل يتضمن الحفاظ على تفوقها العسكرى فى مواجهة خصومها. التعاون الدفاعى يعد نموذجا للنجاح وعلينا تعميقه. فى العقد المقبل، سنستثمر ٣٠ مليار دولار لهذا الغرض، وهو مبلغ يفوق استثماراتنا فى أى دولة أخرى".

وأضاف: "سنعزز تعاوننا فى مجال الدفاع ضد الصواريخ، بشكل يشبه علاقاتنا مع دول الناتو. سأدعم دائما حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها". وأشار أوباما إلى أن الحماية الحقيقية تكون فقط بواسطة السلام الدائم و"سنبذل قصارى جهدنا لتحقيق ذلك.. هذه هى بالفعل المصلحة الحقيقية لكل الأطراف: لإسرائيل، وللولايات المتحدة، وللشعب الفلسطينى، وللعالم العربي".

ولم ينس أوباما أن يوجه لدغة للرئيس الأمريكى جورج بوش، حيث قال: "إننى أؤيد حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب فى سلام وأمن، ولكننى لن أنتظر حتى الأيام الأخيرة من ولايتي، وإنما أنوى فعل ذلك فى الأيام الأولى".

وقال أوباما عن منافسه جون ماكين: "إنه مهتم بمواصلة سياسة بوش التى تؤدى إلى تعزيز أعداء إسرائيل.. أنا أرفض تأييد السياسة التى جعلت الولايات المتحدة وإسرائيل أقل أمنا".

وعندما تحدث عن زيارته إلى متحف ياد فاشيم (متحف تخليد ذكرى أحداث الكارثة النازية)، قال أوباما: "كرئيس، لن أتنازل أبدا فى أى موضوع يتعلق بأمن إسرائيل، خاصة أنه لا تزال هناك أصوات تنكر الكارثة النازية، وإرهابيون يقسمون على إبادتها، وخرائط لا يعترف بها، وصواريخ قسام على سديروت، وكتب دراسية تنضح بالكراهية لإسرائيل".

* "الرئيس القادم يجب أن يكون ديموقراطيا":

أعربت السيناتور الديموقراطى هيلارى كلينتون، التى خسرت السباق الرئاسي، عن تأييدها لأوباما: "إننى أعرف، بعقلى وقلبى وعواطفي، أن تأييد إسرائيل أمر مهم. إسرائيل بحاجة إلى رئيس ديموقراطي. يشرفنى أن أسميه صديق، وأنا أعرف أنه سيكون صديق جيد لإسرائيل".

وأكدت كلينتون على قوة ومتانة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كما أكدت على القواسم المشتركة بين الدولتين، بدءا من النكبة النازية، مرورا بالاعتراف ببيان الاستقلال الذى تلاه بن جوريون، وتأييد كل الرؤساء الأمريكيين لإسرائيل، وصولا إلى الحرب المشتركة ضد الإرهاب. وأبدت أيضا تعاطفها مع سكان سديروت وأشكلون.

ونفت كلينتون المزاعم القائلة بأن التأييد القاطع لإسرائيل يخالف المصلحة الوطنية الأمريكية، مشيرة إلى أنه من حق وواجب إيباك أن تضغط على الحكومة لدعم إسرائيل وتأييدها. وأضافت: "يجب على كل دول المنطقة أن تعى أن الولايات المتحدة ستدعم إسرائيل دائما ولن تضغط عليها لتقديم تنازلات من جانب واحد". وبالنسبة لحماس، قالت هيلاري: "التحاور مع هذه المنظمة أمر لا يقبله العقل، ولا يمكن أن يتم ذلك قبل أن تتخلى عن طريق الإرهاب وتعترف بإسرائيل".

وعن التهديد الإيراني، قالت: "لن نسمح لإيران أبدا بالحصول على سلاح نووي، لأنه لا يهدد فقط إسرائيل وإنما يهدد أيضا الولايات المتحدة والعالم كله. وإذا قررت إيران استخدام سلاح نووى ضد إسرائيل، فعليها أن تعرف جيدا ماذا ستكون العواقب"، واتهمت هيلارى إدارة بوش بالمسئولية عن تقدم إيران على المسار النووى.

نهاية الأيام: مرشح زنجى فى الولايات المتحدة وعربى فى إسرائيل

بقلم: د. ميتاف سيلفر (*)

المصدر: موقع والا الإلكترونى ٢٠٠٨/٦/٥

استغرق الأمريكيون ٦٠ عاماً حتى يدركوا أن وجود مرشح زنجى للرئاسة مصلحة قومية. أعتقد أننا أيضاً سنستغرق ٦٠ عاماً حتى ندرك أن وجود مرشح عربى فى السلطة يعد مصلحة إسرائيلية.

فاز الزنجى باراك أوباما فى الانتخابات كمرشح للحزب الديموقراطى فى انتخابات الرئاسة الأمريكية. وحتى الآن ترفض هيلارى كلينتون - الخصم - الإعراب عن أمنياتها الطيبة للفائز فى الانتخابات التمهيدية. صحيح أن صمتها ليس مدعاة للفخر، ولكن الانفعال الناجم عن انتخاب أوباما يفوق التوترات التى لازالت موجودة فى الحزب الديموقراطى، وكذلك القلق فى الحزب قبيل المنافسة الصعبة خلال الشهور الخمسة القادمة ضد المرشح الجمهورى جون ماكين.

فى دولة إسرائيل التى تستعد لانتخابات مماثلة، لا يحظى

ترشيح شخص زنجي لانتخابات الرئاسة الأمريكية باهتمام كبير. القليلون فقط يطرحون السؤال المعروف: «هل هذا أفضل لليهود..؟». والحقيقة أن هذه اللامبالاة مبررة، وإن كان السؤال المذكور عاليه ليس مهماً الآن.

فقد كتب الصحفي توماس فريدمان مؤخراً في عموده: «لقد بات الآن تأييد إسرائيل في الولايات المتحدة قضية حزبية عليا، ولا توجد مخاوف حقيقية من أن يؤدي انتخاب المرشح الديموقراطي بدلاً من الجمهوري، أو العكس، إلى تغيير راديكالي في شبكة العلاقات المنتظمة والمتينة بين إسرائيل والولايات المتحدة. ففي هذه الجبهة المصيرية من العلاقات بين الدول، أوباما الأفضل لليهود تماماً كما أن ماكين الأفضل لليهود».

بناء عليه، لا يوجد مغزى الآن للتساؤلات حول أوباما ومصلحة اليهود. ومع ذلك، لقد حان الوقت للاعتراف بالتحركات التي تحدث في الولايات المتحدة، والتي من شأنها أن تنعكس قريباً على السياسة الداخلية لدينا. الطريقة الأوبامية ستجتاح السياسة الإسرائيلية في الأجيال القادمة، وستؤدي إلى صعود ساسة من هامش المجتمع. لإدراك المغزى الزمني لتعبير «قريباً لدينا»، ربما يجدر بنا أن نضع الانقلاب السياسي الذي يحدث حالياً في الولايات المتحدة في تواصل زمني مريح للرؤية الإسرائيلية.

*** تمييز إيجابي:**

منذ ٦٠ عاماً، في صيف ١٩٤٨، تقريباً مع إقامة الدولة اليهودية، حدث انقسام في مؤتمر الحزب الديموقراطي بالولايات المتحدة الأمريكية عندما رفضت بعض العناصر من ولايات الجنوب الموافقة على مواقف المرشح المنتخب هاري. س ترومان، الذي أيّد منح حقوق المواطنة للسود. وقد وصل الخلاف إلى حد إقامة الديموقراطيين الجنوبيين حزباً لهم عمل لسنوات من أجل تكريس نظام العنصرية في ولايات مختلفة بالولايات المتحدة، وتحديداً في الجنوب.

أدى نشوء هذا الحزب إلى تقييد خطى ترومان، مما اضطره في ١٩٤٨ إلى الدخول في منافسة غير متكافئة أمام المرشح الجمهوري. ونتيجة لذلك، خلال فترة ولايته، حتى عام ١٩٥٢، لم ينجح ترومان في إجراء تعديلات حقيقية في مجال حقوق المواطن. وباستثناء تحقيق التضامن في الجيش الأمريكي، لم يرتق وضع السود في الولايات المتحدة بعد انتخاب ترومان في ١٩٤٨، رغم أنه شخص يشعر بالتزام فطري نحو العدالة الاجتماعية.

أي منذ ٦٠ عاماً كان سيناريو وجود مرشح أسود لرئاسة الولايات المتحدة بمثابة هذيان صارخ. أي شخص أمريكي عاقل كان سيصل آنذاك لنتيجة مفادها أن «سيناريو كهذا غير وارد لدينا في أمريكا قريباً». ولكن منذ ذلك الحين، حدث العديد من الانقلابات في السياسة الأمريكية، وتحديداً على مستوى هيئة القضاء. بدأ ذلك مع الأحكام التي صدرت في منتصف الخمسينيات من أجل التضامن في مجال التعليم. استمرت تلك المسيرة بعد اغتيال كيندي بسن تشريعات في موضوعات حقوق المواطن، وكذلك بتطبيق التمييز الإيجابي في الولايات المتحدة، وهي السياسة التي أثارت خلافات كثيرة، نظراً لأنها جعلت المجتمع الأمريكي يعتاد وضعاً اجتماعياً جديداً، يتعين عليه فيه توقع تقلد السود وأبناء الأقليات مناصب كبيرة.

*** خلال ٦٠ عاماً - "قريباً لدينا":**

شاركت وسائل الإعلام الجماهيرية أيضاً في هذا الانقلاب الثقافي، حيث سبقت انتخاب أوباما بوقف عرض الأفلام والمسلسلات التليفزيونية التي يحاول فيها أبناء الضواحي والنساء والزنوج وغيرهم التسلل إلى قمة الهرم. وما من شك أنه يمكن بالطبع القول إن الواقع الذي شهدناه صباح اليوم في الولايات المتحدة بدأ في التشكل عقب إنتاج أفلام الواقع الافتراضي في هوليوود.

هذا الواقع ليس سحراً كما أنه ليس مجرد كلام معسول. إن التغيير الحقيقي هو الذي دفع بشخص زنجي للمنافسة على رئاسة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨، بل واقترب بشدة من البيت الأبيض.. إن القومية الأمريكية تتخذ حالياً قراراً شجاعاً بموجبه يكون انتخاب أحد أبناء الأقليات لأكبر منصب في دولتهم مصلحة قومية عامة، خاصة أن المجتمعات الديموقراطية في العالم بات يترسخ في قناعتها أن المجتمع التعددي أكثر أماناً وازدهاراً.

ومثلما كان الحال في الولايات المتحدة في صيف ١٩٤٨ - هناك الكثيرون لدينا في إسرائيل عام ٢٠٠٨ بالطبع على اقتناع بأنه لا يمكن لأحد أن يتصور وضع يؤدي فيه اتحاد قوى معينة في المجتمع لدينا إلى اعتلاء ممثل الأقلية العربية قمة الهرم.

من يستطيع أن يفكر في وضع تتوصل فيه الأغلبية بين اليهود في إسرائيل إلى نتيجة مفادها أن انتخاب ممثل الأقلية العربية لأكبر منصب في الدولة هي مصلحة قومية عامة..!!. سيأتي يوم ستقرر فيه الأغلبية أن الطريقة الأوبامية المتمثلة في الدفع بمرشحين عرب إلى السياسة الإسرائيلية ربما تدعم إسرائيل كدولة يهودية وتعددية.

هذا سيحدث «قريباً لدينا».. وقد ضبطنا ساعاتكم على جدول زمني ٦٠ عاماً اعتباراً من اليوم.. بالضبط مثل أمريكا.

(*) كاتب المقال رئيس قسم الدراسات متعددة التخصصات في أكاديمية عيميق يزرعئيل.

هل باراك أوباما أفضل لليهود..؟

بقلم: د. عيران ليرمان (*)
المصدر: موقع أوميديا
٢٠٠٨/٦/٦

تتناول مجموعة طويلة، تكاد تكون مفاجئة من حيث حجمها وكثافتها، من المقالات، واللقاءات والتقارير الصحفية، فى مختلف وسائل الإعلام بالولايات المتحدة - بدءاً من الصحافة المكتوبة وانتهاءً بالمدونات والرسائل المنتشرة عبر شبكة الإنترنت - فى الفترة الأخيرة العلاقات بين مرشح الحزب الديموقراطى للرئاسة الأمريكية باراك أوباما، ودولة إسرائيل ويهود الولايات المتحدة.

ومن بين أسباب ذلك: أولاً وقبل كل شيء، الأهمية السياسية ليهود الولايات المتحدة. ففضلاً عن الثقل السياسى للسكان (حيث إن الصوت اليهودي، بمفرده، له ثقل كبير فى الولايات الرئيسية، كما حدث فى ولاية فلوريدا عام ٢٠٠٠، وأوهايو عام ٢٠٠٤)، هناك مكانتهم كعنصر ناشط، ومتبرع ومحفز. كما أنهم يجسدون بصورة تقليدية التوقعات الأخلاقية للمجتمع الأمريكية تجاه نفسه، ويكتسبون أهمية متميزة فى منظومة الانتخابات التى تعد نقطة تحول تاريخية.

ومن هنا تأتى رغبة أوباما فى تجسيد التزامه، وفى الوقت نفسه، السعى الحثيث من جانب خصومه (معسكر هيلارى كلينتون، الذى حاول حتى الآن الحفاظ على مكانته بين الجمهور اليهودي، وحملة ماكين الانتخابية أيضاً وذلك بالنظر إلى شهر نوفمبر) للتشكيك فى التزامه والتلميح بأصوله وعقيدته الدينية: هل هو مسلم..؟ أحد أرباب القس جيرميا رايت..؟ وحتى اسمه الثانى «حسين» يدل على أن يهود الولايات المتحدة لا ينبغى أن يعتبروه صديقاً.

على هامش هذا الكلام، ظهر رد فعل عكسى مؤثر فعلياً على نفس المؤشر: محاولة عناصر بالولايات المتحدة (وخارجها)، معادية لإسرائيل أو معارضة لها، للتأثير على أوباما (فى مواجهة المواقف الموالية لإسرائيل البحتة من جانب كلينتون وماكين) وتعليق الآمال عليه بتغيير الخط السياسى الاستراتيجى فى الشرق الأوسط.

فى ضوء ذلك، أوضح أوباما بما لا يدع مجالاً للشك (بواسطة مدونة للحملة الانتخابية باللغة العبرية..!) أنه يعتبر نفسه صديقاً وفياً لإسرائيل ومؤيداً دائماً لحقها فى الدفاع عن نفسها أمام أعدائها.. وكذلك مواقفه فى مواجهة الجمهور المستهدف الذى لم يفرح لسماعه، مثل الطلاب الفلسطينيين فى رام الله (الذين قال لهم إنهم يعيشون فى الأوهام، إذا كانوا يتوقعون من الولايات المتحدة أن تنفصل عن إسرائيل) أو الجمهور المعادى لإسرائيل فى جنوب أفريقيا، التى زارها عند اندلاع حرب لبنان الثانية فى ٢٠٠٦.

وقد اتضحت الأمور بصورة قاطعة فى لقاء أجراه أوباما مع جيفرى جولدبرج، فى مجلة «مجلة أتلانتيك الأمريكية الشهرية» فى ١٢ مايو. وتجدر الإشارة إلى أن جولدبرج نشر فى العدد السابق للمجلة مقالاً أثار عنوانه المقلق علامات استفهام بشأن مستقبل إسرائيل، واعتمد المقال بتوسع على مواقف الأديب الإسرائيلى دافيد جروسمان، الذى لقى ابنه مصرعه فى لبنان.

وقد أعرب أوباما - الذى ذكر أنه قرأ فى كتاب «الزمن الأصفر» الذى ألفه جروسمان - عن مشاركته جروسمان الألم (وحرص على أن يذكر تعاطفه أيضاً مع أدباء آخرين، من أمثال ليون يوريس - الذى يتضامن مع التيار الرئيسى المتعاطف مع الصهيونية).. وأوضح مجموعة من المواقف القيمية والحسية زاخرة بالخبرة التاريخية تغذى تعاطفه لإسرائيل.

وأبلغ جولدبرج أن مواقفه من الصهيونية تشكلت فى المرة الأولى عندما كان فى معسكر صيفي فى الصف السادس، عندما كان أحد المرشدين شاباً يهودياً، قضى بعض الوقت فى إسرائيل، وأطلع أوباما الصبى (الذى كان يشعر بأنه منقطع عن أصوله ويناضل من أجل تحديد هويته) على التجربة الصهيونية المتجسدة فى العودة إلى الوطن، وفى حفاظ الشعب اليهودى بعد أحداث النازية على ثقافته وأصوله فى الشتات.

ولذلك تزايد (شأنه شأن الكثير من التقدميين فى الولايات المتحدة، خاصة من الجيل السابق) تعاطفه لفكرة العدالة الاجتماعية، التى كانت تتجسد فى الحركة الصهيونية الشابة والكيبوتسات.. يقول: «لقد جذبتنى بشدة فكرة أنك قادر ليس فقط على إيجاد مكانك وإنما إيجاد فرصة للبدء من جديد، وإصلاح أخطاء الماضي».

على الصعيد السياسي، كما هو حال معظم المفكرين، فإن علاقاته بالجمهور اليهودى (وبشكل خاص، مع مؤيديه فى شيكاغو، منذ مطلع بداية حياته العامة) كان لها دور رئيسى فى تشكيل وعيه، لدرجة أن البعض داخل الجمهور الأفريقى الأمريكى كانوا يعتبرونه خطيراً على المصالح اليهودية... وقد أكد أن هؤلاء المؤيدين يعرفونه جيداً ويعرفون موقفه من اليهود (وإسرائيل)، وبالتالى كانوا يؤيدونه بلا تردد عندما بدأت حملة الاتهامات الحالية.

تحظى أفكار مثل العودة للوطن («ما أحببته فى إسرائيل،

عند زيارتى لها، هو أن الأرض ذاتها تعد رمزاً للولادة من جديد») بتعاطف شديد بين الأفارقة الأمريكيين.. وفى هذا السياق، يعرب أوباما عن تفهمه العميق لمن يشككون فى حق إسرائيل فى الوجود، أو يزعمون أن الولايات المتحدة توفر مأوى آمن وكاف لليهود.. يقول: «من على دراية بأحداث النازية، يدرك أنه لا يمكن توفير الإحساس بالأمان مستقبلاً.. مهما يحدث».

فى ضوء ذلك، فإن مواقفه تجاه حركة حماس «لا تختلف» عن مواقف كلينتون وماكين. «لقد قلت إن هذه منظمة إرهابية وأدنتها مراراً وتكراراً.... يحظر الحوار معهم، قبل الاعتراف بإسرائيل، ونبذ الإرهاب والالتزام بالاتفاقات الموقعة» (أى شروط الرباعية الدولية).

فى غضون ذلك، لم تؤثر (ولم تثر غضبه) تعبيرات التعاطف من جانب عضو حماس، أحمد يوسف، على أوباما – التى تتضمن شهادة جديدة على أن أوباما يعتبر شخصية مختلفة عن بوش، وأكثر تفتحا للحوار فى أنحاء العالم، بما فى ذلك الشرق الأوسط، مقارنة «بدبلوماسية الكاوبوي» التي تنتهجها الحكومة الحالية: «أعتقد أن هذا دليل مشروع تماما، حيث إنهم لا يشككون فى دعمي، غير القابل للتغير لأمن إسرائيل".

كما أوضح لجولدبرج أن هذا لا يعنى التأييد الأعمى لمواقف "الصقور اليهود فى الولايات المتحدة" (كما يطلق عليهم أوباما)، أو لأى جانب من السياسة الإسرائيلية.. «كسياسي، أدرك أننا جميعا لسنا كاملين». ويشهد على ذلك ذكره لجروسمان وتعاطفه معه.

وفيما يتعلق بقضية المستعمرات، محل الخلاف بين اليمين واليسار من الجمهور اليهودى فى الولايات المتحدة، لا يخفى أوباما انتقاداته للسياسة الإسرائيلية الحالية.

ظاهرياً، فإن هذه الرسائل الحازمة بشأن الفكرة الصهيونية وتحقيقها فى دولة إسرائيل، كان من المفترض أن تكسب أوباما (الذى يعد لقبه الشخصي، كما أوضح للجمهور اليهودى فى فلوريدا، المعنى المقابل للاسم العبرى «باروخ») مكانة قوية بين الجمهور اليهودى الأمريكي. فهناك الكثير من الجمهور اليهودى الذى لديه تحفظات على المشروع الاستيطاني، حتى وإن كانوا يهمشون القضايا الجوهرية – أمن إسرائيل، ورفض حق العودة، والحفاظ على الطابع اليهودى لإسرائيل، والمعارضة للحلول الإجبارية، والتفسير العبرى «للشرعية الدولية»، وقضية القدس.

ولكن عملياً، كما جسدت الأحداث التى صاحبت زيارة أوباما لبوكا راتون فى فلوريدا – مظاهرات، وجدل متواصل فى الصحافة، والانتقادات اللاذعة فى بعض مواقع الإنترنت اليهودية – فإنه لا يزال هناك انقسام فى الآراء، ومن بين أسباب ذلك أن عدداً من الجمهور لا يستريح لمظاهر التأييد التى يحظى بها أوباما من جانب عناصر وشخصيات محل خلاف.

هناك تساؤلات كثيرة حول المساندة الصريحة والقوية من جانب مجموعة «J-Street» (التى تحاول أن تشكل فى واشنطن لوبى "لمعسكر السلام"، بدعوى أن AIPAC لوبى يمينى متشدد) لأوباما، بما فى ذلك ما يتعلق بمسألة الحوار مع النظام الإيراني. تجدر الإشارة إلى أن أحد مؤسسى هذه المجموعة هو آلان سولومونت من بوسطن، من كبار المتبرعين لحملة أوباما الانتخابية.

كما أن ظهور السفير الأمريكى السابق لدى إسرائيل (ومصر)، دان كرتسر، كمستشار رئيسى لأوباما للشئون الإسرائيلية والشرق أوسطية، يثير ردود أفعال مختلفة. والحقيقة أن كرتسر يهودى أرثوذكسى، وخريج معهد «يونيفرسيتي» الديني اليهودي، ولديه عائلة فى إسرائيل (كما أنه يشغل منصباً فى اتحاد البيسبول الإسرائيلي...)، وله باع طويل فى صناعة الدبلوماسية، والاستخبارات، وشئون الشرق الأوسط، فى إطار وزارة الخارجية الأمريكية.

وفى الجهة المقابلة، يستغل المؤيدون اليهود لجون ماكين – الجمهوريون، أو الديموقراطيون «الذين تركوا حزبهم» – علامات الاستفهام العامة بشأن نظرية أوباما بشأن السياسة الخارجية والأمنية بصورة فاعلة، بهدف تقوية موقف ماكين وتفوقه بين الجمهور اليهودى قبيل حلول شهر نوفمبر القادم.

ومن السابق لأوانه تقديم تقديرات مضمونة بشأن المؤشر المستقبلي، حيث مازالت هناك ستة أشهر على إجراء الانتخابات. ولكن التوقعات فى المعسكر الجمهورى هى أن يزيد حجم تأييد الجمهور اليهودى لماكين بصورة تفوق إنجاز بوش فى انتخابات ٢٠٠٤ (حصل على أصوات ربع الناخبين اليهود)، وأن يقترب من إنجاز ريجان فى مواجهة كارتر عام ١٩٨٠ (ما يزيد على ثلث الناخبين اليهود).

(*) كاتب المقال مدير مكتب إسرائيل والشرق الأوسط، واللجنة اليهودية الأمريكية، لواء احتياط وخبير فى السياسة الدولية والعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية.

◆ ترجمات عبرية ◆

٥

إسرائيل - إيران

فيزل: «إذا حصلت إيران على سلاح نووى ستكون أول قنبلة تطلقها على تل أبيب»

بقلم: طال رينفسكى
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/٢٠

لا يحدث أن يزور إسرائيل كل أسبوع شخصان حائزان على جائزة نوبل للسلام، ناهيك عن زيارة الجامعة نفسها فى اليوم نفسه. ولكن هذا ما حدث اليوم (الاثنين)عندما حضر كل من آل جور نائب الرئيس الأمريكى السابق لحضور مؤتمر حول الطاقة المتجددة، والبروفيسور إيلى فيزل الذى ألقى محاضرة عنوانها «ذكرى أحداث النازى بعد مرور ستين عاماً على إقامة إسرائيل».

وقد وجه فيزل سؤالاً للحاضرين فى القاعة وقال: «كيف يمكن التصدى للعداء للسامية..؟. نحن الآن فى عصر الإنترنت، حيث يمكن لأى شخص أن يحرض على القتل، ولن يكون هناك من يردعه». وقد أدلى فيزل بهذه التصريحات فى ضوء قصة حدثت معه هو شخصياً العام الماضى فى أحد المصاعد فى سان فرانسيسكو، عندما حاول طالب يبلغ من العمر ٢٢ عاماً خطفه لإجباره على إنكار أحداث النازى.

ويبدو القلق بشأن المستقبل واضحاً على صوت فيزل، فهو يخشى الوضع الجديد الذى أصبح فيه الإنترنت مرتعاً لنشر الكراهية، وكل شخص يستطيع أن يبث من خلاله سمومه ويظل مجهولاً، وبالتالى يظل محمياً. وعلى حد قوله، لن يتم القبض إلا على مرتكبى الجرائم.

ويُعد الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد أكثر ما يثير قلق فيزل الحائز على جائزة نوبل للسلام. وقد قال فيزل: «أحمدى نجاد هو العدو الذى لا يمكننا أن نسمح له بالحصول على أسلحة نووية، لأنه إذا حصل عليها سيبيعها وستكون أول قنبلة يتم إطلاقها على تل أبيب. هناك أمر واضح بشكل مؤلم، ألا وهو إذا حدث شئ فى إسرائيل فهذا يعنى أن اليهود جميعاً فى خطر».

فقد حصل د. فيزل مؤخراً على الدكتوراه الفخرية من جامعة تل أبيب، كما حصل اليوم على لقب رئيس شرف المجلس العام لمعهد أبحاث العداء للسامية والعنصرية. تجدر الإشارة إلى أن المعهد التابع للجامعة وترأسه البروفيسور دينا فورت يعمل منذ ١٦ عاماً.

سيصبح المجلس الذى أسِّس اليوم الجهة المحركة للمعهد الراقى الذى تستخدم الإدارة الأمريكية أبحاثه للحصول على معلومات حول وضع العداء للسامية فى العالم. وقالت البروفيسور فورت: «سوف يساعد المجلس المعهد أيضاً من ناحية التعامل مع الجمهور، فهو سيتيح، على سبيل المثال، الدفع فى اتجاه سن القوانين».

إيران تنتج صواريخ متقدمة لصالح حماس ■

المصدر: www.omedia.org
٢٠٠٨/٥/٢٥
بقلم: هيئة تحرير الموقع

التقى خالد مشعل، رئيس المكتب السياسى لحركة حماس، فى إيران مع سعيد جليلي، أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيراني.. قال المسئول الإيرانى الكبير خلال اللقاء إن الخطوات التى تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى تدل بشكل واضح على "ضعف النظام الصهيونى وضعف أولئك الذين يساندونه". وأضاف جليلى قائلا: "إن المقاومة الفلسطينية جديرة بالتقدير والاحترام، وإن نجاح حماس نابعٌ من عدالة الطريق الذى انتهجته".

جاء توجه خالد مشعل إلى طهران بهذه السرعة على خلفية التقارير التى تشير إلى حدوث تقدم على مستوى الاتصالات بين إسرائيل وسوريا بوساطة تركية. وكان أحد المطالب الإسرائيلية من دمشق يتمثل فى التخلص من وجود القيادات الإرهابية على أراضيها، وطهران تعتبر تقريبا هى الملاذ الأخير لحركة حماس. فقد شهدت السنوات الأخيرة علاقات آخذة فى القوة والتنامى بين حماس وإيران، خاصة فى مجال المساعدات العسكرية والاقتصادية. فقد حصلت حماس عشية سيطرتها على غزة على مئات الآلاف من الدولارات من إيران، وصواريخ وقذائف هاون منتجة فى إيران أطلقت على إسرائيل، ولا يزال نشطاء حماس (ومنظمات أخرى) يواصلون التدريب فى إيران، بل ويعترفون بذلك علانية.

كما التقى خالد مشعل خلال زيارته لإيران مع وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متكى الذى أعرب عن تأييده لكفاح الشعب الفلسطيني. قال متكى إن نوبات الفشل الإقليمية جعلت من يساندون إسرائيل فى واشنطن لا حول لهم ولا قوة إزاء الأزمات التى تواجهها إسرائيل. وعلى حد قوله، فإن إسرائيل لم تنجح بعد فى استعادة توازنها بعد حرب لبنان الثانية، التى شكلت صفعة قوية لها "ولم تكن أبداً بهذا الضعف". وقد أكد خالد مشعل أن المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لممارسة ضغوط على حماس فى محاولة للقضاء على المقاومة لن تنجح، وأن حماس لن تركع أبداً.

وإذا كانت حماس قد حافظت فى الماضى على استقلالية قرارها أمام طهران، فإنه على ما يبدو قد طرأ تغير، وأصبحت الحركة تميل أكثر وأكثر ناحية إيران على حساب استقلاليتها، على خلفية العزلة والأزمة التى تواجهها حماس على مستوى الساحة الإقليمية والدولية.

وفى هذه الأثناء قال على نورى زاده، مراسل "الشرق الأوسط" للشؤون الإيرانية، إن "مصادر قريبة من المحادثات التى أجراها مشعل" فى إيران أفادت بأن طهران وعدت مشعل بزيادة المساعدات الاقتصادية (أن تكون ١٥٠ مليون دولار خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٨) والعسكرية (من حيث التدريبات والأسلحة) لحماس، لو "تركتها" دمشق ووقعت على اتفاقات سلام مع إسرائيل.

وبناءً على المصادر نفسها، فإنه قد حضر خلال هذه اللقاءات أيضاً كل من محمد على جعفرى قائد "الحرس الثوري" الإيرانى، وقاسم سليمانى قائد قوة القدس التابعة للحرس الثورى الإيراني، والمسئول عن الاتصال مع المنظمات الإرهابية خارج إيران، وأحمد وحيد الذى يترأس الصناعات الدفاعية الإيرانية. وقد وعد الأخير مشعل بأن إيران سوف تزود حماس بصواريخ متقدمة تمَّ إنتاجها خصيصاً لحماس.

ويضيف على نورى زاده قائلاً إن زيادة المساعدات لحماس نالت مباركة مكتب الإمام على خامنئى الذى يقوم كبار مستشاريه، ومن بينهم على أكبر ولاياتى مستشار خامنئى للشؤون السياسية، بالمتابعة عن قرب للتطورات التى تحدث على مستوى المسار السورى الإسرائيلي. وخلال المحادثات نُقل عن خامنئى قوله إن مصير أبو مازن مرتبط بمصير رئيس الوزراء الإسرائيلى أولمرت وكلاهما "اقتربت نهايته".

جاءت زيارة خالد مشعل إلى طهران بالتوازى مع الزيارة التى يقوم بها وزير الدفاع السورى حسن تركمانى الذى بحث مع نظيره الإيرانى مصطفى محمد النجار النهوض بالعلاقات العسكرية بين الدولتين. وكانت إيران، التى أعربت عن استيائها من استئناف المحادثات على المسار السياسى السورى الإسرائيلي، هى التى طرحت هذا الموضوع خلال زيارة تركماني.

اتهام إسرائيلى بتسليم معلومات عسكرية لإيران

بقلم: يهوشع برنر ونتيف نحمانى
المصدر: موقع Walla
٢٠٠٨/٥/٢٥

سمحت السلطات الإسرائيلية بنشر نبأ تقديم لائحة اتهام ضد مواطن إسرائيلى من أصول إيرانية، يقيم خارج إسرائيل، للمحكمة الإقليمية فى تل أبيب. وقد وجهت المحكمة إلى المواطن تهم تسليم معلومات للعدو، والاتصال بعميل أجنبى، والتحايل والسرقة. كانت السلطات الإسرائيلية قد ألقت القبض على المتهم فى مطار بن جوريون قبل أسبوعين أثناء حضوره لزيارة إسرائيل.

وتوضح لائحة الاتهام أنه خلال الثامن من شهر مايو الماضى تم اعتقال المواطن بعد تحقيقات مشتركة أجرتها وحدة التحقيقات الدولية بالشرطة وجهاز الأمن العام "الشاباك" بتهمة الاتصال بعميل إيرانى وتسليم معلومات أمنية أثناء وجوده خارج إسرائيل. وقد وصل المواطن إلى إسرائيل للتحقيق معه بمعرفة الشاباك والشرطة، وخلال التحقيقات اعترف بأنه خلال عام ٢٠٠٦ تردد كثيراً على القنصلية الإيرانية فى اسطنبول، وهناك وافق على التعاون مع عناصر استخباراتية إيرانية، كما أبلغهم بأسماء شخصيات تخدم فى أجهزة الأمن الإسرائيلية على حد قوله. وكما سبق الذكر فقد قدمت ضده نيابة قطاع تل أبيب اليوم لائحة اتهام.

* الضابط الطبيب النفسى الذى تخابر لحساب الإيرانيين: قبل نحو خمسة أشهر حكمت المحكمة الإقليمية فى تل أبيب بالسجن لمدة خمس سنوات مع النفاذ وسنتين مع وقف التنفيذ على رائد (احتياط) دافيد شامير، الطبيب النفسي، الذى ثبتت إدانته بتهمتين فى صفقة ادعاء: الاتصال بعميل أجنبى، والإطلاع على معلومات من شأنها الإضرار بأمن الدولة.

وقد جاء فى منطوق الحكم أنه فى إطار عمله بالجيش كضابط صحة نفسية إطلع شامير على معلومات سرية تتضمن تفاصيل أمنية ووثائق عسكرية سرية، وخطط طوارئ لسلاح الأطباء، ومعلومات عن انتشار قوات السلاح ومراكز السيطرة، وأساليب المساعدة النفسية للجبهة الداخلية خلال الحرب، وخطط إخلاء المواطنين والجاهزية الاستخباراتية والعملياتية. وكان يعتزم أن يستغل كل هذه المعلومات فى اتصاله بعناصر معادية للدولة، مقابل الحصول على أموال كما كان يخطط.

كان شامير قد اتصل بالإيرانيين عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، وعرض عليهم المساعدة فى نضالهم ضد إسرائيل. ورغم أن أحداً لم يرد على مكاتباته، فقد واصل الاتصال بعناصر أخرى فى إيران، وعرض عليها نفس العروض. كما أرسل شامير خطابا عبر الإنترنت لجامعة "الأزهر" فى غزة، وأعرب عن رغبته "فى الانضمام لنضال حماس فى قطاع غزة".

منظمة مهاجرى إيران فى إسرائيل تدعو اليهود الإيرانيين للتوقف عن زيارة إيران

بقلم: روعى مندل
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/٢٦

عقب الكشف عن القضية الأمنية أمس الأحد (يقصد القضية الأخيرة التى اتُهم فيها إسرائيلى بتسليم معلومات عسكرية لإيران)، يعتقد دافيد موطعي، المتحدث باسم مهاجرى إيران فى إسرائيل، أن الزيارات التى يقوم بها اليهود ذوى الأصول الإيرانية إلى إيران قد تسبب المشاكل لهم ولدولة إسرائيل، ودعاهم إلى التوقف عن ذلك. بالإضافة إلى ذلك احتج موطعى على الإساءة إلى سمعة مهاجرى إيران فى إسرائيل.

رُفع أمس حظر النشر عن تفاصيل اتهام مواطن إسرائيلى يبلغ من العمر ٥٥ عاماً من ذوى الأصول الإيرانية بالاتصال بعميل إيرانى وتسريب معلومات للعدو والنصب والسرقة.

وخلال التحقيق معه أفاد المتهم أنه قام خلال إقامته خارج البلاد بالتوجه إلى القنصلية الإيرانية فى اسطنبول بتركيا عدة مرات، وواتته الفرصة للتعاون مع عناصر استخباراتية إيرانية.

وحسب المتحدث باسم منظمة مهاجرى إيران فى إسرائيل فإن هذه القضية تسببت فى إلحاق ضرر كبير بصورة أبناء الطائفة الإيرانية فى إسرائيل. يقول: "إن هذه القضية لا تضيف أى احترام أو بطولة للمهاجرين اليهود من إيران. ولو افترضنا صحة قيام هذا الشاب بالتجسس فإن الأمر جد خطير، ولكنه لا يعبر عن عموم المهاجرين من إيران فى إسرائيل".

ويوضح موطعى أن كثيرين من مهاجرى إيران فى إسرائيل تركوا وراءهم أقارب فى إيران، لذلك فإنهم يحافظون على أواصر العلاقات مع إيران، ويواصلون زيارة ذلك البلد الذى يناصب إسرائيل العداء. مع ذلك، فإن إيران قد وُصفت فى العام الماضى بالدولة المعادية. ويحدد القانون فى الوقت الحالى أن المواطن الإسرائيلى الذى يتوجه إلى إيران من الممكن أن يتعرض للمحاكمة ولعقوبة تصل إلى أربع سنوات حبس.

*** "السلطات تستغل الضعف والرغبة فى لم شمل الأسر":**

يوضح موطعى إن اللقاء مع عملاء إيرانيين قد يحدث فى الوقت الذى يتوجه فيه يهود إلى السفارة الإيرانية للحصول على تأشيرة دخول. يقول موطعي: "أحياناً تستغل السلطات ضعف أولئك الذين لم يذهبوا إلى إيران منذ مدة طويلة، ولم يروا أقاربهم منذ زمن. إننى أحتج على ذلك، وأعتقد أنه لا يجب أن نعطى الانقلابيين فى إيران هذه الفرصة".

ويوضح موطعى إن اليهودى الذى يقرر السفر اليوم إلى إيران يعرض نفسه وإسرائيل لمخاطر كبيرة للغاية.. ويقول: "كثيراً ما يسافر إلى هناك يهود وتقوم السلطات باحتجازهم لسنوات. ليس لدى اليهود ما يبحثون عنه هناك، إنهم يسببون المشاكل للدولة ولأنفسهم ولأقاربهم. يجب أن نوضح لهؤلاء اليهود هذه المخاطر".

بالإضافة إلى ذلك فإن موطعى يحتج على الانطباع الذى نتج عن ذلك الأمر، بأنه من الصعب الثقة فى مواطنى إسرائيل ذوى الأصول الإيرانية الذين يواصلون الحفاظ على أواصر العلاقة مع موطنهم الأصلي. يقول موطعي: "لا يمكن التعميم إزاء كل يهود إيران. وإذا صح الأمر بالنسبة ليهود إيران، فإنه يمكن قول الأمر نفسه إزاء عرب إسرائيل بأنهم ربما يتجسسون لصالح الدول العربية، وإزاء كل المهاجرين من دول الكومنولث بأنهم يتجسسون لصالح أوطانهم الأصلية".

استعداداً لشتاء إيراني

بقلم: آرى شابيط
هاآرتس ٥/٦/٢٠٠٨

هذا هو السيناريو الشائك الذى سيحدث خلال شهر نوفمبر المقبل، بعد أن يصبح السيناتور أوباما هو الرئيس المنتخب للولايات المتحدة الأمريكية: سيقوم الرئيس بوش المنتهية فترة ولايته بضرب إيران. ستتمثل هذه الضربة فى فرض حصار بحرى عليها، واستعراض للعضلات العسكرية أو هجوم جوى شامل على منشآت البرنامج النووى الإيراني.

لو كانت الأيام كسابق عهدها، وكذلك الأشخاص لكان هذا السيناريو الشائك قد رفض، فالجمهور الأمريكى لا يؤيد فتح جبهة أخرى فى الشرق الأوسط، كما يسيطر الخوف على المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية. ستكون أى خطوة حربية يتخذها الرئيس - المنتهية فترة ولايته - بمثابة تصرف لم يسبق له مثيل ويفتقر إلى الشرعية، كما ستُعد بمثابة صرخة جنونية أخرى تطلقها هذه الإدارة.

إلا أن الأيام ليست كسابق عهدها، وكذلك الأشخاص المعنيون بالأمر، فالمنطق الذى يحرك بوش وتشينى ليس دائماً منطق مفهوم بالنسبة للرأى العام فى الغرب. وقد يقود هذا المنطق الرئيس ونائبه إلى نتيجة مفادها أنهما إذا لم يقوماً بفعل شيء ما فإن أوباما لن يفعل. وإذا لم يفعل أوباما شيئاً فهذا يعنى أن إيران ستحصل على أسلحة نووية، وهذا يعنى أن الشر سينتصر. لذلك فإن الحوار الذى تجريه الإدارة الأمريكية الحالية مع التاريخ سيجعلها تفعل ما تعتقد الأقلية القليلة أنها ستفعله. فهناك احتمال كبير ألا ينهى بوش فترة ولايته كرئيساً للولايات المتحدة الأمريكية فى صمت..!!.

صحيح أن هذا السيناريو الشائك يفتقر إلى قدر من المنطق، ولكن عندما يتعلق الأمر بأمور مصيرية حينئذ ينبغى أخذ هذا القدر القليل من المنطق بعين الاعتبار.

وعلى المدى الطويل، سيكون هذا السيناريو الشائك فى صالح إسرائيل كما هو فى صالح الولايات المتحدة. فحصول إيران على أسلحة نووية يشكل تهديداً على وجود إسرائيل، وعلى استقرار الشرق الأوسط ورفاه الغرب. فى مقابل ذلك، يضمن عدم امتلاك إيران لأسلحة نووية مستقبل إسرائيل، واستقرار الشرق الأوسط، وكذلك استقرار الحياة فى الغرب (على اعتبار أن قيام حرب أمر من شأنه أن يهدد أسواق النفط فى الشرق الأوسط، والتى تعتبر من أهم مصادر الطاقة للغرب).

لكن لهذا السيناريو الشائك (سيناريو الحرب) الكثير من المخاطر على المدى القصير، فمن شأنه أن يكون بمثابة إخفاق مخابراتى سيؤدى بدوره لإخفاق عسكري. ففى جميع الحالات تعد إيران بمثابة قوة دينية وعسكرية عظمى، وستفضل هى أيضا إذا تعرضت لاعتداء ألا ينتهى أمرها فى صمت بل ستخلف وراءها عاصفة هوجاء (يقصد دماراً كبيراً فى المنطقة بأسرها).

أى دولة ستتعامل بجدية مع أى سيناريو من شأنه أن يؤثر على مستقبلها سواء بالسلب أو بالإيجاب. وطالما أن هناك اختيارات مطروحة على الساحة فإنه يتعين عليها أن تفكر بجدية حتى فى السيناريو الذى يفتقر إلى قدر من المنطق.. صحيح أنه ليس هناك شيء مؤكد على أن الشتاء القادم سيكون شتاء مواجهة إيران، إلا أنه يتعين على إسرائيل أن تتصرف فى هذا الصيف كما لو أن هناك احتمالا كبيرا لحدوث مواجهة مع إيران خلال الشتاء القادم.

والحقيقة أن ما يحدث على المستوى السياسى الداخلى فى إسرائيل ربما يدفع نحو اتخاذ قرار حاسم، فإسرائيل لا يمكنها المخاطرة الآن بهذا السيناريو الشائك، حيث أن أولمرت يواجه قضية فساد أخلاقي، ومستقبل الائتلاف الحكومى أصبح مهدداً.. لذلك، ينبغى أن يكون القرار قاطعاً، فإما الذهاب إلى صناديق الاقتراع الآن وإما تشكيل حكومة بديلة على الفور. ينبغى ضمان وجود قيادة جديدة مسئولة يثق فيها الجمهور قبيل شهر نوفمبر القادم.

إلا أن القيادة الجديدة ليست كافية، فإسرائيل فى حاجة لجدول أعمال جديد يتضمن استعدادات وتصالح ووحدة. وحتى يمكن الصمود فى مواجهة هذا السيناريو الشائك الذى يفتقر إلى المنطق، ومواجهة أى سيناريوهات أخرى أقل تعقيداً وأكثر منطقية ستكون إسرائيل فى حاجة إلى إصلاح. فالطريق إلى مستقبل أفضل مليئ بالمصاعب. وسيتضح أن الطريق لتحقيق السلام طريق دام. لذلك، ينبغى أن تكون نهاية عهد أولمرت بداية لعهد جديّد.

فبعد مرور عامين من الكلام حان الوقت للأفعال. وبعد عامين من الألم حان الوقت لتضميد الجراح. إسرائيل ليست مباحة كما يعتقد أحمدى نجاد. ولكن حتى يمكن التصدى له ولأمثاله يتعين على إسرائيل القيام بشيء.

سياج للحكمة الهادئة

بقلم: د. تشيلو روزنبرج (*)
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٦/١٠

هناك قاسم مشترك بين تصريحات محمد البرادعي وشاؤول موفاز بخصوص إيران.. هذا القاسم هو أن كليهما يتكلم كثيرا جدا.

في نهاية هذا الأسبوع وفي حديث إلى صحيفة دير شبيجل الألمانية وجه رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي نقدا حادا لتصريحات وزير المواصلات شاؤول موفاز صدرت عنه منذ بضعة أيام، حيث قال الأخير إنه ليس هناك خيار أمام إسرائيل إلا أن تهاجم إيران عسكريا.

يعتبر البرادعي أكبر مخادع في العالم بشأن تقديراته حول إيران، فعمل الوكالة التي يترأسها لم يكشف عن أي شيء جديد فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. منذ أن تكشف البرنامج النووي الإيراني، يواصل البرادعي إخبار العالم بقصص وهمية لا تمت للحقيقة بصلة. لا وكالة الطاقة الذرية ولا غيرها يعلمون بالضبط ماذا يجري في إيران، في حين أن الأخيرة تواصل برنامجها وتستخف بالعالم أجمع، حيث يصر النظام الإيراني الحاكم على امتلاك قوة نووية عسكرية، ولا صوت يعلو على ذلك، والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من تلك النوعية المتخذة حاليا، لن تُثني إيران عن برنامجها.

هناك خيارات مختلفة ولكن هناك اثنان واقعيان: فرض حصار اقتصادي تام على إيران أو القيام بعملية عسكرية واسعة لتدمير البنية التكنولوجية القائمة حاليا في إيران. أما باقي الخيارات الأخرى فلن تسفر عن نتيجة إيجابية.. ولكن المشكلة أن الفرصة غير سانحة لتنفيذ الخيارين المتاحين قريبا.

*** المؤامرة الروسية – الصينية مع إيران:**

لا يتوافر اتفاق دولي موسع بشأن الحصار الاقتصادي المشدد أو القيام بعملية عسكرية، ذلك لأن لكل دولة مصالحها، وكل دولة كبرى مشغولة بفرض سيادتها على مناطق مختلفة، وروسيا والصين هما المحرك من وراء إيران.

هناك مصالح لهاتين الدولتين في إنهاك العالم الغربي عبر عناصر أصولية على غرار إيران. ومن الأسرار المعروفة هو أن هاتين الدولتين لن تتوقفا عن تأييد إيران، حيث إن هذا التأييد يدر مبالغ وأموال طائلة إلى خزائنهما. ولذلك، من الأرجح أن تقابل أي عملية عسكرية ضد إيران باعتراض شديد من الصين وروسيا اللتين تريدان استعادة الأمجاد القديمة.

لقد أصبحت الحرب الباردة القديمة في ذروتها ومن لا يلحظ ذلك، عليه أن يطلع على ما يحدث في سان بطرسبورج حاليا في اجتماع الدول الموجودة تحت الرعاية الروسية. فقد أعلن الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف أن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام رغبة الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي في الانضمام إلى الغرب.

الولايات المتحدة والتحالف الغربي فقط هم المصممون تماما على توجيه ضربة عسكرية قوية للقضاء على البنية التكنولوجية الإيرانية. فهل هذا التحالف واقعي..؟ أشك كثيرا في ذلك. فالولايات المتحدة تدخل هذه الأيام في المرحلة الأخيرة من انتخابات الرئاسة. وتعتبر الفرصة ضعيفة للغاية في أن تحاول الإدارة الحالية التبكير بحرب ضد إيران. ويمكن

فقط لموافقة أوباما وماكين، مرشحا الرئاسة، على ذلك، أن تؤدي إلى تحرك.. ولكن حاليا، كما قلنا، فإن الفرصة ضئيلة جدا، وكانت مسألة وقت إلى أن فشلت شخصية إسرائيلية كبيرة في ضبط النفس، حتى لو كان من أجل أن تحظى ببعض الأصوات أو الشهرة (يقصد شاؤول موفاز)، فصدر عنها كلام أهوج.

تسلك إسرائيل منذ سنوات عديدة سياسة فطنة تعتمد على التعتيم فيما يتعلق بقدرتها النووية. وبنفس المنطق، يجب أن تسلك سياسة أكثر حدة في سريتها حتى تستطيع القيام بعمل عسكري ضد إيران، أما التصريحات عديمة اللزوم فإنها ستتسبب في مزيد من الضرر. وهذا ما يعلمه جيدا السيد موفاز، ولكن يبدو أن الدافع السياسي وراء التصريح تغلب عليه.. لو كان شخصية من الذين "يجلسون في أواخر الصفوف" لكان من الممكن أن تمر تصريحاته بدون ضجيج أكثر مما يجب، ولكن من كان رئيسا للأركان ووزيرا للدفاع لا يجب أن يتصرف هكذا.

فلو كان من المحتمل ألا يتبقى أمام إسرائيل سوى هذا الخيار وهو أن تعمل بمفردها، لماذا يجب التحذير من ذلك مبكرا..؟ لقد كان نجاح الهجوم المفاجئ على المفاعل النووي العراقي نتاج عمل مركز وسري أيضا، وكذلك الهجوم مؤخرا على المفاعل في سوريا نجح بسبب السرية وليس الموجائية.

عامة، من الأفضل لرجال السياسة عندنا أن يحافظوا أحيانا على حق الصمت.. فكلما فعلوا ذلك، كان أفضل.. أما بالنسبة للبرادعي، فيجب أن نأخذ كلامه بحذر شديد، لأن ملف سيرته الذاتية، هو والوكالة التي يرأسها، لا يضم عملا جادا يمكن الافتخار به، وهو يتحمل المسؤولية الثقيلة كي يحذر العالم مما يجري في إيران، والأمل في أن يحدث ذلك حاليا، ليس له أي أساس.

(*) كاتب المقال مؤرخ وخبير في الأمن القومي.

احتمالات بحصول إيران على رسومات لصناعة سلاح نووي

معاريف ١٥/٦/٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

أوضحت مسودة كتبها مسئول سابق كبير في طاقم المراقبين التابعين للأمم المتحدة ونشرتها صحيفة "واشنطن بوست" أن شبكة التهريب الدولية، التي باعت مكونات نووية لليبيا، إيران وكوريا الشمالية، حصلت على رسومات لتركيب أسلحة نووية، وربما تكون قد سلمتها لدول وتنظيمات خطيرة.

وقد احتوت هذه الرسومات، التي تم العثور عليها قبل سنتين في أجهزة حاسب آلي يملكها رجال أعمال سويسريون، على التفاصيل الضرورية لبناء منشأة نووية صغيرة تناسب عملية صناعة رأس قتالية يمكن تركيبها على صاروخ باليستي تملكه إيران ودول أخرى.

وقد قامت السلطات السويسرية بتدمير هذه البيانات المحوسبة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تتحرى نشاط شبكة التهريب التابعة للعالم الباكستاني عبد القدير خان.

مع ذلك، فقد قال معد التقرير، ديفيد أولبرايت، إن الجهات التابعة للأمم المتحدة لم تستبعد احتمال أن تكون هذه الرسومات قد وصلت لعناصر أخرى قبل العثور عليها. وقال أولبرايت: "ربما تم بيع هذه الرسومات المتقدمة لأكثر الأنظمة الخائنة في العالم".

*** صدمة في باكستان:**

على حد قول أولبرايت، فإن الرسومات الجديدة التي تتضمن تعليمات لبناء منشأة صغيرة، أخطر بكثير من الرسومات التي تم بيعها لليبيا، وتم العثور عليها عندما تخلت عن برنامجها النووي. وقال أولبرايت: "معظم هذه الدول تعتبر هذا الأمر مسألة مكانة وثقل.. فهي في حاجة لجعل هذه المنشأة مناسبة للصواريخ التي تمتلكها".

وقد حذر أولبرايت، رئيس معهد العلوم والأمن القومي في واشنطن، من أن هذه الرسومات كانت تناسب عملاء عبد القدير خان، وعلى رأسهم إيران وكوريا الشمالية: "لقد واجهت تلك الدول مشاكل عند بناء رأس نووية صغيرة تناسب الصواريخ الباليستية، وهذه الرسومات تناسب بناء الرأس النووية المطلوبة".

وفي التقرير الذي سيتم نشره الأسبوع المقبل كتب أولبرايت، الذي استند إلى معلومات جمعها باحثون من وكالات الأمم المتحدة، أن الرسومات كانت مماثلة للمنشأة النووية التي تم بناؤها في باكستان، وذكر أن الجهات الباكستانية تفاجأت من هذه المعلومات خلال المباحثات الخاصة.

وكتب أولبرايت أن "الباكستانيين أصيبوا بصدمة.. فقد سلم خان معلومات بلاده الأكثر سرية وخطورة لمهربين أجانب، بحيث يكون باستطاعتهم بيعها مقابل الحصول على المال".

٦

واحد وأربعون عاما على احتلال القدس

يوم القدس: أغلبية غير صهيونية فى العاصمة ■

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٦/٢
بقلم: هيئة التحرير

*** بعد مرور ٤١ عاما على توحيد المدينة، مازالت الهجرة السلبية من القدس مستمرة.**

*** الحريديون والعرب يشكلون أكثر من ٥٨٪ من سكان المدينة.**

بمناسبة يوم القدس الذى يوافق اليوم (الاثنين) كشفت بيانات المكتب المركزى للإحصاء عن أن الهجرة السلبية من المدينة مستمرة، وأصبحت المدينة تضم أغلبية غير صهيونية من الحريديم والعرب. وتشير البيانات إلى أنه مع نهاية عام ٢٠٠٧ وصل عدد سكان المدينة إلى ٧٤٦,٣٠٠ نسمة. وقد فضَّل عدد أكبر من السكان مغادرة المدينة خلال عام ٢٠٠٧ بدلا من الانتقال للعيش فيها، حيث غادر ١٨٧٥٠ شخصا المدينة مقابل ١٢٣٦٠ شخصا فضَّلوا الانتقال للإقامة فى المدينة المقدسة، وفضَّل معظم المغادرين الانتقال إلى تل أبيب وبنى براك وبيت شيمش ومعاليه أدوميم ومفسيرت تسيون.

وفى مقابل مغادرة جزء من السكان للمدينة، فإن التركيبة السكانية فى العاصمة أصبحت أكثر تجانسا، حيث تراجع عدد العلمانيين وزاد عدد الحريديم والعرب.. فقد أصبح ٣٣٪ من سكان المدينة عربا وأكثر من ٢٥٪ حريديم، وزاد عدد سكان مدينة القدس حتى العام الماضى بـ١٤١٨ نسمة، ومعظم هذه الزيادة تحققت بفضل الزيادة الطبيعية بين الحريديم والعرب. كذلك فإن متوسط عدد الأطفال فى كل أسرة فى العاصمة يصل إلى نحو أربعة أطفال، وهو ما يزيد على المتوسط القطرى الذى يصل إلى ٢,٧٥ طفل.

ولكن معدل البطالة فى العاصمة غير مشجع، حيث إن ٩,٤٪ من سكان المدينة مسجلين كعاطلين مقابل ٧,٣٪ على مستوى الدولة.

ورغم ذلك، فإن ازدهار حركة السياحة فى العاصمة يبعث على التفاؤل.. فحسب بيانات بلدية القدس، فإن عدد نزلاء الفنادق فى القدس تضاعف خلال الخمس سنوات الماضية.

ويذكر أن معظم سكان القدس راضين عن معيشتهم، حيث إن ٨٦٪ من مجموع سكان القدس الراشدين الذين تزيد أعمارهم على ٢٠ عاما يشعرون بالرضا أو بالرضا التام عن معيشتهم مقابل ٨٥٪ على المستوى القطرى.

مخاطر تقسيم القدس

بقلم: نداف شرجاي
المصدر: www.omedia.org
٢٠٠٨/٦/٢

تعالت فى الآونة التى تلت مؤتمر أنابوليس أصوات فى الحكومة الإسرائيلية تنادى وتؤيد تقسيم مدينة القدس. استندت هذه الأصوات المؤيدة للتقسيم إلى الزعم بضرورة تحسين التوازن الديموجرافى بين اليهود والعرب فى المدينة لصالح اليهود عن طريق التخلص من أحياء وسكان عرب من نطاق المدينة. وقد تم تقديم هذه الرؤية على أنها ضرورة ملحة لا يمكن تأجيلها فى ظل استمرار تقلص الأغلبية اليهودية فى المدينة، واحتمال حدوث هذا التقلص بسرعة كبيرة.

إن هذه الرؤية التى تتعلق بتقسيم المدينة تحمل فى طياتها سلسلة من الخسائر والمخاطر: فالتخلص من أحياء عربية حتى لو كانت تلك الأحياء التى تقع على أطراف المدينة قد يؤدى إلى حدوث مخاطر أمنية ملموسة، أهمها جعل منطقة واسعة عرضة لإطلاق النار من الأسلحة الخفيفة والرشاشات.

وقد يؤدى تقسيم المدينة إلى أن تصبح أحياء كثيرة من المدينة عبارة عن أحياء حدودية، وقيام عشرات الآلاف من اليهود بالنزوح، كما حدث فى أعقاب الحرب وتقسيم المدينة عام ١٩٤٨، عندما نزح من القدس آنذاك ٢٥ ألف يهودى. وربما يقوم عشرات الآلاف من السكان العرب بالانتقال للعيش فى الجانب الإسرائيلى من الحدود. وعندئذ سيكون من الصعب على إسرائيل منع مثل هذه الموجة من الهجرة حتى لو تمَّ تحريك الجدار ناحية الأحياء اليهودية.

إن الوضع الحالى لإقامة السكان العرب فى القدس الشرقية يمنحهم الحق فى حرية الانتقال إلى القدس الغربية، وإلى إسرائيل، بل ويمنحهم حق العيش والسكن فى أى مكان بالقدس، وفى دولة إسرائيل.

*** المشكلة الديموجرافية:**

إن نسبة المواليد المرتفعة بين السكان العرب مقارنة بنسبة المواليد بين السكان اليهود تؤثر على الصورة الديموجرافية فى القدس، ولكنها ليست العنصر الرئيسى فى تقلص وتراجع الأغلبية اليهودية. إن العنصر الرئيسى للمشكلة يتمثل فى نسبة النزوح المرتفعة للغاية من القدس بين الأوساط اليهودية، حيث ينزح من المدينة سنوياً نحو ١٦ ألف يهودى، وقد نزح خلال العشرين عاماً الأخيرة من المدينة نحو ٣٠٠ ألف يهودى. كما أن معظم قرارات الحكومة التى جاءت لمعالجة هذه المسألة ظلت قرارات على الورق بدون تنفيذ.

*** المشكلة الأمنية:**

يكمن فى تقسيم القدس عدة مخاطر أمنية، خاصةً تلك الخطورة المتمثلة فى إطلاق النار من الأسلحة الخفيفة والرشاشات. كما سيؤدى تقسيم المدينة إلى تعريض السكان اليهود إلى إطلاق نار مماثل فى قطاع كبير، وتعرضهم لعدد كبير من العمليات الانتحارية. وقد يؤدى التقسيم أيضاً إلى تعريض أحياء بالقدس إلى إطلاق نار من مدافع الهاون، التى يعمل الفلسطينيون فى الوقت الحالى على تطويرها.

*** الأماكن المقدسة:**

إن احتمال تقسيم القدس يثير مخاوف كبيرة فيما يتعلق بحرية العبادة فى الأماكن المقدسة لليهود والمسيحيين فى داخل حدود السلطة الفلسطينية أو الدولة الفلسطينية. تأتى هذه المخاوف فى ضوء سلسلة من المؤامرات وأعمال الإهانة والتضييق من جانب الفلسطينيين فى التعامل مع هذه الأماكن. فتحت حكم السلطة الفلسطينية نزح الكثيرون من المسيحيين إلى خارج البلاد، كما استخدم إرهابيون مطلوبون كنيسة المهد فى بيت لحم ملجأ لهم، وجرى إطلاق نار متعمد فى البداية من داخل الكنائس، كما شهدت أماكن مقدسة لليهود، مثل قبر يوسف وقبر راحيل، عمليات إطلاق نار.

*** الحق اليهودى فى القدس:**

إن التأكيد على حق الشعب اليهودى الأصيل فى القدس أمرٌ مطلوب فى ظل حالة الإنكار الساحقة لهذا الحق من جانب الكثير من الفلسطينيين. كان يُنظر فى الماضى إلى هذا الإنكار على أنه يمثل تطرفاً وشذوذاً، ولكنه أصبح فى الوقت الحالى متعمقاً فى الحوار الفلسطينى العام. واستناداً إلى هذا التوجه تتم إعادة كتابة التاريخ الخاص بالقدس بشكل يجعل من الإسلام هو الدين الأسبق فى المدينة.

وضع القدس سياسياً

بقلم: أمنون إيشيد
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٦/٣

استعراض لوضع القدس منذ «تقييد إسحق تمهيدا لذبحه على أيدى إبراهيم» وحتى عصرنا هذا الذى عادت فيه عاصمة إسرائيل للتداول على مائدة المفاوضات.

*** مدينة عبرية:**

جرى أول لقاء بين الشعب اليهودى (العبري) وأورشليم منذ نحو أربعة آلاف سنة، أو ما يناهز ٢٦٠٠ سنة قبل ميلاد الإسلام، وذلك فى «قصة تقييد إسحق نجل إبراهيم»، حيث ورد فى سفر التكوين (٢٢: ١،٢): «وحدث بعد هذه الأمور أن الله امتحن إبراهيم فقال له يا إبراهيم فقال هاأنذا. فقال خذ ابنك وحيدك الذى تحبه إسحق واذهب إلى أرض المرايا واصعده هناك محرقة على أحد الجبال الذى أقول لك».. وأرض.جبل المرايا هى التى أقيم عليها الهيكل الأول على أيدى الملك شلومو.

وفى عام ١٠٠٠ قبل ميلاد المسيح تقريبا، احتل الملك دافيد مدينة «يبوس» الواقعة على حدود سبط يهوذا وبنيامين وأقام بها عاصمته «أورشليم». ولم تقع أورشليم التابعة لدافيد، على وجه الخصوص، على حدود أى من الأسباط وهذا ما منحها الطابع الملكي، فأصبحت «مدينة ملكية». كان وضعها مستقلا إقليميا، ولكنه يحمل طابعا يهوديا، يخص كافة أبناء إسرائيل وليس سبط معين.

تحولت المدينة إلى عاصمة المملكة الموحدة ومملكة يهوذا بعد ذلك على مدى أكثر من أربعمائة عام على التوالي. وذلك حتى خراب الهيكل الأول على أيدى نبوخذ نصر الثانى ملك بابل عام ٥٨٧ ق.م، فى عصر الملك صدقياهو، آخر ملوك أسرة بيت دافيد.

استمر الشتات قرابة الجيلين، ومع صعود الإمبراطورية الفارسية صدر عام ٥٣٨ ق.م «مرسوم قورش» الذى سمح بالعودة إلى صهيون وبناء أورشليم والهيكل الثانى على أيدى نحميا. ففى سفر عزرا قال الملك قورش: «هكذا قال قورش ملك فارس، جميع ممالك الأرض دفعها لى الرب إله السماء وهو أوصانى أن أبنى له بيتا فى أورشليم التى فى يهوذا» (عزرا ١:٢).

استمرت أورشليم باقية حتى عهد الإسكندر المقدونى وخلفائه السلوقيين، ومنهم أنطيوخوس الرابع الذى حاول تغيير ديانة اليهود، وأدى إلى اندلاع ثورة الحشمونائيم، والتى من خلالها تم احتلال يهوذا وأورشليم على أيدى يهودا المكابى عام ١٦٤ ق.م بدعم من الدولة العظمى الناشئة روما. كما ظلت أورشليم تحت حكم الحشمونائيم نحو مائة عام حتى الاحتلال الرومانى على أيدى بومبيوس.

*** مدينة رومانية:**

نصَّب الرومان هيرودس ملكا، وهو «يهودى من أصل أدومي»، على يهوذا عام ٣٧ ق.م، ويجسد هيرودس الشيء ونقيضه فى تاريخ مملكة يهوذا وأورشليم. فمن ناحية، قضى على أسرة الحشمونائيم، ومن ناحية أخرى، شيَّد أورشليم. وقد كان هيكل هيرودس الأعظم والأفخم على مر الأزمان.

وبعد عهد هيرودس وأبنائه أصبحت يهوذا مقاطعة رومانية تحت حكم المندوبين الرومان. وفى عهد آخر المندوبين، بولروس، اندلعت الثورة الكبرى عام ٦٦ بعد الميلاد، التى أدت إلى خراب الهيكل الثانى عام ٧٠ ميلاديا. عاد الحكم اليهودى على يهوذا وأورشليم فى عهد ثورة بركوخبا فى الفترة ما بين ١٣٢ وحتى ١٣٦ ميلاديا. ومنذ سقوط بركوخبا وحتى إقامة دولة إسرائيل، لم تخضع أورشليم لسيادة يهودية.

*** الاحتلال الإسلامي:**

احتل العرب المدينة عام ٦٣٧ ميلاديا، ولم توليها الإمبراطورية الإسلامية بمراحلها المختلفة أهمية خاصة.. كما لم تتحول أرض إسرائيل إلى دولة مستقلة ولم تتحول أورشليم إلى عاصمة. وقد انحصرت أهمية أورشليم بالنسبة للإسلام فى الأماكن المقدسة فقط، فكانت أهميتها دينية وليست سياسية.

*** مدينة صليبية:**

فى نهاية العصر الإسلامي، تحولت أورشليم لفترة من الوقت إلى مدينة صليبية. فقد تم احتلال المدينة فى فترة الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٩م، وأصبحت عاصمة مملكة دولة الصليبيين حتى احتلها صلاح الدين الأيوبى عام ١١٨٧م، ولكن المسيحيين الآن ليس لديهم مطالب سياسية فى أورشليم.

*** مبدأ التدويل:**

فى فترة حكم الانتداب البريطانى على أرض إسرائيل طُرح عدد من الأفكار تتعلق بتقسيم أرض إسرائيل الغربية إلى دولتين، يهودية وعربية. وقد اهتمت بشكل خاص لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) عام ١٩٤٧ بقضية القدس. وقد أوصت اللجنة بأن تكون القدس مدينة تخضع لإشراف دولي. وكانت اللجنة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذلك فإن قراراتها كانت تحمل صفة توصية فقط.

كان من المقرر بحث هذه التوصية فى مجلس الأمن الذى يحمل الصلاحيات المنفردة لاتخاذ القرار حول مصير وضع القدس، إلا أن مجلس الأمن لم يتدخل ولم يصدر قراراً حول هذا الشأن. ولكن المعركة حول تدويل القدس تواصلت. وقد نشأ معسكران فى هذا الشأن: الأول أيد التدويل الإقليمي، والثانى أيد التدويل الوظيفي. حيث أيد التكتل الكاثوليكي- السوفيتي- العربى والعالم الثالث التدويل الإقليمي، بينما أيد الائتلاف البروتستانتي وعلى رأسه الولايات المتحدة التدويل الوظيفي، أى الأماكن المقدسة فقط. وقد أدى اغتيال الكونت برنادوت، مبعوث الأمم المتحدة الذى أعطى دفعة لمسألة تدويل القدس، على أيدى مقاتلى عصابة شتيرن، إلى إزاحة القضية من جدول أعمال الأمم المتحدة.

وفى حرب الاستقلال (١٩٤٨) تم تقسيم القدس فعليا عن طريق الحرب بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، بعد أن فقدت إسرائيل سيطرتها على الحى اليهودى والبلدة القديمة. تم قبول إسرائيل فى الأمم المتحدة بحدود وقف إطلاق النار بينما تخضع القدس الغربية لسيطرتها. ووفقا للقانون الدولي، تفرض إسرائيل سيطرتها على القدس. وقد انتقل التدويل الإقليمى إلى مرحلة الجمود. فمن ناحية، لم تكن هناك دولة على استعداد للاعتراف بموجب القانون بسيادة إسرائيل على القدس عن طريق نقل سفاراتها إلى العاصمة، فى حين اعترف كل الممثلين الدوليين الذين جاءوا لزيارة إسرائيل بالقدس عاصمة لإسرائيل بشكل فعلي.

*** فكرة تقسيم القدس:**

لم يحظ ضم الضفة الغربية وشرق القدس إلى الأردن عام ١٩٤٨ وسيطرة إسرائيل عليها بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧) أبداً بتصديق دولي، كما أن القدس الشرقية، فى نظر القانون الدولي، بقيت منطقة محل خلاف.

ففى محادثات واشنطن عام ١٩٩٢ التى جرت بين وفد إسرائيل، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ الفلسطينيون فى المطالبة بشرق المدينة كعاصمة للدولة الفلسطينية، التى كانوا يسعون لإقامتها. وفى اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ تم الاتفاق على مناقشة الوضع الدائم للمدينة كأحد الموضوعات الأخيرة للمناقشة. وفى محادثات كامب ديفيد فى يوليو عام ٢٠٠٠ اقترح وفد حكومة إسرائيل على الفلسطينيين دولة ذات سيادة على القدس الشرقية. وفى محادثات طابا فى يناير عام ٢٠٠١ تمت مناقشة خطة كليتون التى تنص على تقسيم المدينة وفقا للتصنيف السكاني، أى تخضع كل الأحياء اليهودية للسيادة الإسرائيلية، بينما تخضع الأحياء الفلسطينية لسيادة الدولة الفلسطينية، أو وفقا للوصف كل ما يهودى، فهو يهودى وكل ما هو فلسطينى هو فلسطيني. ومن غير الواضح كيف كانوا يعتزمون تنفيذ هذه الخطة مع وجود مستعمرات يهودية فى قلب منطقة عربية والعكس..؟!.

وفيما يتعلق بجبل الهيكل (الحرم القدسي)، تم اقتراح تقسيم على الفلسطينيين، ففى حين تخضع الأرض العلوية والمساجد لسيادتهم، يخضع جبل الهيكل للسيادة الإسرائيلية. وقد طالب عرفات بالسيادة على جبل الهيكل، وهكذا انتهت المحادثات دون التوصل إلى اتفاقية، بينما شنت السلطة الفلسطينية بعد عدة أشهر من ذلك هجمات إرهابية أطلقت عليها اسم الانتفاضة الثانية.

كما تدور الآن اتصالات حول تقسيم القدس، رغم الإنكار من جانب ديوان رئيس الوزراء. كما أنه فى مستهل أى معركة انتخابية عامة فى إسرائيل، وفى الولايات المتحدة وربما فى السلطة الفلسطينية أيضاً، يقع مصير القدس فى أيدى تشكيل سياسى لن يظل بعضه بالتأكيد فى منصبه.

وكما وردت القضية فى وثيقة «بيلين-أبو مازن» منذ ١٩٩٥، كانت أهم الأسئلة، فى حالة تقسيم المدينة فى وقت السلام هو: «ما الذى تمثله القدس..؟» وأين سيمر خط التقسيم..؟. ولكن فى الواقع كان السؤال الحاسم هو: هل سيستمر السلام..؟! نظرا لأنه فى حالة انهيار السلام، ستندلع عمليات عدائية فى المكان الذى يعبر فيه خط التقسيم.

هناك شك فى أنه فى الوضع الحالى الذى تبدو فيه حكومة إسرائيل فى نهاية عهدها، وأبو مازن الذى لم يثبت بعد قدرة على السيطرة على الضفة الغربية، سيتوصلان إلى اتفاقية فى هذه القضية المشتعلة. لا شك أن رئيس أمريكى جمهوري، وحكومة «يمين – وسط» فى إسرائيل سيؤديان إلى إزاحة موضوع تقسيم القدس من على أى جدول للأعمال العام.

وعلى أية حال، سيثبت دائماً أن القدس لم تكن أبداً عاصمة عربية.

اتركوا القدس فى هدوء

بقلم: يورام كانيوك
يديعوت أحرونوت ٥/٦/٢٠٠٨

كيف يمكن لمدينة أن تصبح عاصمة شعب وليست عاصمة دولة..؟ فالشعب ليس دولة. ومن ثم، فإن القدس ليست عاصمة الشعب اليهودي... ولكن للأسف هذا هو التيار العام للإسرائيليين الذين يعتقدون، على غرار السيد زفولون أورليف، أن العاصمة يمكن أن تكون عاصمة شعب..!!.

لقد صوَّت أعضاء الكنيست لصالح القانون الذى يعترف بالقدس عاصمة الشعب اليهودي، لأنهم لا يدركون أين يعيشون. إنهم يريدون فقط أن يكونوا محبوبين من الجمهور. ولكن أعضاء الكنيست ينبغى ألا يكونوا محبوبين، بقدر ما يكونوا أذكياء، حتى زفولون أورليف يمكن أن يكون ذكيا إذا طلب فقط علاجا للسحابة السوداء التى تغطى عينيه عن السؤال: إذا كانت القدس عاصمة الشعب، ماذا إذاً عن الفلسطينيين..؟ ثم كيف يمكن لمدينة أن تكون عاصمة لشعب لا يعيش أغلبه فيها..؟!.

كيف يمكن أن تتحول مدينة القدس إلى عاصمة للشعب اليهودى الذى يعيش فى عواصم مختلفة، ويبدى ولاءه لعديد من الدول..؟ حتى بنيامين نتنياهو، الذى لا يشكك أحد فى محبته لهذه المدينة، وفى إخلاصه لإسرائيل وشعبها، يبدى ولاءه لأمريكا ليعيش فيها ويحصل على الجنسية فى دولة عاصمتها واشنطن. ألا يثير هذا قدرا كبيرا من الخجل، كان يستطيع أن يقوم ويقول إنه ينتمى إلى القدس، وأنه وطنى إسرائيلى ويحب هذه المدينة، ولكنه لم يفعل.

إذا استمر هذا وقتا طويلا، سيكون كل ما يهم من انتخبهم هذا الشعب هو الانتخابات القادمة والتمتع بالشعبية، كما سيطرح أعضاء الكنيست الحمقى لدينا المزيد من الأفكار: على سبيل المثال، من لا يتناول طعاما تجيزه الشريعة اليهودية حكمه الموت؛ رفض السماح للمصابين بالجذام والعُرج بدخول المدينة؛ إلقاء الحجارة على كل غريب يرغب فى العيش فى القدس دون أن يتهود.

كانت القدس بعيدة عن القصة الصهيونية، حيث ظلت مدينة ذات طابع دينى تحمل صفات المجد. كانت تل أبيب عاصمة الصهيونية، بينما ظلت القدس عاصمة العقيدة اليهودية، فمعظم المؤسسات موجودة فى تل أبيب. لقد ألقى الحريديم فى حرب الاستقلال (١٩٤٨) الحجارة على قوافل الغذاء التى أحضرناها إلى المدينة الجائعة لأن الشاحنات وصلت يوم السبت. وقد أعادت حرب الأيام الستة التاج إلى القدس.

الآن عندما نلعب مرة أخرى بالقدس ستفوز علينا كما تفوز علينا دائما، وعلى العرب واليهود أيضاً. فهى لم تخضع أبدا لحكم أى شعب. لقد بقيت المدينة اليبوسية التى احتلها دافيد دائما مدينة غير مستعدة للاغتصاب. لقد أدرك الأغيار جيدا أن القدس هى أيضاً عاصمة المسيحيين. لقد اقترحوا أن تكون المدينة يهودية، وقد احتج اليهود، وزاد العرب من رغبتهم فى المدينة.

سيعيد الاقتراح الجديد (القدس عاصمة الشعب اليهودي) القدس إلى فترات طويلة كانت فيها مدينة حروب، وغيرة، وكراهية، ونزاعات.. رجاءً ارفعوا أيديكم عنها ولا تحرضوا على حروب دينية.

إن القدس التى حاربت فيها عام ١٩٤٨ هى عاصمة إسرائيل، وليست عاصمة اليهود الذين يعيشون فى ألمانيا، وإيران، وانجلترا، أو فى النمسا.

٧

الشأن الفلسطيني

عشرات الآلاف من الفلسطينيين يهاجرون إلى الخارج

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفي
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/٢١

تسببت المواجهات بين حماس وفتح في إحداث صدع في أوساط الشعب الفلسطيني، وإضعاف موقف الفلسطينيين على المستوى السياسي، وتقويض الإحساس بالأمن في المناطق (الفلسطينية)، وحدوث هجرة سلبية. إن موجة الهجرة الفلسطينية التي بدأت ضعيفة تحولت، حسب مصادر فلسطينية رفيعة المستوى، إلى موجة هائلة أشبه بالفيضان منذ أن سيطرت حماس بقوة السلاح على قطاع غزة، واستأصلت شأفة فتح هناك.

وخلال المؤتمر الذي عقد في بيت لحم (٢٠/٥/٢٠٠٨) والذي ركز على حشد استثمارات التنمية الاقتصادية، قال رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض إن العامين الماضيين شهدا هجرة نحو خمسين ألف فلسطيني من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة بسبب المواجهات العنيفة التي نشبت بين حماس وفتح. وعلى حد قوله، فإن مئات آلاف آخرين مرشحين للهجرة لو تسنت لهم الفرصة لذلك. وأكد فياض أنه بناء على ذلك فقد منحت الحكومة الفلسطينية أولوية لتقوية ودعم الاقتصاد، وتوفير مزيد من فرص العمل في محاولة لمنع الهجرة السلبية.

كذلك في حماس وبين أوساط الدوائر الإسلامية المتطرفة يعرفون جيداً مشكلة الهجرة ويحاولون ردعها. فمنذ نحو سنة (في مايو ٢٠٠٧) نشر مفتي القدس ومنطقة فلسطين الشيخ محمد أمين حسين فتوى تحظر على الفلسطينيين الهجرة من أرض فلسطين. وفي مقدمة هذه الفتوى اعترف حسين بأن هناك الكثير من الشباب يرغبون في الهجرة بسبب الوضع الأمني في المناطق (الفلسطينية)، وإن كثيرين منهم يتوجهون إلى السفارات الأجنبية في محاولة للحصول على تأشيرة عمل أو هجرة.

أمنستي: «إسرائيل تنتهج سياسة العقاب الجماعي في غزة»

بقلم: دانا تسيمرمان
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/٢٨

صورة الوضع الكئيبة التي اتضحت من التقرير السنوي الذي نشرته صباح اليوم (الأربعاء) منظمة العفو الدولية «أمنستي» لم تغفل إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث أكد التقرير أن وضع حقوق الإنسان «مازال ميؤوساً منه».

ويشير التقرير إلى أن إسرائيل قتلت عام ٢٠٠٧ ما يزيد على ٣٧٠ فلسطينيا بنيران الجيش الإسرائيلي، نصفهم من المدنيين، من بينهم خمسين طفلاً. كما أصيب آلاف المدنيين الآخرين خلال هذه الهجمات - التي جاءت رداً على إطلاق صواريخ القسام أو القذائف التي تُطلقها المنظمات الفلسطينية المسلحة على المستعمرات الإسرائيلية أو مواقع الجيش الإسرائيلي القريبة من قطاع غزة.

وإلى جانب قتل المدنيين وهدم ما يزيد عن ١٠٠ منزل للفلسطينيين، يشير التقرير إلى أن إسرائيل فرضت في شهر يونيو الماضي إغلاقاً لم يسبق له مثيل على قطاع غزة، وهي خطوة كان هدفها هو سجن السكان الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بـ١,٥ مليون نسمة، وتوقيع عقاب جماعي

والتسبب فى أخطر أزمة إنسانية يشهدها القطاع.

*** قيود على الحركة، واعتقالات وتعذيب:**

قال مدير فرع منظمة أمنستى فى إسرائيل، أمنون فيدان، إن «إسرائيل هى الدولة الديموقراطية الوحيدة فى العالم التى تمارس الاحتلال بشكل مستمر. ينبغى على الدولة أن تحمى مواطنيها، وهذا ليس محل للنقاش. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: ما هى معايير القوة التى تستخدمها إسرائيل..؟ نعتقد أن إسرائيل تستخدم القوة بشكل غير متناسب. فهذا يتشابه مع احتجاز مدنيين كرهائن، وهو ما لا نقبله».

يشير التقرير أيضاً إلى أنه فى العام الماضى فُرضت قيود شديدة للغاية على حركة الفلسطينيين فى الضفة الغربية، حيث قيد ومنع أكثر من ٥٥٠ حاجزاً ونقطة تفتيش عسكرية، حركة السكان الفلسطينيين فى المدن والقرى. كما تُوفى نحو ٤٠ فلسطينياً نتيجة عدم السماح لهم بالدخول إلى إسرائيل لتلقى الرعاية الطبية. كما استمرت فى العام الماضى عمليات البناء فى المستعمرات، وبناء الجدار العازل، الذى عزل كثير من الفلسطينيين عن أراضيهم.

وقد اعتقل الجيش الإسرائيلى آلاف الفلسطينيين، بينهم الكثير من الأطفال، فى المناطق (الفلسطينية). ورغم أنه تم إطلاق سراح معظمهم بعد ذلك بفترة دون إدانتهم، إلا أن المئات منهم تم اتهامهم بارتكاب جرائم أمنية، ولم يُراع فى محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية معايير النزاهة الدولية، حيث تم احتجازهم فى سجون إسرائيلية، بما يخالف القانون الإنسانى، وتعرضوا كثيراً للتنكيل والتعذيب.

*** إدانة لإطلاق صواريخ القسام:**

أدان التقرير أيضاً اعتداء المنظمات الفلسطينية المسلحة على المواطنين الإسرائيليين، بما فى ذلك إطلاق صواريخ القسام على سديروت والمستعمرات المحيطة بغزة والعمليات الانتحارية. كما أدان أيضاً انتهاكات حقوق الإنسان التى سُجِّلت فى السلطة الفلسطينية، بما فى ذلك العنف السياسى الذى نشب بين الفصائل المختلفة فى الضفة الغربية وغزة، والذى تسبب فى حالة من الفلتان الأمنى وغياب حكم القانون. كما أشار التقرير إلى الاعتقالات التعسفية والتعذيب التى سُجِّلت فى مناطق السلطة الفلسطينية وإطلاق النار على منازل المواطنين والمستشفيات.

وختاما، تطرق التقرير إلى تعامل السلطات الإسرائيلية مع لاجئى دارفور، حيث قال فيدان «باسم الأمن والحفاظ على الهوية اليهودية للدولة، شهدنا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية لهؤلاء الذى يشكلون تهديداً على أمننا وهويتنا، أو من يوصفون بذلك».

وقد ذكر الجيش الإسرائيلى رداً على التقرير: «فى إطار التزام الجيش الإسرائيلى بمكافحة الإرهاب، نقوم بنشاطات كثيرة للحد من الاعتداء على السكان المدنيين غير المتورطين. ومع ذلك، فإن المنظمات الإرهابية، وعلى رأسها حماس، تقوم بعملياتها من داخل التجمعات السكانية وتستخدم النساء والأطفال كدروع بشرية. وهم يتحملون المسئولية المباشرة وغير المباشرة عن المساس بغير المتورطين. جدير بالذكر أنه فى السنوات الأخيرة طرأ انخفاض ملحوظ فى المساس بغير المتورطين خلال عمليات الجيش الإسرائيلى، وذلك فى ضوء الجهود التى يبذلها الجيش الإسرائيلى فى هذا الصدد».

وجاء أيضاً أنه «بالنسبة لنسيج الحياة فى منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، فإن الجيش الإسرائيلى يجرى طوال الوقت تقييمات دورية للوضع الجارى لدراسة أماكن توزيع المعابر ونقاط التفتيش. هذا إلى جانب التسهيلات الكثيرة التى قدمها الجيش الإسرائيلى والإدارة المدنية مؤخراً».

يجب إعادة غزة إلى مصر

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفى
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٦/١

وصلت المفاوضات بين إسرائيل وحماس، بوساطة مصر، بشأن بلورة اتفاق تهدئة، إلى مرحلة متقدمة بعد إرسال الرد الإسرائيلى على العرض الفلسطينى.

وفى وقت متزامن نشر الأسبوع الماضى خطاب لمسئولين عسكريين وأمنيين سابقين يدعون الحكومة إلى إجراء مفاوضات غير مباشرة مع حماس حول وقف إطلاق نار ممتد فى قطاع غزة. ومن بين الموقعين على الخطاب رئيس الموساد السابق إفرايم هاليفى، ورئيس الأركان السابق أمنون ليبكين شاحاك، والعميد (احتياط) شموئيل زكاى الذى كان قائدا لقوات الجيش فى قطاع غزة، وعضو الكنيست يوسى بيلين (ميريتس)، ودافيد قمحى مسئول الموساد السابق، والدكتور نمرود نوفيك، وبوعاز كرنى، وجادى بليتيانسكى. ومبررات الموقعين على الخطاب هى كالآتى:

١ - ليس هناك داع للقيام بعملية عسكرية كبيرة فى قطاع غزة لأنها سوف تنتهىَ بطبيعة الحال بوقف إطلاق نار، ولكن بعد وقوع خسائر كبيرة لدى الطرفين.

٢- هدف القضاء على نظام حماس فى غزة غير واقعى، وإمكانية عودة حركة فتح للسيطرة على قطاع غزة على حراب الجيش الإسرائيلى أمر غير مرغوب فيه.

٣- يجب إجراء مفاوضات غير علنية مع حماس بوساطة مصر أو أى جهة أخرى مقبولة لدى الطرفين مع تدخل رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن.

٤- يجب أن تشمل اتفاقية وقف إطلاق النار قواعد للعمل فى الضفة الغربية، تسمح للجيش الإسرائيلى بالتدخل فى حالات الضرورة فحسب.

٥- يجب أن تشمل الاتفاقية فتح المعابر مع قطاع غزة على أمل نشر قوات دولية فيها، ويجب على إسرائيل أن تتنازل عن أى وجود لها عند محور "فيلادلفي"، وأيضاً عن تدخلها فيمن سيتم نشرهم من رجال شرطة فلسطينيين على الجانب الغزاوى من المعابر.

وتشير مبررات معدى الخطاب إلى فرضيات أساسية، على رأسها أنه ليس لدى إسرائيل خيار عسكرى لتوجيه ضربة قاصمة للمنظمات الإرهابية الفلسطينية فى قطاع غزة، ولذلك يجب عليها أن تقبل - أى تخضع - الشروط التى تضعها حماس بشأن وقف إطلاق النار.

ولكن من المآخذ على هذا الخطاب أن هذه المبررات لم تتطرق إلى استراتيجية المواجهة المعلنة من جانب حماس التى تعتبر وقف إطلاق النار المؤقت بمثابة "توفير قسط من الراحة للمقاتلين" بهدف تحسين الظروف استعدادا لجولة المواجهة القادمة.. كما لم توضح مبررات من صاغوا الخطاب ما إذا كانت إسرائيل يجب أن تستغل الهدنة أو التهدئة لبلورة خيار عسكرى لإنزال هزيمة بالمنظمات الإرهابية أم لا. ويتضح من صياغة الخطاب أنه فى مواجهة زيادة قوة حماس وزيادة قدرتها على تحقيق إصابات فى المؤخرة الإسرائيلية، تظل إسرائيل بشكل أو بآخر على ما هى عليه، أى بلا خيار عسكري، وتكون مضطرة حسب هذا المنطق، إلى الاستمرار فى قبول شروط حماس المعدلة للعودة إلى "التهدئة".

كذلك، فإن المطالبة بتفضيل حماس كشريك على أبو مازن مثيرة للدهشة - خاصة إذا كان هناك بديل فلسطينى معتدل للحركة الإسلامية المتطرفة التى لا تختلف فى أهدافها عن الإخوان المسلمين والقاعدة.. ثم هل من الصواب من وجهة نظر إسرائيل مساعدة حماس لتصفية فتح سياسياً، وتمهيد الطريق لسيطرة حماس على تمثيل الشعب الفلسطيني..؟!.

إن مساعدة إسرائيل فى دعم شرعية سلطة حماس سيكون لها مغزى يمتد إلى خارج حدود قطاع غزة، وستكون بمثابة دعم لفروع الإخوان المسلمين فى الدول العربية المعتدلة وتشجيعها على المضى فى طريق حماس، بل والإسراع بالثورة الإسلامية التى تسعى إلى إسقاط الأنظمة الحالية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حماس عندما تطرح اقتراح التهدئة لا تقدم مساهمة حقيقية لإسرائيل، بل إنها تطلب من إسرائيل التوقف عن محاربة الإرهاب. وهذا ما يؤكده أيضا الموقعون على الخطاب بمطالبتهم بتقليص النشاط الأمنى فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى أدنى حد. وترى إسرائيل أن هناك تداعيات خطيرة سوف تنجم عن هذا الأمر، حيث ترغب حماس فى تخفيف الضغط العسكرى الإسرائيلى فى يهودا والسامرة حتى تتمكن من إعادة بناء البنية الأساسية التنظيمية والإرهابية بهدف القضاء على نظام أبو مازن وإحكام السيطرة على السلطة الفلسطينية.

كذلك فإن حماس تحتفظ لنفسها بحق الرد فى حالة انتهاك إسرائيل للتهدئة، أى أن الإرهاب لن يتوقف، وسوف تستمر صواريخ القسام وجراد فى السقوط على المستعمرات الإسرائيلية ملحقة أضرار بها.

وهاهو السؤال يطرح نفسه مرة أخرى: هل هناك مصلحة إسرائيلية فى مساعدة حماس على إسقاط أبو مازن مثلما يطالب الموقعون على الخطاب، وقبول حماس كعنصر قادر على فرض شروطه على إسرائيل إلى حد فرض قيود على محاربتها للإرهاب..؟!.

وإزاء استمرار الإرهاب تحت مظلة التهدئة، فإنه من الأفضل استمرار الوضع القائم والاستعداد لعملية عسكرية محدودة أو كبيرة فى قطاع غزة. وتحسن إسرائيل صنعا إذا رفضت (بالوسائل السياسية) التهدئة. ويجب أن تأخذ بمأخذ الجد تهديدات حماس باقتحام المعابر الحدودية بالقوة للدخول إلى إسرائيل، وإن كان السيناريو الأكثر واقعية هو اقتحام المعابر الحدودية مع مصر التى تعتبر الحلقة الأكثر ضعفا نظرا للوضع الداخلى، وأيضاً لأنها لا تريد أن تبدو كمن خانت الشعب الفلسطيني. والحقيقة أن التهديد بفتح معبر رفح الحدودى بين غزة ومصر من جانب واحد يخدم مصلحة إسرائيل فى ظل الوضع الحالى نظرا لعدم سيطرة إسرائيل على المعبر الحدودى، ونظرا لاستمرار تهريب الأسلحة فى العامين الأخيرين (بما فى ذلك ذخيرة إيرانية).

وترى إسرائيل أن فتح الشريان الرئيسى لغزة مع مصر (حتى بعد أن رفضت مصر فعل ذلك عقب فك الارتباط مع غزة) ينقل مسؤولية قطاع غزة، بما يحمله من ضغوط ديموجرافية، بصورة رسمية إلى مصر. وكان الرئيس السادات قد رفض تسلم قطاع غزة فى المفاوضات حول اتفاقية السلام مع إسرائيل، ولكن الظروف الحالية ربما تؤدى إلى إعادة غزة لمصر رغم أنفها.

هل الحرب أفضل..؟

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٦/٤

يرفض معظم أعضاء الحكومة الأمنية (المصغرة) التهدئة مع حماس.. إنهم يقصدون هذا الوقف المؤقت لإطلاق النار الذى تجرى إسرائيل وحماس مفاوضات غير مباشرة بشأنه عن طريق مصر.. والمبرر الرئيسى لديهم هو أن مثل هذا الوقف لإطلاق النار سيتيح لحماس التزود بالعتاد والتسلح بشكل من شأنه أن يشكل تهديداً استراتيجياً على إسرائيل. ومن ثم، التخوف الأكبر هو من أن تعجز إسرائيل عن العمل ضد هذا التعاظم، إذ إن وقف إطلاق النار سيقيدها بتعهد بعدم العمل عسكرياً فى غزة. لذا، تطلب إسرائيل من مصر، ومن خلالها من حماس، تعهداً بألا يكون ثمة نقل للسلاح إلى غزة.

لو أن هذه هى الحجة الوحيدة لرفض التهدئة، لكان من الممكن تصور وجود حل لها. لقد تعهدت مصر بمراقبة الحدود بينها وبين غزة بشكل لصيق، وأعلنت حتى فى الأسبوع الماضى عن إحباط تهريب كمية كبيرة جداً من مواد التخريب والسلاح، بما فى ذلك صواريخ مضادة للطائرات - لكن إسرائيل تطرح فى الآونة الأخيرة شرطاً جديداً هو: إطلاق سراح "جلعاد شاليط" فى مقابل فتح معبر رفح.. وبذلك تعقدت الصيغة التى كانت تمثل حتى الآن أساساً لتحقيق وقف إطلاق النار، والتى مفادها أنه سيبدأ فى غزة لمدة نصف عام، وسيكون من جانبين، ثم يسرى بعد تلك الفترة على الضفة أيضاً.

على الجانب الآخر، يتم النظر إلى إطلاق سراح "شاليط" حتى الآن على أنه صفقة منفصلة لا ترتبط بوقف إطلاق النار، وتقضى بإطلاق سراح ١٤٥٠ أسيراً فلسطينياً فى مقابل إطلاق سراحه. يصعب الاقتناع لذلك بالمنطق الأمنى لطلب الربط بين الصفقتين، ومن جعل إحداهما شرطاً للأخرى. فما بالك عندما لا يقدم معارضو التهدئة بديلاً معقولاً. إذا كانوا يخشون من تعاظم قوة حماس، فهل هم مستعدون لشن عملية عسكرية واسعة على الفور..؟ وإذا كانوا يخشون على مصير "شاليط"، فهل هم على استعداد لإطلاق سراح جميع الأسرى الذين تطالب بهم حماس..؟.

من الممكن أن نفترض فى ظل غياب سياسة تثمر إجابات مقنعة لهذه الأسئلة، بأن تخوف المعارضين هو أساساً من أن تبدو إسرائيل وكأنها استسلمت لشروط حماس، ومن أن يدل قرار التهدئة على إفلاس السياسة الأمنية فى غزة ومن هو مسئول عنها.

إلا أن من يخشى على هيبة الحكومة، ينبغى أن يقول بوضوح ما هو البديل..؟ وبالتبادل، لماذا ما هو مسموح وصحيح عندما يتعلق الأمر بحزب الله ليس مسموحاً وصحيحاً إزاء حماس..؟! لقد تضررت هيبة الحكومة وأمنها من قبل من كون الحكومة لم تنجح فى تصفية تهديد (صواريخ) القسام، أو فى تحصين مواطنى الجنوب، ومن عملية خطف "جلعاد شاليط" فى حد ذاتها. لذا، على معارضى التهدئة أن يوضحوا كيف ينوون استرداد تلك الهيبة وترسيخ ذلك الأمن، وإلا فليتركوا الصفقة الأصلية تتحرك للأمام، مع إعادة "شاليط" وتوفير قليل من الهدوء للجنوب.

أمر مصالحة

هاآرتس ٢٠٠٨/٦/١٢
بقلم: تسفي برئيل

لقد بدأت التهدئة للتو.. ولكنها لم تبدأ بين إسرائيل وحماس، بل بدأت بين فتح وحماس. فقد توقفت وسائل الإعلام التابعة لحماس، محطة "الأقصى" وموقع الإنترنت التابع للحركة، عن وصف السلطة الفلسطينية "بأجهزة عباس وفياض"، كما لم تعد تطلق على أجهزة الأمن التابعة للسلطة "أجهزة دايتون" - على اسم الجنرال كيت دايتون المسئول عن التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وفي المقابل أيضاً توقفت وسائل الإعلام التابعة للسلطة عن استخدام تعبير "انقلاب حماس" عند وصف سيطرة حماس على قطاع غزة. وبدلاً من ذلك، ظهر مصطلح جديد هو "الانقسام" أو "الشقاق"، كما تمَّ استبدال مصطلح "ميليشيات الانقلاب" بالمصطلح الحالي "شرطة السلطة المقالة" عند الحديث عن قوات الشرطة التابعة لحماس في قطاع غزة.

تحتفل حركة حماس غداً بمرور عام على سيطرة الحركة على القطاع. أما هذا العام بالنسبة للسلطة الفلسطينية فيُعد عاماً من الفشل المتواصل. وبالنسبة للدول العربية والجامعة العربية فقد كان هذا العام عاماً من العجز عن توحيد الصفوف. وباستثناء إسرائيل التي تحاول منذ نحو

عامين ونصف العام إسقاط حماس، فإنه قد أصبح من الواضح للجميع أن تقسيم المناطق (الفلسطينية) في الضفة والقطاع بين حماس وفتح لا يمكن له أن يستمر طوال الوقت. فقد أوضحت اتفاقات مكة وتفاهمات صنعاء والوساطة المصرية ودبلوماسية الإعلام التي أدارها الجانبان خلال هذا العام أن الضفة لا يمكن أن تكون بديلاً عن "كل فلسطين".

كان محمود عباس قد دعا قبل نحو عشرة أيام خلال البيان الذي ألقاه في التليفزيون بمناسبة ذكرى حرب الأيام الستة إلى حوار وطني. جاءت هذه الدعوى دون أية شروط أو مطالب من عباس باعتذار حماس واشتراط العودة إلى الأوضاع التي كانت قبل الرابع عشر من يونيو عام ٢٠٠٧ كشرط مسبق للحوار. ومن جانبها، تبنت حركة حماس هذه المبادرة، بل ومنحتها خلال الآونة الأخيرة زخماً كبيراً. كما التقى عباس مع ملك السعودية ومع الرئيس مبارك ودعاهما إلى رعاية لقاء مشترك بين فتح وحماس. وفي المقابل، تحدث خالد مشعل مع مبارك والتقى مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم، ووعد إسماعيل هنية مبارك بأن الحركة ستبذل قصارى جهدها من أجل إنجاح مثل هذا اللقاء.

إن حماس على استعداد لمنح ضمانات لإنجاح المصالحة، وقد وافقت مصر على استضافة لقاء المصالحة، ولكن ثمة مخاوف تسيطر على الأمريكيين في واشنطن. لقد أوضح محمود عباس أن شروطه لم تتغير، ولكنها ليست شروطاً مسبقة لإدارة الحوار. فضلاً عن ذلك، فإنه من المفترض أن يثمر الحوار عن إجراء انتخابات مبكرة سواء للبرلمان أو الرئاسة، كما أن هذا الحوار مدعوم من كافة الفصائل الفلسطينية الأخرى التي اتحدت من أجل تشكيل ما يُسمى بـ"كتلة اليسار".

ويعتقد مسئولون في حماس وفي السلطة أن الحوار ممكن الآن أكثر من أي وقت مضى، لأنه أصبح من الواضح لكلا الطرفين أنهما غير قادرين على تحقيق شيء أكثر مما حققاه. فحماس التي أرادت الحوار منذ البداية بشروطها لا تستطيع أن تتحدث عن العام الماضي وكأنه يمثل نجاحاً كبيراً لإدارتها للسلطة. وكذلك فإن السلطة الفلسطينية لم تنجح في أن تحصل من إسرائيل على تنازلات حقيقية.

في المقابل، فإنه في حالة حدوث هجوم إسرائيلي فإن هذا الهجوم سوف يؤدي إلى عرقلة استمرار الحوار السياسي. كما أن الضغط العربي، خاصة ذلك الضغط من جانب السعودية ومصر، ومساعدات سوريا، كلها أمور في غاية الأهمية في هذا الخصوص. فقد باتت الدول العربية تعرف أن الانقسام بين فتح وحماس وسيطرة حماس على غزة لم يحيد تأثير حماس، بل إنه وضع في أيدي الحركة قوة ضغط وتهديد على مصر، وفتح بتغلغل النفوذ الإيراني إلى الساحة الفلسطينية.

إن الموقف المتعنت من جانب إسرائيل ضد الحوار بين فتح وحماس يجعلها لا ترى احتمال أن المصالحة تحديداً قد تثمر عن خلق هدوء على الساحة، في الوقت الذي لا تستطيع فيه الحكومة الإسرائيلية اتخاذ قرارات سياسية. إن إشراك حماس مرة أخرى في مؤسسات السلطة، وإجراء انتخابات للبرلمان الفلسطيني ورئاسة السلطة قد يؤدي بالفعل إلى تحقيق نتائج مماثلة لتلك التي حدثت في انتخابات عام ٢٠٠٦، ولكنها هذه المرة ستتحقق على خلفية الدرس القاسي للعامين الماضيين.

سنة على حكم حماس لقطاع غزة

بقلم: علي واكد
يديعوت أحرونوت
١٤/٦/٢٠٠٨

سنة على الانقلاب.. فيما يتوازى مع القتال في جنوب إسرائيل، ومحادثات التهدئة بوساطة مصرية، سيحيون اليوم (السبت ١٤ يونيو) في قطاع غزة ذكرى مرور عام على انقلاب حماس، أو على ما يسميه قادة القطاع الجدد "الحسم العسكري"، الذي أسفر في النهاية عن هزيمة السلطة الفلسطينية وسيطرة تلاميذ الشيخ أحمد ياسين على غزة.

في ضوء الانقلاب اتضح فساد السلطة الفلسطينية بزعامة قيادات حركة فتح، وهو الأمر الذي ميّزها بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو. في غضون ذلك، اهتمت حماس ببناء قوتها، حيث تدرب الجناح العسكري وسلح نفسه، واهتم جهاز "الدعوة" بجمع الشباب من الشارع وإرسالهم للمساجد. ومن هناك، يبدو الطريق طبيعياً نحو معسكرات كتائب عز

الدين القسام.
وقد ساعد جناح النشاط الشعبي من جانبه القيادة السياسية على بناء المؤسسات المختلفة - في مجالات الرفاه الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والأعمال الخيرية - وهكذا سيطرت حماس على النقابات المهنية والجمعيات ووضعت أساساً لدولة حماس داخل السلطة الفلسطينية. ومن هناك، كان الطريق يبدو قصيراً وطبيعياً للسيطرة على البلديات في الانتخابات المحلية، وعلى البرلمان في الانتخابات العامة.

في ضوء ذلك، تدوي بين الجمهور الفلسطيني أصداء "إنجازات" حماس العسكرية - التي راح ضحية عملياتها مئات الإسرائيليين - وهو ما أعلى من شأن ياسين، والرنتيسي وورثتهم. فقد كان الشارع يرغب في أن يحل "المقاتلون الشرفاء" محل الفاسدين، لذلك قبل عدد كبير من الجمهور الفلسطيني الانقلاب بترحاب ومباركة.

ولكن، هل بعد مرور عام، لا يزال المزاج العام في الشارع الفلسطيني، خاصة الشارع الغزاوي، يميل للخضر (يقصد حماس)..؟ هذا يتوقف على شخصية من يُطرح عليه السؤال.

*** الرواتب قبل نهاية الشهر:**

يبدو أن هالة "المقاتلين الشرفاء" توارت قليلاً بسبب امتزاجها بمتطلبات الحكم ومناعمه. مع ذلك، يواصل الجهاز السلطوي والإداري في قطاع غزة عمله بلا مشاكل تُذكر، رغم امتناع عدد كبير من مسئولي السلطة الفلسطينية العودة إلى مكاتبهم بعد الانقلاب، ورغم القيود الناجمة عن الحصار الإسرائيلي.

وقد سارعوا داخل حركة حماس إلى شغل كل المناصب بموظفين تابعين للحركة، ونجحوا في الإدارة رغم نقص الخبرة. وتجدر الإشارة إلى أن آلاف الموظفين الجدد يدينون بوظيفتهم لحركة حماس، بل ويحصلون على رواتبهم في اليوم السابع والعشرين من كل شهر. في المقابل، لا يحصل موظفو السلطة الفلسطينية على رواتبهم إلا في اليوم الخامس من الشهر الجديد.

رغم الهجمات العسكرية الإسرائيلية الكثيرة، فإن الفوضى غابت عن شوارع غزة مع غياب حركة فتح، كما تحسن كثيراً مستوى الأمن الشخصي والجماعي. لم يقتصر الأمر على اختفاء المليشيات المسلحة، إنما أيضاً العشائر التي كانت تستخدم السلاح في أي خلاف بسيط مع عشيرة منافسة، أدركت أن هناك رب بيت جديداً وعنيداً.

إلى هنا انتهى الشق الإيجابي تقريباً.. صحيح أن معظم سكان قطاع غزة لا يُحمِّلون حركة حماس المسئولية عن الحصار، إلا أنه تسبب في تدهور اقتصادي ونقص شديد في كل شيء، باستثناء الغذاء والسلع الضرورية. ويشكو الكثيرون من عدم التساوي والانحياز لأنصار حماس في توزيع الوقود: الغاز والسولار.

وقد تزايدت عمليات الاعتقال السياسية في قطاع غزة، ويبدو أنها لا تنفذ إلا كعمليات انتقامية على اعتقال أنصار حماس على أيدي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي حديث مع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، قال ناشط حقوق إنسان من غزة: "إنهم يقمعون كل من يعارضهم، ويسيطرون على كل المؤسسات العامة، وكذلك النوادي الرياضية، ليس بموجب القانون وإنما بقوة الذراع".

*** السلام..؟ ليتظر:**

في غضون ذلك، أسفر الاهتمام بالإدارة عن إضعاف الهوية الجهادية - القتالية لحماس. فقد كان الكثيرون من سكان غزة يرغبون في أن تعود الحركة لسابق عهدها كحركة مقاومة مسلحة، تقوم بعمليات ولا تنشغل بإدارة الحياة اليومية. ويطالب صاحب متجر في غزة: "لتكن (حركة حماس) جهة تراقب وتمنع الفساد في السلطة الفلسطينية وتنتقم من العدو الصهيوني عن طريق العمليات كما اعتدنا عليها، ولكن لا يجب أن يتولوا الإدارة سواء لأن إدارتهم غير متخصصة أو لأن العالم أغلق الصنابير علينا".

ويذكر أنصار حماس أن إدارة الحركة أقل فساداً، وأكثر مساواة ومعقولية من حيث نجاعتها، وهم يرجعون الحصار والنقص إلى الرغبة الأمريكية - الإسرائيلية، بالتعاون مع بعض مسئولي السلطة الفلسطينية والعالم العربي، في التصدي لاحتمال أن تثمر الإدارة على أيدي منظمة إسلامية عن نتائج إيجابية.

يبدو أن المساس بشعبية حماس مسألة صعبة، وذلك بسبب الأساس الشعبي - الديني الذي رسخته حماس طوال سنوات ما قبل الانقلاب، والآخذ في النمو، ولن تسمح الأجهزة الشعبية، العسكرية، السياسية والدينية التابعة لحركة حماس بأن تختفي من القطاع رغم رغبة الكثيرين.

وسوف يحافظ عشرات الآلاف من المقاتلين المليئين بالأيديولوجية والكراهية لإسرائيل والسلطة الفلسطينية الفتحاوية، خاصة المدربين جيداً، والمدعومين بجهاز سياسي وديني جيد للغاية، على بقاء الخضر كلاعب أساسي في الملعب. وذلك، حتى لو أصبح في مرحلة ما ليس اللاعب الرئيسي كما هو الآن.

وما هو المطلوب حتى لا تظل حماس تمسك بعجلة القيادة..؟ في حديث لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، قال محلل سياسي من غزة: "هناك حاجة لتعاون إسرائيلي، مصري وفلسطيني من جانب السلطة الفلسطينية، سواء على الصعيد العسكري - السياسي أو عن طريق تشديد الحصار والمقاطعة، وكذلك وقف عمليات التهريب". وعلى حد

قوله، فإن حماس تناور على كل هذه الجبهات وتنجح في البقاء على الساحة. والثمن، كما هو الحال في هذه الألعاب السياسية، يدفعه المواطنون الذين تتفاقم ضائقتهم.

تجدر الإشارة إلى أن القاسم المشترك بين كل المشاركين - وعناصر فتح، عناصر حماس، وناشطي حقوق الإنسان والمواطنين البسطاء - هو الشعور بالتشاؤم. فقد اتفقوا جميعاً على أن "اتفاقية السلام لن تُوقّع خلال الأجيال القريبة، ولا خلال الجيل القريب على الأقل". وينصب قلقهم في الأساس على ما يحدث في المجتمع الفلسطيني، وهو ما يعني أن السلام سينتظر فرصة أخرى.

طلاب من غزة لرايس: "نرغب في الدراسة في الخارج"

بقلم: نير يَهَف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٦/١٥

توجه طلاب من غزة إلى وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بطلب لمساعدتهم في السفر للدراسة في الخارج. وقد بعث الطلاب، وهم أعضاء في لجنة جديدة تحمل اسم "لجنة الطلاب المظلومين في غزة"، بخطاب لرايس التي تقوم حالياً بزيارة إسرائيل، رووا لها فيه عن الحصار الإسرائيلي الذي يحول دون سفر ٧٠٠ طالب من قطاع غزة للدراسة في الخارج.

وقد جاء في الخطاب أن "مئات الطلاب الفلسطينيين محتجزين في غزة منذ ما يزيد على عام وليست لديهم إمكانية للسفر للدراسة في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا والأردن والكثير من الدول الأخرى. مستقبل هؤلاء الطلاب في خطر بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. لا يستطيع الطلاب تحقيق أحلامهم وقد تبددت خططهم للمستقبل".

وقد توجه الطلاب إلى وزيرة الخارجية الأمريكية وطلبوا منها التدخل من أجلهم. كما جاء في خطابهم: "نحن نناشدك بصفتك وزيرة خارجية أكثر دولة حليفة لإسرائيل ممارسة المزيد من الضغط الدبلوماسي عليها لإقناعها بالسماح للطلاب المحتجزين في غزة بالسفر للدراسة الأكاديمية. نحن نعتبر ذلك عقوبة جماعية غير قانونية وسلوك غير مبرر للحيلولة دون حصول الطلاب على تعليم. لا يمكن للدولة الفلسطينية أن تقوم دون أن يحصل شبابها على تعليم".

وقد طلب هذا الأسبوع توني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية لشئون الشرق الأوسط ورئيس وزراء بريطانيا السابق، من إسرائيل أن تسمح للطالب الفلسطيني وسام أبو عجوة بمغادرة غزة والسفر لبريطانيا للحصول على درجة الماجستير. وقال بلير: "قد أطلعت الحكومة البريطانية على آخر مستجدات وضع الطالب وسام، وقد أكدوا لي أن الحكومة ملزمة بأن تضمن للطلاب الفلسطينيين، سواء من غزة أو من الضفة الغربية، فرص التمتع بالتعليم الأكاديمي البريطاني، وتعهدوا بأن تطرح الحكومة البريطانية الموضوع على الحكومة الإسرائيلية".

أكانت انتفاضة..؟

بقلم: سيفر بلوتسكر
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٦/١٧

كم قليل ما يُكتب اليوم عن الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) التى بدأت فى أكتوبر عام ٢٠٠٠، وانتهت فى أكتوبر عام ٢٠٠٤. فقد حجبت الكتابات عن الخطاب الجماهيري، وأصبحت الكتب عنها مخبأة فى الحوانيت، الكتابات السياسية تكاد لا تذكرها، ووسائل الإعلام نستها، والثقافة تتجاهلها.

غياب الانتفاضة الثانية مفاجئ: فى ضوء العدد الكثير للمصابين خلالها، القتلى والجرحى، وفى ضوء الثمن الباهظ الذى جلبته من المجتمع والاقتصاد فى إسرائيل، وفى ضوء الدمار الذى جلبته على الفلسطينيين. فماذا إذا سبب النسيان..؟!.

الانتفاضة الثانية أثبتت عدم صحة زعمين أساسيين، كانا مطلقين، وكانا مقبولين فى بدايتها وفى نهايتها. الأول، الازدهار الاقتصادى يجلب السلام. الثانى، لا يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب بالقوة. هذان الزعمان كانا ولا يزالان متجذرين عميقا فى الوعى العام، وهما يتسللان إلى الرواية الرائدة فى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهما يوفران أيضا مذهبا مرتبا للتحليل والتفسير، ومن ثم الانفصال عنهما معناه هجر زوايا نظر اعتدنا عليها والخروج إلى المجهول. ولهذا، يفضل الكثيرون أن ينسوا بأن ذات مرة كانت هنا انتفاضة ويتجاهلون دروسها. ولكن المكبوت يعود، وهو دوما يعود.

الانتفاضة الثانية اندلعت فى ذروة الازدهار والصعود الاقتصادى الفلسطيني. فكانت ثمار اتفاقات أوسلو بدأت أخيرا تصل أيضا إلى الطبقات الفقيرة والمهملة فى الضفة وفى غزة، مستوى معيشة الفلسطينيين ارتفع والمال كان وفيرا، والسياح أموا البلاد المقدسة الكاملة، والمستثمرون الأجانب اكتشفوا قوة العمل الفلسطينية الزهيدة الثمن والخبيرة، والتجار الفلسطينيون اكتشفوا القوة الشرائية للمستهلكين الإسرائيليين، الساعين وراء الصفقات الرابحة والرهانات.

هذه الإنجازات شطبت فى يوم واحد فى أكتوبر عام ٢٠٠٠، فقد كلفت الانتفاضة الثانية الفلسطينيين خسارة اقتصادية لجيل كامل. وسيمر ما لا يقل عن ١٠ - ١٥ سنة حتى يعود متوسط دخل الفرد فى فلسطين إلى مستواه الحقيقى عشية أكتوبر عام ٢٠٠٠.

رفاه ومستقبل ملايين الفلسطينيين ضُحى بهما على مذبح الحفاظ على حماسة الثورة الوطنية والدينية: الطبيعية، والاستقرار، والغنى، والسعى وراء مستوى معيشة كانت كارثة وجريمة فى نظر زعماء مثل ياسر عرفات وأحمد ياسين، فهما أرادا العنف، والحرب الدائمة، والدم والنار. أرادا وحصلا. والآن كلاهما مدفونان عميقا فى الأرض، إلى جانب آلاف أبناء عمومتهم ممن دفعوا ثمن الجنون. من أجل ماذا..؟ من أجل لا شيء..!!. إذ لا خلاف على أن إسرائيل انتصرت فى الانتفاضة الثانية انتصاراً ساحقاً غير متوقع. مئات المقالات التى كتبت فى ذروتها حذرت القيادة السياسية من أن تحاول مكافحة الإرهاب بالقوة لأن فشلها مضمون مستقبلا: جيش نظامى لدولة ديموقراطية لن ينتصر أبداً على منظمات إرهابية وحرب عصابات، يسبحون وسط السكان المقموعين كالسمك فى الماء. هكذا علمنا العبقرى تشى جيفارا من كوبا، والعبقرى هوشى منّه من فيتنام.

ولانعدام البديل، تجاهلت إسرائيل التحذيرات الاستراتيجية. وفى خطوة متداخلة، تضمنت اقتحاما هجوميا لقيادات الإرهاب المدنية، والتصفية الشخصية لرواد الإرهاب على المستويات الأعلى، وانتشار عميق للاستخبارات الشخصية والتكنولوجية، تغلبت إسرائيل على أعدائها.. والذى لا يصدّق حدث.

٨

الأحزاب فى إسرائيل

هدنة لحيرة متواصلة

افتتاحية هاآرتس
٢٠/٥/٢٠٠٨

يخيل لى أنه لا توجد قمة فى الانحطاط، إلا واستخدمها المنقسمون فى كتلة المتقاعدين. فرئيس الكتلة فى الوقت الحاضر، "يتسحاق جالانتى"، يُشبِّه رئيس الكتلة السابق، عضو الكنيست "موشيه شاروني"، بكاليجولا وشاوشيسكو على حد سواء. ورئيس الكتلة السابق وزعيم المنسحبين فى الماضى "شاروني" يرد بأنه ينتابه شعور بالرغبة فى التقيؤ عندما يرى زميله فى الكتلة.

وفى الوقت الذى أمَّن فيه الائتلاف الحكومى لعضو الكنيست "إلحانان جلزر" منصب نائب وزير حتى يمنع انسحابه، وقَّع المنسحبون على اتفاق مع الملياردير "أركادى جايدماك"، يقضى بـ"وظائف وميزانيات مقابل شراكة فى السلطة".. لقد صدقت عضو الكنيست "شيلى يحيموفيتش" حينما وصفت الاتفاق بأنه "شراء الحكم بالمال".

من ناحية أخرى، من الصعب أن نتجاهل مزاعم عضو الكنيست "شاروني"، بأن عضو الكنيست "جالانتى" قد أجرى هو أيضاً مفاوضات مع "جايدماك".. المهم أن ما حدث بالأمس على أرض الواقع هو تراجع مؤقت بشأن قرار الانسحاب من الكنيست بعد أن سحب المنسحبون طلب انقسامهم بشكل مؤقت (يقصد هنا بالانقسام تشكيل كتلة جديدة فى الكنيست).

مر عامان على المفاجأة الكبيرة للمتقاعدين (يقصد نجاحهم فى الانتخابات)، حيث أعطى ١٨٥,٧٥٩ ناخب أصواتهم للقائمة، التى وعدت بأن تهتم بأجدادنا وآبائنا. كثيرون منهم كانوا ناخبين يائسين، ولم يريدوا إعطاء صوتهم لساسة مخضرمين مخيبين للآمال، ولكنهم لم يريدوا فى الوقت نفسه مقاطعة الانتخابات.. للأسف هم ارتأوا أنهم بالتصويت لهدف إيجابى، مثل العناية بالمسنين، سيفعلون بعض الخير.

من الوجيه أن نفترض بأن معظم الناخبين قصدوا فقط إدخال المتقاعدين الكنيست، وليس منحهم سبعة مقاعد. ومع ذلك، كان لانتخاب المتقاعدين بعض التبعات الإيجابية: فقد وسَّع انتخابهم دائرة الحوار حول المتقاعدين ومشاكلهم، وأدى إلى وضع مسنين فى مواقع رفيعة، وساهم فى زيادة ميزانيات فى مجالات مثل مخصصات الشيخوخة، ومخصصات الناجين من المحرقة وسلة العلاج. لكن عديدين فى الكتلة، وعلى رأسهم "شاروني"، رأوا أنها حققت القليل جداً.

كل هذه الإنجازات التى حققها حزب المتقاعدين بدت ضئيلة أمام امتهان أعضائه فى الأسابيع الماضية. وقد قال عضو الكنيست جالانتى"، عن حق، فى جلسة لجنة الكنيست أمس إن "حزبى فى وضع مخجل". والحقيقة أنه لا يجب أن نندهش للسرعة التى أصبح فيها الخيار أمام أعضاء الحزب إما البقاء فى الكنيست أو وظيفة للرفاق. وقد بدا واضحاً أن خلافاتهم وانقساماتهم التافهة ومعاركهم من أجل الكراسى أكثر أهمية من قضايا المتقاعدين الذين انتخبوا من أجلهم.

من الصعب ألا نتساءل من أين يستمد أعضاء الكنيست المنسحبون الجرأة على بيع أصواتهم لـ"جايدماك"..؟ وكأن الأمر يتعلق بممتلكات عقارية سجلت باسمهم فى الشهر العقارى وليس برسالة وضعت بين أيديهم. لقد تم استخدام حزب المتقاعدين كوسيلة للتصويت الاحتجاجى كما كان الأمر فى حالة أحزاب مثل: "داش"، "تسوميت" و"شينوي". إلا أن المتقاعدين يكررون جميع أخطاء من سبقوهم. لقد تلاشى (حزب) "تسوميت"، وأدى الإحباط من (حزب) "شينوي" ومن الخلافات الداخلية بداخله إلى أنه لا يوجد اليوم شبه تعبير فى الكنيست عن مواقفه.

إذا لم يتعقل المتقاعدون، فسيكون هذا بالضبط مصيرهم. هذه القصة يمكن أن تمثل أيضاً درساً للناخب الإسرائيلي،

الذى ينبغى عليه أن يصوت لصالح ما هو موجود، وليس لصالح ما ليس له وجود. على الناخب أن يرجح فى تصويته بين الأحزاب المعروفة التى تطرح برنامجاً متكاملاً، حتى وإن بدا ذلك فى نظره اختيار بين عديد من الخيارات السيئة.

لا توجد حلول سحرية فى السياسة، والمتقاعدون هم برهان آخر على ذلك.

"يسرائيل حزاكا" .. حزب جديد برئاسة سينيه

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٥/٢٥
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أعلن عضو الكنيست إفرايم سينيه اليوم الأحد (٢٥/ ٥) فى مؤتمر صحفى عقده فى نقابة الصحفيين فى تل أبيب، عن انسحابه من حزب العمل. وقد أعلن سينيه عن تأسيس حزب جديد باسم «يسرائيل حزاكا» (إسرائيل قوية)، كما أعلن اعتزامه ترك مكانه فى الكنيست. ويزعم سينيه أن سبب الانسحاب هو أن «حزب العمل لا يستطيع النجاة من الأزمة التى يواجهها».

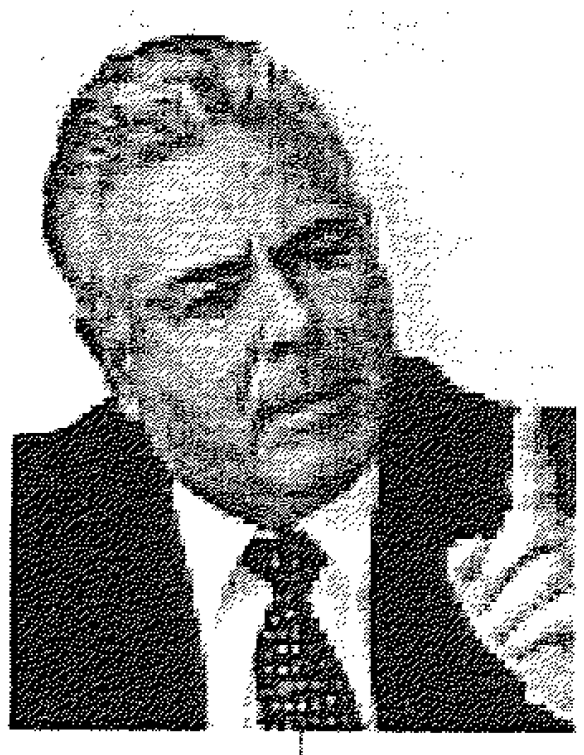

وقال إن «حزب العمل يعجز عن تأدية مهامه كما يجب وفقا لوضع الدولة. إننى أغادر حزب العمل ويملؤنى الأسف. كما أن مكانى فى الكنيست ليس ملكا لى، بل للحزب الذى خضت عنه الانتخابات». وسيحل شكيب شنان، ممثل الدروز فى حزب العمل، محل سينيه فى الكنيست.

ويزعم مسئولون فى حزب العمل أن سينيه اتخذ قرار الانسحاب بسبب سلوك رئيس الحزب إيهود باراك حياله. وأضافوا بأن باراك أبعد سينيه عن أى منصب، وعن أى موقف حاسم.

وعلق الوزير عامى أيالون على انسحاب سينيه بقوله: «إن سينيه من الشخصيات المهمة فى حزب العمل، ورحيله سيمثل ضربة قاسية. فحزب العمل يحتاج لشخصيات مثل سينيه، ولا يصح بأى حال من الأحوال أن يتخلى عنه».

وقالت عضوة الكنيست شيلى يحيموفيتش إن سينيه عضو كنيست متميز، ويملك خبرة، ويتمتع بالجدية. كما يعد شخصية اجتماعية وديموقراطية حقيقية، وأتمنى أن يتراجع عن قراره، ويعود فى الانتخابات التمهيدية القادمة، ويخوض انتخابات حزب العمل.

وقال عضوة الكنيست أوريت نوكيد إن سينيه يتحلى بالقيم الأخلاقية، ويتمتع بالنزاهة، وأشعر بالأسف على رحيله. ومع ذلك أعتقد أن آخر ما تحتاجه المنظومة السياسية هو حزب صغير آخر.

وكان سينيه يشغل منصب نائب وزير الدفاع فى الحكومة الحالية، حتى استقال عامير بيرتس من وزارة الدفاع. وقد اختار باراك، الذى تم تعيينه فى المنصب بدلا من بيرتس، ماتان فيلنائى نائبا له. كما شغل سينيه من قبل منصب وزير المواصلات، ووزير الصحة عن حزب العمل.

لجنة الكنيست رفضت طلب أعضاء فى حزب المتقاعدين بالانفصال عنه

بقلم: تسفى لفيا
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/٢٨

رفضت لجنة الكنيست اليوم (الأربعاء) بأغلبية ساحقة طلب ثلاثة من أعضاء كتلة المتقاعدين بالانفصال عن حزبهم، وذلك بسبب الاتفاق الذى يقضى بارتباطهم بحزب «تسدق حفرتى» (العدالة الاجتماعية) التابع لرجل الأعمال أركادى جايدماك. وقد تم رفض الاقتراح بأغلبية ١٣ صوتاً معارضاً و٧ مؤيدين، كما امتنع أحد الأعضاء عن التصويت.

وقد أعلن مؤخراً أعضاء الكنيست الثلاثة، وهم موشيه شارونى، والحانان جلزر، وسارة مروم - شيلو، عن انسحابهم من الحزب الذى ينتمون إليه، وعن ارتباطهم بجايدماك. وقد أثار هذا الإعلان عاصفة هوجاء داخل الحزب، وداخل المنظومة السياسية، وأسفر عن انتقادات لاذعة من جانب زملائهم فى الكتلة.

وقد صرح عضو الكنيست شارونى رداً على ذلك بأنه يعتزم تقديم التماس لمحكمة العدل العليا ضد القرار الذى اتخذ على حد قوله ضد لائحة الكنيست. علاوة على ذلك، قال شارونى إنه سيرفع دعوى تعويض شخصية قدرها مليون شيكل على الأعضاء الذين عارضوا طلبه بذريعة «إهانة الكنيست ولائحتها» وعددهم ١٣ عضواً.

وتطرق زعيم المنسحبون إلى الاتهامات التى وجهت إليه والقائلة بأنه «باع» حزبه لجايدماك، وقال: «لم يولد بعد الشخص الذى يملك هذا القدر الكبير من المال الذى يمكنه من شراء شاروني».

جديرٌ بالذكر أن ممثلي حزب شاس انسحبوا - كان من المقرر أن يؤيدوا طلب الانفصال خاصة في ظل المواجهة مع الائتلاف بشأن مخصصات الأطفال - في اللحظة الأخيرة تحت ضغط من الائتلاف. وكان بعض أعضاء اللجنة سيؤيدون طلب شاروني إلا أن الطلب قدم تحت ثلاثة بنود تم التصويت على كل بند منها على حدة.

وأكد دافيد طال، رئيس اللجنة وعضو الكنيست عن حزب كاديما، أنه سيتم التصويت على البنود الثلاثة كل على حدة، وهي:

١ - طلب الانفصال نفسه.

٢- الاسم المطلوب للكتلة الجديدة.

٣- تمثيل الكتلة أمام الكنيست ضمن حزب "تسدق حفرتي".

وقد زعم أعضاء الكنيست أنه إذا كان التصويت قد أُجرى على البند الأول فقط كانوا سيؤيدونه، إلا أن شاروني أصَّر على البنود الثلاثة، وعلى أن يتم التصويت على كل بند على حدة.

* "شاروني يحاول القيام بخدعة":

وقد صرح عضو الكنيست يتسحاق جالنتي رئيس كتلة المتقاعدين في الكنيست - الذي حل محل شاروني منذ نحو عام - خلال الجلسة قائلاً: «شاروني يحاول القيام بحيلة، فهو يقف أمامنا ويحاول أن يقنعنا بمحاسن جايدماك».

وقد أشار عضو الكنيست طال إلى أنه لا توجد في الكنيست سابقة لرفض طلب الانفصال، وأكد أنه في هذه الحالة تتزايد المخاوف من عدم قانونية الاتفاق الذي عرضه المنسحبون في الجلسة السابقة. وقال شاروني رداً على ذلك إنه تم التصديق على اتفاقات مشابهة منذ سنوات عندما قدمها أعضاء كنيست آخرون انفصلوا عن أحزابهم مثل عيزرا فايتسمان، ورافائيل إيتان، وآريئيل شارون.

وقال نيسيم زئيف، عضو الكنيست عن حزب شاس: «إن الحديث يجرى عن شراء السلطة بالمال. شاروني وأعوانه يمكنهم الانسحاب ولكن وفقاً للشريعة، فالسيدة المطلقة الخائنة لزوجها، محرمة على زوجها، وعلى الشخص الذي قامت معه بالخيانة، فهذا لا يبدو جيداً وغير نزيه».

أولمرت يصدق على إجراء انتخابات تمهيدية في كاديما

بقلم: إيتسك وولف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٦/١١

وافق رئيس الوزراء إيهود أولمرت (يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٦/١١) لمؤسسات حزب كاديما - الذي يرأسه - على بدء التخطيط لإجراء انتخابات تمهيدية على رئاسة الحزب. وقد التقى أولمرت ظهراً مع كل من تساحي هنجبي، رئيس لجنة الشئون الحزبية بالحزب، ورئيس الكتلة في الكنيست إيلي أفلالو، وبحث معهما إمكانية تقديم موعد الانتخابات التمهيدية.

وقد صرح هنجبي في ختام اللقاء قائلاً: "لقد أمرنا رئيس الوزراء أنا وأفلالو بالعمل على وجه السرعة من أجل بلورة قواعد الانتخابات التمهيدية. وسوف تجتمع الأسبوع المقبل لجنة الشئون الحزبية لحزب كاديما، تحديداً يوم الاثنين الساعة ١٤:٠٠، لإجراء أول مناقشة بهدف تحديد موعد للانتخابات، والذي سيتم الاتفاق عليه مع المرشحين لرئاسة الحزب.

وأوضح هنجبي قائلاً: "ستتناول المناقشات في المرحلة الأولى موضوع لوائح الحزب، وبعد ذلك فقط سيكون من الممكن تحديد موعد متفق عليه للانتخابات المبكرة".

وحتى الآن قرر أربعة من كبار أعضاء الحزب التنافس على رئاسة الحزب. وعلى رأس قائمة المرشحين توجد وزيرة الخارجية تسيبي ليفني التي حصلت على أعلى نسبة تأييد من قبل الرأي العام في استطلاعات الرأي، كذلك وزير الأمن الداخلي آفي ديختر، ووزير المواصلات شاؤول موفاز، ووزير الداخلية ميئير شطريت. ولم يعلن بعد رئيس الوزراء ما إذا كان سيشارك في المنافسة على رئاسة الحزب أم لا.

وبهذا القرار، قام أولمرت بتحجيم وزير الدفاع إيهود باراك، ووضع حداً لتهديدات حزب العمل بتأييد مشروع القانون الذي يقضي بحل الكنيست، والذي سيطرح قريباً للتصديق عليه في الكنيست، وذلك على الرغم من أن أولمرت كان يفضل أن تجرى الانتخابات التمهيدية في كاديما في مرحلة متأخرة.

وبينما يتهم أعضاء حزب المعارضة (حزب العمل) بمشاركة حزب كاديما في محاولة التمسك بالسلطة، فإن يوفال شتاينيتس، عضو الكنيست عن حزب الليكود، يقول: "إن قرار تقديم موعد الانتخابات التمهيدية في كاديما هو بمثابة مناورة فاسدة من صنع أولمرت وباراك، هدفها الوحيد الامتناع عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع، والتمسك بمقاعدهم في الكنيست دون الاهتمام بالمواطنين أو الدولة".

٩

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

بريطانيا أصبحت مرتعا للآراء المعادية لإسرائيل

بقلم: جيل كادرون
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٦/١٠

نشرت صباح اليوم الثلاثاء (٢٠٠٨/٦/١٠) صحيفة «التليجراف» البريطانية خطاب السفير الإسرائيلي لدى بريطانيا، رون بروسور، الذى أكد فيه أن متطرفين «سيطروا» على الخطاب العام الخاص بإسرائيل فى بريطانيا، وأن بريطانيا أصبحت «مرتعا لمشاعر العداء لإسرائيل»، حيث يتم فيها ترويج آراء تسلب إسرائيل الحق فى الوجود. كما توجه أصابع الإتهام أيضاً إلى وسائل الإعلام المحلية، التى يرى بروسور أنها تغض الطرف عن هجمات حماس على المستعمرات المحيطة بغزة، بينما تركز بشدة على أى رد إسرائيلى.

وقد جاء فى خطاب بروسور أن «الخطاب العام الذى سيطر عليه بعض المتطرفين، يفتقر فى معظم الأحيان إلى النزاهة. وإسرائيل تتعرض لهجمة شرسة تستهدف نزع الشرعية عنها والكيل بمكيالين. لقد أصبحت بريطانيا مرتعا لدعاوى تفتقر إلى المصداقية لحل دولة واحدة، وهو تحرك يدعو لإبادة إسرائيل. ثمة تجاهل لحق إسرائيل فى الوجود كدولة ديموقراطية يهودية ليبرالية، غير أنه لا توجد دولة مطالبة بتبرير أحقية وجودها بصفة مستمرة».

*** «كل شيء قائم على الأكاذيب وأنصاف الحقائق»:**

شغل بروسور منصب المتحدث باسم السفارة فى لندن خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨، وعاد فى نوفمبر ٢٠٠٧ ليشغل منصب سفير. كما عمل فى الماضى أيضاً كمدير عام لوزارة الخارجية، وشغل مناصب دبلوماسية فى كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

ومن أكثر الأشياء التى تثير غضب بروسور هو محاولات المؤسسة الأكاديمية البريطانية لفرض مقاطعة على جامعات إسرائيلية بدعوى أن بعض الجامعات الإسرائيلية «شريكة» فى «الاستعمار غير القانونى للأراضى الفلسطينية» وكذلك فى «قتل مدنيين».

ويرى بروسور أن المقاطعة تتآمر على المبادئ التى من المفترض أن تتسم بها الجامعات. وكتب بروسور: «لقد اكتسبت المؤسسة الأكاديمية البريطانية شهرتها بفضل حرية التعبير والتعددية فى تبادل الأفكار والآراء. الأمر المثير للقلق هو أن تلك القيم تتعرض لخطر، لاسيما فى المؤسسات التى من المفترض أن تدافع عنها، فالحملة المشار إليها تعطى تصريحاً بالمضايقة والإهانة والحط من الشأن، على أساس قومى مطلق، وكل هذا قائم على أكاذيب وأنصاف حقائق».

أمريكا تزيد مساعداتها العسكرية لإسرائيل بنسبة ٢٥٪

بقلم: عاموس هرئيل
هاآرتس ١٠/٦/٢٠٠٨

رُفعت القيود المفروضة على زيادة المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة سنوياً لإسرائيل، لتصل إلى ٣٠ مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة. ويذكر أن إسرائيل تحصل الآن على ٢,٤ مليار دولار في العام.

كان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد وافق على زيادة المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل خلال جولة المباحثات التي أجراها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في شهر يونيو من العام الماضي. وقد عللت إسرائيل طلبها بالظروف التي يفرضها الواقع الأمني الجديد عقب حرب لبنان الثانية. لكن منذ تعهد الرئيس الأمريكي بوش، لم يتم التصديق على المبلغ. وقد اعتقدت القيادات السياسية والأمنية أن السبب الأساسي لعرقلة هذه الزيادة هي تحفظ قيادة الحزب الديموقراطي الأمريكي، المسيطر على مجلس الشيوخ ومجلس النواب، نظراً لأنهم لم يرغبوا في أن تؤدي الموافقة على دعم إسرائيل لزيادة رصيد الإدارة الأمريكية الذي يحكمها الآن الحزب الجمهوري، لاسيما في العام الذي ستجرى فيه انتخابات الرئاسة الأمريكية.

وعندما أعطى الرئيس بوش تعهده، تمنت إسرائيل أن تزداد المساعدة الأمريكية بدءاً من أكتوبر ٢٠٠٨ ، أي مع بداية السنة المالية في الولايات المتحدة. لكن يمكن أن تؤدي عرقلة تعهد الرئيس بوش من جانب الديموقراطيين إلى تأجيل تلك الزيادة لمدة عامين، لأن الإدارة الأمريكية الجديدة حينما تأتي سيكون من الصعب عليها أن تقوم بهذا الأمر خلال السنوات الأولى لها في الحكم.

*** طائرة هجومية بـ ١٠٠ مليون دولار:**

كان مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع قد أجروا جهوداً مضنية تهدف إلى إقناع مسئولي الحزب الديموقراطي الأمريكي بالموافقة على زيادة تلك المساعدات. وتم التوصل إلي اتفاق نهائي خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء إيهود أولمرت لأمريكا، حيث التقى يوم الخميس الماضي في واشنطن مع قيادات الحزب الديموقراطي وبحث معهم هذا الموضوع. وعقب هذا اللقاء، أعلنت **نانسي بلوسي رئيسة مجلس النواب الأمريكي والقيادية بالحزب الديموقراطي** عن موافقتها على التصديق على تقديم المساعدات لإسرائيل قريباً. وقد أعلنت بلوسي ذلك علانية خلال الكلمة التي ألقتها أمام مؤتمر "إيباك"،وهي اللجنة الداعمة لإسرائيل في واشنطن خلال الأسبوع الماضي.

وبعد الحصول على موافقة الكونجرس، في نهاية الإجراءات التي ستستمر ما بين أسابيع إلى أشهر معدودة، سيزداد حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل بنسبة ٢٥٪. وبالتوازي مع المبلغ الذي تم التوصل إليه خلال فترة بنيامين نتنياهو كرئيس وزراء، قبل عشر سنوات، تقلصت المساعدة المدنية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل تدريجياً حتى ألغيت نهائياً هذا العام،وحصرت المساعدات في الجانب الأمني فقط.

كان الجانب الإسرائيلي قد طلب من الولايات المتحدة - في إطار زيادة المساعدات العسكرية - الحصول على طائرات هجومية من طراز (إف ٣٥) ذات قدرة على الإفلات من الرادار، وتصل قيمة الواحدة منها نحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي. كما طلبت إسرائيل الحصول على نحو مليار دولار من أجل تحسين منظومة الصواريخ الدفاعية التي تمتلكها، ومليار دولار أخرى للبدء في تطوير منظومة "القبة الحديدية" ومنظومة صواريخ شارفيت كساميم (الصولجان السحري) القادرة على اعتراض صواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى. ومازالت لدى الجيش الإسرائيلي خطط ومشاريع أخرى خلال السنوات الخمس القادمة لتحسين قدراته، خاصة في مجال رفع كفاءة سلاح البحرية الإسرائيلية، وتحسين وسائل حماية الدبابات والمدرعات وحاملات الجنود التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي.

١٠

المجتمع الإسرائيلي

الفقير سيظل فقيراً

هاتسوفيه ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٨
بقلم: حانان هابر

فى الأسبوع الماضى تفاءلنا عندما علمنا بأمر ارتفاع مؤشر الأسعار للمستهلك لشهر أبريل بنسبة ٥ ,١٪.. هذا المؤشر، الذى يعكس متوسط ارتفاع الأسعار بالسوق، يعتبر أعلى من المتوقع، ويثير مخاوف من تفجر أزمة تضخم. صحيح أننا لازلنا بعيدين عن التضخم الكبير الذى كان سائداً فى الثمانينيات، ولكن عندما ترتفع أسعار الطماطم بنسبة ٩٤٪ فلا مجال للتفاؤل.

تجدر الإشارة إلى أن ذكر ارتفاع الأسعار الأخير جاء فى ظل النقاش الدائر حول كل ما يتعلق بمخصصات الأطفال. ومؤخراً اقترح وزير الرفاه الاجتماعي، يتسحاق هرتسوج، أن أى إضافة أو زيادة لهذه المخصصات المالية، سيتم رصده مباشرة للمدخرات لحساب الأطفال أنفسهم.

وقد اقترح الوزير أن تقوم الدولة بفتح حساب ادخارى لأطفال إسرائيل عند مولدهم، بحيث تتراكم هذه الأموال ويستخدمونها عند البلوغ. وعرض الوزير نموذجين مختلفين لتنفيذ هذه الخطة: حسب النموذج الأول، فإن حصة الدولة فى هذا الحساب الادخارى هو مبلغ صغير شهرياً يكون فى مقدور أفراد العائلة، الآباء والأبناء، الإضافة له.. وحسب النموذج الثاني، فإن دور الدولة هو مبلغ تدفعه مرة واحدة، سيكون بديلاً عن تحديث وزيادة المخصصات المالية للأطفال.

فى المرحلة الأولى، يتم منح المبلغ (الذى يطلق عليه "منحة بلوغ الأطفال") للأطفال فقط المنتمين للعائلات الفقيرة. ووفق حسابات أجرتها مؤسسة التأمين الوطني، فإن إيداع ٥٠ شيكلاً شهرياً سيدر خلال ٢١ سنة (بفائدة ٥٪) ما يزيد على ١٧ ألف شيكل، فى حين أن المبلغ الذى سيتم دفعه مرة واحدة ويصل إلى ٣٥٠٠ شيكل سيدر نحو ١١ ألف شيكل.

فى الحالتين، فإن المبلغ المتراكم سيستخدمه الطفل عند بلوغه سن الرشد فى التعليم والسكن أو العمل.

ظاهرياً تبدو هذه فكرة جيدة.. هل هناك ما هو أفضل من التشجيع على الادخار منذ السن الصغيرة..؟ هل هناك ما هو أفضل من منحة قدرها عشرات الآلاف من الشيكلات لبداية حياة الشباب..؟ هل يقتصر دور الحكومة على الاهتمام بالاحتياجات الفورية لمواطنيها، أم على مساعدتهم فى التخطيط للمدى البعيد..؟ للأسف أن الحساب الادخارى المقترح يصعب جداً تسويقه، ولاسيما لمن من المفترض أن يتمتعوا به كثيراً. كما هو معروف، فإن الأشخاص ضيقو الأفق يميلون لتفضيل الحفاضات والطعام فى الحاضر على السكن والتعليم أو العمل بعد التسريح من الخدمة العسكرية. ومن الصعب، بل ومن المستحيل، إطعام الطفل الوليد بالأوراق البنكية بدلا من غذاء الأطفال، حتى لو كانت تضمن عائداً جيداً على المدى البعيد.

والفائدة التى سيحصل عليها الطفل من زيادة المخصصات المالية اليوم، تزيد على الفائدة التى سيحصل عليها من المبالغ المستقبلية، لاسيما وإن كان يمكنه الحصول على هذا المبلغ فى الوقت نفسه خلال بضعة أشهر من العمل. إن المنطق يرفض تجويع الطفل فى سن صغيرة، مقابل الحصول على وجبة فاخرة فى سن الحادية والعشرين.

عملياً، فإن الوالدين اللذين ستفتح الدولة لأطفالهما حساباً ادخارياً يفضلان ببساطة أن يقترضا مبلغاً مشابهاً من البنك بهدف تمويل نفقات تربية الأطفال، ثم إعادة القرض بواسطة أموال الادخار عندما يصل الطفل لسن البلوغ.

يمكن فهم فحوى هذه المبادرة الجديدة على أنها آلية تهدف للالتفاف حول الآباء. ومن يعتقد أن الآباء فى

إسرائيل، خاصة الفقراء، لا يعرفون كيفية تربية أطفالهم أو توفير متطلباتهم، هو وحده الذى سيسعى لتطبيق مثل هذا الاقتراح.

على مر السنين ونحن نسمع أن الفقراء هم المذنبون فيما آل إليه حالهم، وأن سلوكهم غير المسئول هو الذى وضعهم تحت خط الفقر، لدرجة أننا صدقنا ذلك. وبدأنا نصدق أن الفقراء ينجبون الأطفال حتى يحصلون على المخصصات المالية.. ولأننا صدقنا أن الفقراء ينفقون أموالهم على صبغة الشعر، وطلاء الأظافر، وشراء السجائر، فلا ينبغى منحهم المبالغ الضئيلة المخصصة لأطفالهم..!!.

الشرطى السيئ

بقلم: إستى أهارونوفيتش
هاآرتس ٦/٦/٢٠٠٨

تعرض شمعون داهان للضرب على يد **ضابط الشرطة رونان سوروكا**، ولفظ أنفاسه الأخيرة فى سيارة الدورية التابعة للشرطة مختنقاً حتى الموت. لم يكن داهان هو الوحيد الذى وقع ضحية لهذا الضابط، فقد قدمت خمس عشرة شكوى عنف ضد سوروكا خلال فترة خدمته، كلها تقريباً انتهت دون توقيع عقوبة عليه.. وكان سوروكا سيستمر فى أفعاله لولا تلك الشكوى التى تقدمت بها فتاة تعرضت للضرب على يديه فى حمام غرفة الحبس، الأمر الذى كان سبباً فى وقفه عن العمل.. وربما السؤال الملح هنا: لماذا لم تقم الشرطة بإلقاء القبض عليه فى حينه..؟!.

فى الثانى عشر من سبتمبر ٢٠٠٣ فى السادسة صباحاً، جلس شمعون داهان فى سيارته عند مفترق طرق جليلوت يتحدث فى هاتفه المحمول. بعد ذلك بخمسين دقيقة كان داهان ملقى فى موقف سيارات شرطة هرتسليا، يعانى من كدمات فى جميع أنحاء جسده، وفاقداً للوعي. وبعد اثنتى عشرة ساعة أخرى تأكد موته. لم يكن السبب فى وفاة داهان تعرضه لحادث سيارة، ولكنه مرَّ تحت يد رونان سوروكا.

وفى الأسبوع الماضي، بعد نحو أربع سنوات ونصف الستة من وفاة داهان، شهدت قاعة القاضية دوريت بينيش جلسة عاصفة بخصوصه، حيث وجه المحامى إيتان عنبر كلمات قاسية لرئيسة محكمة العدل العليا وهيئة المحكمة التى كانت إلى جانبها والمكونة من إستير حيوت ويورام دينتسيجر قائلاً: "لو حدث ذلك لأحد أبناء قضاة المحكمة العليا ما كانت هذه القضية لتنتهى بهذا الشكل. لا يمكن أن يحدث حفظ قضية قام فيها رجل شرطة بقتل مواطن، وينتهى الأمر بهذا الشكل". وفى نهاية الجلسة اعتذر المحامى عن كلمة "أبناء قضاة المحكمة العليا" ولكن الرسالة التى أراد أن يبعثها ظل لها صدى. ومن المقرر خلال الشهرين القادمين أن تصدر محكمة العدل العليا قرارها حول مخاطبة وزارة العدل وقسم التحقيقات مع رجال الشرطة بشأن إعادة فتح التحقيق مع سوروكا، الذى وجهت إليه تهمة التسبب فى الوفاة نتيجة التقصير.

لقد كان هناك الكثير من إشارات التحذير من هذا الشرطي. فقد قُدمت خمس عشرة شكوى ضد سوروكا بسبب سلوكه العنيف على مدى سنوات عمله بالشرطة، ولكنه استمر فى التجول بالزى الشرطى وتدرج فى المناصب ذات العلاقة المباشرة مع المواطنين. بدأ سوروكا عمله عام ١٩٩٣ فى قسم مكافحة المخدرات بالوحدة المركزية فى تل أبيب، وفى عام ٢٠٠١ عاد إلى الوحدة ذاتها للعمل كرئيس مجموعة فى قسم مكافحة المخدرات، ثم انتقل للعمل كضابط وحدة دورية فى محطة جليلوت (التابعة لمنطقة يركون) حيث استمر بالخدمة هناك حتى يونيو ٢٠٠٧.

لقد كان السبب فى وقف التدرج الوظيفى لسوروكا ووقفه عن العمل حتى إشعار آخر هى تلك الفتاة (ق) الرقيقة التى أدين سوروكا بالاعتداء عليها قبل ثلاث سنوات. فقد قام سوروكا فى الحمام التابع لغرفة الحبس فى قسم شرطة هرتسليا بجذبها من شعرها والاعتداء عليها بالضرب وكسر أنفها وضرب رأسها فى الحائط وقام بركلها بلا رحمة. وفى تصريحاتها هذا الأسبوع تقول الفتاة (ق) إن المعجزة وحدها هى التى حفظت حياتها، ولم تنته كما انتهت حياة داهان.

*** بدت كأنها فى حاجة إلى سيارة إسعاف:**

أما عليزا داهان فقد أصبحت الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لها. فمنذ موت ولدها وهى لا تنام كما ينبغي. لقد كان شمعون ابنها البكر الذى تحبه كثيراً من بين أبنائها العشرة. تزوجت عليزا فى سن الرابعة عشرة من ابن عمها يعقوف، وهاجرا إلى إسرائيل قادمين من المغرب، وبعد زواجهما بعام وضعت مولودها الأول. تقول عليزا إنها وشمعون كانا مثل الأصدقاء، بل مثل الإخوة لا يفترقان أبداً.

وفى مساء الحادى عشر من سبتمبر سافر لحضور حفل زفاف صديق له. وبعد حفل الزفاف توجه إلى "سوشى

بار" الكائن فى ميناء تل أبيب، وفى الخامسة والنصف صباحاً أخذ طريق العودة إلى منزله فى بتاح تكفاه. وفى السادسة صباحاً لاحظ شرطى الدورية رونان سوروكا وجود سيارة شيفروليه واقفة على جانب الطريق عند مفترق جليلوت. توقف سوروكا إلى جانب السيارة التى كان يجلس بها داهان يتحدث فى هاتفه المحمول. طلب سوروكا من داهان إظهار رخصة القيادة الخاصة به، فخرج من السيارة وأظهر الأوراق المطلوبة منه. وبعد فحص قصير تبين لسوروكا إن داهان لديه سابقة تهريب مخدرات (كان قد ألقى القبض عليه فى الماضى وفى حوزته كمية صغيرة من المخدرات). وسئل داهان عما إذا كان يحمل فى سيارته شيئاً ما غير قانونى فأجاب بالنفى. فقال داهان لسوروكا، حسب شهادة سوروكا نفسه: "يمكنك أن تقوم بالتفتيش". وعلى حد زعم سوروكا فإنه خلال عملية البحث لاحظ إن داهان قام بإدخال شيئ ما إلى فمه فوثب فوقه على الفور. يقول سوروكا: "سقطت مع المتهم على الطريق". نشبت بين كليهما مواجهة بالأيدى بينما يحاول سوروكا إخراج الكيس من فم داهان.

كان هناك شاهد على هذه المواجهة هو الشرطى حاييم أهارونى الذى مر بالموقع فى سيارة تابعة للنقطة ٩٩، ولاحظ "وجود شرطى يتصارع مع شخص ما فى مكان ما على الطريق". قام أهارونى بإيقاف سيارته وتوجه لمساعدة الشرطى. قال أهارونى لمحققى قسم التحقيقات مع رجال الشرطة: "كان سوروكا طوال الوقت يمسك بفم داهان ويقول له: 'أخرج ما فى فمك، أخرجه'. لقد حاول أن يلقى به على الرصيف... وحاول فتح فمه. فكانت إحدى يديه تمسك بفمه، ويده الأخرى تحاول إلقائه على الأرض".

وخلال محاولاته إخراج الكيس الذى يحتوى على كوكايين من فم داهان طلب سوروكا العون من أهارونى ولكنه رفض ("لاحظت وجود دم على منطقة الفكين"). ويواصل أهارونى شهادته قائلا: إن سوروكا "كان يضغط على الفكين لكى يمنع داهان من ابتلاع الكيس الذى كان فى فمه". قام سوروكا بتقييد داهان وتوجه للاستعانة بقوات دعم. سمعته يقول بأنفاس متسارعة فى جهاز الاتصال: "لتأتوا إلى بسرعة". وصل رجال شرطة هرتسليا: ليونيد بلايخ، وعواد كعبيا، وجاليلى دانوخ إلى مفترق طريق جليلوت. يقول بلايخ فى شهادته أمام قسم التحقيقات مع رجال الشرطة: "رأيت رونان إلى جوار شخص موقوف راقداً على جانبى الطريق مقيداً من الخلف. بدا على رونان أن أنفاسه كانت متسارعة كما لو كان قد خرج لتوه من ساحة قتال. كانت يداه ومرفقاه ينزفان. كان يبدو عليه الإعياء، ولم يقل إلا إن هذا الشخص قد ابتلع كيساً". قام رجال الشرطة الثلاثة بإدخال داهان إلى سيارة الشرطة من الخلف بينما هو مقيد وتوجهوا به إلى قسم الشرطة.

وفى الساعة ٦:٣٤ حسب تسجيلات شبكة الاتصال أوضح الشرطى بلايخ ما تمَّ بشأن استدعاء سيارة إسعاف. ولما وجد الشرطى بلايخ رفضاً من جانب سوروكا لمسألة استدعاء سيارة الإسعاف، قال: "أعتقد أن هذا الشخص بحاجة إلى سيارة إسعاف". وفى التقرير الذى كتبه بلايخ عن حالة داهان وقت إخراجه من سيارة الدورية قال: "تمَّ إخراج المشتبه فيه من سيارة الدورية. رأيت أنه يعانى من صعوبات فى التنفس... رقد المشتبه فيه على الطريق وعندما وصلت سيارة نجمة داوود الحمراء بدأ وجهه يتحول إلى اللون الأزرق الداكن". وبناءً على تقارير نجمة داوود الحمراء فإنهم عندما وصلوا إلى المكان فى الساعة ٦:٤٩ كان داهان قد مات إكلينيكيا، فلم يكن هناك نبض أو تنفس. وقامت سيارة عناية مركزة بإعادة النبض إلى داهان، ثم تمَّ نقله إلى مستشفى ميئير وهو على جهاز التنفس. وفى صباح اليوم التالى كان قد توفى، وكان لحظة وفاته يبلغ من العمر ٣٩ عاماً.

وقد ألقى محامى الأسرة مناحم روبنشتاين اللوم على الشرطة، لأنها جعلت سوروكا فى منصب حساس له صلة مباشرة بالتعامل مع الجمهور، على الرغم من أنه كان يجب أن تتوقع منه ممارسة العنف، خاصة وأن لديه ماض حافل بالمشاكل. وفى إجراء مدنى قامت خلاله أسرة داهان برفع دعوى قضائية ضد الشرطة بالتوازى مع توجه الأسرة إلى محكمة العدل العليا بطلب لإعادة فتح التحقيق مع سوروكا فى قسم التحقيقات مع رجال الشرطة – بالتوازى مع ذلك، قررت المحكمة الإقليمية الحكم بتعويض قدره ٧٠٠ ألف شيكل لصالح الأسرة.

تقول عليزا داهان: "وقفت أمام القاضية وقلت لها إننى لا أريد المال. ففى ذلك اليوم الأسود الذى مات فيه شمعون قمت بشراء ثلاثة قبور، له ولى ولزوجى. إننى هنا فى هذه الحرب من أجل تحقيق العدالة. قلت للقاضية لقد أخذوا ولدى وإننى أحارب من أجل ولدك".

إن عليزا داهان على استعداد لخوض هذه الحرب. ففى حياتها قامت بتربية عشرة أبناء، وعملت سكرتيرة تمريض فى بيلينسون، فى الوقت الذى كانت تعمل فيه إلى جوار زوجها فى مينى ماركت فى الحى الذى يسكنون فيه، وفى المساء كانت تدرس الطب الصينى والطب البديل. وبعد أن أكمل دراسته فى تدمور، عاش ولدها شمعون فى إيلات طوال عشر سنوات كان يعمل فى فنادق وفى السياحة وفى البارات. تقول أمه وهى تتصفح صوره لقد كان لطيفاً وسعيداً. قبل سبع سنوات عاد شمعون للعيش فى وحدة سكنية قام ببنائها فوق منزل والديه وعمل مع والده فى المينى ماركت. تقول أمه: "كل يوم جمعة كان شمعون يقوم بجمع كل الأحفاد ويأتى

بهم إلى هنا. يقوم بعمل حمام سباحة كبير لهم فى فناء المنزل ويلعب معهم بالكمبيوتر. لقد أحبهم كما لو كانوا أبنائه. كان يقول لهم هيا أيها الأطفال تعالوا نساعد ماما ليزا فى إعداد مائدة الطعام".

*** أيدى فى داخل الفم:**

فى ديسمبر عام ١٩٨٩ أوقف شرطى فى يافا عاهرة اسمها جلوريا أوحيون. أمرها بفتح فمها نظراً لأنه يشتبه فى أنها تخبئ مخدرات فيه. حاول الشرطى إرغامها على القيام بذلك بالضغط على فكيها. ووقف شرطى آخر من ورائها فى السيارة التى كانت تجلس فيها وقام بلى رقبتها. وقام شرطى ثالث وصل إلى المكان بالإمساك ببطنها وجذبها بقوة إلى المقعد. وبعد عشر دقائق من المواجهة لاحظ رجال الشرطة أن نبضها بدأ يضعف. وعند وصول طاقم نجمة داوود الحمراء الذى وصل إلى المكان تأكد الجميع أنها قد فارقت الحياة. عقب هذه الحادثة قامت دوريت بينيش، المدعى العام للدولة آنذاك، بحظر القيام بعملية تفتيش الفم بحثا عن المخدرات بدون موافقة المتهم وحظر استخدام القوة للقيام بذلك.

وخلال التحقيق معه أمام قسم التحقيقات مع رجال الشرطة، سُئل سوروكا عما إذا كان على علم بتعليمات الشرطة فيما يتعلق بمسألة إخراج المخدرات من فم المتهم، فأجاب قائلا: "إننى أعرف أن هناك تعليمات بعدم تفتيش الفم، ولكنها كانت حالات عارضة".

وعلى الفور بعد الحادث طلب من سوروكا سرد روايته للمحقق التابع لقسم التحقيقات مع رجال الشرطة ولكنه طلب تأجيل المقابلة. قال سوروكا للمحقق: "إننى أشعر فى الوقت الحالى بآلام شديدة بالجسم". وتمَّ التحقيق معه مرة أخرى فى اليوم ذاته، وبعد ذلك بيومين (بعد وفاة داهان) تمَّ التحقيق معه بتهمة التسبب فى الوفاة نتيجة تقصيره. وعلى خلاف الشهادات السابقة التى تحدث فيها عن محاولته إخراج الكيس من فم داهان، قال سوروكا هذه المرة: "لم أحاول ولم أدخل يدى فى فمه".

حاصره المحقق وصعب الأمور عليه، فقال له: "جاء فى التقرير الذى كتبته بنفسك: لقد حاولت أن أفتح فمه وشفتيه بأصابعى حتى أقوم بإخراج..." فرد عليه سوروكا: "كانت نيتى محاولة إخراج جزء من الكيس والإمساك به بأصابعي". فقال له المحقق: "بناءً على الشهادات فقد قمت بالضغط على فكى المتهم بغرض إخراج الكيس. رجل الأمن الذى كان شاهداً للواقعة يقول فى شهادته إنك قد أمسكت بوجه المتهم بصورة قد تؤدى أو تجعل المتهم يفتح فمه...". فرد سوروكا: "يبدو أنه لم يشاهد ما حدث جيداً. لقد أمسكت بالمتهم خلال المواجهة. وكانت المواجهة عنيفة للغاية عقب ما قام به المتهم من شغب وعربدة. وفى مرحلة من مراحل المواجهة قمت أيضاً بالإمساك برأسه بين ذراعى حتى أقوم بتقييده..".

المحقق: "لماذا واصلت محاولة جذب الكيس من فم المتهم بعد أن قمت بتقييده..؟"

سوروكا: "ربما كانت هناك ولو فرصة صغيرة فى أن يخرج الكيس من فمه، ووجدت أنه من الصواب القيام بمحاولة أخرى".

تمَّ نقل جثة داهان إلى معهد الطب الشرعى فى أبو كبير، حيث كتب الدكتور حان كوجل فى تقريره أنه وجد إصابة وقطع فى اللسان ربما حدث وقت قيام الشرطى بمحاولات فتح فم المتهم. كما وجد الدكتور كوجل كدمات بكف اليد والساقين وكذلك إصابات خطيرة فى الرأس والصدر والأطراف ونزيف تحت جلد الرأس. كما تمَّ تحديد وجود أضلاع مكسورة وكذلك نزيف فى الخصية اليمنى نتج عن توجيه ضربات إلى منطقة الخصيتين. وفى مستشفى بيلينسون حيث تمَّ نقل أشعة الرأس الخاصة بداهان حتى يكتب الأطباء هناك رأيهم، ذكر الأطباء: "يبدو أنه تعرض للضرب على رأسه.. وحدث انتفاخ كبير فى المخ".

تقول عليزا داهان: "رأيت فى المستشفى مجرد جثة. كان يرقد تحت أجهزة التنفس. رأسه منتفخة ثلاثة أضعاف الوضع الطبيعي، وتظهر على وجهه آثار الأحذية. وكانت منطقة الصدر كلها زرقاء اللون، بها جروح وهناك كدمات فى منطقة الركبة من جراء السحب على الأرض. لم يعد لولدى وجود". تستعيد عليزا مرةً أخرى ما دار برأسها فى ذلك اليوم الذى فارقت فيه ولدها. تقول: "نزل إلى الصالون فى طريقه إلى حفل الزفاف وكان يرتدى بنطلوناً وسترة بيضاء اللون وحذاء جديد. يجب عليك أن تشاهدى ما فعلوه بملابسه. إننى لا أزال أحتفظ بها. عندما أتوا إلى يعقوب بقميص يوسف الممزق قالوا له إن حيواناً متوحشاً أكله. هكذا شعرت عندما أتوا إلى بملابس ولدي. كان بنطلونه ممزق بالكامل وبه ثقوب، فصدقت فى البداية أن وحشاً مفترساً التهمه".

*** اعتداء بالضرب فى الحمام:**

بعد عامين من وفاة شمعون، اتصل أخو عليزا داهان وأخبرها عن خبر نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن شابة تعرضت للضرب العنيف على يد رجل شرطة من شرطة جليلوت. ولم تنشر الصحيفة اسم الشرطى المتهم بضرب الفتاة، ولكن نفس عليزا حدثتها أنه هو سوروكا الذى استمر فى منصبه بعد أن تمَّ حفظ القضية ضده. استطاعت عليزا التوصل إلى الفتاة عن طريق مراسل صفحة الحوادث فى يديعوت أحرونوت بوكى نائيه. تقول عليزا: "قلت لها بالتليفون شخص واحد فقط يمكنه أن يفعل ذلك". أكدت لها الشابة (ق) إن من فعل ذلك بها ضابط يُدعى سوروكا.

(ق) تبلغ من العمر اليوم ٢٣ عاماً تخشى التصريح

باسمها، وعند الحديث معها هذا الأسبوع قالت: "إن أمي خائفة للغاية، فهي على ثقة من أنه سيقضي عليّ". تقدمت الشابة (ق) عن طريق المحامي روبنشتاين بشكوى إلى قسم التحقيقات مع رجال الشرطة، وتطورت الشكوى لتصبح لائحة اتهام ضد سوروكا. وقبل شهرين أدانت قاضية محكمة الصلح جيليا رافيد سوروكا بجرائم الاعتداء والتسبب فى إحداث إصابات.

فى إحدى ليالى شهر مارس عام ٢٠٠٥ تمّ إيقاف الفتاة (ق) للتحقيق مع صديق لها عثروا فى حقيبته على منتجات مسروقة من محل سوبر فارم من مجمع شفعات هاكوخافيم التجارى فى هرتسليا. تمّ التحقيق مع كليهما فى قسم شرطة جليلوت. أنكرت الفتاة (ق) الاتهامات الموجهة ضدها وقالت إنها لا تعرف شيئاً عن الأشياء المسروقة. وفى الصباح عندما تأخر الإفراج عنها بدأت الفتاة تطلب أن يسمحوا لها بالاتصال بوالدتها، وهى تصرخ وتدق على باب غرفة الحبس. تمّ إرسال سوروكا للاهتمام بالأمر ويرى ماذا تريد. تقول الفتاة: "فرحت عندما رأيته. لقد بدا مظهره جيداً ولا بأس به وظننت أننى أخيراً وجدت من سيساعدني".

وفى روايتها أمام القاضية قالت الفتاة: "قام بإدخالى إلى الحمام وبدأ فى ركلي وضربى وتوجيه اللكمات لي. وفى كل مرة كنت أخفض فيها رأسى كان يرفعها مرة أخرى وهو يمسك بشعرى ويقوم بضربها فى الحائط. طلبت منه أن يساعدنى ويرحمنى لأننى لست سوى فتاة صغيرة. وفى كل مرة كنت أقول شيئاً ما كان يقوم بتكميم فمى بيده. وفى مرة من المرات الكثيرة التى قام فيها بذلك قمت بعض يديه. وعندما توقف عن توجيه الضربات لى وضع القيود فى يدي، وأخرجنى من الحمام وهو يستمر فى ركلي. قال لي: عندما كنت طفلة لم تنالِ ما يكفى من الضربات. وعندئذ خرج. كان شعرى متناثراً فى كل مكان فى غرفة الحبس والحمام. وكانت سترتى كلها تغطيها الدماء. لقد نزفت هناك على مدى ٤٠ دقيقة". تبين فى المستشفى إن أنف الفتاة قد كُسرت، وهناك رضوض فى جميع أنحاء جسدها، فضلاً عن الجروح والكدمات.

منذ تلك الحادثة والفتاة (ق) لم تعد كما كانت. إنها لم تكمل تعليمها ولم تنجح فى العمل ولا تثق فى أى أحد. تقول: "لقد دمر حياتي. إننى لست فتاة متدينة، ولكننى اليوم أصلى صلاة الحمد. فقد كان خروجى من هناك على قيد الحياة بمثابة معجزة". وفى المحكمة أنكر سوروكا ما قالته الفتاة، وقال إنه محض افتراء. وعلى حد زعمه فإنه عقب ما قامت به الفتاة من عربدة وشغب فى غرفة الحبس "ركضتُ ناحية الحمام. فقمت بالجرى وراءها لأننى أردت أن أعرف ماذا تفعل هناك. كنت أخشى أن تضر نفسها. عندما دخلت إلى الحمام كانت تجلس فى الداخل على شلتة. انحنيت ناحيتها حتى أرفعها وفى اللحظة ذاتها شعرت بعضة فى إصبعي". وحسب شهادته فإنه بسبب سلوكها قام بتقييد يدها وراء ظهرها. "لقد كانت فى وضع الصدمة. لم يكن بها أية إصابات. وعندما رأت ما فعلته بإصبعى طلبت منى أن أسامحها". وعلى حد زعمه فإنها بعد أن هدأت قام بإطلاق سراحها وفك قيودها وبذلك انتهت الواقعة.

لم تقبل القاضية رافيد رواية سوروكا، بل وشككت فى مدى الثقة التى يجب منحها لما يقول. لقد أكدت القاضية فى قرارها إن الفتاة (ق) تعرضت للضرب على يد سوروكا وإنها تجده بناء على ذلك مذنباً.. من جانبه، قال محامى سوروكا "شلومو نيسيم" إنه من المتوقع أن يستأنف سوروكا ضد قرار المحكمة. وأفاد سوروكا إن الأمر لا يزال محل استيضاح قانوني، ولذلك فإنه ممنوع من التعليق والرد. وأفادت الشرطة إن "وقف شرطى عن العمل هو إجراء معقد، وأن استمراره فى العمل تتم دراسته خلال هذه الآونة بواسطة الجهات المختصة".

يرفضون فى وزارة العدل إعطاء تفاصيل عن الشكاوى الكثيرة المقدمة ضد سوروكا ولكن يتبين من خلال الرد الذى قدمته وزارة العدل للمحكمة أنه قد قدمت ضد سوروكا خمس عشرة شكوى بسبب سلوكياته العنيفة. وقد تمّ حفظ جميع القضايا لأسباب مختلفة: عدم كفاية الأدلة، وعدم وجود تهمة، وعدم جدية الشكوى، باستثناء حادثة الفتاة (ق) وإحدى القضايا التى أدين فيها أمام المحكمة التأديبية بسبب تهمة استخدام القوة المفرطة وأدين بتوجيه اللوم وغرامة ١٠٠٠ شيكل.

****

يتذكر يائير هوفمان – مهندس معمارى من رامات هشارون – سوروكا جيداً. وفى حديثه هذا الأسبوع يقول هوفمان: "بعد الحادثة التى تعرضت لها كنت على ثقة من أنه سيتم إيقافه عن العمل. وقد أصابتنى الدهشة من عدم حدوث ذلك".

كان هوفمان متطوعاً قديماً فى الحرس المدني. فى يونيو عام ٢٠٠٣ توجه هوفمان إلى قسم شرطة جليلوت وانتظر إلى جوار مكتب السجلات موعد نوبة عمله. يقول هوفمان خلال شهادته التى قدمها إلى محكمة العدل العليا وتمّ إلحاقها بالالتماس الذى تقدمت به أسرة داهان: "فجأة قفز فوقى ضابط الشرطة رونان سوروكا. لقد دفعنى بوحشية إلى الخارج وهو يصرخ قائلاً: ألم تسمعني... قلت لك أغرب عن وجهى من هنا. كنت فى حالة من الصدمة. فقلت له: ماذا بك..؟ إننى متطوع فى الحرس المدني، وإننى مثل والدك. عندئذ أمسك برقبتى بكلتا يديه وقام بخنقى بقوة وقام بدفعى ناحية باب الخروج. وبسرعة كبيرة انضم ثلاثة آخرون من رجال الشرطة

إلى سوروكا الذى لم يتوقف عن الصراخ قائلاً: قيدوه". وفى غضون دقائق معدودة بدأوا فى سحب هوفمان إلى فناء قسم الشرطة، وقاموا بتقييده من يديه وتوجيه الضربات إليه. يقول هوفمان واصفاً ما حدث: "قدم سوروكا نفسه على أنه قائد شرطة جليلوت. طلبت الاتصال بزوجتى لكى أخبرها أننى رهن الاعتقال وجاء ردهم على "اخرس إنك معتقل". وعلى مدى ثلاث ساعات جلس هوفمان مقيداً، وتمَّ رفض مطالبه بشرب المياه أو الذهاب إلى الحمام لقضاء حاجته.

وفى الساعة الواحدة صباحاً جاءت إلى قسم الشرطة روتى كوهين المسئولة عن تشغيل هوفمان. وعندما رأته مقيداً بهذا الشكل بدأت تطلب من مجموعة رجال الشرطة، وعلى رأسهم سورّوكا، إطلاق سراحه على الفور. تقدم هوفمان بشكوى لقسم التحقيقات مع رجال الشرطة. أدين سوروكا أمام المحكمة التأديبية لارتكابه جريمة استخدام القوة المفرطة وتصرفه بشكل غير ملائم. يقول هوفمان: "بعد تلك الواقعة توقفت عن المشاركة فى العمل التطوعى فى الشرطة، وكنت أعول على قيام جهاز الشرطة بمعاقبة هذا الرجل ولكن ذلك لم يحدث".

فلنبع الويسكي للمسلمين

بقلم: يوآف شتيرن

هاآرتس ١٢/ ٦/ ٢٠٠٨

يبدو الأمر للوهلة الأولى كما لو كان قصة كلاسيكية.. فقد أثارت الدعوة لحضور أمسية افتتاح حملة تسويق ويسكي "بلنتيانس" في الناصرة حب الاستطلاع لدى الصحافة. تعد هذه المرة الأولى التي ينظم فيه مثل هذا الحدث، ألا وهو حفل الاحتفال بإنتاج مشروب كحولي في القطاع العربي. اصطحبت معي للحفل صديق من منطقة المثلث حتى يتسنى لي أيضاً أن أرى ما يحدث من خلال وجهة نظره هو، وربما أيضاً لأختبره، فهو بالطبع لا يحتسي الخمور لأنه من المحافظين، ولكن من الذي يستطيع مقاومة رشفة من الخمر المر وهو بالكأس وفي متناول اليد، علاوة على أنه مجاني..؟!.

وصلنا كالعادة متأخرين. كان الحفل منظماً في مطعم "لابونتنا دي ماريا" في قلب مدينة الناصرة. وكان الشارع الرئيسي للمدينة يشهد زحاماً مرورياً، وبدأت السيارات ترجع للخلف. وإذا بأحد قائدي السيارات يخرج رأسه من النافذة مشيراً إلينا أن نفعل مثله، قائلاً باللغة العربية: "هناك مشاجرة، وأنا على يقين من أن الحركة الإسلامية لم تخذلني، ولكن الذي حدث هو أنني تأخرت".

وسرعان ما اتصلت بسليمان فراج منظم الحفل والمستشار الاستراتيجي والمدير العام لشركة "نيو براند" لأخبره بأمر المشاجرة، فرد قائلاً: "أي مشاجرة..؟! عما تتحدث..؟! من الأفضل لكما أن تسرعا لأننا على وشك بدء الاحتفال. واتضح أننا لسنا وحدنا الذين تأخرنا على الحفل. فقد واصلت مجموعات مكونة من أربعة أو خمسة رجال ناصريين في التدفق على الحفل، بعضهم يرتدى سراويل من القماش أو الجينز، والبعض الآخر يرتدى البدل وربطات العنق. يطلق عليهم فراج "أغنى أغنياء الناصرة" من المسيحيين والمسلمين. أعتقد أنهم يهرولون في سيرهم ربما حتى لا يتعرف عليهم أحد أثناء دخولهم.

وكان في الداخل يجلس مئات الأشخاص يتحدثون فيما بينهم بصوت مرتفع، يتطلعون إلى من يدخل الحفل، كما يحملقون في كؤوس الويسكي التي أمامهم، وبسرعة أصبح جو الحفل أفضل، حيث بدأت النكات تنطلق حول منضدة الصحفيين.

وفي محادثة ثنائية ابتسم فلبرج عندما سُئل عن استهلاك القطاع العربي للويسكي، وقال: "الاستهلاك على الأقل كالاستهلاك العام إذا لم يكن أكثر، ولا يختلف الأمر كثيراً ما إذا كنا نتحدث عن مسيحيين أو مسلمين. إن الحديث يجرى عن سوق هام جداً، يجنى أموالا طائلة".

وقد نظم الحفل في توقيت مهم: في بداية فصل الصيف وهو بداية موسم الأعراس. يعرف فلبرج السوق جيداً. هو يقول: "الأعراس العربية لا يتسم فيها البار بحالة من النشاط. ولكن توضع على كل منضدة زجاجة توضع فيها بعد على حساب الأسرة". تسيطر الآن على السوق ماركة "جونى ووكر" التي يتطلع إليها فلبرج منذ سنوات.

شعر فلبرج بالاستياء عندما سألته عما كتبته الصحف الإسلامية عن الحفل. وقال: "لم ترد إلا بعض ردود الأفعال على المواقع الإخبارية العربية التي وجهت انتقادات دينية، فقد علق أحد مواطني أم الفحم وسيدة مسلمة من الناصرة على الحفل بالتعليق التالي: 'إنه أمر مثير للاشمئزاز'".

ويوضح فلبرج أنه من خلال عمله في مجال التسويق يرى أن هناك طبقة تمثل ٣٠٪ أو ٤٠٪ من السكان العرب من ذوى الدخول فوق المتوسطة تنفق الكثير في شراء الخمور الجيدة والغالية الثمن من الأنواع المعروفة. وقال فلبرج: "إنهم يفضلون هنا الماركات الإسرائيلية، والفرصة مهيأة لاستيعاب المزيد من الماركات، شريطة أن يكون هناك من يعرف كيف يعد خطة استراتيجية".

عدل أكبر

بقلم: يوناتان يغين
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٦/١٧

تكمن فينا جميعا عنصرية خفية، بل وبالأكثر فى المتنورين منا، نحو العرب. ومهما حاولنا، لن ننجح فى الامتناع عن رؤية العربى «آخر» أو الاتصال به، لأنه عربى على وجه الخصوص.. وربما تكون الكراهية فى هذا الوقت أضعاف مضاعفة، لأنه وقت يسهل فيه كثيرا كراهية العرب والغضب عليهم وبغضهم، لأن كل شيء عالق والأمور بأيديهم: الفلسطينيون، والسوريون (ومعهم الإيرانيون)، والعرب عموماً.

لكن حتى فى داخل هذه العداوة العميقة يسوغ كثير من المنظمين اليهود فى أعماق قلوبهم عمل التنكيل الذى قام به سكان شفا عمرو بالجندى الضعيف العقل نتان زاده (كان نتان زاده قد أطلق النار داخل حافلة فى شفا عمرو عام ٢٠٠٥ مما أوقع ٤ قتلى وعدد من الجرحى من عرب إسرائيل، وقد قام المواطنون العرب بقتله).

فى حالات معاكسة، حظى مواطنون إسرائيليون نفذوا عملاً تنكيليا فى مخرب بوسام تكريم عام، بل وبشهادات تقدير أحياناً من وزير ما أو قائد عام للشرطة أو مدير عام.. لهذا، هناك غضب عربى كبير من قرار النيابة العامة مؤخراً بمحاكمة عشرة من بين المشتبه أنهم نفذوا عملاً تنكيلياً بنتان زاده.. وهذا القرار تهب منه رياح سياسية غير سليمة، فضلا عن الصعوبة الموضوعية فى إثبات من كان موجوداً وماذا فعل..؟!.

صحيح أن النيابة العامة مخولة تطبيق سلطة القانون، وسلطتها أن تعمل بجد وبلا موالاة، لكن يبدو أنه قد تم هنا تجاوز خط يريد أن يجعل الشيطان (نتان زاده) ضحية، والضحية الحقيقية (أهل شفا عمرو) شيطاناً.

لا يجب على الجمهور اليهودى أن يبعد عن خياله: ماذا كان سيفعل بقاتل جماعة من اليهود ضُبط حياً ساعة الحادث.. ثم أن أغلب الظن أن نتان زاده نفسه قرر التخلى عن حياته منذ اللحظة التى صعد فيها إلى الحافلة اللعينة تلك. والعدل الوحيد الذى لم يتم هنا هو ذاك الذى سبق العملية: العدل فى تحديد موقع مجند مختل وتمييزه واعتقاله.

لهذا، فإن قرار النيابة العامة قرار سياسي، حتى لو تم صدوره عن براءة قلب ورغبة فى تنفيذ العدل. إنه قرار سياسى لأنه ببساطة يريد أن يقول للجمهور العربى الإسرائيلي: «ما يحل لليهود يحرم عليكم».

ولكن يوجد عدل أكبر، ذلك العدل الأصيل، الذى من أجله أقيمت جميع أنواع المؤسسات الجليلة، مثل النيابة العامة، والمحكمة، بل والكنيست.. والذى من أجله كتبت كتب القوانين، ومن أجله نعتقل مجرمين.

يبدو أنه من المحرج الاعتراف بذلك، لأن هذا من وجهة نظر عنصريتنا خضوع ما للبربرية التى تنبض فى كل إنسان عربي، لكن هذا العدل تجسد عندما قتل سكان شفا عمرو نتان زاده.. الغوا الآن لوائح الاتهام واتركوهم لحالهم باسم عدل أكبر.

١١

حوارات

حوار مع "أركادي جايدماك" رئيس حزب "عدالة اجتماعية"

أجرى الحوار: أمير شوآن
يديعوت أحرنوت
٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨ (ملحق سبعة أيام)

رفضت لجنة الكنيست يوم الاثنين الماضي الاتفاقية بين حزب "عدالة اجتماعية" برئاسة أركادي جايدماك، وحزب المتقاعدين، إلا أن أعضاء "عدالة اجتماعية" لم يهتموا.. حيث قال هذا الأسبوع أحد مسئولي الحزب: "لم يثر هذا انطباعنا فقط، بل أيضا لم يحرك فينا ساكنا". فمن ناحيتهم، يعتبر هذا تعطيل من النوع الخفيف، أما إذا تحققت خططهم الطموحة، ستكون احتفالات الفوز بالدوري والكأس The Double لفريق بيتار القدس (الفريق ملك جايدماك) مجرد إشارة البداية للاحتفال الكبير بعد خمسة أشهر في الانتخابات المحلية: وهو سيطرة أركادي جايدماك ورجاله على المجالس المحلية في إسرائيل. بذلك تصل رحلة جايدماك إلى قمتها، وهي الرحلة التي بدأها بتوفير المخيمات لسكان الشمال، وبالحافلات لسكان سديروت، وبتنظيم احتفال عيد الاستقلال الكبير في منتزه هايركون.

وفي هدوء يستغل رجال جايدماك الفوضى السياسية التي تولدت في الأشهر الأخيرة. فقد أنشأوا جهازا سخيا يمارس نشاطه فيما يقارب ١٠٠ هيئة محلية في كافة أنحاء إسرائيل. وفي حين أن نشاط معظم الأحزاب مازال غير محسوس، نجد أنهم في حزب "عدالة اجتماعية" يستعدون يوميا لدفع ٢٢ مرشحا على الأقل لرئاسة البلديات المختلفة، ومازال العمل مستمرا. ويزعم مسئولو "عدالة اجتماعية" أن الحزب حشد أكثر من ١١٠ آلاف منتسب. بذلك نجح حزب العدالة في تخطي حزب العمل والليكود، وفي الواقع أصبح الحزب صاحب أكبر عدد للمنتسبين في إسرائيل. كما يتم كل أسبوع تقريبا افتتاح فرع جديد للحزب، ويحرص المئات من الناشطين الميدانيين على نشر البشارة في أنحاء إسرائيل.

ويكشف تحقيق ملحق صحيفة يديعوت أحرونوت "سبعة أيام" لأول مرة كيف تعمل المنظومة التي يشغلها جايدماك من أجل تحقيق الهدف..؟ وكيف يستغل الحزب الجديد بشكل ذكي - وبالمناسبة بشكل قانوني تماما - ثغرة في قانون تمويل الانتخابات ليمنح مرشحيه وناشطيه تسهيلات بملايين الشيكلات..؟ ومن هم "رجال الظل" لجايدماك، الذين يعلمون ليل نهار لصنع واقع سياسي جديد تماما في إسرائيل..؟ وما الذي يخططه الحزب الجديد للقدس..؟ وكيف تدور الأمور على أرض الواقع..؟ وكيف يقطع رجال جايدماك العهود السياسية حتى ولو مع خصوم على غرار رجال معسكر عَمير بيرتس..؟ لا شك أن جايدماك لديه خطة تفصيلية للتحول إلى قوة سياسية جديدة، وإذا تم تنفيذ كافة خطط أعضاء "عدالة اجتماعية"، من الممكن بعد عدة أشهر أن تتغير نهائيا الخريطة السياسية في إسرائيل.

وما يصعب على العقل تصديقه، هو أن كل هذا صنعه أعضاء "عدالة اجتماعية"، وتم فيما يزيد على عام بقليل. فقد حدث ذلك في أبريل ٢٠٠٧، والآن "عدالة اجتماعية" هو حزب بكل معنى الكلمة. منذ أسبوعين تبين لأول مرة

للجمهور في إسرائيل قوة الحزب الجديد، عندما طلب تأسيس كتلة في الكنيست تضم أعضاء الكنيست الثلاثة الذين انسحبوا من حزب المتقاعدين. وقد تصدرت هذه الخطوة، التي تعرضت هذا الأسبوع إلى هجوم شديد في الكنيست وتم تأجيلها، العناوين. ولكن ما هو غير معروف هو أن النشاط في الكنيست يشكل جزءاً ضئيلا جدا من إجمالي اهتمام "عدالة اجتماعية". تنصب أهم جهود رجال "عدالة اجتماعية" حاليا على هدف واحد هو السيطرة على الانتخابات المحلية، التي ستجري يوم ١١ نوفمبر القادم، في العديد من البلديات والمجالس الإقليمية كخطوة إعداد على طريق انتخابات الكنيست.

جايدماك بنفسه على قناعة بأن هذا سيحدث: "نحن نعلن أننا سنكون الفائز الأكبر في الانتخابات المحلية. نحن نعمل منذ ستة أشهر فقط وها نحن القوة السياسية الرائدة في إسرائيل".

*** من الواضح لك أن هناك من سيقولون إنك تشتري الحكم بالمال.**

- "هذه ملحوظة حمقاء، وأنا سعيد، لأن من يقول هذا لا يستطيع قول شيء آخر. أنا بلا شك الشخص الأكثر شعبية في إسرائيل رغم أنني لا أتحدث حتى العبرية. كيف يمكن أن أساعد الأشخاص، وأنفق مليون دولار ونصف الدولار على تحصين الملاجئ دون أموال..؟ عندما ترغب في اصطحاب أطفال سديروت إلى الخارج لبضعة أيام، لا يمكنك أن تقوم بذلك دون أن تدفع. من يعتقد أنني أشتري الأصوات، لا يصوت لصالحي. إذا كنتم لا تعتقدون أنني الشخص المناسب، لا تصوتوا لصالحي".

**** طريق المال:**

*** تمويل الدولة، والتسهيلات من أركادي:**

أحد السيناريوهات التي تؤرق زعماء "عدالة اجتماعية" كثيرا هو تورط الحزب الجديد مع القانون. كما يعتقد جايدماك ان الشرطة والنيابة العامة تطارداه. لذلك عين من بين مسئولي الحزب مستشارين قانونيين متمرسين ومحنكين في المنظومة السياسية، حيث طوروا أسلوبا يتميز بالحنكة، يتيح للحزب المساعدة كثيرا في تمويل حملات مرشحيه، والأهم من ذلك أضفوا الصفة القانونية على الأسلوب.

ففي إسرائيل كما هو معروف تسري قوانين مقيدة للغاية في كل ما يتعلق بتمويل الأحزاب. ووفقا للقانون يمكن تقديم مساعدة مالية مرة واحدة لكل مرشح من المرشحين تُقدر بـ ٥٠٠٠ شيكل فقط، وهو مبلغ لا يكفي بالطبع مصاريف ورق حملة دعائية للانتخابات المحلية.

إلا أن رجال جايدماك رصدوا إمكانية لاستغلال قانون تمويل الانتخابات، وتعمل الثغرة كالتالي: كل مرشح للانتخابات المحلية يستحق تمويل الانتخابات من الدولة. وقد تحدد مبلغ التمويل وفقا لعدد الناخبين المحتملين في كل تجمع سكني. وتقدر وحدة التمويل بـ ٤٢ شيكلا للناخب. عندئذ يصير المبلغ المتفق عليه (عدد الناخبين × ٤٢ شيكلا)، وهذا هو المبلغ الذي من المقرر أن يخوض به الانتخابات، أي أن المرشح في تجمع سكني معين، الذي حصل على ألف صوت من المقرر أن يحصل على ٤٢ ألف شيكل.

هذه الأموال يحصل عليها المرشحون المختلفون بعد انتخابهم لمجلس المدينة، مقابل الإيصالات التي يقدمونها لمراقب الدولة. وقد طلبت الدولة التسهيل مع من يجدون صعوبة في تمويل حملتهم الانتخابية، ولذلك يستحق المرشح لمجلس محلي الحصول على نحو ٦٠٪ من إجمالي التمويل. تمنح الدفعة المالية مقابل التسهيل البنكي على الدفعات المالية التي ينفقها المرشح. هذه هي الثغرة التي نفذ إليها رجال "عدالة اجتماعية". فمع تأسيس الحزب حصل على قروض بنكية، مقابل التسهيلات التي منحها أركادي جايدماك. كما سيحصل مرشحو جايدماك الذين يجدون صعوبة في تمويل حملتهم الانتخابية عن طريق المساعدات المالية فقط، على دفعات سخية من الدولة. ومن يوقع على التسهيلات..؟ رجال "عدالة اجتماعية" الموكلون عن حسابات الحزب. وإذا لم يتم انتخابهم واضطروا إلى إعادة الأموال التي حصلوا عليها من الدولة، تستطيع الدولة أن تحصل على المال من الرجل الذي منح التسهيلات للحزب وهو جايدماك.

**** الاتصال ببيرتس:**

يسعى رجال جايدماك لتعزيز قوة الحزب ميدانيا وراء التوأمة السياسية التي تتمثل في الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم والاستفادة بقوتهم على الصعيد المحلي. وعلى الفور رصد رجال جايدماك معسكر عَمير بيرتس كشركاء محتملين.

ورغم السنتين القاسيتين اللتين مرتا عليه، مازال لدى بيرتس معسكر محلي قوي. ورغم النفي المتكرر من معسكر بيرتس، من الواضح بالتأكيد أن هناك تعاونا بين المعسكرين. فقد تحول نشطاء رئيسيون لدى بيرتس إلى ناشطين لدى جايدماك. حتى إن صديق بيرتس المقرب، ليون موروزوفسكي هو مدير اللجنة المحلية لحزب "عدالة اجتماعية"، وحتى زوجة بيرتس تفكر في السعي لرئاسة بلدية سديروت تحت مظلة "عدالة اجتماعية". ويقول أحد كوادر "عدالة اجتماعية" إن هناك اتجاها نحو الإستعانة بقوة بيرتس، حتى نضيف إلى رصيدنا قيمة جديدة في المنظومة السياسية.

وهناك مهمة إضافية فُرضت على موروزوفسكي، وهي تجنيد زميل قديم آخر، وهو عضو الكنيست يورام مرتسيانو الذراع اليمنى لعَمير بيرتس. وقد كان العرض الذي قدمه جايدماك لمرتسيانو مغريا وهو رئاسة بلدية اللد، حيث يعتبر جايدماك بلدية اللد رمزا لنضاله الاجتماعي. المشكلة هي أنه في اللد لا تجري الآن انتخابات بسبب تنحية رئيس البلدية بني ريجيف المتهم بالحصول على رشوة، وتدير شئون المدينة الآن لجنة معينة من قبل وزارة الداخلية. ويخشى مرتسيانو من التخلي عن مقعده في الكنيست والتحول إلى مرشح منتظر، وينتظر الإعلان عن الانتخابات في اللد. ومن المحتمل أنه إذا ارتبط مرتسيانو بجايدماك نهائيا، سيقوم بذلك باعتباره عضو كنيست، وينضم إلى كتلة المتقاعدين، وذلك بالطبع إذا تحقق الاتصال بين جايدماك والمتقاعدين.

لا يعتبر مرتسيانو وبيرتس هما عضوا الكنيست الوحيدان اللذان تلقيا عرضا. هناك أيضا موشيه كحلون وداني ياتوم - الذي كان يعمل في السابق لحساب جايدماك - حصلا على مثل هذه العروض. فقد حصل كحلون على عرض للمنافسة باسم الحزب على رئاسة بلدية حيفا، ربما في قائمة مشتركة بين "كاديما" و"عدالة اجتماعية". صحيح أن كحلون وياتوم ينكران الآن، ولكن الأيام القادمة ستكون المحك.

**** المنظومة أثناء عملها: ملك المثلث ونجل الشيخ:**

تشغل قيادة "عدالة اجتماعية" مجموعة من المقربين من جايدماك. ويرأس المنظومة يعقوف نرودتسكي، وهو صديق قديم للرئيس. وكان برودتسكي ناشطا في الحزب الشيوعي سابقا. كما أن نجل يعقوف نرودتسكي، دودي، هو الروح المحركة لـ"عدالة اجتماعية". ويختلف الأب عن ابنه تماما: فيعقوف الذي نشأ في واقع شيوعي يتمتع بالقوة والصرامة والقدرة على تكتم الأمور، بينما دودي في مقابله، صاحب ذاكرة قوية يميل إلى الانفتاح. ففي أحد اللقاءات التي أجريتها معه، والتي استمرت نحو خمس ساعات، ذكر بالتفاصيل كل المدن التي يعمل بها والصفات الجيدة لكل من المرشحين. ويمثل دودي مع يوسي ميلشتاين مستشار أركادي، حجر الزاوية الاستراتيجي للحزب.

وأحد المهام الأساسية لدودي نرودتسكي هي تجنيد مرشحين لقوائم التجمعات السكنية، ولتنفيذ المهمة غير البسيطة هذه، أعد نرودتسكي منظومة محلية متعددة الأفرع. في منطقة المثلث، على سبيل المثال، أخذ تحت جناحه أمجد عودة الذي يعد أحد أهم الأشخاص في المثلث المتمرسين في عالم السياسة المحلية. وفي مقابل أمجد عودة يعمل منسقون آخرون على صلة دائمة بالمرشحين المختلفين، ويجرون حوارات في أماكن لا يمتلك فيها جايدماك مرشحا. على سبيل المثال، عامر العزاز الذي يعمل منسق منطقة الجنوب والبدو، وهو أيضا نجل شيخ الشيوخ عامر أبو عامر البالغ من العمر ١٠١ عام الذي مازال يتذكر ملك مصر.

كما أن يوسي ميلشتاين، الذي يُعتبر المساعد المقرب من الرئيس، يُعد رئيس قسم الإعلام في الحزب، والمسئول عن القرارت بشأن التعاون والاتفاقيات مع الأحزاب الأخرى. كما أنه المسئول الوحيد عن أهم منصب في الحزب وهو إخطار جايدماك بكل شيء. ويعمل إلى جانب هؤلاء محاسب الحزب، وهو شالوم زليخا (لا توجد صلة عائلية بينه وبين المحاسب العام السابق)، وينصب عمله على الحرص على عدم حدوث تجاوزات لقانون تمويل الأحزاب بأي شكل، وهذا هو الخط العام لرجال جايدماك: أن يكونوا شرفاء كلما سنح الأمر.

**** الصعيد السياسي: "لإثارة حنق ليبرمان":**

على مكتب العمل دودي نرودتسكي موجود بشكل دائم كتاب "الأمير" لميكيافيللي، وهو مجموعة من النصائح عن إدارة شئون الدولة من القرن ١٦، يحمل فكرة "الغاية تبرر الوسيلة". ويذكر نرودتسكي أن لديه الكثير ليتعلمه، وخاصة من زعيم روسي آخر، ويقول: "استطاع ليبرمان أن يطور هذه الفكرة بشكل مبهر. وأنا أريد ذلك أيضاً. لقد ذكروا لي أن هذا الكتاب موضوع بشكل دائم بجوار فراشه". يركز الحزب الجديد بشكل عام نظره طوال الوقت على "يسرائيل بيتينو" الذي سينافسه في انتخابات الكنيست القادمة على الوسط الروسي. عندما سُئل لماذا يسعى للمنافسة في عدد كبير من التجمعات السكنية، اعترف نرودتسكي أن هناك أماكن ذات أهمية له، وهناك أماكن فقط لإثارة حنق ليبرمان.

وهناك هجوم تعرض له جايدماك أحدث شرخا بينه وبين بنيامين نتنياهو. فمنذ اللحظة التي بدأ فيها جايدماك نشاطه السياسي أعلن عن تأييده لنتنياهو، ولكن في الأشهر الأخيرة فترت العلاقات. ويرجع سبب ذلك إلى الحدث الذي عكر الجو بين المكتبين، حيث يقول رجال "عدالة اجتماعية" إنه عندما ظهر جايدماك في إعلان لشركة بلافون توجه أحد رجال نتنياهو إلى مراقب الدولة، للتحقق مما إذا كان جايدماك قد حصل على مساهمة مالية محظورة. وفي مكتب نتنياهو ينكرون القصة. ويقول دودي نرودتسكي: "أجبت مراقب الدولة بأن أركادي لا يسعى إلى منصب، وهو غير مرشح لمنصب، حتى إن أركادي ليس عضواً في حزب".

**** أركادي ليس حتى عضوا في حزب..؟ هل أنت**

جاد..؟

- لا يوجد في القانون ما ينص على أن يكون رئيس الحزب عضوا فيه. كما أنك لن تجد نموذج انتسابه.

**** الحصول على حقيبة القدس: "أركادي لن يطارد عربة القمامة":**

منذ شهر وعندما بدأت المسيرة مع المتقاعدين، حدد ميلشتاين ونرودتسكي (الابن) الهدف، وهو الحصول على ثلاثة أعضاء كنيست. إنه ليس انتقاءً عشوائياً، حيث أن كل ثلاثة أعضاء كنيست في الائتلاف يساوون حقيبة وزارية، وكان لحزب المتقاعدين قبل الانشقاق ثلاث حقائب وزارية هم: الصحة والمتقاعدون وحقيبة القدس والشتات، التي انضمت إلى رافي إيتان. كانت فكرة ميلشتاين ونرودتسكي هي الحصول على حقيبة القدس، وتحويل جايدماك إلى وزير لشئون القدس. إن القيمة المضافة لأركادي لا تتمثل في إدارة شئون التعليم، وإنما قيمته كوزير هي جذب الاستثمار إلى المدينة، عن طريق جذب أموال الروس".

*** وهل يريد أركادي حقيبة القدس..؟**

- "بعد أن تحادثنا معه، اندهشنا. فهو يبدو كأنه يريد التنافس على القدس. قلنا له: ستكون رئيس مدينة مختلف عن سابقيك. فقد كان أولمرت في القدس يستيقظ في الصباح ليراقب عربة القمامة وعملها، ولكن أركادي لن يفعل ذلك. وإذا قرر جايدماك التنافس على القدس، سيتصدر الأمر عناوين حملته. وإذا خسر، سيمس الأمر بحياته السياسية.

*** لماذا لم تبدأ رسميا في الحملة..؟**

- لم أبدأ حملتي الانتخابية في القدس، لأن تأثيري كبير على الجمهور، وإذا بدأت الآن، سيكون من الصعب الاحتفاظ بتأثيري لمدة ستة أشهر، وهذا ما سيجعلني أبدأ في اللحظة الأخيرة.

**** النشاط الميداني:**

تتمثل المخاوف الكبيرة لدى رجال "عدالة اجتماعية" في أنه إذا تم كشف حادثة فساد في السياسة المحلية، ستلتصق بجايدماك. ومنذ بدأت الحملة في المدن المختلفة سُجلت بعض الحوادث. ففي طبريا بعد إعلان جايدماك عن تأييده ليجآل حافير، تم اعتقال الأخير للاشتباه في التزوير والنصب وخيانة الثقة، وقد قررت مجموعة جايدماك سحب ترشيحه.

**** رواية جايدماك: "أنا ظاهرة إسرائيلية":**

في الأسابيع الأخيرة مكث جايدماك كثيرا في روسيا، حيث تم تنصيب رئيس جديد للبلاد، وجايدماك الذي كان مقربا من فلاديمير بوتين، يريد أن يظل ذا صلة مع خليفته، ديمتري ميدفيديف. فضلا عن ذلك، يؤرق جايدماك دعوى قضائية بقيمة ٣٦٥ مليون دولار رفعتها ضده في إسرائيل شركتان دوليتان زعمتا أنه استولى على الأموال عن طريق النصب على حكومة أنجولا.

ويقول جايدماك إن هذا الادعاء هو نتيجة لعمل رجال (الوحدة الإسرائيلية للتحقيق في الجرائم الدولية) الذين يقتربون من المجرمين الذين يعملون من أجلهم. إنهم يمنحونهم خدمات من أجل إزعاجي. أنا لست سفاردي أو أشكنازي، أنا ظاهرة إسرائيلية. فكلهم يتقبلونني: الدروز والعرب والعلمانيون والمتدينون. لا أعلم هل هذا أمر طيب أم سيء..؟ ولكن بصفة عامة لا أحد يعتبرني أجنبيا. أنا مختلف ولست أجنبيا".

*** وماذا بشأن منصب وزير..؟ هل يشغل اهتمامك..؟**

- "لا يتمتع الوزراء في إسرائيل بالسلطة. إنهم يتنافسون داخل مضمار السياسة المحلية. من يسيطر في الدولة هي النيابة العامة والقضاة وبعض من رجال الشرطة. إنها مجموعة صغيرة تسيطر على الجميع. إذا أصبحت رئيس وزراء يمكن أن تذهب غدا إلى (الوحدة الإسرائيلية للتحقيق في جرائم النصب).. أما إذا كنت وزيرا للعدل وترغب في تغيير شيء ما، لا تفكر إلا في تغيير المحكمة. هم يعتقدون أنني أخاف، إلا أنني أقول لهم إنهم مجرمون.

*** لماذا تعتقد أنهم "مجرمون"..؟**

- "لقد أرسلوا عني معلومات إلى روسيا. إنهم يرسلون معلومات كاذبة إلى كافة أنحاء العالم، ويقولون إن جايدماك متهم بكافة أنواع الجرائم".

وقد علقت الشرطة بقولها: "لا يسعنا إلا الأسف على المزاعم الملفقة.. أسلوبها ومضمونها يشيران إلى أنه لا يمكن التعامل معها بجدية".

*** أركادي جايدماك، هل تعتقد أنك ستكون رئيس وزراء إسرائيل..؟**

- أنا مهاجر من روسيا، لا أتحدث العبرية، ولا أفهم شيئاً. ومع ذلك فأنا زعيم. أنا أحاول إظهار أنه يمكن أن أصبح رئيسا للوزراء دون لغة. لقد أصبحت أتمتع بشعبية كبيرة في إسرائيل ليس بسبب ما أقوله، وإنما بسبب ما أفعله".

*** إذن هل يمكن القول أن رئاسة الحكومة هي من ضمن مخططاتك..؟**

- لا يوجد شيء مما قمت به لم أخطط له، إنه ببساطة نهجي. رئيس الحكومة هذا مجرد منصب. وأنا زعيم، وأتمتع بالسلطة أكثر من رئيس الحكومة، فالناس معي. إذا سألتني ما إذا كنت أريد تغيير مركزي الاجتماعي لمركز رئيس الحكومة، سأجيبك بأني اكتسب قوة من مركزي أكثر مما يكتسبها رئيس الحكومة من مركزه".

حوار مع "يونس نزريان" أحد أكبر المتبرعين لإسرائيل

أجرت الحوار:
شيري مكوبر بليكوف
معاريف ٨/٦/٢٠٠٨

رغم أن اسمه معروف بين السلطات المحلية والمؤسسات الاجتماعية، إلا أن الجمهور الإسرائيلي لا يعرف ذلك الشاب الذي جاء من طهران بلا أبوين، ثم عاد إليها مرة أخرى وأصبح مليونيراً. وقد فقد في لحظة واحدة كل ممتلكاته خلال الثورة الإيرانية، وبدأ من الصفر في لوس أنجلوس حتى أصبح من أثرى اليهود في العالم. أول حوار يجرى مع "يونس نزريان"، أحد أكبر المتبرعين في إسرائيل.

لقد سمع القليل منا عن هذا المليونير اليهودي الذي يأتي من لوس أنجلوس لإسرائيل، ويتبرع لصالح مشروعات تعليمية واجتماعية وثقافية وفنية. والقليلون يعرفون قصة حياته، قصة حياة شاب يتيم الأب هرب مع شقيقه الأكبر ومع والدته من طهران. وقد اعتاد الشقيقان الوقوف على جانبي الطريق وبيع الصحف. ورغم أن شقيقه "يتسحاق نزريان" قد صنع له اسماً في وسائل الإعلام، إلا أن "يونس" فضل دائماً عدم الإدلاء بأحاديث لوسائل الإعلام. ورغم أنه أجرى علاقات وطيدة مع كبار المسئولين في السلطة والجيش، إلا أنه فضل البقاء خلف الكواليس. فقد أسهم في تمويل مشروعات ضخمة، منها المساهمة في إقامة مركز لدعم الديموقراطية ودعم المواطنين المدنيين.

*** الخدمة في سلاح حرس الحدود:**

حتى عام ١٩٤٩، استطاع الشقيقان جمع أموال مكنتهم من الهجرة لإسرائيل. يقول يونس إن "شقيقي أراد بوجه عام التوجه إلى ايطاليا لإتمام دراسته الأكاديمية، لكنه صعد إلى سفينة في ايطاليا وتوجه إلى إسرائيل ليؤدي خدمته العسكرية في سلاح حرس الحدود، وقام بتهجيري أيضاً بعد عام ونصف العام".

*** هل تركتم والدتكم بمفردها في طهران..؟**

- "كان هذ الأمر صعباً علي، لكن لم يكن هناك خيار غير هجرتنا لإسرائيل. فقد كان الجيش الإيراني سيجندنا خلال الحرب الإيرانية مع العراق. فودعتُ أمي، ووعدتها بأننا سنعمل على تهجيرها حينما نرتب أمورنا هناك".

*** كيف تعامل معكم الإسرائيليون القدامى..؟**

- كان هناك نوع من روح الاستيعاب والمساعدة للمهاجرين الجدد. وأتذكر أنه ذات مساء ركبت حافلة للعودة من حيفا إلى تل أبيب. وفي آخر محطة، شاهدت حافظة نقود موضوعة على المقعد بجواري. وقد فتحتها ووجدت أموالا كثيرة، وشيكات وعملات. وقد توجهت إلى الشرطة، حيث قام أفراد الشرطة بفحص الحافظة واكتشفوا أنها ملكاً لمحصل أموال في إحدى الكيبوتسات، ويبدو أنه قد نسيها. وقد طلب أفراد الشرطة انتظار ثلاث ساعات حتى يعثروا عليه. وأبلغوني أنهم إذا لم يعثروا على صاحب الحافظة، فإنني سأحصل على نصف ما تم العثور عليه وفقاً للقانون. لكن ممثلو الكيبوتس أسرعوا للشرطة، وقد احتضنوني وقبلوني، واستضافوني أنا وشقيقي عندهم. ومنذ ذلك الحين، ونحن نزورهم ويستضيفوننا بكل احترام.

يقول يونس: "حياتي في إيران كانت حياة بائسة وصعبة. كنا نعيش أنا وشقيقي يتسحاق مع والدتي في طهران في فقر شديد، وظلت والدتي تحيك الملابس للإنفاق علينا بعدما رفض يهود إيران مساعدتنا أو الوقوف إلى جانبنا. ورغم الظروف الصعبة، أصرت أمنا على عدم الزواج مرة أخرى بعد وفاة والدي".

"كانت طفولتنا قاسية، خاصة في التعامل مع المسلمين، وتحديداً التلاميذ المسلمين، الذين تحرشوا بنا دائماً واعتدوا علي أنا وشقيقي، ولم نستطع التعبير عن غضبنا من هؤلاء المسلمين إلا داخل جدران بيتنا".

"ذات مرة، قررت أنا وشقيقي أخذ حفنة تراب في أيدينا كي نلقيها في أعين التلاميذ المسلمين الذين اعتدوا علينا. وبالفعل، حينما قام عدد منهم بالاعتداء علينا في إحدى الأيام، قمنا بإلقاء الرمال في أعينهم، وظلوا يصرخوا من حرقة التراب، مما أثار حفيظة أولياء أمورهم ضدنا. لكنه منذ ذلك الوقت توقف التلاميذ المسلمون عن التحرش بنا والاعتداء علينا".

وبالتأكيد، فإن هذه الواقعة جعلته مقتنعاً بأن الرد بالمثل هو الحل الأمثل لإسكات الخصوم، نظراً لأن الشباب المسلمين أدركوا بأن هناك من يرد عليهم بالمثل.

" إيران هي إحدى أكبر الدول ثراءً في العالم، فلا يوجد

مكان تحفر فيه في إيران إلا وتجد نفطاً أو ذهباً أو نحاساً، وكل ذلك بكميات هائلة. وعندما بلغت الحادية عشرة، التحقت أنا وشقيقي بمدرسة فنية إيرانية متخصصة في صناعة القطارات. وبعدما تخرجنا فيها، عملنا في مجال الأعمال الحرة، وتحديداً في مجال تركيب المصابيح. وبعد أن جمعنا مالاً وفيراً من هذا العمل هاجرنا لإسرائيل عام ١٩٤٩. وخلال إقامتنا في إسرائيل، تعلمت اللغة العبرية والإنجليزية والألمانية، ثم عملت في إحدى مصانع الخراطة الجديدة، إلى أن أصبحت مسئولاً عن التصميمات في هذا المصنع، بينما عمل شقيقي فنياً في المجال الكهربائي، ثم التحقت بالخدمة العسكرية بسلاح حرس الحدود".

**** صفقات مع الشاه:**

"في نهاية الخمسينيات، عدت أنا وشقيقي إلى إيران مرة أخرى، حيث كانت تشهد أزهى عصورها تحت حكم الشاه، خاصة بعد أن تم اكتشاف حقول البترول فيها، وهو الأمر الذي جذب اليهود الإيرانيين الذين هاجروا لإسرائيل للعودة إليها مرة أخرى".

ظل يونس نزريان يراوده حلم الثراء في إيران، حتى أصبح مليونيرا، لذا عمل في مجال المقاولات ورصف الطرق، ولم تمر فترة طويلة حتى أصبح هو وشقيقه يتسحاق من أكبر رجال الأعمال في إيران في مجال مستلزمات البناء، وتفرعت أعماله في أوروبا وأمريكا، إلى أن نجح في تقديم أعمال خاصة بشاه إيران نفسه. وقد تحقق بالفعل حلمه ليصبح مليونيرا، لكن كل ذلك ذهب أدراج الرياح مع سقوط نظام الشاه وسيطرة الإسلاميين على الحكم في إيران وظهور حكم آية الله الخميني.

"إن ذلك كلفني ٥٠ مليون دولار بين عشية وضحاها، لكن رغم الصدمة القوية إلا أنني تعلمت مواجهة الأزمات. فقد قررت الوقوف على قدمي مرة أخرى، بعد أن قررت أنا وشقيقي طي صفحة الماضي، وهاجرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع زوجتي وأصدقائي".

لقد بدأ يونس نزريان بالفعل رحلة نجاح جديدة في أمريكا، إلى أن أصبح من أكثر اليهود ثراء هناك، حيث يستثمر أمواله في مجالات صناعية وعقارية وبنية تحتية، فضلاً عن استثماراته في مجال التكنولوجيا المتطورة، خاصة مجال الاتصالات، حيث أسهم في شركة الاتصالات العالمية "كولا كوم" الأمريكية.

ويحرص يونس على زيارة إسرائيل من حين لآخر، لقضاء وقت فراغه وإجازته فيها، إضافة إلى نشاطه الفعال والكبير بين أوساط الجالية اليهودية من أصل إيراني في مدينة لوس أنجلوس، والتي يقدر عددها بنحو ٣٥ ألف يهودي.

يقول يونس: "إننا نشعر بالقلق الشديد حيال مستقبل اليهود الموجودين في إيران حالياً. صحيح أن النظام الإيراني لم يلحق بهم أية أضرار حتى الآن، لأن اليهود هناك حريصون على أن يكونوا بعيدين عن السياسة، كما أن معظمهم أرسلوا أبناءهم إلى إسرائيل وأمريكا كي لا يتم تجنيدهم في الجيش الإيراني"

*** وما هو الثمن..؟**

- "إننا متأكدون أنه إذا اندلعت حرب قريباً بين إيران وإسرائيل، فإن يهود إيران سيدفعون ثمناً باهظاً لتلك الحرب، حيث سيكونون رهينة، لا سيما أن النظام الإيراني لديه قائمة يتم تحديثها من حين لآخر بأماكن هؤلاء اليهود، حتى يتسنى التحكم فيهم والسيطرة عليهم في لحظة الحسم".

ورغم تبرعاته السخية لإسرائيل، وعلاقته الوطيدة برجال السياسة فيها، إلا أنه يرفض التعبير عن أى مواقف سياسية قد تضر بهذه العلاقات. ولهذا فإن حديث الملياردير اليهودي عن يهود إيران ومعاناتهم، ورفضه الكشف عن علاقاته السياسية ببعض رجال السياسة في إسرائيل، أمر لا يدع مجالاً للشك حول تخطيط إسرائيل لأمر ما ربما يقوده هذا الرجل لتهريب يهود إيران لإسرائيل.

*** وماذا عن إيهود أولمرت..؟**

- "إنني أعرفه شخصياً. وأنا أحترمه جداً. لكن لا أريد التطرق إلى مشاكله".

*** عندما نتحدث عنك وعن أولمرت، لا يمكن أن نتجاهل تبرعات تالانسكي من الخارج..؟**

- "إنك ساذجة. صحيح أن تبرعاتنا تساعد للغاية، لكننا نساعد الناس مباشرة دون وسطاء. لقد اتصل بي شاؤول موفاز - وهو صديق مقرب لي - أثناء الحرب، وأخبرني أننا في احتياج لمساعدة الملاجئ في الشمال. وقد قدمت المساعدة مباشرة دون وسطاء. وفي غضون عشرة أيام، قام الأشخاص بتركيب مكيفات الهواء في عشر مدن بالشمال. وقد حدث ذلك دون وسطاء أو تدخل من جانب الساسة. والصندوق الذي أسسته مع أسرتي يساعد الأسر الفقيرة، ولكن أساس التبرعات ينصب في المشاريع الضخمة للتعليم والتثقيف في إسرائيل، وإنني أهتم بشدة بالتبرع للتعليم، لأنني أثق في أن التعليم هو مستقبل دولة إسرائيل. وأتبرع بكل سعادة، ولكن مباشرة لمن يستحق.. يدا بيد.. وجها لوجه، دون لجان أو وسطاء، وإن كانت هناك مشروعات، فأنا الذي أحدد ميزانيتها، وأطلع على الخطط وأدخل تعديلات، ثم أصدق عليها، وبعد ذلك أقوم بزيارتها ميدانياً للتحقق بنفسي مما تم التعهد به، هذه هي القاعدة التي نتبعها بدون تالانسكي وبدون وسطاء.

◆ ترجمات عبرية ◆

١٢

استطلاعات

مقياس "الحرب والسلام" لشهر مايو ٢٠٠٨ (*)

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٦/٨

٦١٪ يطالبون باستقالة رئيس الحكومة قبل تقديم لائحة اتهام

ركز مقياس "الحرب والسلام"، الذى أجرى فى الفترة من ٢ إلى ٤ يونيو ٢٠٠٨، هذه المرة على ثلاث قضايا رئيسية فى جدول الأعمال القومي: مكانة الحكومة ورئيسها، المفاوضات مع سوريا، وقضية الأسيرين الإسرائيليين فى لبنان.

يرى معظم الجمهور اليهودى أنه يجب على رئيس الحكومة الاستقالة من منصبه بسبب التحقيقات معه فى قضية "مظاريف النقود".. كما تعارض الأغلبية إعادة هضبة الجولان لسوريا مقابل اتفاق سلام، ويوافق ٨٠٪ على إطلاق سراح سمير القنطار مقابل إعادة الجنديين الإسرائيليين، إذا حصلت إسرائيل على معلومات تفيد بأنهما على قيد الحياة.

فيما يتعلق بقضية أولمرت، تعتقد أغلبية كبيرة من الجمهور اليهودى (٦١٪ مقابل ٣٠٪) أنه يجب على رئيس الحكومة إيهود أولمرت أن يترك منصبه قبل صدور قرار بتقديم لائحة اتهام ضده فى ضوء التحقيقات معه. وفى الوضع الحالي، فإن البديل المفضل لاستمرار فترة ولاية أولمرت هو إجراء انتخابات مبكرة (٤٠٪). بينما يؤيد ٢١٪ فكرة أن يحل محله شخص آخر دون إجراء انتخابات، وهو ما يعنى أن الجمهور لا يرغب فى استمرار فترة ولاية الحكومة الحالية.

ويعتقد ١٠٪ أن أولمرت سيظل فى منصبه، وأن الاتهامات الموجهة له سيتم التحقيق فيها بالكامل بعد انتهاء ولايته، بينما يفضل ٢٠٪ أن يواصل ولايته حتى صدور قرار بتوجيه لائحة اتهام ضده.

*** نزاهة السلطة أفضل من العملية السياسية:**

اتضح من المقياس وجود معارضة كبيرة (٦٠٪) للزعم القائل بأن هذا ليس الوقت المناسب للتحقيق مع أولمرت، لأنه إذا اضطر لترك منصبه فإن ذلك سيضر بالمفاوضات مع سوريا والفلسطينيين وربما يؤدى لتوقفها.

وتقسيم النتائج بموجب التصويت للكنيست يوضح أن غالبية ناخبى كافة الأحزاب يؤيدون هذا الموقف، وهو ما يشير إلى أن الجمهور فى السنوات الأخيرة يرى أن طهارة اليدين للزعماء السياسيين أهم من القدرات السياسية، حتى لو كان ذلك يتعلق بدفع عجلة عملية السلام.

على أية حال، يبدو أن مكانة أولمرت سيئة للغاية. وهكذا، فعلى السؤال التالي: "مَنْ مِنْ بين الشخصيات التالية - إيهود باراك، إيهود أولمرت، بيبى نتنياهو، تسيبى ليفني، شاؤول موفاز، وآفى ديختر - يمكنه دفع عملية السلام بأفضل صورة بين إسرائيل وسوريا والفلسطينيين، مع الحفاظ على المصالح الضرورية لإسرائيل..؟ فجاءت الإجابة بالترتيب التالي: نتنياهو ٢٧٪، ليفنى ١٧٪، باراك ٨٪، موفاز ٦٪، أولمرت ٥٪، ديختر ٣٪. أى أن أولمرت ليس المرشح المفضل من جانب ناخبيه فى الانتخابات السابقة، وتعد نسبة مؤيديه أقل بكثير من نسبة من يعتقدون حالياً أنه يجب أن يواصل منصبه.

تجدر الإشارة إلى أن ١٠٪ اقترحوا أسماء أخرى، و١٨٪ لم يذكروا أى اسم. والباقون (٦٪) لا يعتقدون أنه سيحل سلام أو أنه مرهون بنا.

*** ثلثان يعارضان إعادة هضبة الجولان مقابل السلام:**

لم تؤد الأنباء التى تتردد عن استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا بوساطة تركية إلى تغير مواقف الجمهور اليهودى فيما

يتعلق بشروط السلام مع سوريا. وهكذا، يعارض ٦٧٪ التوقيع على اتفاق سلام مقابل الانسحاب الكامل من هضبة الجولان، مقابل ١٦٪ يؤيدون ذلك. والباقون (١٧٪) ليس لديهم موقف أو لم يجيبوا.

وهناك أغلبية فقط بين ناخبي حزب ميريتس تؤيد إعادة هضبة الجولان مقابل التوقيع على اتفاق مع سوريا، بينما يظهر انقسام شبه متساو في الآراء بين المؤيدين والمعارضين لهذا الأمر بين ناخبي حزب العمل. هذه النوعية من الإجابات تتكرر، مع تغييرات طفيفة، على مر السنين منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو.

فضلاً عن ذلك، يبدو أن الجمهور لا يشعر بالقلق الشديد مما سيحدث إذا لم تتوصل إسرائيل وسوريا لاتفاق سلام: حيث إن ٥ ,٦٠٪ يعتقدون أن الوضع الحالي سيستمر كما هو عليه لسنوات طويلة، بينما يعتقد ٥ ,٣٠٪ فقط أنه ستندلع إن آجلاً أو عاجلاً حرب بين إسرائيل وسوريا.

علاوة على ذلك، فإنه على النقيض من الاعتقاد السائد بأن نسبة تأييد اتفاق سلام مع سوريا مقابل إعادة هضبة الجولان سيكون أكبر كثيراً بين من يعتقدون أن عدم التوصل لاتفاق سيؤدى لاندلاع حرب بين سوريا وإسرائيل، فإن نتائج المقياس توضح أنه يكاد لا يوجد اختلاف بينهم وبين من يعتقدون أن الوضع الحالي سيستمر لسنوات طويلة، أى أن الجولان تعد أمراً ضرورياً للغاية لدرجة أن من يخشون اندلاع حرب ليسوا على استعداد لإعادتها لسوريا حتى مقابل اتفاق سلام.

لماذا تعد هضبة الجولان مهمة فى نظر الجمهور اليهودي..؟

كما هو متوقع، فإن الغالبية العظمى (٦٥٪) تعتبر العامل العسكرى الأمنى هو الأهم، بينما أشار ٢٠٪ إلى الأهمية القومية للجولان كجزء من أرض إسرائيل التاريخية، وذكر ٧٪ الأهمية الاقتصادية والسياحية لها.

وفيما يتعلق بالسؤال عمن ينبغى أن يتحمل الصلاحية النهائية لتقرير ما إذا كان ينبغى التوقيع على اتفاقية سلام مع سوريا مقابل تسليم أراض فى الجولان..؟ يؤيد ٢٠٪ أن تصدق الحكومة على هذا الأمر بأغلبية عادية، بينما يؤيد (٨٪) أن تصدق الحكومة عليها بأغلبية نسبية، بينما يعتقد السواد الأعظم أن الحسم يجب أن يكون فى أيدى الجمهور.

وفى هذا الإطار، هناك تفضيل كبير لإجراء استفتاء عام (٦٦٪) بدلا من إجراء انتخابات (٦٪)، أى أن الجمهور يفضل أن تكون صلاحية الحسم النهائية فى يديه لأنه يعتمد على أن الساسة المنتخبين سيلتزمون بوعودهم فى هذا الشأن..

ومع ذلك، فيما يتعلق بالسؤال عن المرحلة التى ينبغى إجراء استفتاء عام فيها إذا تقرر ذلك، كانت الآراء منقسمة: ففى حين يفضل ٤٨٪ إجراء استفتاء قبل توصل الطرفين إلى صيغة مفصلة ومتفق عليها، يفضل ٤١٪ إجراء استفتاء فقط بعد التوصل لصيغة متفق عليها.

*** قضية الأسيرين الإسرائيليين فى لبنان:**

أخيراً، فيما يتعلق بالسؤال حول ما إذا كان ينبغى على إسرائيل مقابل إعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين - إلداد ريجيف وإيهود جولدفاسر - الموافقة على الإفراج عن الأسرى اللبنانيين، بما فى ذلك سمير القنطار، المسجون بسبب قتل أفراد عائلة هاران ورجال الشرطة فى نهاريا.. يبدو أن موقف الجمهور مرهون بالمعلومات المتوافرة عن حالة الأسيرين. وفى ضوء الاعتقاد السائد بأن الاثنين لازالا على قيد الحياة، فإن نسبة المعارضين للصفقة (٤٦٪) تفوق قليلا نسبة المؤيدين (٣٨٪)، بينما ليس لدى الباقين موقف فى هذا الشأن. ولكن إذا تلقت إسرائيل دليلا على أن المختطفين، أو أحدهما على الأقل، على قيد الحياة، فإن هناك إجماعاً عريضاً (نحو ٨٠٪) على إبرام هذه الصفقة.

(*) أجرى مشروع مقياس "الحرب والسلام" معهد تامى شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس لتسوية النزاعات بجامعة تل أبيب، تحت إدارة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. وأجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب. ى كوهين بجامعة تل أبيب فى الفترة من ٢ حتى ٤ يونيو ٢٠٠٨ وتضمنت ٥٩٨ مشاركاً، يمثلون السكان البالغين اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك سكان الكيبوتسات). وتصل نسبة الخطأ فى العينة إلى ٥ ,٤٪.

تراجع حزب كاديما عقب شهادة تالانسكي

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/٢٩

يكشف استطلاع رأى جديد عن تراجع عدد مقاعد حزب كاديما خلال الانتخابات العامة من ٢٩ إلى ١٣ مقعداً فقط، حيث يعتقد ٤٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع أن النزاهة هى أهم صفة يجب توافرها فى المرشح لرئاسة الوزراء.

يؤكد استطلاع للرأى أجرى لحساب صحيفة هاآرتس أنه فى حال إجراء انتخابات عامة للكنيست، فإن ذلك سيؤدى إلى انهيار حزب كاديما وصعود الليكود إلى الحكم بحصوله على أغلبية كبيرة. كما كشف الاستطلاع عن احتمال اختفاء حزب المتقاعدين من المشهد السياسى فى إسرائيل.

كشفت بيانات الاستطلاع التى أذاعتها القناة الأولى يوم (الخميس ٢٩/٥/٢٠٠٨) أنه لو أجريت الانتخابات العامة اليوم لحصل حزب كاديما على ١٣ مقعداً فقط، هذا مقارنة بـالـ٢٩ مقعداً التى حصل عليها فى الانتخابات الأخيرة فى عام ٢٠٠٦، وعقب التطورات الأخيرة فى قضية الرشوة التى حصل عليها رئيس الوزراء من رجل الأعمال الأمريكى موشيه موريس تالانسكي.

من المتوقع أن تزداد قوة حزب الليكود إلى حد كبير مع حصوله على ٣٥ مقعداً مقارنة بالـ١٢ مقعداً التى حصل عليها فى الانتخابات الأخيرة، فى حين أن حزب العمل سيحافظ على قوته بحصوله على ١٩ مقعداً.

ثمة معلومة أخرى مهمة يظهرها الاستطلاع وتتعلق بأهم صفة يجب توافرها فى المرشح لرئاسة الوزراء من وجهة نظر الجمهور، حيث أفاد ٤٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأن «النزاهة» هى أهم صفة يجب أن يتحلى بها المرشح لرئاسة الوزراء. يليها فى المرتبة الثانية، بنسبة ٢٣٪، اهتمام المرشح لرئاسة الوزراء بأمن الدولة. وفى الوقت الذى أفاد فيه ١٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأن اهتمام المرشح لرئاسة الوزراء بمسألة السلام هى أهم صفة يجب أن تتوافر فيه، ذكر ١٠٪ فقط أن ما يعنيهم هو أن يتمكن المرشح لرئاسة الوزراء من تحسين وضع الاقتصاد الإسرائيلي.

*** اختفاء حزب المتقاعدين من الخريطة السياسية:**

من المتوقع أن يختفى حزب المتقاعدين، الذى يعانى حالة انقسام داخلية، من الساحة السياسية فى دولة إسرائيل خلال الانتخابات القادمة. وبحسب الاستطلاع لن يحصل الحزب ولو حتى على مقعد واحد.. هذا بالمقارنة بسبعة مقاعد تمثل أعضاء الحزب فى الكنيست اليوم.

ووفقاً للاستطلاع، من المتوقع أن تشهد الانتخابات القادمة للكنيست تراجعاً لحزب شاس الذى من المتوقع أن يتراجع إلى ١١ مقعداً مقابل ١٢ يمتلكها الآن. وكذلك من المتوقع تراجع عدد مقاعد حزب الاتحاد القومي- المفدال من ٩ مقاعد إلى ٥ فقط.. وفى المقابل، لو أجريت انتخابات الكنيست اليوم لحصل حزب العدالة الاجتماعية الوليد برئاسة الملياردير أركادى جايدماك على مقعدين اثنين فقط.

*** د. فوكس: «قد تحدث تغيرات تصل إلى ٦ مقاعد»:**

وقد أبدى د. كميل فوكس، معد الاستطلاع، شيئاً من التحفظ على بيانات الاستطلاع، وقال إنه من المحتمل أن تكون هناك اختلافات تصل إلى ٦ مقاعد بين نتائج الاستطلاع الحالى، واستطلاعات مستقبلية ستجرى حتى موعد الانتخابات.. قال فوكس: «إن السبب وراء ذلك ليس عدم صحة هذه الاستطلاعات، ولكن لأن الأشخاص يعيدون بلورة آرائهم على مدار الفترة التى تسبق الانتخابات».

وأضاف فوكس: «لقد أظهرت استطلاعات الرأى العام التى أجريت أن الليكود سيحصل على ٣٥ مقعداً فى الانتخابات القادمة للكنيست. وعقب ما نشر عن رحلة الملذات التى قام بها رئيس حزب الليكود نتنياهو فى فنادق لندن، تراجع الليكود إلى ٢٩ مقعداً، والآن ازدادت قوته وعاد ليحصل على ٣٥ مقعداً».

الإسرائيليون يفضلون التنازل عن القدس وليس عن الجولان

بقلم: ليلى جاليلي
هاآرتس ٢٠٠٨/٥/٢٢

أفاد ٧٠٪ من الإسرائيليين بأنه لا يجب الموافقة على الانسحاب من الجولان حتى لو كان ذلك مقابل اتفاق سلام مع سوريا. فى مقابل ذلك، يعتقد ٦٥٪ فقط أنه لا يجب تقسيم القدس مقابل اتفاق سلام مع العالم العربي.

جاءت هذه النتائج فى استطلاع شامل أجراه معهد «مأجار موحوت» للأبحاث القائم على إدارته البروفيسور يتسحاق كاتس لصالح مركز تراث مناحم بيجين. يهدف الاستطلاع الذى وصل لصحيفة «هاآرتس» إلى تحرى وجهة نظر الإسرائيليين السيادية والاستقلالية فى العام الستين على قيام الدولة.

وفى الجزء الذى يخصصه البحث لحدود الدولة يبرز اتجاهان: الأول، تشدد عام فى المواقف، إذ نجد أن ٦٨٪ ممن شملهم الاستطلاع يرغبون فى الإبقاء على الوضع الراهن، بما فى ذلك استمرار السيطرة على الضفة الغربية والجولان. والثانى، تفضيل هضبة الجولان على أى منطقة أخرى فى كل المعايير التى تم بحثها. ٤٪ فقط من إجمالى من شملهم الاستطلاع اختاروا خيار «حدود الخط الأخضر مع يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ولكن بدون هضبة الجولان»، فى مقابل ١٨٪ فضلوا خيار «حدود الخط الأخضر مع هضبة الجولان، ولكن بدون يهودا والسامرة (الضفة الغربية)». وقد شارك فى الاستطلاع ١١٤٩ شخصاً من سكان إسرائيل، من بينهم أيضاً عرب إسرائيليون.

بناءً على هذا التوجه، أعرب ٣٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع عن استعدادهم «بين المتوسط والمرتفع جداً» للعمل بشكل غير قانونى للحيلولة دون إخلاء هضبة الجولان. كما أعرب نحو نصف هذه النسبة (١٨٪ منهم) عن استعدادهم للعمل بشكل غير قانونى، فى حال إخلاء مستعمرة كبيرة، مثل آرئيل.

وفى حديث مع صحيفة «هاآرتس»، قال عضو الكنيست يوسى بيلين: «إن نشر مثل هذه البيانات حول رأى الجمهور له تأثير على صانع القرار». وأضاف أن «الهدف من مثل هذا الاستطلاع هو التلميح بعدم المساس بالجولان، كما حدث فى عهد إيهود باراك، وهذا بالفعل ما أخشاه. فهل يؤثر هذا على صانع القرار..؟ بالتأكيد نعم».

وعلى حد تقدير بيلين، فإن الموقف سيتغير فى اللحظة التى سيعرض فيها رئيس وزراء إسرائيل على الجمهور المغزى الكامل وراء مثل هذا الاتفاق وتبعاته فى مواجهة حماس وإيران.

وعلى حد قوله أيضاً، فإنه سيؤيد رئيس الوزراء إيهود أولمرت فى أى تحرك سياسى، وسوف يؤيده فى الاقتراع. وأضاف بيلين: «فى مثل هذه الحالة، لا يكون رئيس الوزراء فى حاجة إلى وضع أخلاقي، وإنما إلى أغلبية فى الكنيست».

أكثر من ثلث الإسرائيليين يؤيدون النزوح من إسرائيل

المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٥/٢٤
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أشار بحث جديد يتحرى مؤشرات السيادة فى إسرائيل، إلى أن أكثر من ثلث الإسرائيليين يقبلون ويؤيدون فكرة النزوح من إسرائيل.

ويعد هذا البحث هو الأول من نوعه فى إسرائيل، ومن المقرر إجراؤه سنوياً ونشره فى الفترة بين عيد الاستقلال ويوم إحياء الذكرى السنوية لهرتسل.. ويعتزم فريق البحث مقارنته بمؤشرات أخرى ستجرى فى جميع أنحاء العالم.

ويسعى فريق الباحثين فى مركز أبحاث تراث رابين، تحت إشراف الدكتور أودى ليفل إلى "متابعة استقلال وسيادة الدولة داخل حدود الخط الأخضر، وتغيير مجرى الحديث عن مستقبل المناطق (الفلسطينية) "هناك" إلى مستقبل الدولة "هنا".

يتضمن البحث معايير تتعلق بالرموز والمنطقة والالتزام تجاه الدولة، والسيطرة وتغلغل مؤثرات خارجية غير إسرائيلية (ذات طابع معاد لإسرائيل) ويقوم على جمع بيانات بعيدة المدى، ومتابعة المعايير السيادية واستطلاع واسع النطاق (يشمل ١٤٠٠ شخص كعينة).. وقد أجراه معهد «مآجر موحوت» للأبحاث.

وفيما يلى أهم نتائج البحث:

*** ٣٨٪ من الإسرائيليين يؤيدون النزوح من إسرائيل:**

٣٨٪ من الإسرائيليين يؤيدون ويقبلون بفكرة النزوح من إسرائيل. ثلث القطاع اليهودى يسعى للحصول على

جنسية بديلة فى مقابل ٦٪ فقط من القطاع العربي. وقد كشف المؤشر أنه فى تلك اللحظات بدأ (أو أنهى) ٣٤,٥٪ من إجمالى المواطنين إجراءات طلب الحصول على جنسية من مفوضية دولة أجنبية، للحصول على جنسية أخرى إلى جانب الجنسية الإسرائيلية.

*** يفضلون التنازل عن القدس وليس عن الجولان:**

بحث المؤشر إمكانية الرفض أو القيام بأعمال غير قانونية من جانب المواطنين. وتشير البيانات إلى أن ظاهرة الرفض ستحدث هنا بشدة: ١٦٪ من الجمهور سيبدون رفضهم فى حال اتخاذ قرار بشأن إخلاء مستعمرة صغيرة ومنعزلة فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، فى حين سيبدى ٣٢٪ رفضهم فى حال اتخاذ قرار بإخلاء مستعمرة كبيرة فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) مثل آرئيل، فيما سيبدى ٢٨٪ رفضهم إذا اتخذ قرار بالإلغاء التام لإعفاء شباب المدارس الدينية من الخدمة بالجيش الإسرائيلي. كما سيتصرف أيضاً على هذا النحو ٣١٪ إذا تم تطبيق الخدمة المدنية الإلزامية على كل من لا يلتحق بالجيش الإسرائيلي، فى حين سيتصرف ٤٨٪ على هذا النحو إذا اتخذ قرار بإخلاء هضبة الجولان والانسحاب منها (أعلى نسبة).

فقد أظهر البحث أن نسبة الإسرائيليين المعارضين للانسحاب من هضبة الجولان (٦٩٪) أكثر من نسبة المعارضين للتنازل عن القدس (٦٥٪) مقابل الوصول إلى اتفاق نهائي.

وعندما سُئل المواطن الإسرائيلي إلى أى مدى وجود دولة إسرائيل مضمون أو غير مضمون فى ضوء التهديد النووى الإيراني..؟ أجاب ٤٦٪ أن استمرار وجود دولة إسرائيل غير مضمون إطلاقاً.

*** من يدير إسرائيل..؟:**

يعتقد نصف مواطنى الدولة أن رئيسى الوزراء والكنيست لا يؤثران إطلاقاً على اتخاذ القرارات فى مجال الخارجية والأمن، وإنما أطراف أجنبية (مثل المجتمع الأوروبى، والرئيس الأمريكى، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية).

وقال ٣١٪ إن رئيس الولايات المتحدة هو الذى يرسم السياسات، فيما أشار ١٤٪ إلى منظمات دولية عاملة فى مجال حقوق الإنسان.

*** ٨٨٪ لا يثقون فى قدرة الشرطة على المساعدة:**

كما كشف البحث الذى أجراه المركز أن عُشر الجمهور الإسرائيلى تعرض لتهديدات وابتزاز فى إطار ظاهرة فرض الإتاوة. فواحد بين كل عشرة منهم يعيش بشكل خاص فى النقب والجليل ومنطقة هاشارون. وبين من لا توفر لهم الدولة الحماية من موجة فرض الإتاوات يتضح أن ٤٤٪ اعتادوا على أخذ حقهم بأيديهم ومعالجة المشكلة بأنفسهم، فى حين يخضع ٣٠٪ للابتزاز ويدفعون الإتاوة، و٨٨٪ ممن يتعرضون للإتاوة لا يلجأون إلى الشرطة مطلقاً. فالشرطة ليست حلاً بالنسبة لهم. وبين من لا يتوجهون إلى الشرطة، أوضح ٧٨٪ أنهم لا يلجأون للشرطة بسبب عدم ثقتهم فى قدرة الشرطة على علاج هذه الظاهرة.

وقد أعلن ٣٢٪من الإسرائيليين أنه فى حالة وجود خطر يهدد ممتلكاتهم/ عنف لفظي/ عنف جسدى لا يشكل خطر على الحياة/ ابتزاز) هناك احتمال لاستخدامهم وسائل غير قانونية أو عنيفة. نحو ١٠٪ من الإسرائيليين تعرضوا بالفعل لموقف تعين على أحد أقاربهم أخذ حقه بيده نتيجة عجز الشرطة عن حماية ممتلكاته.

*** هل يتعين على كلمات النشيد الوطنى تمثيل جميع المواطنين..؟:**

بين رموز الدولة التى عرضت على الجمهور اتضح أن اللغة العبرية كانت الأهم بالنسبة للإسرائيليين. بعدها يأتى العلَم ويليه النشيد الوطنى «هاتكفاه». هنا أيضاً تظهر معلومة مثيرة للدهشة: ٣٥٪ من إجمالى مواطنى الدولة يتفقون على أنه: «ينبغى تغيير كلمات النشيد الوطنى (هاتكفاه) لأنه لا يمثل جميع مواطنى إسرائيل».

كانت درجة مؤشر الاستقلال والسيادة لهذا العام ٨٦,٧، وهى درجة منخفضة جداً، وستدخل فى مقارنة عند إجراء المؤشر فى أماكن أخرى فى العالم، وفى إسرائيل العام القادم».

هل تريدين الزواج بإثيوبي..؟ لا أبداً

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٦/١١
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أظهر استطلاع للرأي أجراه "مركز الدراسات الأكاديمية"، أن الإسرائيليين قد يكونون على استعداد للترحيب بمهاجري إثيوبيا، ولكنهم بالتأكيد لا يقبلونهم كأعضاء في العائلة، حيث وصف ٥٧٪ من المشاركين في الاستطلاع إمكانية زواج ابنتهم من أحد أبناء الطائفة الإثيوبية بأنه "غير مقبول على الإطلاق". كما أظهر الاستطلاع أن ٣٩٪ يعارضون زواج ابنهم من إحدى بنات الطائفة الإثيوبية، في حين يوافق ٣٦٪ على ذلك، وأبدى ٢٤٪ فقط استعدادهم للتعرف على عروس إثيوبية.

ومع ذلك، ففي الإجابة عن سؤال مماثل بشأن الزواج من أبناء قومية أخرى كانت الإجابات أكثر تطرفاً، حيث أجاب ٥٨٪ بأن زواج أحد أقاربهم بفتاة من قومية أخرى "غير مقبول إطلاقاً"، في حين ذكر ١٢٪ أنه في مثل هذه الحالة كانوا سيقطعون صلتهم بالزوجين. وأجاب ٣٠٪ بأنهم كانوا سيحاولون التعايش مع الأمر أو ربما مباركة هذا الزواج. وقال ٣٣٪ إنهم لا يعرفون أي حالات زواج مختلط إطلاقاً، في حين أن ٢٧٪ لا يعنيهم التعرف على مثل هذا الزواج، بينما يعرف ٤٠٪ أكثر من حالتين من حالات الزواج المختلط.. ٥٥٪ من المشاركين في الاستطلاع ليس لديهم أصدقاء من المهاجرين الجدد، و١٨٪ منهم "لديهم زملاء في العمل" من المهاجرين (لم يصفوهم بأنهم أصدقاء).

وفي الإجابة على السؤال: "كم من أصدقائكم المقربين من أبناء قومية أخرى..؟" أجاب ٦٣٪ لا أحد، بينما أجاب ٢٥٪ بأن" لديهم بعض الأصدقاء في العمل، وأجاب ١٢٪ بأكثر من اثنين". وفي الإجابة على سؤال بشأن النظرة العامة للمهاجرين، أجاب ٧٣٪ بأنهم "يرحبون بهم" و٢٧٪ بـ"لا يعنينا ذلك".

ثلث الجمهور فقط يعتقدون أن المحكمة العليا تدافع عن الديموقراطية

بقلم: أنشيل بابر
هاآرتس ٢٠٠٨/٦/١١

يرى ٣٥٪ فقط من الجمهور أن المحكمة العليا هي خير مؤسسة تحمى الديموقراطية الإسرائيلية. هذا ما يظهره "مقياس الديموقراطية" الذى نشر بياناته بالأمس المركز الإسرائيلى للديموقراطية، ويستند إلى استطلاع للرأى شارك فيه ١٢٠٣ مواطنين، حيث أبدى ٤٩٪ فقط من الجمهور ثقتهم فى المحكمة العليا، مقارنة بـ٦١٪ العام الماضي. وللمرة الأولى ينظر الجمهور إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية على أنها أفضل مؤسسة تحمى الديموقراطية بنسبة ٣٦٪.

ومع ذلك، ثمة انخفاض فى الثقة التى يمنحها الجمهور لوسائل الإعلام، حيث أبدى ٣٧٪ فقط ثقتهم فيها، وهو انخفاض بنحو ٨٪ مقارنة بالعام الماضي. وفى الوقت الذى حصل فيه المستشار القانونى للحكومة على نسبة ثقة بلغت ٣٦٪، انخفضت ثقة الجمهور فى الشرطة من ٤١٪ فى العام الماضى إلى ٣٣٪ هذا العام.

وفيما لا يزال الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة الإسرائيلية التى تحظى بأعلى نسبة ثقة بحصوله على نسبة ثقة بلغت ٧١٪، وهو انخفاض بنسبة ٣٪ مقارنة بالعام الماضي. كما استمرت ثقة الجمهور فى رجال السياسة فى التراجع، كما تراجعت نسبة الثقة فى الكنيست من ٤١٪ إلى ٣٣٪ هذا العام، فى حين حصل رئيس الوزراء على نسبة ثقة بلغت ١٧٪ (علماً بأن الاستطلاع أجرى فى يناير الماضي، قبل كشف النقاب عن قضية تالانسكي)، وتذيلت الأحزاب السياسية القائمة بنسبة ثقة بلغت ١٥٪، بينما ارتفعت نسبة الثقة فى المؤسسة الرئاسية من ٢٢٪ إلى ٤٧٪، عقب تولى شمعون بيريس المنصب بدلا من موشيه كاتساف.

كما أدى انعدام الثقة فى القيادة السياسية إلى عدم اكتراث الجمهور بما يجرى على هذه الساحة. وبحسب الاستطلاع، فإن ٤٣٪ فقط من الجمهور يتحدثون مع أصدقاء وأقارب لهم حول موضوعات سياسية، فى حين أبدى ٦٠٪ اهتماماً بالسياسة. وأفاد ٧٣٪ بأنهم كانوا ينصحون أصدقاء وأقرباء لهم بعدم التطرق إلى موضوعات سياسية.

يعتقد ٩٠٪ من الجمهور أن إسرائيل موبوءة بالفساد، فى حين يعتقد ٥١٪ أن الفساد شرط أساسى للوصول للقيادة السياسية، بينما يعتقد ٦٠٪ أن النزاهة هى أهم صفة فى رجل السياسة.

مع كل هذا الانخفاض فى ثقة الجمهور فى المؤسسات العامة، هناك ارتفاع فى نسبة رضاء الجمهور عن الديموقراطية الإسرائيلية بوجه عام، حيث أعرب نحو ٤٣٪ عن رضائهم منها، وهو ارتفاع بنسبة ٩٪ عن عام ٢٠٠٧، بينما أفاد ٨٠٪ أنهم فخورون جداً لكونهم إسرائيليين، و٨٣٪ على قناعة بأنهم سيستمرون فى العيش فى إسرائيل.

ومع عرض بيانات «مقياس الديموقراطية»، قال رئيس المعهد الإسرائيلى للديموقراطية الدكتور آريك كرمون: «إننا فى وضع خطير للغاية. فالإسرائيليون يبدون عدم اكتراث بالشؤون السياسية، ويعربون عن عدم ثقتهم فى بعض المؤسسات العامة، وهو ما قد يشكل خطراً على السياسة الإسرائيلية».

الجمهور لا يعول على السلطات المحلية فى أوقات الأزمات

بقلم: تسفى لافى
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٥/٢٧

أبدت أغلبية مطلقة من الجمهور الإسرائيلى عدم تعويلها على الحكومة حال تعرضها لأزمة اقتصادية، وعدم لجوئها إلى جهات حكومية طلباً للمساعدة وقت الأزمات. هذا ما أظهره استطلاع الرأى الدورى الأخير الذى أجراه مركز تاوب لأبحاث السياسة الاجتماعية فى إسرائيل، حيث يكشف "مؤشر تاوب"، الذى يستند إلى بيانات الاستطلاع، أن شعور الجمهور بالأمن الاقتصادى - الاجتماعى قد تزعزع، كما ازداد شعوره بالإحباط تجاه قدرة الحكومة على تقليص الفجوات القائمة فى ضوء تعمقها خلال العام الأخير.

هذا، وسيتم الإعلان عن المؤشر وبيانات الاستطلاع الذى تم الانتهاء منه خلال الأيام الأخيرة غداً (الأربعاء) خلال افتتاح المؤتمر السنوى الذى ينظمه المركز بالقدس، ويشارك فيه باحثون ولفيف من كبار الخبراء الأجانب إلى جانب شخصيات إسرائيلية.

جديرٌ بالذكر أن مؤشر تاوب لقياس الشعور بالأمن الاقتصادي- الاجتماعى بلغ بين الجمهور أعلى معدلاته خلال مايو الماضي، عندما وصل إلى ٦٢ نقطة، إلا أنه انخفض هذا الشهر ليصل إلى مستوى ٥٨ نقطة.

يبرز انخفاض المؤشر تحديداً فيما يتعلق بالمخاوف من تفاقم معدلات البطالة والدخول فى دائرة الفقر المدقع، حيث أعرب المشاركون فى الاستطلاع عن تخوفهم من الانكماش الاقتصادى العالمي، واحتمالية تسربه إلى الاقتصاد الإسرائيلي، رغم أنه لم يضر حتى الآن بمستوى المعيشة.

وفى الإجابة على السؤال الذى طرحه الاستطلاع: إلى من كنت ستلجأ طلباً للمساعدة حال تعرضك لأزمة اقتصادية شخصية..؟ أجاب ١٥٪ من المستطلعة آراؤهم بأن أول من سيلجأون إليها وقت الأزمة هى الجهات القائمة على منح خدمات الرفاه الاجتماعى سواء المدنية أو الحكومية. هذا، فى مقابل ٤٥٪ سيلجأون إلى العائلة طلباً للمساعدة. فيما برز ارتفاع نسبة اليأس الشخصى بين ٣٤٪ من المشاركين فى الاستطلاع ممن أفادوا بأنهم لا ينتظرون مساعدة من أى جهة على الإطلاق فى وقت الأزمة.

ومع ذلك، يكشف الاستطلاع عن تقدير إيجابى فيما يتعلق بإسهام المتبرعين الأثرياء فى تمويل خدمات الرفاه الاجتماعي.. حيث أجاب ٨٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأن إسهاماتهم مرغوب فيها، فى حين يعتقد نحو ٤٠٪ أن إسهاماتهم ستكون مؤثرة وقت الأزمة، فيما أبدى ١٦٪ تحفظهم من إسهامات المتبرعين والأثرياء فى مجالات الرفاه الاجتماعي.

يعتقد نحو ٨٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع أن الفجوات الاقتصادية- الاجتماعية قد ازدادت خلال العام الأخير، بينما ما تزال نسبة ٩٠٪ تنتظر قيام الحكومة بتقليص تلك الفجوات باعتبارها أحد أهم المهام المنوطة بها. وما تزال غالبية الجمهور على قناعة بأنه يمكن الحد من معدل انعدام المساواة أيضاً، حيث يعتقد ٥٧٪ أن هذا الأمر ممكن إلى حد كبير، بينما يرى ٢٩٪ أن احتمالات ذلك ضعيفة.

من جانب آخر، تعتقد أغلبية الجمهور أن الدولة ومؤسساتها، علاوة على أنها لا تبذل ما يكفى من جهود لتقليص تلك الفجوات فإنها تساهم فى تعميقها أيضاً. وهذا الشعور يظهر من خلال بيانات الاستطلاع التالية: ٦٠٪ من المستطلعة آراؤهم على قناعة بأن الدولة تعمل على تعميق الفجوات بقدر ما، فى حين تعتقد نسبة ١٦٪ فقط أن الحكومة تعمل على الحد من تلك الفجوات.

يتماشى هذا الانقسام مع إجابة الجمهور على السؤال: من هو المستفيد من عوائد التنمية الاقتصادية التى حدثت خلال السنوات الأخيرة..؟ حيث أجاب ٧٣٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأن عوائد التنمية الاقتصادية ذهبت إلى الأغنياء وحدهم، فى حين لا تزال نسبة ٢١٪ فقط تصدق الناطقين باسم الحكومة فى مزاعمهم بأن عوائد التنمية ستوزع على كافة فئات الجمهور بمرور الوقت.

*** ماذا يفعلون إذاً..؟:**

وفيما يتعلق بالطرق المطلوبة للحد من الفجوات، أبدى ٤٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع بذل جهود مشتركة من أجل رفع الحد الأدنى للأجور ووضع سقف للأجور فى القطاع العام. بينما تؤيد نسبة ٣٨٪ فقط رفع الحد الأدنى للأجور، و٧٪ فقط يعتقدون أن وضع سقف للأجور فى القطاع العام هى الوسيلة الناجعة الوحيدة لتحقيق الهدف.

تباينت آراء المشاركين فى الاستطلاع فيما يتعلق بمعدلات الأجور المطلوبة فى القطاع العام مقارنة بالحد الأدنى للأجر (نحو ٣٩٠٠ شيكل فى الشهر).. حيث يعتقد ٢٨٪ من المشاركين فى الاستطلاع أن سقف الأجور لا يجب أن يرتفع عن الضعف، أى نحو ٨٠٠٠ شيكل، بينما يعتقد ٢٦٪ أن الفارق يجب أن يكون خمسة أضعاف أى نحو ٢٠ ألف شيكل، والبقية مستعدون للموافقة على فوارق تصل إلى حد أكثر ارتفاعاً، حيث أبدى ١٦٪ استعدادهم للموافقة حتى ١٠ أضعاف أي نحو ٤٠ ألف شيكل، فى حين ذهب ٦٪ حتى ٢٠ ضعفاً أى نحو ٨٠ ألف شيكل، بينما تعتقد نسبة ١٢٪ أنه لا يوجد ما يدعو لوضع سقف للأجور فى القطاع العام.

من المقرر أن يناقش المؤتمر السنوى الذى ينظمه مركز تاوب هذا العام أهداف السياسة الاجتماعية، وسيركز على موضوعات: التشغيل والدخل وتقليص الفجوات. وسيشارك فى المؤتمر خبراء أجانب، من صندوق النقد الدولي، ومن منظمة OECD(*)، ومن المركز الأوروبى لأبحاث سياسة الرفاه الاجتماعى، ومعهد بروكانجس بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين المشاركين الإسرائيليين: وزير الرفاه الاجتماعى يتسحاق هرتسوج، ومدير عام وزارة المالية ياروم أريآف، ورئيس المجلس القومى للاقتصاد بديوان رئيس الوزراء البروفيسور منوئيل ترجتنبرج.

(*) منظمة (OECD) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

(Organization for Economic Co-operation and Development) هى منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التى تقبل بمبادئ الديموقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت عام ١٩٤٨ للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلداناً غير أوروبية، وفى عام ١٩٦٠ تم إصلاحها لكى تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

١٣

شخصية العدد

الراحل يوسِف (تومي) لابيد

■ ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

توفى فجر الأحد (١/٦/٢٠٠٨) وزير العدل الأسبق يوسف تومى لابيد عن عمر يناهز ٧٧ عاماً بعد صراع طويل مع مرض السرطان. يعتبر لابيد أحد أهم الشخصيات الإسرائيلية التى تقلدت مناصب رفيعة، وأثرت بشكل كبير فى السياسة الإسرائيلية. ونظراً لمعرفته الواسعة وخبرته الكبيرة فى كافة مجالات الحياة، لم نستطع تصنيفه ومعرفة إن كان أديباً، أم رجل قانون، أم إعلامي. فقد كان نهراً ينهل منه الجميع دون أن تنقص منه قطرة ماء واحدة.

ولد لابيد سنة ١٩٣١ فى قرية "نوفى ساد" الصربية التى كانت حينها جزءاً من يوغوسلافيا، وهو ابن لأسرة يهودية ذات أصول مجرية. كان اسمه فى البداية "توميسلاف لامبل"، لكنه غيّره إلى لابيد الأقرب للأسماء العبرية عندما هاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٨، وقد أجاد عدة لغات منها الإنجليزية والألمانية، والمجرية والكرواتية.

كان النازيون قد اقتادوا والد لابيد إلى معسكرات الإبادة فى أواخر شهر مارس من عام ١٩٤٤. ويصف لابيد ما حدث قائلاً: "هذه هى اللحظة التى اعتقدتُ فيها أن الرب قد مات. ففى البداية، نُقل والدى إلى إحدى الفنادق التى تجمّع فيها اليهود، ومن هناك إلى معسكرات التجميع فى المجر والتشيك ثم إلى معسكر «أوشفيتس»، وتوفى هناك بعد إصابته بسكتة قلبية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية».

أدى لابيد خدمته العسكرية فى الشئون الإدارية. درس القانون فى المدرسة العليا للقانون والاقتصاد. شغل عدة مناصب رفيعة نذكر منها رئيس حزب شينوي، ورئيس تحرير صحيفة معاريف، واختاره رئيس الحكومة الأسبق مناحم بيجين لإدارة هيئة الإذاعة والتليفزيون فى الفترة ما بين ١٩٧٩-١٩٨٤. خلال فترة ولايته، اتخذ لابيد عدة قرارات منها إقالة رئيس التليفزيون الإسرائيلى أرنون تسكورمان، ومنع إجراء أى حوارات مع كوادر منظمة التحرير الفلسطينية، كما أصبح وزيراً للعدل فى حكومة شارون الثانية، واعتزل الحياة السياسية فى يناير ٢٠٠٦.

كان لابيد يهوى العمل الصحفى إلى جانب دراسته للقانون، وبدأ يعمل أثناء دراسته كمراسل لصحيفة معاريف سنة ١٩٥٥، ثم خُصِّص له عمود حوارى باسم «نتحدث عنهم هذا الأسبوع». وكان ممثلاً للصحيفة فى لندن بين عامى ١٩٦٣-١٩٦٦. وحصل على جائزة سوكولوف للصحافة (جائزة إسرائيلية) سنة ١٩٩٨.

كان لابيد صاحب آراء ليبرالية أغضبت منه الجمهور الحريدي، واتهمه البعض بكراهية الحريديم والمتدينين. انضم إلى الحزب الليبرالى سنة ١٩٦١ لكنه تركه بعد فترة قصيرة، ثم عاد مرة أخرى وأسس مع أحد أصدقائه حزب الوسط الليبرالى سنة ١٩٨٥. كان عضواً فى لجنة التحقيق البرلمانية المعنية بتعقب وإعادة ممتلكات الناجين من النازية، وعضواً فى لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، ورئيساً لاتحاد الشطرنج الإسرائيلي.

بدأ لابيد يتألق فى العمل الحزبى عندما تولى رئاسة حزب شينوي، وحقق نجاحاً باهراً بانتزاعه ١٥ مقعداً فى انتخابات ٢٠٠٣ بفضل برنامجه العلماني، وجعله ثالث أكبر حزب من حيث الحجم فى الكنيست. انضم حزب شينوى للائتلاف فى حكومة آريئيل شارون الثانية، وتم تعيين لابيد وزيراً للعدل ونائباً لرئيس الوزراء. كان حزب شينوى يؤيد تماماً كل قرارات الحكومة، بما فى ذلك تطبيق خطة فك الارتباط والسياسة الاقتصادية التى وضعها وزير المالية بنيامين نتنياهو، وكان ينادى بتطبيق اقتصاد السوق الحر، وتخفيف العبء الواقع على كاهل الطبقة الوسطى.

فور تولى مهام منصبه كوزير للعدل، أمر لابيد كافة المكاتب التابعة لوزارته بأن تعلق لافتة كتب عليها شطر من قصيدة «فى

مدينة القتل» للشاعر حاييم نحمان بياليك، يقول فيه «إن كان هناك عدل، سيظهر على الفور». وقد منح لابيد، رئيس محكمة العدل العليا أهارون باراك، صلاحية كاملة لاختيار قضاة المحاكم.

رغم التأييد الكامل للحكومة، إلا أنه خلال التصويت الذى جرى فى الكنيست على ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٥، صوَّت وزراء حزب شينوى ضد الميزانية، وانسحبوا عقب ذلك من الحكومة. وقد علل لابيد التصويت ضد الميزانية بأن شارون أعطى وعداً للحريديم بنقل مئات الملايين من الدولارات مقابل موافقتهم على الميزانية.

بعد انسحاب حزب شينوى من الائتلاف، أصبح لابيد رئيس المعارضة فى الكنيست على مدى عام كامل. ورغم معارضة معظم كتل المعارضة ذلك، إلا أنها لم تنجح فى إقصائه لعدم إجماعها على مرشح آخر بدلاً منه. وإثر تدهور وضع حزب شينوي، خاصة بعد إقامة حزب كاديما، عقد لابيد مؤتمراً صحفياً فى (٢٥/ ١/ ٢٠٠٦) أعلن خلاله الاستقالة من رئاسة شينوي، وكان ذلك بمثابة نهاية لحياته السياسية.

كان لابيد من أنصار فكرة إقامة دولة إسرائيل الكبرى، ومعارضاً للانسحاب الإسرائيلى من الضفة الغربية وقطاع غزة. لكنه أصبح فيما بعد يميل إلى الاتجاه الذى يُحبِّذ الانسحاب من الأراضى (الفلسطينية). وأصبح يدعو إلى انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية، وتجميع المستعمرات اليهودية فى كتل كبيرة تحاذى الخط الأخضر.

شارك لابيد وقدم عدداً من البرامج التليفزيونية والإذاعية التى حظيت على نسبة مشاهدة واستماع كبيرتين، نذكر منها برنامج «معى ضيف» سنة ١٩٦٧، وبرنامج (بوبوليتيكا) سنة ١٩٩٣، وبرنامج «الكل سياسة» على القناة الثانية الإسرائيلية. وعاد ليقدم برنامجه الإذاعى «أسبوعي» فى نوفمبر ٢٠٠٦. وكان يطمح أن تكون إسرائيل على النمط الغربي، وتتخلص فى الوقت نفسه من «الجيتو» المهيمن على تفكير الإسرائيليين ذوى الأصول الأوروبية.

عُـرف لابيد بتصريحاته اللاذعة تجاه المتدينين والساسة والعرب، فقد تحدث ذات مرة عن عضوة الكنيست «زهافا جلئون» بحديث يدل على أنها «عاهرة». وبعدما استمع إلى أغنية شرقية فى الراديو، سأل مقدم البرنامج هل قمنا باحتلال طولكرم أم أن طولكرم هى التى احتلتنا..؟!.

ألَّف لابيد عدداً من الكتب التى حازت على إعجاب الجمهور الإسرائيلى ولاقت استحسان النقاد مثل كتاب «شخصيات هامة للغاية» سنة ١٩٦٣، و«إنسان فى عمري» سنة ١٩٧٤، وكتاب «أسبوعي» سنة ١٩٨٨، و«أتحدث مجدداً» سنة ١٩٩٨. فضلاً عن المسرحيات التى ألفها وقُدِّم بعضها على خشبة المسرح فى إسرائيل مثل «امسك الحرامي» سنة ١٩٧٣.

كان لابيد يعشق الثقافة الغربية ويستمع إلى الموسيقى الكلاسيكية ويأكل بشراهة، حيث وصف نفسه قائلاً: «الناس تأكل لتعيش، والمجرى إن كان إنساناً فإنه يعيش ليأكل».

يعتبر لابيد أحد المدافعين عن أولمرت فى ضوء الهجوم الذى شنته الصحف ووسائل الإعلام عليه بعد حرب لبنان الثانية. وكان صديقا مخلصاً، حيث انعكست هذه الصداقة التى جمعتهما خلال الكلمة التى ألقاها أولمرت فى مراسم الدفن، وهو يبكى بشدة ونشرها مكتب رئيس الوزراء: «تومي، يصعب على الحديث عنك وليس إليك. لقد كنت الرجل الأكثر دعابة وإغاظةً فى آن واحد، والصديق الأوفى الذى تعرفت عليه طوال حياتي. كنت الرجل الذى قال الحقيقة بشكل حاد وذكى ولاذع وبمحبة وبصيرة مما جعلنا دوماً نلتفت إليك. أردناك معتدلاً ولو قليلاً - كنت متشدداً.. أردناك أكثر صبراً ولو قليلاً كما عهدناك كنت صارماً ومليئاً بالعلم والبصيرة ومفعماً بالأحاسيس والدفء، لكنك كنت أيضاً متأملاً وكأنك تعلم بوضوح ما لم نتبيَّنه بعد، لعلك شعرت بها لم يكن بإمكان أحد سواك أن يشعر به حول وضعك.. عندما سألتك عن أصعب لحظة فى حياتك، أجبتنى قائلاً: عندما نلتُ شرف تبوؤ منصب وزير العدل لدولة إسرائيل ونائب رئيس الوزراء. ما من شهادة أقوى وأحق من شهادتك هذه. إنك كنت أبرز ممثل للتحول العجيب الذى مر على شعبنا خلال الأجيال الأخيرة. إنك تذكرت جيداً من أين وصلت ولم تكف عن إبداء اعتزازك بالحرية التى اكتسبتها بفضل جنسيتك الإسرائيلية، وبحقيقة كون دولة إسرائيل أهم مصدر للتفاخر والفرح والأمل. كنت فى خضم العواصف التى رافقتنا على مر السنين كالدرع المنيعة، كنت أول مَنْ يتصل بى فى تلك اللحظات التى أتوق فيها إلى سماع صوت عميق وعقلانى وحكيم وصادق وشجاع. طابت ليلتك أيها توموش (لقب تومى لابيد)، إننا سنواصل مشوار حياتنا الذى اندمج فيه عنصر من عناصر شخصيتك الخاصة الفريدة من نوعها، تلك الشخصية التى حالفنا الحظ لنعيش بجانبها، ولا عوض عنها».

وقال أولمرت فى مستهل جلسة مجلس الوزراء المصغر: «أيها السادة، دعونى أدلى بكلمة شخصية: لقد توفى فى الساعة الخامسة من فجر هذا اليوم السيد تومى لابيد نائب رئيس الوزراء ووزير العدل فى الحكومة السابقة بقيادة آريئيل شارون. كان لابيد أقرب وأحب صديق إلى خلال عقود.. كنت على اتصال شبه يومى معه منذ عشرات السنين. أما اليوم، وبحضور أعضاء الحكومة، فأود القول إن تومى لابيد كان يهودياً قلباً وقالباً. صحيح أنه لم يُولِ قط أهمية للتكاليف والمراسم اليهودية التقليدية، وإنما انتقدها بشدة أكثر من مرة.. مما جعله يدخل فى مواجهات مع شخصيات عامة وسياسية معينة. لكن تومى لابيد كان من اللاجئين الذين عاشوا طيلة حياتهم تجربة أحداث النازية التى ارتكبت ضد اليهود، وعانى من أجل المستقبل اليهودى ومستقبل دولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية فى الواقع القاسى والعصيب الذى واجهناه».

رؤية عربية

(١)

أولمرت فى انتظار المعجزة

■ أكرم ألفي
باحث فى الشئون الإسرائيلية

"إن المعجزات فى الشرق الأوسط هى الحقيقة، وكما قال بن جوريون: هنا من يؤمنون بالمعجزات هم الواقعيون"، هكذا كان رد رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت على سؤال لمجلة "دير شبيجل" الألمانية حول احتمال انتهاء مسيرته السياسية بسبب التحقيق معه بشأن تلقى رشوة من رجل الأعمال الأمريكى اليهودى موريس تالانسكي.

إن أولمرت المضطرب ينتظر معجزة جديدة تنقذه من الموت السياسي، فيما ينتظر بلهفة كل من وزيرة خارجيته تسيبى ليفنى وزعيم حزب العمل إيهود باراك لحظة دفنه لينقضا على كرسى رئاسة الحكومة.

الوهلة الأولى يظهر أن أولمرت يعيش لحظاته الأخيرة كرئيس للحكومة الإسرائيلية، فقضية رشوة رجل الأعمال الأمريكي تحركت قانونيا بسرعة مذهلة واخذت طابعاً جدياً وخطيرا، وقادت إلى تراجع شعبيته بشكل غير مسبوق وسط الرأى العام اليهودي، وتوازى ذلك مع ارتفاع الأصوات الداعية إلى إقالته من داخل حزبه كاديما وخارجه، ويزيد على ذلك ارتفاع سقف الطموحات لدى حلفائه وخصومه بإمكانية التخلص منه لدخول سباق جديد على السلطة.

فى المقابل فإن أولمرت يراهن على انتصار سياسي، يشبه المعجزة، تجعله يتجاوز عاصفة "ظرف الدولارات" (كما أطلق الاعلام الإسرائيلى على قضية الفساد الأخيرة)، كما نجح فى تجاوز عاصفة العدوان على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. ورهانات وريث آرييل شارون واضحة وهى إعادة الجندى الأسير جلعاد شاليط من غزة، أو استعادة حرية الجاسوس الإسرائيلى جوناثان بولارد من السجون الأمريكية بعفو رئاسى من الرئيس الأمريكى جورج بوش قبل خروجه من البيت الأبيض، أو التوصل إلى سلام مع سوريا ولبنان، وربما النجاح فى اسقاط حكومة حركة "حماس" فى قطاع غزة.

ولكن أولمرت يدرك جيداً أن هذه "المعجزات" أصبحت صعبة التحقق فى عالم الشرق الأوسط اليوم فى ظل لحظة "اللايقين" التى تصنعها الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وربما تزيد على قول اولمرت بإن "المعجزات بدون رب البيت الأبيض مستحيلة فى الشرق الأوسط".

ومن هنا، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلى المحاصر بالأزمات والمتربصين ليس أمامه سوى البحث عن تأجيل حسم مصيره لأطول وقت ممكن عبر اللعب على تناقضات خصومه السياسيين، وكسب معركة الوقت من خلال استغلال دخول الكنيست فى مرحلة البيات الصيفى حتى نهاية أكتوبر المقبل بعد أسابيع قليلة.

*** الانتصارات الكبرى المستحيلة:**

قال نابليون بونابرت إن "الرجل الذى عقد العزم على الفوز لا يعرف كلمة مستحيل". ولكن المستحيل الذى يبحث عنه أولمرت اليوم صعب المنال للغاية. فبالنسبة لإطلاق سراح جلعاد شاليط فى اللحظة الراهنة يقف أمامه قدرة التهدئة فى غزة على البقاء، وقدرة أولمرت نفسه على تلبية مطالب حركة "حماس" وحلفائها فى إطلاق المئات من الأسرى الفلسطينيين الذين ينطبق عليهم التعريف الإسرائيلى "من تلطخت أياديهم بدماء اليهود".

إن التفاوض على إطلاق شاليط مستمر منذ أكثر من عامين منذ اختطافه فى يونيو ٢٠٠٦، وقد فشلت كافة المسارات إلى اليوم بسبب إصرار الطرف الفلسطينى من جانب على إطلاق سراح مئات الفلسطينيين فى عملية التبادل، بينما يصر الجانب الإسرائيلى على رفض إطلاق من تورطوا فى قتل إسرائيليين خلال عمليات عسكرية، وهؤلاء يمثلون أغلبية الأسرى الذى تطالب بهم "حماس". ومن هنا انتهت اتفاقية الهدنة إلى تأجيل المباحثات بشان تبادل الأسرى إلى المرحلة الثانية من التهدئة (أو ترتيبات غزة كما يطلق عليها المسئولون الإسرائيليون). ولا يبدو فى الآفق امكانية لانهاء هذه العملية سريعا، فالثمن المطلوب دفعه من أولمرت سيكون باهظاً جدا، وربما يفتح عليه أبواب جهنم جديدة من المعارضة أو

من حلفائه داخل الحكومة الائتلافية.

من ناحية أخرى، فإن إخراج جوناثان بولارد من السجون الأمريكية، قرار لا يقوى عليه جورج بوش، لأن قضايا التجسس لا تسامح فيها فى الثقافة السياسية والأمنية الأمريكية، وكان الفشل الإسرائيلى فى ذلك مستمر، مهما كان تعاطف الساكن فى البيت الأبيض مع الدولة العبرية، بداية من بوش الأب مرورا بكلينتون وستستمر على الأرجح مع بوش الابن.

أما السلام مع سوريا ولبنان فهو مشروع مؤجل، فعلى الرغم من التقدم الواضح فى الاتصالات غير المباشرة بين تل أبيب ودمشق عبر أنقرة خلال الشهرين الماضيين، إلا أن الطرفين لم يصلا بعد إلى نقطة اللقاء المباشر، فسوريا تحسب جيدا حساب خسارة تحالفات استراتيجية مع إيران وربيبها حزب الله وحركة حماس الفلسطينية مقابل تعهدات من حكومة إسرائيلية مهتزة ولا يعرف احد متى ستسقط. فمن الواضح أن سوريا لن تبيع "بيضة القبان" فى تحالفاتها مقابل "وديعة جديدة" مثل وديعة رابين السابقة.

فى المقابل، فإن أولمرت يحتاج إلى دعم قوى من داخل الحكومة وخارجها لتوقيع اتفاق سلام حقيقى مع سوريا، وبالطبع لن يسمح له أحد بذلك، سواء داخل حزبه (كاديما) او باراك زعيم حزب العمل. وربما يرى حلفاء رئيس الوزراء الإسرائيلى المؤقتين أن هذه الاتصالات مع دمشق تفتح الطريق لمكسب سياسى كبير مع جلوس أى منهم على كرسى رئاسة الحكومة، وبعد انفضاض مولد الانتخابات الأمريكية.

إلى ذلك، فإن السلام مع لبنان متعطل إلى حين انتهاء أزمة تشكيل الحكومة اللبنانية، ويتشابك بقوة مع قضايا طائفية حساسة مثل سلاح "حزب الله" الذى مازال يحتفل بانتصاره "المشوه" على منافسيه بقوة هذا السلاح. وانتهاء بأن المسار اللبنانى مرتبط ليس فقط بتطورات الملف السورى بل أيضا بطبيعة العلاقات بين أمريكا وإيران وقدراتهما على حل الخلافات بشأن الملف النووى ومستقبل العراق.

وأخيرا، فإن أى حديث عن محاولة اسقاط حكومة "حماس" فى غزة اليوم، بمثابة درب من الجنون والأوهام. فالتدخل العسكرى الإسرائيلى لاسقاطها يماثل سيناريو الفوضى فى غزة وهو السيناريو الذى ترفضه مصر بشدة بل أصبحت أمريكا نفسه على بعد خطوات منه.

هكذا، فإن الانتصارات الكبرى تبدو مستحيلة، وبالتالى فإن أولمرت عليه خوض مباراة فى ملعب آخر، وهو ملعب خلافات المتربصين وكسب الوقت انتظاراً لجديد.

*** البحث عن الاستقرار المؤقت:**

اتفقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى مع وزير الدفاع إيهود باراك على ضرورة التخلص من أولمرت، فليفنى المتشوقة لزعامة حزب "كاديما" ترى أن الوقت قد حان للقفز على كرسى رئاسة الحكومة، وباراك يعتبر أن وزارة الدفاع ليست منتهى المنى بل العودة من جديدة على رأس الطاولة. ولكن كلا منهما لديه أسبابه الذى تجعله يؤجل حلمه مؤقتا، وهو ما يدركه أولمرت جيداً ويلعب عليه لتحقيق نوعاً من الاستقرار المؤقت ولو إلى حين.

فمن جانبها، فإن ليفنى تعيش لحظة من الصعود السياسى، حيث تشير استطلاعات الرأى إلى تزايد ثقة الناخب اليهودى فى خليفة جولدا مائير، ويبدو موقفها داخل حزب "كاديما" أكثر تماسكاً من أولمرت أو شاؤول موفاز. ولكن ليفنى ترى أن تمرير قرار حل الكنيست فى الوقت الراهن وعقد الانتخابات فى نوفمبر المقبل، حيث أن وزيرة الخارجية الشابه تراهن على إجراء انتخابات زعامة حزب "كاديما" فى سبتمبر المقبل والفوز بها، والانتظار لإجراء انتخابات عامة فى يناير ٢٠٠٩.

وعلى الجانب الأخر، يرى باراك أستمرار الخلافات بين قيادة "كاديما" لأطول وقت ممكن يصب فى صالحه، ولكنه يخشى إن تأتى الانتخابات المبكرة فى غير صالحه، حيث اظهرت أخر استطلاعات للرأى فى النصف الثانى من شهر يونيو الماضى أن حزب العمل لن يحصل سوى على ١٤ مقعدا مقابل ١٩ مقعداً فى الكنيست الحالى، وهى الاستطلاعات التى تشير إلى تقدم حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو على حزبى كاديما والعمل فى حال إجراء انتخابات مبكرة بحصوله على ٢٥ مقعداً مقابل ٢٢ مقعداً لكاديما فى ظل قيادة ليفنى.

إن الحلف المؤقت بين ليفنى وباراك يرى أن الوقت غير مناسب لإجراء انتخابات مبكرة ومنح السلطة هدية لخصمهما المشترك نتنياهو، ومن هنا فإنهما لا يطرحا حل الكنيست قبل بدء الأجازة الصيفة والتى تنتهى فى نهاية أكتوبر المقبل، ويكتفيان باستعراض مواقفهما الأخلاقية لأطول وقت ممكن ضد اولمرت الفاسد الذى يسيء للقيادة الإسرائيلية.

ومن هنا فإن أولمرت كسب - على الأرجح - ٤ أشهر قبل بدء معركة حل الكنيست، وهى فترة يمكن خلالها إعادة ترتيب أوراقه واستمالة خصوم ليفنى خاصة داخل كاديما والفوز بثقة حزبه للاستمرار، وفى هذه الحالة قد يصعب على باراك فض التحالف الحكومى والخروج إلى تيه المعارضة، خاصة أنه لم يحقق النجاح العسكرى الذى كان يطمح له لتعزيز صورته كقائد حازم للدولة العبرية.

ويبدو أن أولمرت بدأ مبكراً إعادة ترتيب أوراقه مع باراك، حيث اتفق الاثنان على التهدية فى غزة، وكلاهما يلعب دور جوهرى فى صفقة الأسرى مع "حزب الله" اللبنانى.

وهنا يراهن أولمرت على حكمة إسرائيلية أن "الصيف دائما ممطر سياسياً"، وقد تغرق الأمطار خصومه ويعيد رسم الخريطة من جديدة، ولكن يظل السؤال هو إلى متى يمكن للدولة العبرية أن تحتمل قيادة ضعيفة مهتزة مثل أولمرت، أم أن البديل الوحيد كما يقول البعض فى إسرائيل هو ايقاظ شارون بأى ثمن ولو لساعات..!.

رؤية عربية

٢

إسرائيل وسوريا... السلام ما يزال بعيداً

■ سعيد عكاشة
رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

علق مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت على ما تردد عن إصداره وعدا بإنسحاب إسرائيل من الجولان السورية المحتلة حتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ بقوله "لن نعلق على مثل هذا الكلام"، واكتفى بيان المكتب بإحالة الباحثين عن إجابه واضحة حول ما تردد، إلى حديث كان أولمرت قد أدلى به فى ١٩ أبريل الماضى إلى صحيفة معاريف وقال فيه بالنص: "إننا نعرف ما يريده السوريون منا، وهم يعرفون ما نريد ه منهم".

شكل هذا البيان نوعا من الإنكار لما تداولته الصحف العالمية والإسرائيلية عن وجود وعد قطعى من أولمرت للسوريين عبر الوسيط التركى بالإنسحاب الكامل من الجولان مقابل ترتيبات أمنية وتطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل. وما تجدر ملاحظته هنا أنه على مدار ما يزيد على عقد كامل من الزمان كانت تظهر بين الحين والآخر أنباء عن اتصالات سورية - إسرائيلية عبر وسطاء أو قنوات خلفية ودائما ما تحطمت هذه الاتصالات على صخرة المحرمات لدى الطرفين، ففيما يخص إسرائيل هناك مقدس لا يمكن تجاوزه وهو حدود فلسطين "الانتدابية" والتى كانت تضم مناطق محيطة ببحيرة طبريا واستطاعت سوريا ضمها إليها فى أعقاب حرب عام ١٩٤٨ ولم تسلم إسرائيل بهذا الأمر وانتهزت واقع سيطرتها على هضبة الجولان فى أعقاب حرب ١٩٦٧ لتساوم سوريا بالعوده إلى ما اسمته بالحدود الدولية وليس إلى حدود الرابع من يونيو، والزعم بأن ذلك سيعنى - فى حالة تنفيذه- التزام إسرائيل فعلا بالإنسحاب الكامل من الجولان، وفى المقابل ترى سوريا أن تعبير الأنسحاب الكامل يعنى العودة لحدود ١٩٦٧ وليس الحدود الدولية وأن ذلك هو المقدس الذى لا يمكنها التنازل عنه.

يشى هذا التباين بين مواقف الطرفين بالسبب الرئيسى فى فشل التوصل إلى إطار مقبول من الجانبين للتفاوض حول السلام الشامل، كما يفسر مغزى إصرار الإسرائيليين دوما على عدم تفسير ما يعنونه بتعبير" الإنسحاب الكامل"، وإصرار السوريين أيضا على عدم إيضاح ما يقصدونه بالسلام الشامل وتفاديهم ذكر أن ذلك سيعنى" التطبيع الكامل" للعلاقات بين الطرفين.

وبعيدا عن هذا السبب الجوهرى الذى يحول دون دخول الطرفين فى مفاوضات جادة لأجل التوصل إلى معاهدة سلام بينهما،فإن العديد من العقبات الآخرى تحول عمليا دون أخذ هذه التطورات على منحى جدى.

فهناك أولا حالة الضعف الشديد التى تعانيها حكومة أولمرت المتقدة شعبيا والمهددة بالسقوط فى أية لحظة بسبب تهديدات شركاء أولمرت فى الائتلاف بالخروج من الحكومة إذا ما تحركت صوب تقديم تنازلات كبيرة على أى من جبهات الصراع بما فى ذلك الجبهة السورية. بل أن الطرف الذى يبدو معتدلا وأساسيا داخل الائتلاف الحاكم وهو حزب العمل قد صرح على لسان رئيسه الذى يشغل منصب وزير الدفاع حاليا "إيهود باراك" وذلك فى حديث لجريدة يديعوت أحرونوت فى الرابع من مايو الماضى قائلا "لن يكون هناك إتفاق مع سوريا قبل الإتفاق مع الفلسطينيين، مما يعنى أن الحديث عن سلام مع سوريا الآن وفى المستقبل المنظور أمر مستبعد.

وهناك ثانيا حالة الشك التى ينظر بها الشعب الإسرائيلى إلى النوايا السورية حيث أظهر استطلاع للرأى أجرى فى

إسرائيل مؤخرا أن ٨٠٪ ممن شملهم الاستطلاع لا يثقون فى نوايا الرئيس الأسد وأن ٥٦٪ لا يؤيدون أية تنازلات فى الجولان فيما أعرب ٢٥٪ فقط عن أنهم يؤيدون الانسحاب الكامل منها لقاء السلام الشامل، ويصعب القول فى ظل هذه المعطيات أن لدى أى رئيس حكومة فى إسرائيل مهما كانت شعبيته الجرأة للتفاوض مع السوريين وفقا لأجندة الحد الأقصى لدمشق.

وهناك ثالثا حقيقة صعوبة استعداد إسرائيل للدخول فى صدام مع حليفتها الإستراتيجية "الولايات المتحدة الأمريكية" والتى أوضحت بجلاء على لسان وزيرة خارجيتها كونداليزا رايس موقفها من اتصالات محتملة أو جارية بالفعل بين سوريا وإسرائيل - أثناء إلقائها كلمة أمام اللجنة اليهودية الأمريكية عشية زيارتها الأخيرة لإسرائيل - بقولها "من الصعب رؤية نظام سورى منفتح للتفاوض مع إسرائيل حاليا"، والأمر المؤكد أن الولايات المتحدة لن تسمح لإسرائيل بفتح منفذ للرئيس الأسد للتخفيف من الضغوط التى يواجهها من جانب الولايات المتحدة وحلفاءها بسبب دوره فى الأزمة اللبنانية المحتدمة وعلاقته بإيران وحزب الله التى تؤثر سلبا على قدرة واشنطن على تهدئة الأوضاع فى العراق.

ولكن يبقى السؤال: لماذا تسربت أنباء الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل ومن كان وراء تسريبها ولماذا أقدم أولمرت على هذه الخطوة رغم إدراكة استحالة إكمالها وتحقيق عائد حقيقى من وراءها سواء على الصعيد الشخصى أو القومي..؟.

الأمر المؤكد أن أولمرت الذى يقاتل على أكثر من جبهة ربما رأى أن مثل هذه التحركات وتسريب أنباء عنها ربما تبدو أمور مفيده على أكثر من صعيد:

تشتيت الانتباه عن الملاحقات التى يعانيها من جهة أجهزة الإعلام التى تركز فى الآونة الأخيرة على التحقيقات التى تجرى معه بسبب إتهامات بالفساد يمكن أن تقوده لساحة القضاء ومن قبلها إلى الاعتزال أو الإقالة.

التحسب لتحذيرات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية التى تقدم تقارير تفيد باحتمالات قيام سوريا بشن عمليات انتقامية ضد إسرائيل بعد حادثى قصف منشئات سورية قيل أنها منشئات نووية فى شهر سبتمبر الماضى والتى تلتها عملية اغتيال القيادى فى حزب الله "عماد مغنية" فى قلب دمشق. وفى ظن أولمرت ومستشاروه.

إن إغراء سوريا باحتمالات السلام سيعنى تأجيلها أية تحركات قد تجهض هذا الأمل.

التخلص من الضغوط الأمريكية على حكومته للإسراع ببعض خطوات بناء الثقة مع الفلسطينيين مثل إزالة الحواجز الأمنية الإسرائيلية فى الضفة الغربية ووقف الاستيطان، فيما يبدو وكأنها معادلة بمقتضاها تتخلى إسرائيل عن سعيها لإقامة حوار مع سوريا والتمهيد لاستئناف المفاوضات على المسار السورى فى مقابل تخلى واشنطن عن ضغوطها على إسرائيل فى الملف الفلسطينى.

ربما تكون التسريبات عن الاتصالات مع سوريا قد أفادت مؤقتا أولمرت وحققت بعض الأهداف السياسية الإسرائيلية ولكنها لن تمنع بالتأكيد المصير المظلم الذى ينتظر أولمرت سياسيا وعلى المستوى الشخصى خاصة مع إستغلال خصومه وحتى بعض أعضاء حزبه "كديما" لهذه التسريبات لفترة من الوقت لشن الحرب عليه حيث اتهمه زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو أنه "يتصرف كهاو، وكشخص طائش"، كما اتهمه حزبى الاتحاد القومى والمفدال - اليمينين المتشددين - بأنه يضيّع أمن إسرائيل فى محاولة يائسة لجذب أصوات الناخبين لحزبه إذا ما أجريت انتخابات مبكرة، وحتى داخل حزبه كان هناك من أعلنوا - مثل النائب فى الكنيست دافيد طل - أنهم سيتقدمون بمشروع قانون للكنيست لإجراء استفتاء شعبى على أى قرار مستقبلى بالانسحاب من الجولان. وحتى بعد الإعلان الواضح عن نية أولمرت الالتقاء بالأسد فى باريس ظلت الأصوات المعارضة فى إسرائيل تشكك فى جدوى هذه اللقاءات حتى لو تحققت بالفعل، ذلك على الرغم من نفى الرئيس الأسد فى شهر يونيو الماضى لاحتمال اللقاء المباشر مع أولمرت على هامش لقاء الشراكة المتوسطى المزمع عقده فى باريس فى شهر يوليو الجاري.

فى ظل كل هذه التعقيدات فإن الأمر المؤكد أن إسرائيل ليست جاهزة للسلام مع سوريا الآن وربما لسنوات قادمة، كما أن سوريا نفسها غير جاهزة لسلام ربما لن يختلف - إن لم يكن يقل - عن السلام الذى عقدته مصر مع إسرائيل قبل ما يقرب من ثلاثين عاما.

◆مصطلحات عبرية◆

■ إعداد: وحدة الترجمة

١- فعدت بيل/ لجنة بيل:

لجنة ملكية، شكلتها حكومة بريطانيا برئاسة اللورد بيل لدراسة الأوضاع في فلسطين أثناء الأحداث الدامية التي بدأت عام ١٩٣٦.

وقد وصلت لجنة بيل إلى فلسطين عام ١٩٣٧، وقدمت توصياتها بتقسيم فلسطين: لدولة يهودية في الجليل وسهل بني عامر والسهل الساحلي، ولدولة عربية في بقية أجزاء فلسطين الغربية، وبمنح الإنجليز انتدابا على مناطق يافا والقدس وبيت لحم والناصرة وحيفا وصفد وإيلات.

وحتى يتم تنفيذ التقسيم اقترحت اللجنة القيام بخطوات مختلفة، من ضمنها تحديد الهجرة اليهودية لأسباب سياسية أيضاً، ومنع شراء اليهود للأراضي في المناطق المخصصة للدولة العربية، وهكذا بالعكس.

٢- تشرنيحوفسكي: شاؤول

شاعر عبري، من أسياد الشعر العبري الحديث، ولد في روسيا عام ١٨٧٥ وحصل على إجازة الطب في ألمانيا، ثم عاد إلى روسيا وأصبح طبيبا حكومياً.

في أيام الحرب العالمية الأولى عمل كطبيب عسكري، وفي عام ١٩٣١ هاجر إلى فلسطين وأقام بها بعد أن أقام عدة سنوات في برلين. وقد نشرت أول قصيدة لتشرنيحوفسكي عام ١٨٩٢. كما أصبح من أحد كبار المترجمين للغة العبرية، وقد ترجم العديد من الروايات الكلاسيكية السوفيتية القديمة والعهد الجديد.

توفي في القدس عام ١٩٣٤، وسميت باسمه شوارع وأحياء في إسرائيل. كذلك أطلق اسمه على بيت الأدباء العبريين في تل أبيب.

٣- متسودوت أوسيشكين/ قلاع أوسيشكين:

هذا الاسم أطلق على مجموعة كيبوتسات صغيرة في شمال إسرائيل تضم: دفنا، دان وشآريشوف، كانت قد أقيمت في فترة الأحداث الدامية التي كانت بين عامي ١٩٣٦/ ١٩٣٩ فور إعلان الكتاب الأبيض. وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى م.م. أوسيشكين، أحد رؤساء الحركة الصهيونية والصندوق القومي الإسرائيلي.

٤- مرحابيا:

مستعمرة عمالية (حركة المستعمرات) وكيبوتس (الكيبوتس القطري).. تقع بجانب الطريق من العفولة إلى سهل بني عامر وبيسان. وقد اعتبرت عملية إقامة مرحابيا عملية جريئة جدا في تاريخ الاستيطان اليهودي الجديد في فلسطين.

لقد بدأ الاستيطان في هذا المكان عام ١٩٢٠ بعد أن نجح يهوشع حانكين في شراء قطعة أرض مساحتها ١٠ آلاف دونم من عائلة سرسق التي تمتلك أراضي واسعة في سوريا ولبنان وكانت لها أراض واسعة في فلسطين أيضاً.

وفي عام ١٩٢٢ أقيمت مستعمرة العمال مرحابيا، وفي عام ١٩٢٩ أقيم بالقرب منها كيبوتس مرحابيا. ويقع في هذا الكيبوتس بيت حركة هاشومير هاتسعير وسكرتارية الكيبوتس القطري ودار نشر ومكتبة العمال وأرشيف ومؤسسة ثقافية.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يوميا و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام شوكين	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفدال الحزب الدينى القومى	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتونوت للنشر التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودیع يومية	المخبر	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 229 - 6

مطابع التجارية - قليوب - مصر

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر